مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

نيسان - آيار - حزيران ٢٠١٧

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١٢

حصاد البيان ١٢

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٤٤٣ لسنة ٢٠١٧

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

بسم الله الرحمن الرحيم

عن المركز:

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة :

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة، صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظنّاً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

الاستفتاء التركي والعلاقات الثنائية مع العراق

قسم الأبحاث ١٧

منظمة الشفافية الدولية: دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق

علي المولوي ٢١

الفساد في العراق.. بين التصور والواقع

علي المولوي ٢٧

العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان

لقمان عبد الرحيم الفيلي ٣٣

قراءة في أبعاد زيارة الرئيس التركي إلى الولايات المتحدة

أحمد حسن علي..... ٥٣

منطقة الصراع.. ونجاحات العراق المتحققة في السياسة الخارجية

أيمن عبد الكريم حسين ٦١

العلاقات العراقية–الأمريكية بين التحديات والفرص

لقمان عبد الرحيم الفيلي ٦٥

نظرة إلى عمق العلاقات الأمريكية–السعودية

احمد حسن علي ٧١

الماراثون الإقليمي للوصول إلى مدينة الرقة السورية

علي عدنان ٧٩

مقالات مترجمة

نمو النفوذ الصيني على التمويل العالمي وتراجع الدعم الأميركي

كيفين غالاغر ٨٩

سعي السعوديين إلى تنويع علاقاتهم الاستراتيجية مع آسيا

جون سفاكياناكيس ٩٣

التحديات التي يواجهها نهرا دجلة والفرات في العراق

بيتر شوارتزستين ٩٥

السباق الرباعي.. عنوان الانتخابات الرئاسية الفرنسية

قسم الترجمة والتحرير..... ٩٩

توجه شباب العرب إلى روسيا مع تراجع النفوذ الأمريكي

سميون كير ١٠٣

السياسة الخارجية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

بن جوده ١٠٥

الصدام الأمريكي–التركي في سوريا

كولن كول ١١١

لعبة انتظار اللاجئين السوريين في الأردن "قنبلة موقوتة على الحدود الأردنية"

آرون مجيد ١٢٥

كيف يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالية؟

إد غرابيانوسكي ١٢٩

أزمة فساد البرازيل التي لا تنتهي

بريان وينتر ١٤١

أربع دول عربية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر "لدعمها الإرهاب"

سيمون كير ١٤٩

النزاع في الخليج .. مغزى المشاحنة داخل الحكومة الملكية

ديفيد ب. روبرتس ١٥٣

لم لا تستطيع الحكومات حل مشكلة بطء الإنتاجية؟

مارك ليفنسون ١٥٩

أسعار النفط على المدى البعيد

ليام دينينغ ١٦٣

تقارير

أبرز المرشحين لانتخابات الرئاسة الإيرانية

حيدر الخفاجي ١٦٩

أوراق بحثية

السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي

أحمد التندال ١٧٧

الانتخابات العامة البريطانية لعام ٢٠١٧ : التأثيرات على الشرق الأوسط

قسم الأبحاث ٢١٣

واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

محمد حمزة عمران – ضرغام مسلمان برباز ٢٢٥

مقـالات

الاستفتاء التركي والعلاقات الثنائية مع العراق

قسم الأبحاث

٢٠١٧-٤-١٦

سيصوت الأتراك في السادس عشر من نيسان الحالي على الاستفتاء الذي يخولهم بتغيير دستور بلادهم في حال رغبوا بذلك؛ وهذا من شأنه تغيير الطريقة التي ستدار بها البلاد منذ نشأتها بنحوٍ جذري، إذ إن التعديلات الرئيسة ستغير نظام الحكم في تركيا من رئاسة الوزراء إلى نظام رئاسي يسمح للرئيس إصدار القرارات وإعلان قانون الطوارئ وتعيين الوزراء وحل البرلمان، وتُعَدُّ الخطوة نحو قيام رئاسة تنفيذية هي الأولى في تأريخ تركيا فهي -بحسب رأي النقاد- ستقود إلى نظام حكم استبدادي أكثر يقوده الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان.

ماذا يعني التصويت لأردوغان؟

سيكون هذا التغيير في أوج التطور السياسي لأردوغان الذي حكم تركيا بداية كرئيس للوزراء، ومن ثم رئيساً للجمهورية لتركيا لأكثر من ١٤ سنة، إذ إن التصويت بـ"نعم" على تغيير الدستور من شأنه أن يتيح الفرصة له في الحفاظ على السلطة حتى عام ٢٠٢٩؛ وذلك بعد قيام الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، فالرئيس في الدستور التركي مؤهل لتسلم فترتي حكم مدة الواحدة منها خمس سنوات، وفي حال لم تحدث هذه التغييرات فسيكون ذلك اختباراً حقيقياً للمؤسسات الديمقراطية للدولة، وكذلك استعداد أردوغان للتنحي عن السلطة حينما تشارف ولايته الرئاسية على الانتهاء.

بعد المأزق الذي أعقب الانتخابات الأولى لعام ٢٠١٥ -حينما خسر حزب العدالة والتنمية أغلبيته في البرلمان- اتهم النقاد أردوغان بتجديد العنف بين الحكومة التركية وحزب العمل الكردستاني (PKK) للحد من دعم الحزب الديمقراطي الشعبي ذي الأكثرية الكردية (HDP) الذي يمتلك أغلبية أصوات الناخبين المتأرجحين أو المتقلبين، وقد خلقت أعمال العنف المتجددة والانهيار المتلاحق في عملية السلام ولاسيما في جنوب شرق تركيا مناخاً خانقاً للصحفيين والسياسيين المعارضين، إلّا أنَّ حزب العدالة والتنمية استعاد أغلبيته في الانتخابات العامة الثانية التي جرت في وقت لاحق من العام نفسه.

احتمالية التصويت بنعم أو لا:

نعم – Evet

أوضحت مؤشرات استطلاعات الرأي الحالية انقسام الأصوات بالتساوي، إذ يقف في جهة ''الموافقين'' حزب العدالة والتنمية (AKP) وشعارهم الرسمي ''قرارنا هو نعم''، وقد أبدى العديد من المنتمين للحزب موافقتهم بالتصويت بـ''نعم'' إلّا أنَّ بعض الأعضاء قد أظهروا سخطهم لذلك القرار ولاسيما بين شخصيات الحزب القدماء مثل (ميليه غوكشك) الذي كان قلقاً بنحوٍ متزايد حول القومية السامة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية، أمّا موقف حزب الحركة القومية (MHP) بقيادة (ديفليت بهجلي) الذي حصل على ١٢٪ من الأصوات في انتخابات عام ٢٠١٥ فيعدُّ أمراً مربكاً، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى إنقسام الحزب بين التصويت بـ''نعم'' أو ''لا'' مع توجه العديد من المؤيدين المتشددين بتزايُد نحو حزب العدالة والتنمية، وكان التحوُّل الحاصل داخل حزب الحركة القومية في التصويت بـ''لا'' متمثلاً في شخصيات مثل (ميرال أكسينر) الذي رفض وبنحوٍ قاطع دعم التغييرات المقترحة من قبل أردوغان وتشجيع الناس للتصويت بـ''لا'' ٨٠ مليون مرة.

لا– Hayır

يقف في جهة المعارضين حزب الشعب الجمهوري (CHP)، والحزب الديمقراطي الشعبي. كان حزب الشعب الجمهوري في الحالة السابقة حزباً معارضاً أساسياً لأكثر من عقد لكنه فشل بنحوٍ متكرر في تقديم الدعم الكافي وسط التصدعات الداخلية والضغوط الخارجية على سياسات الحزب، وقد أعرب القائد الحالي للحزب (كمال كليكداروغلو) عن مخاوفه من أن جهاز الدولة التركي يتم تحشيده خلف حملة التصويت بـ''نعم''، بينما يقوم بقمع أحاديث وروايات السياسيين والناخبين المصوتين بـ''لا''، قال كليكدار اوغلو في مقابلة له عبر صحيفة نيويورك تايمز ''لقد كررنا الشيء نفسه ١٠٠ مرة ولكن بسبب الإعلام لم نستطع إيصال رسائلنا للجماهير''، وهو أمر مشابه لما حصل مع حزب الشعب الديمقراطي، إذ تم سجن ما يقارب ١٢ نائباً في الحزب ويُحاكم آخرون غيرهم بدعوى ارتباطهم مع جماعات إرهابية؛ مما زاد من العدائية بين الحزب والحكومة، ويشكِّلُ هذان الحزبان مع بعضهما بعضاً مجموعة ضخمة، حيث حصل كلاهما على مجموع تصويت ما نسبته ٣٦٪ في انتخابات عام ٢٠١٥، لكنَّ كثيراً من المشاهدين لم يكونوا مقتنعين بأن دعمهم كافٍ لجمع المؤيدين للتصويت بـ''لا'' ولاسيما في ظل الدعم اليومي الذي يحظى به أردوغان والدعم الشعبي واسع النطاق، وجاذبية شخصيته على خشبة المسرح فضلاً عن الحرية المحدودة التي يقدمها للشخصيات المعارضة.

كيف وصل أردوغان وتركيا إلى هذا الهدف؟

تُعَدُّ المعارضة لأردوغان والتغييرات الدستورية المقترحة مؤشراً على تقارب نتائج التصويت، إذ كان ذلك نهجاً يتبعه بنحوٍ تدريجي استطاع من خلاله التخلص من المنشقين والتغلب على العديد من الخصوم السياسيين ولاسيما في محاولة الانقلاب التي حصلت في تموز من العام ٢٠١٦ التي وصفها أردوغان ''بهدية من الله''، فبعد عدة أيام من الانقلاب أعلنت الحكومة التركية حالة الطوارئ؛ لتتمكن من إزالة جميع العناصر المشاركين في محاولة الانقلاب بنحوٍ سريع، وشمل ذلك إقالة أكثر من ١٠٠ ألف شخص، وإلقاء القبض على ٣٧ ألفاً آخرين وتغيير المنتسبين في الجيش الذي كان ينظر إليه كمُدافع عن الجمهورية العلمانية؛ مما سمح ذلك لأردوغان على تعزيز سلطته.

في الآونة الأخيرة استغل أردوغان ما عدَّه بالعداء المتزايد من أوروبا ولاسيما بعد أن تراجعت العديد من المدن الألمانية في تقديم دعمها لإقامة سباق الاستفتاء العام، فكان أردوغان حازماً في استنكار هذا القرار، مدعياً أن تلك الممارسات لا تختلف عن ممارسات النازية في السابق، متهماً أوروبا بمنع السياسيين الأتراك الشرعيين من التحدث، بينما تم السماح لقادة حزب العمال الكردستاني عبر هذه الدول ولاسيما ألمانيا بمخاطبة مؤيديهم عبر الأقمار الصناعية؛ ولذلك قام أردوغان بتفعيل هذا العداء مع أوروبا لتصوير الاستفتاء وكأنّه واحدٌ من صراع الحضارات، فضلاً عن وصفه للناخبين الذين صوتوا بـ''لا'' بالإرهابيين.

كيف سيؤثر هذا على العلاقات الثنائية مع العراق؟

منذ بروز تنظيم داعش الإرهابي واستيلائه على مساحات واسعة من الأراضي العراقية عام ٢٠١٤، سعت تركيا حينها لتأدية دور مهم في المنطقة، ففي كانون الأول من عام ٢٠١٥ نشرت تركيا قوات كبيرة في قاعدتها العسكرية في بعشيقة الواقعة شمال الموصل، التي هدفت ظاهرياً لدعم العراق في محاربته لتنظيم داعش، وتم إرسال المئات من القوات العسكرية إلى القاعدة؛ مما أدى إلى انطلاق نداءات واسعة من الجانب العراقي للمطالبة بانسحاب ''قوات الاحتلال'' التركية، ليؤدي إلى إشعال شرارة الحرب الكلامية بين الحكومتين.

استمرت التشنجات بين الطرفين وقادت إلى انتقاد العبادي للتوغل التركي على الحدود العراقية، مبيناً أن وجود القوات التركية يقلّلُ من السيادة العراقية، ومن الممكن أن يقود ذلك إلى حرب إقليمية، وقد ألقى العراق اللوم أيضاً على تركيا لسماحها بانضمام مقاتلين أجانب في صفوف داعش الإرهابي عبر سوريا، أما أنقرة فقد زعمت قيام بغداد بدعوة القوات التركية لدعم مقاتلي البيشمركة الكردية ومناصرتهم في معركة القضاء على داعش، وحتى إن كان ذلك هو المغزى فإن لدى تركيا دوافع أبعد وراء تقديمها الدعم العسكري في الحرب ضد مليشيات داعش الإرهابي.

يقعُ التهديد ''بنشاط إرهابي'' من قبل حزب العمال الكردستاني على رأس اهتمامات أردوغان السياسية، إذ تستطيع تركيا اغتنام فرصة تواجدها على الأراضي العراقية كذريعة لاستهداف المنشقين الأكراد في الشمال، وفضلاً عن ذلك يسعى أردوغان إلى تبرير تصرفاته في شمال العراق طالما فكرة تهديد حزب العمال الكردستاني لا تزال حاضرة في مخيلته، ويدعم مسار هذا السلوك جهات سياسية في كردستان العراق الذي يوفّر للوجود التركي شعوراً بشرعية تواجده في المنطقة.

كما يصوّر أردوغان نفسه ''بالحامي للسنّة'' في مواجهة بشار الأسد العلوي السوري والأغلبية الشيعية في العراق وإيران، ويرى أن هناك فرصة لكشف التوترات الطائفية على مرأى الجميع في شمال العراق؛ لزيادة شعبيته بين سنة الموصل ولاسيما الشعب التركماني.

وقد عملت القوات الخاصة التركية مع الجبهة التركمانية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ في محاولة لمواجهة حزب العمال الكردستاني وتوسيع النفوذ التركي، وبالنسبة لأردوغان فإن وجود قوى سنية قوية يُعدُّ أمراً ضرورياً لحماية السنّة في المنطقة بعد الخلاص من داعش، وتجنُّب دخول موجة أخرى من اللاجئين إلى تركيا؛ ولكنَّ هذا الأمر يضعف الجهود التي يبذلها رئيس وزراء العراق حيدر العبادي لتوحيد الجماعات الدينية والعرقية في بلاده، ولاسيما في ضوء عمليات تحرير الموصل وجميع أنحاء محافظة نينوى إذ تتوحد مختلف الجماعات لمحاربة العدو المشترك المتمثل بتنظيم داعش.

كنتيجة للدعم التركي استطاع الكرد تحت ظل قوات البيشمركة من زيادة مجموع الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم بنسبة ٤٠٪ منذ عام ٢٠١٤؛ وبالتالي ساهمت تركيا –من دون دراية– بزيادة المطالبات الجديدة حول استقلال كردستان، إلا أن العبادي يرفض هذه النوايا ويرغب ببقاء إقليم كردستان جزءاً من العراق.

إنه لمن غير المحتمل أن تتحسن علاقة العراق بتركيا كثيراً في الوقت الذي ما زالت تتواجد فيه القوات التركية في شمال البلاد، إذ ستسعى تركيا للحفاظ على موطئ قدمها لغايات احتواء نشاط حزب العمال الكردستاني والحد من النفوذ الإيراني في الوقت نفسه، وسيستمر العبادي باتخاذ إجراءات مشددة ضد التوغل التركي على الأراضي العراقية، ومع اقتراب الانتخابات العراقية في عام ٢٠١٨ فإن هزيمة داعش الإرهابي وإجبار تركيا على الانسحاب من الأراضي العراقية يدعم وبنحوٍ كبير رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي.

منظمة الشفافية الدولية: دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق

علي المولوي*

٢٠١٧-٤-١٧

يُدرِك المجتمع الدولي بنحوٍ متزايد أن له دوراً مهماً في إعادة تنشيط الاقتصاد العراقي -جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لدعم القوات المسلحة العراقية لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي-؛ إذ إن الاقتصاد القوي والمتجدد بإمكانه -وحده- أن يعالج بفعالية تحديات إعادة الإعمار والحكم في البلاد، وإن وضع استراتيجية متماسكة يتطلب خبرة دولية، ولكن تتمثل الخطوة الأولى في التأكد من أن أي تقييم أساسٍ للمشكلات المؤسسية في العراق سيرتكز على نهج صارم يستفيد من الخبرة المحلية لأصحاب الاختصاص من العراقيين.

استضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمراً تشاورياً وطنياً مع الشخصيات ذات الصلة من المسؤولين في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في بغداد في السادس من نيسان الحالي لاستعراض خارطة الطريق لمكافحة الفساد في العراق، وقد وصف رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي في هذا السياق التأثير المتبادل بين الفساد والإرهاب، وأشار إلى أن خطته الأولى بعد تولي منصبه تركّزت على استئصال الفساد داخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

تطرّق المؤتمر أيضاً إلى كيفية تمكن الخبراء من تقييم مدى الفساد في العراق على نحوٍ أفضل، واستشهد رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري بمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (CPI)، وقدّم بعض التوصيات حول كيفية تحسين جودة تقييم هذا المؤشر في العراق. لقد دعا الياسري منظمة الشفافية الدولية (TI) لفتح مكتب لها في بغداد؛ من أجل تحسين مستوى التعامل مع التحديات العراقية والجهود المبذولة لمعالجة الفساد، ومن الجدير بالذكر أن لدى منظمة (TI) ما يقرب من ١٢٠ فرعاً في جميع أنحاء العالم و٩ مكاتب في الشرق الأوسط بما في ذلك في دول اليمن، والكويت، وتونس، واقترح

*باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الياسري أيضاً أن يقوم مؤشر (CPI) بزيادة مصادر البيانات المستخدمة في تقييمه للعراق.

على الرغم من وجود نقاط ضعف متأصلة في مؤشر (CPI)، إلا أنه يُعدُّ قاعدة مهمة في تحديد مستويات الفساد في ١٧٧ بلداً حول العالم، وعند تحليل منهجية المؤشر نجد أنه لا يحدد فقط إمكانية تفاعل منظمة الشفافية الدولية مع العراق بنحوٍ أفضل، بل إنها تتوسع لتشمل أيضاً إيجاد أفضل الممارسات التي يحتاج المجتمع الدولي إلى اعتمادها في سعيه ليؤدي دوراً بناءً في العراق.

يعرَّف مؤشر (CPI) على أنه مؤشر مركب يعتمد على ١٣ مصدراً للبيانات التي تقيس مستوى إدراك الفساد، وبعض هذه المصادر مرتبطة بمناطق محددة مثل مؤشرات مصرف التنمية الأفريقي، أو مؤشرات برتلسمان للحوكمة المستدامة، التي لا تغطي سوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي. أما ما يخصُّ تقرير مؤشر (CPI) لعام ٢٠١٦، فقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية (TI) على بيانات استخرجت من ٥ مصادر لتحديد الترتيب العام للعراق، وهي: مؤشر برتلسمان للتحول الديموقراطي والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٦، ومؤشر مؤسسة ''وحدة إيكونوميست للمعلومات'' لعام ٢٠١٦، وتصنيفات مخاطر البلدان لدى ''جلوبال إنسايت'' لعام ٢٠١٦، وتقرير دليل المخاطرة العالمي لعام ٢٠١٦، ومشروع أصناف الديمقراطية (VDEM) لعام ٢٠١٦.

لم يَعمل في تلك الدراسات الاستقصائية الخمس أيُّ خبير مقيم في العراق، وذلك يعارض الغرض من تلك الدراسات، وبطبيعة الحال تُعدُّ الانطباعات أموراً غير موضوعية؛ لذا من الضروري التركيز على الانطباعات وشعور الأفراد الذين يتعرضون مباشرة للمسؤولين والممارسات الفاسدة في العراق.

يكمن الجانب الآخر المثير للقلق -بنحوٍ ساخر- في مؤشر (CPI) في انعدام شفافية التقيّمات التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية (TI)، إذ من ضمن المصادر الخمسة التي تشكل النتيجة الإجمالية للعراق، هناك ثلاثة مصادر غير متاحة للعامة لغرض الاطلاع، وبإمكان العملاء المشتركين فقط التعرُّف على تصنيفات البلدان في تقارير التحليل العالمي لمنظمة (IHS)، وتقرير دليل المخاطرة العالمي، وتقرير مؤسسة وحدة إيكونوميست للمعلومات، فضلاً عن ذلك فإن منظمة (IHS) التي تنشر تصنيفات غلوبال إنسايت، لم تعُدْ تزوّد تقاريرها مع منظمة الشفافية الدولية، وبدلاً من ذلك، يتم الوصول إلى البيانات من خلال مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي، التي لا تقدم سوى أرقام دون تحليل مفصل؛ فبناءً على ما سبق يُصبح من الصعب جداً على الباحثين ومنظمة الشفافية الدولية التأكّد من الأساس الذي سجلت به هذه التصنيفات.

للأسباب المذكورة آنفاً، نرى أن التقييم الدقيق لمؤشر (CPI) في العراق سيحتاج إلى دمج مصادر بيانات إضافية، وهو ما أشار إليه رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري، ومن الجدير بالذكر وجود ثلاثة

مصادر أخرى –فضلاً عن الدراسات الاستقصائية الخمس التي ذكرت سابقاً– تعترف بها منظمة الشفافية الدولية التي من الممكن أن تضم العراق في تقييماتها إلّا أنها لم تُفعّل بعد، وهي: مؤشر التنافسية العالمية (IMD)، ومؤشر استطلاع الرأي التنفيذي العالمي (EOS)، ومؤشر سيادة القانون الخاص بمشروع العدالة العالمي، فقد ضمت هذه الدراسات الثلاث العديد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقييماتها؛ لكنَّ هناك دولاً لم يتم إدراجها في استطلاعات الرأي التي أجراها مؤشر استطلاع الرأي التنفيذي وهي: سوريا، وليبيا، والعراق، والأهم من ذلك، فإن هذا المؤشر يحدد وجهات نظر كبار رجال الأعمال الذين لديهم خبرة مباشرة مع بيئة الأعمال الوطنية، إذ يعمل منتدى الاقتصاد العالمي بنحوٍ وثيق مع أكثر من ١٦٠ معهداً شريكاً لإدارة الدراسات الاستقصائية، وعادةً ما تكون هذه المعاهد البحثية المحلية غير حكومية ذات فهم عميق للبيئة الاقتصادية والإدارية لكل بلد، وفضلاً عن ذلك يُعَدُّ هذا المؤشر جزءاً من تقييم أوسع أجراه مؤشر التنافسية العالمية الذي يقيس مجموعة من الأبعاد الأخرى بما في ذلك سياسة الاقتصاد الكلي والابتكار.

كما هو الحال مع مؤشر استطلاع الرأي التنفيذي، فإن مؤشر التنافسية العالمي (IMD) يقوم بدمج آراء المديرين التنفيذيين على الصعيدين الوطني والدولي، وفي عام ٢٠١٦ أجاب ٥٤٨٠ من قادة الأعمال في ٦١ بلداً على استطلاع مؤشر (IMD)؛ والمحصلة: فإن مؤشر سيادة القانون الذي أعده مشروع العدالة العالمية يدرس بنحوٍ أوسع سلوك الموظفين العموميين داخل فروع الحكومة الثلاثة، ويبين مدى امتثالهم للقانون، ويتم طرح ٥٣ سؤالاً على الخبراء في كل بلد، وقد أدرجت شبكة مشروع العدالة ٧ بلدان في الشرق الأوسط في مؤشرها.

يجب أن يستند أي تقييم جدي إلى بيانات أولية موثوقة ومحدثة، فضلاً عن الحاجة إلى البحث عن أصوات محلية أصيلة، هو ما يتم غضُّ النظر عنه في العديد من التقارير عن العراق؛ ويعود ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم فهم طبيعة البيئة البحثية هناك، ومن المعروف أن بيانات الحكومة الرسمية يصعب الوصول إليها عبر الإنترنت، ولا يعزى ذلك –في بعض الأحيان– إلى وجود سياسة متعمدة تهدف إلى إخفاء المعلومات، فيكمن السبب وراء صعوبة إتاحة هذه البيانات إلى انعدام ثقافة الشفافية والافتقار إلى الخبرة الفنية، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن الحصول عليها من خلال وسائل أخرى مشروعة تماماً، ومن الأمثلة على ذلك الدائرة الحكومية الرسمية لجمع البيانات والإحصاءات المعروفة بـ"الجهاز المركزي للإحصاء"، فلا يحتوي موقعها الرسمي إلا على جزء صغير من التقارير العامة التي تختارها للنشر، وبإمكان المنظمات غير الحكومية الحصول على نسخ من تقارير اللجنة بتقديم طلبات رسمية يسيرة؛ وذلك يقودنا إلى النقطة الرئيسة وهي أن الباحثين في البلد نفسه قادرون على تنمية علاقات عمل مع الدوائر الحكومية، وهذا يُعدُّ ميزةً إيجابيةً واضحةً من أولئك الذين يعتمدون على الموارد المتاحة عبر الإنترنت فقط.

إذا كان المجتمع الدولي جاداً في تقديم حلول مستدامة لمساعدة العراق على كسر دوامة الفساد وسوء الإدارة، فلا بدَّ من الاعتراف بعدم إمكانية القيام بذلك من دون وجود نهج تعاوني يضم الشخصيات المحلية الفاعلة بالعراق في التقييمات.

وبطبيعة الحال، فإن إجراء تقييم أساسي دقيق هو مجرد بداية رحلة طويلة نحو التصدي للفساد، وسيواجه العراق صراعاً شاقاً للقضاء على ممارسات الفساد التي أصبحت راسخة داخل مؤسسات الدولة؛ ولهذا السبب فأن الشرط المسبق لاقتراح إجراءات علاجية مثل التشريعات المتعلق بمكافحة الفساد هو التوصل إلى فهم سليم للمشهد البيروقراطي القائم الذي يمكن الموظفين الفاسدين من العمل في دوائر الدولة دون عقاب، وحتى إذا توافرت الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة نحوٍ جدي، فإن المبلغين عن المخالفات والمحققين حول الفساد سيحتاجون إلى ضمانات كافية تمكنهم من أداء عملهم بأمان.

المصادر:

1- Reuters, Iraq's anti-corruption czar: the job so tough they won't let you quit. Reuters (Apr 7, 2017) http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-corruption-idUSKBN1751VV.

٢- داعياً لفتح مكتبٍ لها في العراق ... الياسريُّ يطالب منظمة الشفافية الدولية باعتماد مصادر أكثر لمعلوماتها التي تتبنَّاها في إصدار تقاريرها السنوية

http://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=4023

3- Measuring corruption in Iraq: between perceptions and reality, Open Democracy (Oct 25, 2010) https://www.opendemocracy.net/ali-al-mawlawi/measuring-corruption-in-iraq-between-perceptions-and-reality

تعريف بعض الاختصارات.

- منظمة الشفافية الدولية (Transparency International (TI)
- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index (CPI)

- مؤشر أصناف الديمقراطية (Varieties of Democracy (VDEM
- مؤشر مؤسسة وحدة إيكونوميست للمعلومات Economist Intelligence Unit (EIU) Country Risk Ratings
- تقرير دليل المخاطرة العالمي Political Risk Services International Country Risk Guide
- تصنيف مخاطر البلدان لدى "جلوبال إنسايت" Global Insight Country Risk Ratings
- مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية Bertelsmann Transformation Index (BTI)
- مؤشر التنافسية العالمية IMD World Competitiveness Yearbook
- مؤشر استطلاع الرأي التنفيذي العالمي World Economic Forum Executive Opinion Survey (EOS)
- مؤشر سيادة القانون الخاص بمشروع العدالة العالمي World Justice Project Rule of Law Index

الفساد في العراق.. بين التصور والواقع

علي المولوي*

٢٠١٧-٤-١٩

عرّف البنك الدولي الفساد بأنه ''أعظم عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية''، إن عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي تعتمد على تنمية التوقعات المتعلقة بوجود بيئة عمل صحية، وتؤثر المعلومات المتعلقة بمستويات الفساد على استعداد المانحين لمساعدة البلدان النامية.

في ٢٦ تشرين الأول من العام ٢٠١٠ كشفت منظمة الشفافية الدولية (TI) عن نتائج مؤشر مدركات الفساد (CPI) -تم نشر هذا المؤشر لأول مرة في عام ١٩٩٥ كأحد المؤشرات الرئيسة لقياس الفساد في دول العالم-، وقد سجل العراق تراجعاً شديداً في مؤشر مدركات الفساد باستمرار، وفي عام ٢٠٠٩ احتل المرتبة الرابعة من الأسفل من أصل ١٨٠ بلداً، قبل ميانمار وأفغانستان والصومال، إلّا أنّه في تقرير صدر في أوائل شهر تشرين الأول عام ٢٠١٠ الذي شاركت في إصداره منظمة الشفافية الدولية -التي قيّمت مدى الشفافية في صناعات النفط والغاز والمعادن- قد احتل المرتبة ١٣ من أصل ٤١ دولة غنية بالموارد، وتصدّر الدول المجاورة له في الشرق الأوسط؛ لذا يتطلب فهم أسباب هذا التفاوت فحصاً وثيقاً لمنهجية مؤشر مدركات الفساد وآثاره في قياس تصورات الفساد في العراق.

إن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر إجمالي يصنف البلدان بناءً على نطاق الفساد بين الموظفين العموميين والسياسيين، وتعرِّف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه ''إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة''.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على ١٣ دراسة استقصائية من عشر منظمات مستقلة ترتب البلدان على وفق نطاق الفساد (التكرار و/أو حجم التعاملات الفاسدة)؛ تستند ٦ من الدراسات الاستقصائية إلى آراء رجال الأعمال المحليين، أما المصادر ٧ المتبقية فهي تقييمات من خبراء مقيمين وغير مقيمين في البلدان.

هناك تداخل محدود بين الدراسات الاستقصائية في البلدان التي يتم دراستها، إذ يجب أن يتوافر ثلاثة مصادر في كل بلد على الأقل لكي يدرج في تقرير مؤشر مدركات الفساد، ولا بدَّ من حدوث

*باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

اختلافات في عدد المصادر المستخدمة لكل بلد، فعلى سبيل المثال: أن مؤشر مدركات الفساد (CPI) استند إلى ١٠ مصادر في الهند في حين لم تتوافر سوى ٣ منها في هاييتي، تم تقييم ١٨٠ بلداً في عام ٢٠٠٩ بهذا المؤشر واحتسبت النتيجة النهائية لكل بلد على وفق متوسط الدرجات المقدمة من كل مصدر.

نقاط الضعف العامة لمؤشر (CPI)

تم تسليط الضوء على عدد من نقاط الضعف الكامنة في مؤشر (CPI) وأثيرت الشكوك حول منهجية منظمة الشفافية الدولية؛ إذ تعترف المنظمة بصعوبات قياس الفساد الفعلي، ولكنها تدعي بأن مؤشر (CPI) يعد طريقة موثوقة؛ لاعتماده على ''تجربة أولئك الذين يرتبطون بنحوٍ مباشر مع الفساد في بلد ما''.

إن عدم وجود تعريف للفساد متفق عليه عالمياً يعد مشكلة كبيرة، إذ السؤال هنا هو إذا كانت الرسوم غير الرسمية المدفوعة للموظفين العموميين للحث على الخدمات البيروقراطية –المعروفة باسم مدفوعات التسهيل– تقع تحت الفساد أم لا؟ فإن ذلك يعتمد على المعايير القضائية لكل بلد بحسب تعريفه لمفهوم الفساد، وربما يُعدُّ رجال الأعمال في بلد ما المناقصات المغلقة شكلاً من أشكال الفساد، في حين أن تلك المناقصات قد تكون أمراً شائعاً في بلدان أخرى.

تم التبليغ عن عدد من الحالات التي تندرج تحت بند سوء إدارة الأموال في شركات الأمن الخاصة والمنظمات الدولية في العراق؛ لكن تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه ''إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة'' يحد من نطاق الأنشطة الفاسدة للموظفين العموميين والسياسيين، ويتجاهل الفساد في القطاع الخاص وداخل وكالات المساعدات الأجنبية.

بالنظر إلى مفهوم الفساد الذي يعرَّف على أنه ''إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة''، يتبادر إلى الذهن التساؤل الآتي: هل هذا التعريف ينطبق على العديد من الأنظمة الاستبدادية حيث يتم الحصول على السلطة بالقوة والترهيب؟ فعلى وفق هذا التعريف لا يوجد في تلك الدول فساد، إذ إن السلطة غير ممنوحة؛ ولكن سيكون من الصعب القول إن الأنظمة الديكتاتورية ليست فاسدة؛ بل سيكون من المنطقي أن نقول إن جميع أنشطة تلك الحكومات فاسدة، لأن دافعها الأساسي هو الاستيلاء على السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.

قد لا توجد بعض الأنشطة الفاسدة في البلدان الاستبدادية؛ بسبب طبيعة نظمها السياسية، فعلى سبيل المثال غالباً ما تُتهم جماعات الضغط وجماعات المصالح الخاصة في البلدان الديمقراطية بالتأثير

على الأحزاب السياسية من خلال وسائل غير مشروعة؛ من أجل إقرار تشريع يخدم مصالحهم، إلّا أنه في البلدان التي لا يوجد فيها نظام حزبي تعددي، من المرجح أن يكون انتشار هذه الأنشطة أقل بكثير، وسيكون من غير المنطقي الاقتراح بأن هذه البلدان أقل فساداً بسبب الافتقار إلى تلك الممارسات، والجدير بالذكر أن البلدان التي تكون أكثر عزلة عن المجتمع الدولي وتقل فيها التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي بنحوٍ كبير، ستواجه حالات أقل من الرشوة المرتبطة بصفقات المناقصات.

نقاط ضعف العراق حسب تقرير مؤشر (CPI)

إن إلقاء نظرة فاحصة على المصادر المستخدمة لحساب مؤشر (CPI) في العراق يثير تساؤلات خطيرة حول دقة التقييم العام، إذ هناك ثلاثة مصادر فقط ساهمت في مؤشر (CPI) في العراق لعام ٢٠٠٩ وهي: مؤشر برتلسمان للتحول الديموقراطي والتنمية الاقتصادية، ومؤشر مؤسسة ''وحدة إيكونوميست للمعلومات، وتصنيفات مخاطر البلدان لدى ''جلوبال إنسايت''؛ وقد استندت هذه التقارير الثلاثة إلى التقييمات التي أجراها خبراء مقيمون خارج العراق ولم يتم تضمين آراء رجال الأعمال المحليين، فيما لم يساهم أي خبير محلي في أيٍّ من التقييمات الثلاثة في عام ٢٠٠٩.

طرح مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية سؤالين يتعلقان بالفساد وتم تضمينهما في مؤشر (CPI)، الأول: إلى أي مدى توجد عقوبات قانونية أو سياسية على أصحاب المصلحة الذين يسيئون استخدام مواقعهم؟ والآخر: كم يتطلب من وقت حتى يمكن للحكومة السيطرة على الفساد بنجاح؟ تمت الإجابة عن السؤالين من قبل خبراء غير مقيمين في العراق، وكان من بين الإجابات عن السؤال الأول: ''لا يُحاكَم أصحاب المناصب الفاسدون بالنحو الملائم بموجب القانون، بل يتعرضون إلى الانتقاد السلبي فقط''؛ إذن ستكون هناك حاجة إلى معرفة متعمقة للإجراءات القضائية في العراق لإجراء تقييم دقيق، وبالنظر إلى أن الخبراء لا يقيمون في العراق، فيجب أن تُعَدَّ إجاباتهم آراءً شخصية وغير موضوعية.

يتألف تقرير المصدر الثاني –مؤشر مؤسسة ''وحدة إيكونوميست للمعلومات''– لحساب مؤشر (CPI) لعام ٢٠٠٩ من سلسلة من ٦٠ متغيراً لتقييم المخاطر السيادية والسياسية والاقتصادية، ولكنّ هناك متغيراً واحداً فقط ذا صلة بقياس الفساد؛ إذ يقيّم الخبراء المقيمون في لندن ونيويورك وهونغ كونغ حالات الفساد من خلال النظر في عدة جوانب، مثل: استقلال القضاء، واختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين لتحقيق مكاسب خاصة، ويتم تصنيف الردود في مقياس من ٠ إلى ٤، إذ تشير الدرجة ''٠'' إلى وجود الفساد بدرجة ''عالية جداً'' في حين تشير الدرجة ''٤'' إلى وجود الفساد بدرجة ''منخفضة جداً''؛ وعادةً ما تتم مراجعة تلك الدرجات من قبل خبير داخل البلد، إلّا أنه في حالة

العراق، لم يكن هناك أي خبير في عام ٢٠٠٩.

يقوم مؤشر جلوبال إنسايت لتصنيفات المخاطر لعام ٢٠٠٩ بتقييم احتياجات الموظفين الفاسدين، وقد سجلت البلدان درجات ما بين (١–٥)؛ إذ تشير الدرجة ١ إلى أنَّ البلد يمتاز ببيئة عمل مرتفعة إذ يكون الفساد بأدنى درجاته، في حين تشير الدرجة ٥ إلى وجود صعوبات تشغيلية شديدة تجعل العمل أمراً مستحيلاً، وينتشر الفساد ليرتفع إلى أعلى مستويات الحكومة وتشمل الرشاوى مقابل منح العقود.

بناءً على ما تقدم، لم تعتمد أي من تلك المصادر الثلاثة في تقييمها للفساد بالعراق على ''تجربة أولئك الذين يشهدون الفساد بنحوٍ مباشر''؛ نظراً لعدم مساهمة رجال الأعمال المحليين أو الخبراء المقيمين في تلك التقييمات، ومن المثير للاهتمام أيضاً أن مؤشر (CPI) اعتمد على الدراسات الاستقصائية والتقارير الموجزة بنحوٍ عام وغير محددة في تقييمها للفساد.

إساءة تفسير نتائج مؤشر (CPI)

يقول النقاد إن التفسير غير الصحيح للمؤشر من قبل وسائل الإعلام هو قاعدة وليس استثناءً؛ إذ يصنف المؤشر البلدان على وفق درجاتها الإجمالية، إلّا أنّ منظمة الشفافية الدولية تؤكد أنه لا ينبغي اللجوء إلى مؤشر (CPI) في مقارنة مستويات الفساد بين البلدان؛ ولكن ذلك لم يمنع الصحفيين الموثوقين والخبراء من تقديم ادعاءات غير صحيحة فحسب، بل أسندتها إلى منظمة الشفافية الدولية، فبعد صدور نتائج مؤشر (CPI) لعام ٢٠٠٩ أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أن ''الدول التي مزقتها الحرب ما زالت الأكثر فساداً في العالم، بحسب ما ذكرته منظمة الشفافية الدولية''، إذ قال المعلق الشهير حول الشؤون العراقية باتريك كوكبرن إن: ''العراق هو الدولة الأكثر فساداً في العالم، وعلى وفق منظمة الشفافية الدولية فإن الدول الأكثر فساداً من العراق هي الصومال وميانمار، بينما احتل كل من هايتي وأفغانستان نهاية القائمة''.

تؤكد منظمة الشفافية الدولية أيضاً عدم ملاءمة المؤشر لرصد التقدم الذي يحرزه البلد على مرِّ الزمن، إذ شهد العراق بعض التحسن، فقد ارتفع ليصل إلى المرتبة ١٧٦ من أصل ١٨٠ بلداً، أي بصعود عن العام الماضي بمرتبتين''، فَيُعَدُّ ذلك نقطة حرجة؛ لأن التغيرات في تصورات الفساد على مر الزمن لا يستدعي بالضرورة حدوث تغييرات في الفساد الفعلي.

ونظراً للأسباب المذكورة آنفاً فإن مؤشر (CPI) هو مؤشر غير موثوق فيما يخصُّ مستويات الفساد الفعلية في العراق، فبدلاً من تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، قد تؤدي نتائج المؤشر إلى تفاقم التصورات حول الفساد المستشري، الذي سيؤدي إلى الوقوع في ''فخ الفساد''؛ مما سيشكل عقبة

خطيرة أمام التنمية المستدامة في العراق.

تقييم آليات مكافحة الفساد

ينبغي أن تتجه الجهود نحو تحديد نقاط القوة والضعف في الأطر المؤسسية من طريق تقييم فعالية آليات مكافحة الفساد داخل الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية، عوضاً عن التركيز فقط على محاولات تحسين دقة قياس مدى تفشي الفساد في الدولة، ويتماشى هذا النهج مع استراتيجية البنك الدولي للحوكمة الرشيدة في التصدي للفساد، التي تهدف إلى "الحد من الفساد في الوقت الذي يتم فيه فرض عقوبات شديدة على الفاسدين الذين يتم الإمساك بهم".

هناك إدراك متزايد بأن على مؤشرات الفساد أن تكون أكثر صلة بأصحاب المصلحة في البلدان التي يتم تقييمها؛ إذ عادةً ما تكون المؤشرات المركبة ضعيفةً في تقديم استراتيجيات قابلة للتنفيذ للوكالات المحلية لمكافحته، ويكمن الفهم الدقيق للفساد في العراق وإيجاد حلول لممكنه له عبر تشجيع عمل دراسات وطنية حوله من طريق إشراك أصحاب المصلحة المحليين من المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، وفضلاً عن ذلك فإن الشراكات مع المنظمات الدولية من شأنها أن تمنح المصداقية لعملها وتوفير الخبرة التقنية كذلك.

نظراً لتداعي الأمن وانعدام وجود شركاء كافيين، لم تقم منظمة الشفافية الدولية بإنشاء مكتب في العراق؛ فإذا كانت المنظمة جدية في سعيها لفهم طبيعة الفساد فإنها بحاجة للوصول إلى الجماعات العراقية الأصلية التي تواجه واقع العراق بنحوٍ مباشر، فضلاً عن حاجتها إلى التغلب على تصورها بأن العراق هو مكان خطير جداً للعمل فيه.

للمزيد انظر الرابط ادناه:

https://www.opendemocracy.net/ali-al-mawlawi/measuring-corruption-in-iraq-between-perceptions-and-reality.

العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان

لقمان عبد الرحيم الفيلي *

١٤-٥-٢٠١٧

المقدمة:

يرتبط العراق واليابان بعلاقات صداقة وتعاون ثنائي منذ شهر تشرين الثاني من العام ١٩٣٩، الذي شهد افتتاح أول مفوضية يابانية في بغداد، وبعدها بسنوات تم افتتاح مفوضية عراقية في طوكيو في كانون الأول عام ١٩٥٥، لتستمر بعدها العلاقات بالتطور وصولاً إلى مرحلة تبادل السفراء بين البلدين في كانون الثاني عام ١٩٦٠. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ازدهاراً كبيراً خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، إذ كانت اليابان تمثّل ثاني أكبر مصدر للعراق بعد ألمانيا الغربية في حينها، وكانت المشاريع اليابانية في مجالات الطاقة، والاتصالات، والبنى التحتية، والإسكان لها بصمة واضحة في العراق منذ ذلك الوقت ولغاية الآن.

استمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بالتطور في الثمانينيات، واستمرت عجلة التعاون الثنائي بالدوران حتى في سنوات الحرب العراقية-الإيرانية الثمان، ومن ثم جاءت لتأتي حقبة التسعينيات التي مثلّت سنوات من القطيعة في علاقات البلدين، بعد غزو نظام البعث للكويت في آب ١٩٩٠؛ فقد أبدت اليابان جدية عالية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية على العراق، إذ تراجعت خلال تلك المدة التعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدين -انعدمت تقريباً- لصرامة الموقف الياباني تجاه العمل الذي أقدم عليه نظام صدام حسين آنذاك.

وإدراكاً لأهمية المرحلة التي يمر بها بلدنا في الوقت الحاضر، واحتياجاته الأساسية خلال مرحلة إعادة الإعمار، فقد ارتأيت إعداد دراسة موجزة لواقع العلاقات مع اليابان، وسبل تطويرها، وصولاً إلى علاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد، فالعراق الجديد يواجه تحديات حقيقية تتمثل بتأمين المصادر المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع إعمار البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية من جهة، والنهوض

* السفير العراقي السابق لدى الولايات المتحدة بين الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦)، وقبلها شغل منصب سفير العراق لدى اليابان بين الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣)، وقبل تسنمه هذين المنصبين، شغل مناصب عليا في العراق، منها: مدير برامج في قطاعات تكنولوجيا المعلومات في العديد من كبريات الشركات متعددة الجنسية في المملكة المتحدة، ولديه خبرة أكثر من ثلاثة عقود في العمل المجتمعي والنشاط السياسي في المهجر العراقي في المملكة المتحدة.

بالواقع الصناعي والعمراني، وبناء اقتصاد رصين من جهة أخرى.

لذا أعددت رؤية واقعية تقوم على الموازنة بين احتياجاتنا الوطنية الملحة من جانب المنافع التي من الممكن أن نجنيها من اليابان على وفق سياسة المصالح المتبادلة، التي كانت الأساس لقيام مشروع الشراكة الاستراتيجية بين العراق واليابان، الذي تم التوقيع على بيانه ببغداد، في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٩، ليكون القاعدة الأساسية لتعاون شامل بين البلدين، إلا أن هذا الاتفاق لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي؛ بسبب التعقيدات المحيطة بالملف الأمني والتشريعي والسياسي والاقتصادي في العراق، وعدم وجود رؤية عراقية محددة في رسم حدود سياسته الاقتصادية تجاه اليابان.

ومن الضروري بيان الفوائد التي من الممكن أن يحققها العراق من خلال تبني سياسة مدروسة تجاه بلد يمتلك اقتصاداً قوياً على المستوى العالمي، مدعوماً بقدرات تقنية وخبرات فنية وموارد بشرية ومالية كبيرة، يمكن توظيفها مجتمعة في المهمة الوطنية النبيلة؛ لإعادة بناء العراق، ولاسيما في المجالين الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

ولتسليط الضوء على واقع العلاقات مع اليابان، وعناصرها الكامنة، وآفاقها المستقبلية، والسبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للعراق، أقدم هذه الورقة التي تتكون من محاور مختلفة:

أولاً: نظرة على واقع العلاقات الثنائية بين البلدين:

كانت اليابان من الدول السباقة في تقديم الدعم للعراق الجديد وعلى جميع الأصعدة متمثلة بما يأتي:

- **الدعم السياسي:** كانت اليابان ولا تزال من الدول الداعمة لعملية التحول الديمقراطي الجارية في العراق، وهي تدعم باستمرار مواقف البلاد في المحافل الدولية، وقد قامت بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى مدينة السماوة خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) للمشاركة في تعزيز الأمن في المدينة، ودعم مشاريع إعادة الإعمار فيها، في خطوة غير مسبوقة بتأريخ اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت اليابان كذلك في طلائع الدول التي سارعت إلى فتح سفاراتها في بغداد، بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عما تقوم به الخارجية اليابانية من إصدار بيانات دورية تعكس وجهة نظر إيجابية تجاه التطورات التي تشهدها العملية السياسية في العراق؛ فقد قامت الوزارة بعد ٢٠٠٣ ولعدة سنوات باستحداث منصب سفير ملف إعمار العراق، في تلك الوزارة لتفعيل دور اليابان في المشاركة بإعادة إعمار العراق، وقد تبادل المسؤولون في البلدين زيارات

رسمية على أعلى المستويات، وفي كانون الثاني ٢٠١٧ تم افتتاح مكتب قنصلية اليابان في أربيل.

- **الدعم المالي والتقني:**

أ: إطفاء الديون المترتبة على العراق: لقد كانت اليابان في طليعة الدول التي وافقت على إطفاء ٨٠٪ من ديون العراق كعضو في نادي باريس؛ وبذلك أسقطت ما يقارب (٦,٧ مليار دولار) من ديونها المستحقة على العراق، وجدولة المتبقي من تلك الديون على مدى ٢٣ عاماً كفترة تسديد، على أن تسبقها فترة سماح أمدها ستة أعوام.

ب: منحة مالية: قدمت اليابان –كجزء من تعهداتها خلال مؤتمر مدريد للمانحين عام ٢٠٠٣ وبعدها– مبلغ ٢ مليار دولار كمنحة مالية خصصت لتأهيل مشاريع في قطاعات الكهرباء، والصحة، والأمن، والاتصالات، وقدمت اليابان مساعدات إلى النازحين بقيمة ٣٦١ مليون دولار وذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية فضلاً عن مبلغ ٢١٧ مليون دولار لميزانية ٢٠١٦، وكذلك الدورات التدريبية التي أقُيمت في اليابان ومصر والأردن لمتدربين من الوزارات العراقية الذي بلغ عددهم أكثر من ٧٩٩٠ شخصاً لغاية شباط/٢٠١٧، في إطار التعاون التقني بين البلدين.

ج– القرض الياباني الميسّر: تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد، بمنح العراق قرضاً ميسراً بقيمة ٥,٩ مليار دولار، وبفائدة هامشية، خُصص لتنفيذ ٢٥ مشروعاً في قطاعات البنى التحتية للاقتصاد العراقي، والقطاعات التي لها تماس مباشر مع الحياة اليومية للمواطن العراقي، ومنها: الكهرباء والنفط والنقل والزراعة والاتصالات والصحة وأخيراً الصرف الصحي. وسعت اليابان كذلك إلى توسيع الرقعة الجغرافية لهذه المشاريع لتغطي أغلب مناطق العراق ومنها إقليم كردستان، والعاصمة بغداد والمحافظات الغربية، فضلاً عن محافظات بابل والبصرة والمثنى.

- **القطاع الخاص:** إن العلاقات بين القطاع الخاص العراقي ونظيره الياباني محدودة جداً، ومعظم الصفقات تتم عبر شركات وسيطة بين الجانبين، وهذا الموقف له أسباب سيتم ذكرها لاحقاً في هذه الدراسة، ومن الضروري أن لا ننسى أيضاً الدور الفعال لمشاركة اليابان السنوية في معرض بغداد الدولي.

ثانياً: احتياجات العراق التي يمكن لليابان تأمينها كلياً أو جزئياً:

بعد الدمار الذي لحق بجميع قطاعات الحياة في العراق نتيجة الحروب المتعددة والسياسات الهوجاء التي انتهجها النظام الصدامي والعقوبات الاقتصادية الأممية التي دامت ما يقارب الـ ١٣

عاماً، أصبح العراق في حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل جميع المجالات التربوية والصحية، والخدمية، وبناه التحتية؛ مما يخلق ضغوطاً هائلة على الموازنة الحكومية في ظل تراجع القطاعات الإنتاجية في البلاد، وتراجع القدرات التصديرية باستثناء القطاع النفطي الذي يعاني أصلاً من تذبذب في أسعار النفط العالمية، واستنزاف للموارد المالية الحكومية من أجل مواجهة التهديدات الإرهابية، وتخصيص موازنة حرب لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي وطرده من الأراضي العراقية وتحريرها، ويمكن وضع توصيف موجز لتلك الاحتياجات التي من الممكن أن نعتمد على اليابان في تغطيتها أو تغطية أجزاء كبيرة منها، وهي كالآتي:

- قطاع النفط والغاز الذي يشمل الاستخراج والمصافي وبناء الأنابيب الناقلة للنفط الخام والغاز، ونشير هنا إلى تصريحات المسؤولين في وزارة النفط العراقية الذين أعلنوا حاجة هذا القطاع لإعادة إعمار البنى التحتية فيه، والمحور الأهم في هذا الموضوع هو الحاجة لاستثمارات مالية ضخمة لتغطية نفقات عمليات البناء والإعمار التي تكلف مبالغ مالية طائلة؛ مما يضيف عبءاً كبيراً على الموازنة الحكومية للعراق وعلى الاقتصاد العراقي ككل، ومن الجديد بالذكر أن اليابان لديها الإمكانات المالية والتقنية والخبرة في هذا المجال وهناك كثيرٌ من الشركات اليابانية ذات الباع الطويل، التي بالإمكان الاعتماد عليها في مجال إعادة إعمار البنى التحتية للمنشأة النفطية في العراق وبأحدث التكنولوجيات، حيث تمتلك تلك الشركات تصورات واضحة عن حاجة العراق في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن مشاريع القرض الياباني الميسّر للعراق الـ(ODA) شملت هذا القطاع النفطي بأربعة مشاريع فقط هي: (مشروع تطوير مصفى البصرة -خدمات هندسية فقط-)، و(مشروع إعادة إعمار المنشأة التصديرية للنفط الخام في الفاو)، و(مشروع بناء محطة توليد الكهرباء الغازية في حقل عكاز في محافظة الأنبار)، ومشروع تطوير مصفى البصرة. ولقد استفادت بلدانٌ نفطية ذات إمكانيات كبيرة، من التمويل الياباني لإعمار بناها التحتية النفطية.

- المواصلات: قطارات سفر حديثة فائقة السرعة، وقطارات إنفاق، وقطارات نقل بضائع، وطرق وجسور، وموانئ، ومطارات.

- نقل الخبرات في مجالات التعليم الابتدائي والعالي والتعليم التقني.

- إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الوطنية.

- نقل الخبرات والتقنيات وتدريب الكوادر البشرية في مجال البيئة.

- تقديم خبرات ومساعدات تقنية في مجال الصحة.
- التقنيات الحديثة في مشاريع الماء والمجاري.
- نقل التقنيات الحديثة الخاصة بأنظمة الزراعة والري.
- التدريب المهني والتقني.
- الموارد البشرية والتنمية البشرية.
- الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية وبأحدث التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية السلمية.

ثالثاً: المنافع التي يمكن أن تتحقق للعراق من خلال الشراكة الاستراتيجية مع اليابان:

كما أشرنا آنفا إلى أن اليابان تمتلك إمكانات مالية وبشرية متعلمة وتقنية متقدمة واسعة تجعلها في مقدمة الدول التي من الممكن للعراق أن يقيم معها شراكات استراتيجية طويلة الأمد، في إطار عملية إعادة الإعمار وما بعدها، وتوطيد الاستقرار فيه، ومن خلال استمرار التواصل مع الأطراف اليابانية المختلفة لمست وجود فرص كبيرة يمكن توفيرها لبلادنا من خلال اعتماد سياسة مدروسة وبعيدة المدى تجاه اليابان، فمن خلال التبصر بالمحيط الإقليمي لليابان نرى أن لها دوراً رئيساً في حالة التطور التي تشهدها الاقتصادات الآسيوية، كالصين وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين، فقد ساهمت المساعدات المالية والتقنية التي قدمتها اليابان لتلك الدول، فضلاً عن الأموال التي استثمرها القطاع الخاص الياباني، في انطلاق ثورة صناعية وعمرانية في دول جنوب شرق آسيا، بنسب تختلف من دولة إلى أخرى، إذ استثمرت اليابان الكلفة الواطئة للأيدي العاملة في تلك الدول لبناء مصانع، وأنظمة خدمية ومشاريع إنتاجية حققت عائدات مالية ضخمة لكلا الطرفين.

لقد أردنا من خلال الأمثلة التي ذكرناها آنفاً التذكير بالمكاسب التي يمكن للعراق إن يحققها من خلال بناء استراتيجية شراكة شاملة مع اليابان، وفي أدناه أهم المكاسب المتوقعة من هذه الشراكة:

- **المجال السياسي**: نظراً للمكانة الدولية التي تتمتع بها اليابان كونها واحدةً من أهم القوى الاقتصادية والمالية والتقنية في العالم، فبإمكان العراق الاستفادة من الدعم الياباني لقضاياه

المصيرية في المحافل الدولية والإقليمية، بما يحقق له نقاط قوة إضافية تعزز من مكانته الإقليمية والدولية على وفق نظرية التوازن الحاصلة بإقامة الأحلاف والتجمعات، من خلال علاقات استراتيجية مع الدول المهمة في العالم؛ ومن المتوقع أن تنجح اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، إذا ما تحقق مشروع زيادة عدد المقاعد الدائمة في هذا المجلس؛ مما يعزز من مكانة اليابان الدولية ويضاعف من مكاسب بناء علاقات استراتيجية عالية المستوى معها.

- **المجال المالي:**

أولاً: القروض الميسرة: هناك استعداد ياباني لمنح العراق قروضاً ميسرة وبفوائد قليلة –على غرار القرض الحالي– يمكن استثمارها في تغطية تكاليف بعض مشاريع إعادة الإعمار وإمكانية الحصول على حزمة مالية (Financial Package) بمبالغ عالية جداً مقدمة من جهات يابانية، لتمويل مشاريع واستثمارات في العراق.

ثانياً: الفرص الاستثمارية: تمتلك المؤسسات المالية ورجال الأعمال والشركات اليابانية، أموالاً ضخمة يمكن جذبها إلى العراق إذا ما توافر المناخ الأمني والقانوني والاستثماري لدخول تلك الأموال إلى العراق.

- **مجال البناء:** للشركات اليابانية المختصة بالبناء والإنشاءات سمعة طيبة في العراق مثل المستشفيات العامة والعمارات السكنية وبعض الوزارات العراقية كوزارة الخارجية.

- **المجال التقني:** من المعروف أن اليابان تمتلك قدرات واسعة في إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتسويقها في مجالات الحياة كافة؛ إذ إن الشركات اليابانية بتقنياتها العالية قادرة على تزويد العراق بتكنولوجيات حديثة تضيّق الفجوة العلمية والتقنية التي تولدت نتيجة الظروف القاسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، مع الأخذ بالحسبان أن اليابان كان لها الدور الريادي في التقدم والبناء الذي حصل مع دول آسيوية أخرى كالصين وماليزيا والفلبين.

رابعاً: الأسباب التي تقف وراء الاهتمام الياباني بالعراق ومطالبها منه:

كما ذكرنا آنفاً، فإن اليابان تتمتع باقتصاد قوي له ثقل عالمي، يرتكز إلى قاعدتين أساسيتين هما: القاعدة الصناعية المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال البشري الكفوء، والقدرات المالية الضخمة. ولا يخفى أن الإنتاج الصناعي والنشاط الخدمي والعمراني في اليابان بحاجة إلى الطاقة التي يتم استيرادها من الخارج؛ بسبب انعدام الموارد الطبيعية أو ندرتها في أرخبيل الجزر

اليابانية، إذ تستهلك اليابان أكثر من ٤,٢٥ مليون برميل من النفط يومياً، فضلاً عن الغاز الطبيعي، وبقية المواد الأساسية لإنتاج الطاقة. وقد وجدت اليابان نفسها في حرج شديد إبان أزمة النفط العالمية عام ١٩٧٣، حينما أوقفت الدول العربية تصدير النفط الخام احتجاجاً على العدوان على دولة مصر آنذاك.

لقد تعّلم اليابانيون درساً قاسياً حينما وجدوا أن القدرات الصناعية والتقنية، ومستوى الخدمات الرفيعة التي يمتلكونها قد باتت بلا فائدة لانقطاع مصادر الطاقة؛ ومنذ ذلك الحين تولي اليابان موضوع الإمدادات النفطية أولوية قصوى؛ ونتيجة لحضور البُعد الاستراتيجي في سايكولوجية الفكر والتخطيط هنا، فإن اليابان تسعى لتأمين إمدادات نفطية مستدامة في المستقبل ولربما حتى عام ٢٠٥٠، لمعرفتها الجازمة بأن النفط سيبقى عصب الطاقة الرئيس في العالم، فعلى الرغم من تقدم البحوث العلمية لاستنباط بدائل جديدة لإنتاج الطاقة، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الكامل عن النفط بسبب كلفتها الباهظة مقارنةً بالنفط. لقد تضمنت استراتيجية اليابان للطاقة التي وضعتها عام ٢٠١٦ توصيات بتنويع مصادر الحصول على النفط والغاز تجنباً لانقطاعها؛ بسبب الحروب والكوارث التي قد تصيب هذه المنطقة أو تلك من العالم، وتبحث عن مصادر طويلة الأمد لإمدادات الطاقة؛ ومن هنا يُفسر الاهتمام الياباني بالعراق الذي يمتلك احتياطياً نفطياً متقدماً على المستوى العالمي. ومما يعزز اهتمام اليابان بالعراق هو التحول الديمقراطي الذي أطل عليه بعد عام ٢٠٠٣؛ مما يجعله دولة ذات منهج مؤسسي يسهل على المستوى النظري التعامل معه، وتنطوي الحالة على أسباب أخرى منها التبادل التجاري والمنافع الاقتصادية الأخرى، وقد تمثل علاقة العراق المتميزة مع الولايات المتحدة عنصر تطمين إضافياً لليابان لبناء قاعدة عريضة من المصالح الاقتصادية مع العراق.

إن استقرار العراق بوصفه دولة محورية في الشرق الأوسط، وهي المنبع الرئيس للطاقة في العالم، يشكل رغبة ملحة لجميع الدول الصناعية، فاستقرار العراق والشرق الأوسط أمر أساس لاستقرار سوق النفط العالمية التي تمس جميع مفاصل الحياة في العالم.

أما ما تطلبه اليابان من العراق فيتلخص بضمانات بإمداد نفطي مستمر لا ينقطع بقرار سياسي، وعلى وفق الأسعار السائدة في السوق العالمية، وترغب الشركات النفطية اليابانية أن تؤدي دوراً أساساً في عمليات استخراج وتصدير النفط العراقي على وفق الشروط المناسبة لكلا الطرفين، مقابل أن تساهم تلك الشركات في النهوض بالقطاع النفطي العراقي إلى أعلى مستوى، وتشكّل المنافسة الدولية على المشاريع النفطية العراقية، ولاسيما المنافسة الصينية والكورية الجنوبية، عوامل تحفيز مهمة لليابان تجاه العراق.

ومن الفوائد التي يمكن لليابان تحقيقها من خلال علاقات استراتيجية مع العراق، هو مساعدة شركاتها من الخروج من حالات الجمود الاقتصادي المتكررة التي تواجهها اليابان منذ سنوات، فحصول تلك الشركات على مشاريع مهمة في العراق سيحقق لها مكاسب مالية مهمة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الياباني.

خامساً: أسباب تأخر دخول الشركات العالمية ومنها اليابانية في الدخول إلى السوق العراقية:

هنالك العديد من العوامل التي أنتجت حالة التردد والتخوف التي تنتاب الشركات اليابانية وتعرقل دخولها إلى السوق العراقية بعضها يتعلق بالوضع العراقي الداخلي، وبعضها الآخر يتعلق بآليات عمل تلك الشركات والقواعد التي تحدد نشاطاتها، وفيما يأتي نبذة عن تلك المعوقات:

- العامل الأمني: لقد شكّل مقتل اثنين من الدبلوماسيين اليابانيين في العراق عام ٢٠٠٤، ومواطنين يابانيين آخرين، صدمة كبيرة للرأي العام في اليابان وعلى المستويين الحكومي والشعبي، مما جعل الشركات اليابانية تتردد في إرسال موظفيها للعمل في العراق، واستعاضت عن ذلك بشركات أو هيئات تنفيذية لمتابعة المشاريع التي شُملت بالقرض الياباني الميسّر، إلاّ في حالات محدودة تقوم اليابان فيها بإرسال موظفين رسميين –كما في وكالة اليابان للتعاون الدولي JICA، ووزارة الاقتصاد اليابانية– فطبيعة النظام السياسي السائد في اليابان يجعل الحكومة غير قادرة على مواجهة تداعيات فقدان أي مواطن ياباني أمام الرأي العام في البلاد، وهذا يبرر انسحابها المبكر من العراق عام ٢٠٠٦ من وجهة نظر المحللين، ومن الجدير بالذكر وجود صفات اعتقادية لدى المجتمع الياباني انعكست حتى على السلوك السياسي للحكومات اليابانية المتعاقبة التي تعدّ الإنسان الياباني كائناً مقدساً ولا يجوز تعريضه للخطر.

- عدم إيضاح الرؤية حول قوانين النفط والاستثمار الأجنبي في العراق، من وجهة النظر اليابانية، وكثرة التجاذبات السياسية في المشهد العراقي، يجعل المهتمين بهذين القطاعين الحيويين يترددون في الدخول إلى السوق العراقية في الوقت الراهن ولاسيما من قبل الشركات الصناعية والمالية الكبرى التي تبحث عن أجواء مستقرة ملائمة للاستثمار.

- افتقار الساحة العراقية إلى المؤسسات المالية المتخصصة التي تعدُ القاعدة الأساسية لأي استثمار أو مشروع، كالبنوك والمصارف الكبيرة وشركات التأمين وغيرها.

- تأخر القطاع الخاص العراقي عن مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ومحدودية نشاطاته وخبراته في التعامل مع السوق العالمية، وانحسار دوره في الاقتصاد العراقي بأن يكون تابعاً للقطاع الحكومي لا غير.

- تأثر الشركات العالمية بالتقارير الاقتصادية المتخصصة التي تشير إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العراقية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي.

- تخوف العديد من الشركات اليابانية من إحمال انتقال الأجهزة والمعدات المتطورة أو الحساسة التي تنوي بيعها إلى العراق دون علمها، إلى دول الجوار العراقي بطرق غير مشروعة، مما يضع تلك الشركات في مواقف محرجة تسيء إلى سمعتها في الأوساط اليابانية والدولية وتعرضها إلى المساءلة القانونية.

- تشكّل القيود التي تفرضها وزارة الخارجية اليابانية على سفر المواطنين اليابانيين إلى العراق حاجزاً نفسياً يحول دون توجه الشركات اليابانية إلى العراق بغية العمل فيه.

- ضعف الشفافية في آليات القرار العراقي؛ وبالتالي عدم مقدرة الجانب الياباني في فهم المعطيات العراقية لقراراته.

- ضعف التوقع والتنبؤ في آليات القرارات العراقية؛ وبالتالي لتفاجأ بتعليمات وزارية وإرشادات تؤثر سلباً على مشاريعهم في العراق.

سادساً: دلائل الاهتمام الياباني بالعراق:

تمثّل مظاهر السلوك السياسي والاقتصادي دلائل واضحة على طبيعة توجهات الدول نحو بعضها بعضاً، فهناك كثير من المؤشرات العملية والإجراءات السياسية والاقتصادية التي قامت بها اليابان تجاه العراق تؤكد على اهتمامها ببناء علاقات وثيقة مع بلدنا، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي:

- اتخذت الحكومة اليابانية قرار إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى السماوة، في سابقة لم تعشها اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحدوث الانعطاف الكبير في الواقع السياسي والاقتصادي الذي عاشته بعد الحرب. فعلى الرغم من العوائق الكثيرة التي واجهتها تلك الحكومة، والتي منها ما هو دستوري (المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تحّرم إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية في مهمات خارجية)، ومنها ما هو سياسي (كالمظاهرات التي نظمتها أحزاب المعارضة

لقرار إرسال القوات اليابانية إلى العراق)، وحتى الشعبي منها، إلا أن حكومة رئيس الوزراء الأسبق السيد كويزومي عمدت إلى استصدار قانون خاص صّوت عليه البرلمان الياباني ليجيز إرسال تلك القوات إلى العراق، ومع أن المراقبين يعزون ذلك إلى ضغوط مارستها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، إلا أن المبادرة اليابانية تجاه العراق كانت جديرة بالاحترام والثناء.

- مستوى الدعم المالي الكبير الذي قدمته اليابان إلى العراق والمتمثل بإطفاء الديون والقروض الميسرة والمنح المستمرة لغاية الوقت الحالي.

- الحرص الياباني على توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع العراق؛ إذ أوفدت اليابان في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ رئيس وزرائها الأسبق -وهو حالياً رئيس للوزراء- السيد شينزو آبي إلى بغداد، كمبعوث شخصي من رئيس الوزراء الياباني السيد تارو آسو في حينها، لتوقيع بيان الشراكة؛ ليكون بمنزلة الإطار القانوني لعمل الشركات اليابانية تجاه العراق، وقد سبق توقيع الاتفاق إنشاء لجنة تخصصية عالية المستوى برئاسة وزير الاقتصاد الياباني لتقييم العلاقات مع العراق، ورسم الخطوط العريضة لسياسة بلاده الاقتصادية تجاهه.

- اهتمامها بترسيخ مبادئ المصالحة الوطنية في العراق، من خلال دعوة رؤساء الكتل في مجلس النواب العراقي لزيارة اليابان وعقد حوارات متعددة برعاية يابانية.

- اهتمامها بعقد منتديات اقتصادية لتشجيع الشركات اليابانية في الاستثمار أو العمل في العراق.

- قيام وزارة الخارجية اليابانية بإصدار بيانات دورية للشجب والتنديد بالهجمات الإرهابية التي يتعرض لها العراق، ومناداتها بضرورة الحفاظ على وحدة الصف العراقي.

- ما تلمسته حينما كنت سفيراً لجمهورية العراق لدى طوكيو (٢٠١٠-٢٠١٣) من استعداد ياباني عالي للتعامل بإيجابية مع أي طلب مالي أو تقني عراقي.

- وضع العراق ضمن الأولويات العُليا في السياسة الخارجية لليابان ودعمه في المحافل الدولية.

سابعاً: ما يميز علاقة العراق الاستراتيجية مع اليابان عن بقية الدول المتقدمة:

- عدم وجود حواجز نفسية في العلاقات العراقية-اليابانية، كالماضي الاستعماري أو غير ذلك من العُقد السياسية، وأن لليابان موقفاً واضحاً من القضايا العربية والشرق أوسطية كما

هو الحال في موقفها المساند لقضية الشعب الفلسطيني، ووضوح السياسة الخارجية اليابانية في التعامل مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل.

- إن اليابان لا تضع حدوداً على تصدير التكنولوجيا المتطورة إلى العراق، لذا فإن التكنولوجيا المستوردة منها ستكون على وفق أحدث المستويات.

- من الممكن أن توفر اليابان للعراق مصادر مالية جيدة بهيئة قروض ميسّرة، تساعده على الاستجابة لتكاليف مشاريع إعادة الإعمار.

- تعدّ سوق الطاقة اليابانية من الأسواق المهمة، كونها تستهلك ٤,٢٥ مليون برميل يومياً مما تشكّل للعراق فرصة اقتصادية جديرة بالاهتمام.

- الخبرة التي تمتلكها اليابان في تنفيذ المشاريع العراقية، منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، يجعلها تنخرط بسلاسة في المشاريع العراقية دون حواجز تذكر.

- هامش الثقة الكبير الذي تتمتع به الشركات اليابانية على مستوى تنفيذ المشاريع في العالم، فهي تمتاز بالدقة والمتانة في التنفيذ.

- الاحترام الشديد الذي يكنه اليابانيون للعراق وتأريخه.

ثامناً – تحليل سوات (SWOT) للعلاقة:

أ – الضعف:

- بطء إجابة الجهات العراقية على مراسلات السفارة اليابانية بسبب البيروقراطية الإدارية في داخل العراق.

- ضعف التنسيق بين الوزارات العراقية كما هو الحال بين وزارتي التجارة والصناعة وهيئة الاستثمار ووزارتي النفط والكهرباء.

- عدم وجود مختص باللغة اليابانية في القسم لترجمة المقالات والدراسات الاقتصادية اليابانية.

- الوضع الأمني غير المستقر في بعض المدن العراقية يصعّب على اليابانيين الترويج

للاستثمار في كل العراق.

- عدم تلمس الجانب الياباني جدية من الجانب العراقي لتنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي.
- عدم وجود استراتيجية عراقية واضحة عن كل قطاع مشمول بالاتفاق.
- غالباً ما يجري تبديل المسؤولين الحكوميين القائمين على موضوع معين في الملف الياباني بموظفين ومسؤولين جدد وخلال فترات قصيرة؛ مما لا يساعد على تراكم المعرفة وانعكاس ذلك على الأداء.
- الفساد المالي والإداري المتفشي في العراق.
- عدم وضوح مبدأ الدفع بالآجل بالنسبة للجهات العراقية؛ وبالتالي يصعب عرضها على اليابانيين.
- عدم وضوح القطاعات الاقتصادية التي يركز عليها الجانب العراقي لجذب اليابانيين.
- الإحباط الياباني من عدم منح أي معاملة تفضيلية عراقية للشركات وقطاع الأعمال في اليابان على الرغم من دعمهم المقدم للعراق وشعبه منذ العام ٢٠٠٣.
- عدم وجود قطاع خاص عراقي يكون شريكاً مناسباً يُعتمد عليه من قبل رجال الأعمال اليابانيين.
- عدم وضوح أدوار الجهات العراقية الحكومية ومسؤولياتها في مجال تنشيط الاستثمار وتسهيله في العراق كما في الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والتجارة والتخطيط والتداخل الكبير في عملهن في هذا المجال؛ مما يصعّب الحالة على اليابانيين بتركيزهم على الجهة الواجب حضورها لليابان.
- عدم وضوح طبيعة الصلاحيات لهيئات الاستثمار في المحافظات العراقية؛ مما يضعها في تداخل مع عمل الهيئة الوطنية للاستثمار ومن هو المسؤول الأخير الذي يجب أن يعقد الصفقة مع المستثمر.
- عدم وجود كوادر متخصصة تقوم بالترويج والتسويق للاستثمار في السوق العراقية.

- الوضع الأمني غير المستقر في المدن العراقية، يبعد المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في هذه المدن.

- اعتماد القانون العراقي كمرجع قانوني لحل المنازعات والخلافات التي من الممكن أن تنشئ مع المستثمرين الأجانب، والتي لا تعطي الحق لهؤلاء المستثمرين بالاستعانة بالقوانين الدولية المعتمدة في حل النزاعات التجارية.

- قلة المعلومات المتوافرة عن البيئة الاستثمارية في العراق مثل القوانين النافذة والإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد.

- ضعف القطاع الخاص العراقي مما يصعّب على المستثمر الأجنبي إيجاد شريك محلي في السوق العراقية.

- عدم وجود البنى التحتية اللازمة الكافية لجذب المستثمرين كالفنادق وطرق المواصلات وضعف الاتصالات السلكية وشبكات المحمول.

- صعوبة تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار؛ بسبب ضعف الأداء الإداري للمؤسسات العراقية في هذا الشأن؛ نظراً لأن تجربة جذب الاستثمارات والتعامل معها هي تجربة جديدة في العراق؛ مما يكلف المستثمر كثيراً من الوقت والمال لمتابعة الأمور اللوجستية لتنفيذ مشروعه في العراق، والحصول على الموافقات اللازمة ومن عدة جهات حكومية عراقية.

- التقادم الزمني لأنابيب النفط والغاز المستخدمة في العراق، التي عدا كونها مصدراً ملوثاً للبيئة فإنها تشّكل مصدر قلق للمستثمرين من تحملهم لنفقات جديدة المتمثلة ببناء أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز إلى المصافي النفطية ومن هذه النقطة لنقل مشتقات النفط إلى الأسواق المحلية وموانئ التصدير.

ب – التهديدات:

- إمكانية تعرض يابانيين عاملين في العراق للاعتداء.
- تغيّر أولويات الحكومة اليابانية وتراجع ملف العراق.
- اقتصار الزيارة على الجانب البروتوكولي فقط، وعدم وجود نتائج عملية مثمرة

للجانبين مثل توقيع اتفاقيات أو الاتفاق على إقامة مشاريع في العراق.

- اقتصار الوفد العراقي على الجانب الحكومي فقط ولا وجود لممثلين عن القطاع الخاص.
- تهديد بعض العشائر في المدن العراقية للاستثمارات الأجنبية.
- عدم المصادقة على القوانين المهمة فيما يخصّ الاستثمار، مثل قانون النفط والغاز.
- بطء إجراءات الجهات الحكومية العراقية بشأن تسديد مستحقات المستثمرين الأجانب في العراق مما يؤدي إلى تأخير عمليات التسديد هذه، ويضع المستثمرين في صعوبات مالية.
- ملفات الفساد الإداري تمثّل تهديداً حقيقياً للاستثمار في العراق التي –على الرغم من جهود الحكومة العراقية وهيئة النزاهة– لا تزال تشكّل أرقاماً لا يمكن الاستهانة بها أو بعواقبها.
- تدهور الوضع الأمني لبعض المدن العراقية المستقرة نسبياً مثل التفجيرات الإرهابية.
- تهديد بعض العشائر في المدن العراقية للاستثمارات الأجنبية.
- التغيير المستمر للسياسيين العراقيين المعنيين بملفات اليابان.

ج – القوة:

- علاقات ممتازة مع (JICA)، الجهة المسؤولة عن القرض الياباني الميسر للعراق.
- الموقف الرسمي الياباني إيجابي وداعم للعراق.
- عدم وجود أي خلاف أو عداوات تأريخية بين البلدين.
- السوق العراقية تمثل عنصر جذب الاستثمارات اليابانية.
- يمثل العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم؛ وبذلك يشكل عامل إغراء للشركات اليابانية على إقامة علاقة طويلة الأمد معه.
- اليابان بلد ذو إمكانات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة، والعراق بثرواته الطبيعية

العملاقة يشكلان ثنائياً اقتصادياً ناجحاً وكلاهما يحتاج إلى الآخر.

- تأكيد للسمعة الجيدة للشركات اليابانية لدى السوق والمستهلك العراقي فإن العراق يسعى لاتفاقات مع اليابانيين.
- توجه قوي للحكومة اليابانية لتصدير تكنولوجيا البنى التحتية للدول النامية.
- موارد بشرية كبيرة بحدود ٣٧ مليون شخص، أغلبها شبابية وطبقة واسعة متعلمة.
- أرض خصبة مستوية بمساحات واسعة.
- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، الذي منح المستثمر الأجنبي الامتيازات مثل الحق في البيع والشراء في سوق العراق للأوراق المالية.

د – الفرص:

- إن تطبيق الاتفاق سيفتح الباب أمام استثمارات يابانية إضافية.
- نقل التكنولوجيا اليابانية المتطورة.
- اكتساب المهارة والخبرات اليابانية.
- تحريك الاقتصاد العراقي.
- القضاء على البطالة وتحسن الوضع الأمني.
- الاتفاق مع الجانب الياباني على تنفيذ مشروع يمثّل رمزاً للعلاقة الاقتصادية المتقدمة بين البلدين مثل حقل الناصرية النفطي أو شرق بغداد أو أي مشروع آخر مقبول من الطرفين.
- توفر مشاريع متعددة معد للاستثمار في قطاعات الزراعة والكهرباء والصحة والإسكان والصناعة والاتصالات والسياحة والسفر.
- إنتاج النفط في العراق سيستمر بالزيادة للسنين القادمة.
- زيادة صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار لتشمل جميع الإجراءات والموافقات الإدارية والفنية لبدء المشروع وتنفيذه من قبل المستثمرين.

- القيام بحملات ترويجية للاستثمار في العراق من طريق برنامج مبرمج حسب الأولويات بالنسبة للسوق العراقية ولاسيما في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأميركية واليابان والدول الأوروبية.

- وجود أعداد كبيرة من الآبار النفطية غير المستغلة حتى الآن، فضلاً عن مواقع لم يتم التنقيب فيها عن النفط من قبل.

تاسعاً – التوصيات:

إن التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة العراقية في مجال بسط الأمن والنظام، وإعادة إعمار البلاد تستوجب اعتماد سياسات اقتصادية راسخة، قادرة على الاستجابة للضرورات التي تفرضها تداعيات المرحلة الراهنة. فمن الضروري أن تعمد المؤسسات العراقية المعنية إلى إعداد خطط استراتيجية شاملة للاستفادة من المناخ الدولي المؤيد لعملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق، وتحويله إلى دعم اقتصادي وتقني مبني على أسس المصالح المشتركة؛ وإن طموحات كهذه تحتاج إلى تدابير سياسية وأخرى فنية (اقتصادية وتشريعية).

وفيما يخص تطور العلاقات مع اليابان واستثمارها بالنحو الأمثل، فإني أدعو إلى دعم جهود حكومتنا في صياغة منهج سياسي واقتصادي واضح المعالم، يشكّل الأساس في التعامل مع الطرف الياباني على وفق إطار المصالح المتبادلة؛ لأن علاقات العراق واليابان هي من نوع العلاقات المربحة (ربح – ربح) لكلا الجانبين بسبب حاجة كليهما إلى الآخر، ويمكن إجمال التدابير السياسية والفنية التي ينبغي على العراق القيام بها لتحويل العلاقة مع اليابان إلى علاقة مربحة إلى أبعد الحدود، على وفق التصورات الآتية:

التدابير الفنية.

- تفعيل عمل وزارة الخارجية العراقية في قيادة الملفات الثنائية المهمة مع اليابان كونها جزءاً حيوياً من علاقات العراق الخارجية.

- الإيعاز إلى وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع الوزارات المختصة لإعداد قائمة تفصيلية بالمشاريع التي يفضل تنفيذها من قبل الشركات اليابانية، لتكون قاعدة انطلاق وخطة عمل مبرمجة للخارجية العراقية بنحوٍ خاص والحكومة بنحوٍ عام؛ لتتحرك على أساسها لتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة اليابانية، للمشاركة في حملة إعادة الإعمار في العراق.

- تفعيل الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين كونه خطوة مهمة باتجاه تطوير علاقات البلدين، وأرى أن يبادر الجانب العراقي بالدعوة إلى عقد اجتماع وزاري للوزراء المعنيين، ولاسيما النفط والكهرباء والتخطيط والاستثمار، في كلا الجانبين لوضع القواعد الأساسية لحوار مباشر يستهدف تطوير علاقات البلدين في جميع المجالات، ويُفضّل إجراء هذه الاجتماعات في طوكيو أولاً، ثم في بغداد.

- الأخذ بنظر الحسبان طبيعة السلوك الياباني في التعاطي مع الجوانب الاقتصادية والفنية، فمن الأفضل أن تكون المطالب العراقية واضحة ومحددة.

- استكمال بناء المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، وتطوير المؤسسات الحالية بالاستفادة من الخبرات الدولية وإعطاء دور أوسع للقطاع الخاص العراقي في المشاركة بالتنمية الشاملة من خلال خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد.

- محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال اتباع أساليب الشفافية في إدارة المؤسسات الاقتصادية.

- تشجيع قيام شراكات تجارية بين القطاعين العام والخاص العراقي من جهة والشركات العالمية من جهة أخرى كوسيلة لنقل الخبرات ومعالجة المشكلات التي تعترض سبيل التنمية الشاملة في العراق في المجالات الأمنية، والتقنية، والصناعية، والتعليمية، والتجارية، والمالية.

- صياغة استراتيجية بعيدة المدى للعراق وبمحاور متوازية سياسية واقتصادية على الدول الكبرى المفيدة للبلد في الوقت الحاضر وفي مقدمة هذه الدول، اليابان، حيث إن معظم التحركات لجذب الاستثمارات تكون غير منسقة بين الجهات العراقية مثل هيئة الاستثمار ووزارات النفط والتجارة والصناعة وغيرها، ومن الممكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، كما هو الحال في قيام اليابان بتزويد فيتنام بتقنية مشاريع القطارات السريعة، ضمن قروض ميسّرة طويلة الأمد.

- إن التزام العراق بأن يكون شريكاً استراتيجياً لليابان في مجال الطاقة لا يعني إعطاء أفضلية لليابان في مجال الأسعار أو التسهيلات القانونية التي قد تعكس تأثيراً سلبياً على سمعة العراق الذي ينادي بالنزاهة والشفافية بالتعامل مع جميع الطراف التجارية بحيادية وبتوازن كامل، بل المقصود أن يكون التزاماً سياسياً يُروج له قبل التوقيع عليه مع الجهات اليابانية، ويمكن فرض

شروط العراق على اليابانيين الذين لا يريدون أي مفاضلة على حساب الآخرين بل التزام أخلاقي وسياسي بعيد الأمد من العراق بتأمين إمدادات الطاقة وبأسعار السوق السائدة.

- نود الإشارة هنا إلى أن إحدى المشكلات التي تتصف بها الوفود التفاوضية العراقية مع الشركات والجهات الأجنبية بنحوٍ عام واليابانية بنحوٍ خاص بأنها تركز على الجانب الاقتصادي فقط من دون أي نظرة إلى البعد الاستراتيجي بعيد الأمد لعلاقة العراق مع الدول التي يتم التفاوض مع شركاتها، والمقصود مجدداً ليس التنازل عن فقرات معينة لصالح هذه الدول التي تعدّ صديقة للعراق، بل المقصود استثمار هذه العلاقات الاقتصادية والعقود والمفاوضات وغيرها لتقريب الأصدقاء إلينا وتشجيعهم لمد يد الشراكة الاستراتيجية معنا وليس العكس؛ أي أن التفاعل يجب أن يكون بشأن إيجاد شريك استراتيجي بعيد الأمد وليس عرضاً أو طلباً تجارياً على المدى القصير.

- يحاول العراق بناء اقتصاده وبنيته التحتية على وفق أحدث المواصفات العالمية، إلا أننا يجب أن لا ننسى العامل الزمني في هذا التوجه، حيث إن عدم استثمار الفرص المقدمة من بعض الأصدقاء قد يعدّ خسارة على المدى البعيد؛ نتيجة عدم استثمارها في وقتها؛ لذلك من المفضّل دراسة الفرص المقدمة بتأنٍ، ووضع العامل الزمني والبعد الاستراتيجي وكلفة الفرصة الضائعة قبل إصدار أي قرار نهائي بهذا الشأن.

- إمكانية إنشاء دائرة متخصصة في الخارجية العراقية يرأسها سفير على غرار ما كان موجود في الخارجية اليابانية تتولى تنسيق ملف الإعمار بين الخارجية العراقية والسفارات العراقية العاملة في الخارج ومع الوزارات والمؤسسات العراقية داخل العراق.

- قد يكون من المناسب أن تقوم الحكومة العراقية بإحالة بعض مشاريع القرض الياباني الميسّر ODA إلى الشركات اليابانية المختصة وذات السمعة الطيبة؛ مما يحقق للعراق الفوائد الآتية:

١. إن شمول الشركات اليابانية بتنفيذ مشاريع القرض سيشجع الحكومة اليابانية على منح قروض جديدة للعراق في المستقبل، وبالشروط الميسرة نفسها؛ لأنها ستعود بالنفع على قطاع الأعمال في اليابان وعلى الاقتصاد الياباني بنحوٍ عام الذي يعاني –كما ذكرنا آنفاً– من ركود؛ بسبب ضعف الطلب الداخلي وبحثه عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته؛ وهذا الإجراء ليس من أجل الحصول على هذه الأموال لدعم الموازنة الحكومية فحسب، بل من أجل أن يكون هنالك تواجد ياباني على

الأرض العراقية في قطاع الإعمار.

٢. تبديد مخاوف بعض الشركات اليابانية التي تخشى من عدم تمكن الجهات الحكومية العراقية، من الوفاء بالجدول الزمني المناسب لتعهداتها المالية تجاه تلك الشركات، في أثناء تنفيذ المشاريع العراقية أو بعد ذلك؛ إذ تتيح القروض اليابانية التي سيحصل عليها العراق من الحكومة اليابانية عامل تطمين كبير لتلك الشركات لأن حكومة بلادهم ستكون جزءاً أساساً من آلية التسديد المالي للمشاريع التي ستنفذها.

٣. الاستفادة من الخبرات اليابانية على الأرض في تنمية قدرات موارد العراق البشرية من مهندسين وفنيين، فضلاً عن التعلم من أسلوب الإدارة اليابانية المتقدم في قيادة المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

عاشراً: الخاتمة:

إن ما نلاحظه من خلال مراقبة الحركة الاقتصادية للساحة اليابانية هو تهافت الدول لإقامة العلاقات معها في شتى فروعها والاستثمار في كافة الميادين المتاحة، في حين نعتقد أن هناك غياباً في الرؤية الاستراتيجية لعلاقات العراق مع اليابان أدت إلى انحسار العلاقات حتى من الجانب الياباني في مديات معينة نرى أنها تحتاج من صناع القرار في العراق إلى مراجعة شاملة وسريعة إذا كنا راغبين في تطوير علاقاتنا الثنائية وتعزيزها في مختلف المجالات، والارتقاء بها إلى درجات متقدمة وإمكانية تقديم تطمينات لليابان بتأمين مصالحها في مجال الطاقة من دون أن يخل ذلك بمصالحنا الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأمد، ونرى أن هذا الموضوع هو غاية في الأهمية، أي أن تكون هناك مبادرة عراقية لتوطين الاهتمام الياباني بالعراق لما له من دور في انعاش الاقتصاد العراقي، ولا نستبعد أن يأتي يوم تسهم اليابان في انطلاقة الاقتصاد العراقي كما حدث في بعض دول آسيا التي كان لليابان الفضل في انطلاقتها الصناعية؛ وبخلافه فإننا نتصور أن الدعم الياباني للعراق ليس التزاماً أبدياً، وقد تستجد موضوعات تحول الاهتمام الياباني عن العراق ولاسيما مع وجود بوادر في الأفق في زيادة اهتمام اليابان في بلدان أخرى؛ وهذا سيكون على حساب اهتمام الساسة اليابانيين بالعراق، ويمكن القول إن اليابان رائدة في مجال بحوث الطاقة البديلة، وفي حال انصرافها عن مواصلة الاهتمام بالعراق وإذا لم يكن لدينا ما نقدمه من محفزات للطرف الآخر فإن ذلك سيقود إلى اختلال في ميزان المصالح المتبادلة الذي لن يصب في مصلحتنا بكل تأكيد.

قراءة في أبعاد زيارة الرئيس التركي إلى الولايات المتحدة

أحمد حسن علي *

٢٠١٧-٥-٢٣

وصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن قادماً من بكين للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد أن التقى الرئيسين الصيني والروسي خلال مشاركته في منتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي يومي ١٤-١٥ من آيار، وقد عد المراقبون زيارة الصين إشارة من السيد أردوغان إلى خيارات أخرى قد يتبعها في العلاقات الدولية في حال فشلت زيارته لواشنطن، ورافق الرئيس التركي في زيارته إلى الصين ثم الولايات المتحدة وزراء الخارجية والدفاع والعدل والاقتصاد والطاقة والموارد الطبيعية، وانتهت الزيارة دون تحقيق هدف تركيا الأساس بإقناع الأمريكيين في عدم اتخاذ الفصائل الكردية المسلحة حليفاً للولايات المتحدة، ومن ثمَّ تأسيس إقليم كردي في شمال شرق سوريا أسوة بالإقليم الكردي في شمال العراق؛ مما سيشكل تهديداً حقيقياً لوحدة تركيا التي يتواجد على أراضيها أكبر نسبة من السكان الأكراد في الشرق الأوسط.

قضية تسليح الفصائل الكردية:

سيطرت القضية الكردية على جدول أعمال محادثات ترامب وأردوغان؛ بسبب النشاط العسكري الأمريكي الكردي على الحدود السورية-التركية، وبعد أن وافق الرئيس الأمريكي على تسليح الفصائل الكردية على الرغم من مطالبة السيد أردوغان -عدة مرات- بأن تتوقف الولايات المتحدة عن دعم وحدات حماية الشعب الكردية السورية المتواجدة على الحدود التركية، ووجه بتنفيذ ضربات جوية على قواعد تابعة للوحدات الكردية في سوريا، ومدينة سنجار العراقية. لقد كانت الضربة الجوية التركية تتويجاً للتوتر الأمريكي التركي حول مشاركة الأكراد السوريين في الحرب ضد داعش، ولم تكن قضية تسليم رئيس حركة الخدمة فتح الله غولن ذات أهمية للرئيس التركي مع أنها كانت في جدول الأعمال أيضاً، إذ تمكن السيد أردوغان من تفكيك شبكات ما يعرف في تركيا بـ(الكيان الموازي) الذي تم اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم، وكان أردوغان قد كلف وزير العدل التركي بمناقشة مسألة تسليم السيد غولن للجانب التركي، وطلب الوزير التركي حبس غولن مؤقتاً -بحسب اتفاقية إعادة المجرمين الموقعة بين الولايات المتحدة وتركيا-.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الجدير بالذكر هو أن السيد أردوغان لبى دعوة الرئيس الصيني لحضور منتدى بكين في مرحلة تمرُّ فيها العلاقات الأمريكية التركية بمرحلة صعبة وحرجة بعد قرار ترامب تسليح وحدات حماية الشعب الكردية -الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري-، في وقت تعدُّها تركيا منظمة إرهابية تشكّلُ خطراً على الأمن القومي التركي وعلى وحدة الأراضي التركية؛ ويبدو أن ما أثار غضب السيد أردوغان هو إعلان الرئيس ترامب عن قرار تسليح وحدات حماية الشعب الكردية قبل أيام من الزيارة.

لا يقتصر ما تمر به تركيا من غضبٍ على أمريكا فحسب بعد قرار تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، بل إن علاقاتها مع اوروبا تمر هي بأسوأ مراحلها أيضاً، ولاسيما مع ألمانيا، وسط دعوات من الجانبين للتخلي عن مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث هدد الرئيس أردوغان في وقت سابق بإجراء استفتاء للتخلي عن هذا المسعى التركي.

وينظر الأتراك بقلق عميق إلى نشاط المنسق الأمريكي للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش بريت ماكغورك الذي تمكن من إقناع الرئيس ترامب في تسليح الوحدات الكردية السورية؛ وهذا القلق التركي ترجمه وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، واتهم علناً ماكغورك بدعم المنظمات التي وصفها بـ''الإرهابية'' الكردية، ودعا القيادة الأمريكية إلى استبداله بشخص آخر، ومع أن الولايات المتحدة تصنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية أسوة بتركيا، إلا أنَّ القيادة التركية تعدُّ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري تنظيماً تابعاً لحزب العمال الكردستاني، وترى أن العمال الكردستاني التركي يستخدم الاتحاد الديمقراطي السوري واجهة لتحسين صورتها والحصول على الدعم الغربي السياسي والعسكري، وأن الحزبين يقاتلان جنباً إلى جنب وبدعم أمريكي وأوروبي ويسعيان لإنشاء إقليم كردي يمهّد لقيام دولة؛ وهذا ما دعا الرئيس التركي أن يبلغ الرئيس الأمريكي خلال زيارته لواشنطن بأن ''الجيش التركي سيتحرك دون الرجوع لأحد'' إذا اقتضت الحاجة ضد وحدات حماية الشعب الكردية السورية.

من جانبها، يبدو أن القيادة الأمريكية ماضية في تقديم الدعم السياسي والعسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الذراع السياسي لوحدات حماية الشعب، والتوجه لإخراج تنظيم داعش من مدينة الرقة السورية دون الاستعانة بالجيش التركي، وهو ما يعني ضم تلك المنطقة لإقليم ''روجوفا'' الكردي الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي في عام ٢٠١٢؛ وذلك يعني أيضاً أن الولايات المتحدة اتخذت قرارها بشأن عملية الرقة، ولن تتمكن تركيا من المشاركة بسبب الأكراد؛ وترى القيادة التركية أن المشاركة الكردية لا تنحسر على أكراد سوريا فحسب بل إن هناك الكثير من عناصر حزب العمال الكردستاني سينضمون للقتال إلى جانب القوات الأمريكية، وإن الولايات المتحدة تتعامل بمكيالين مع تركيا فهي تعدُّ العمال الكردستاني منظمة إرهابية، ولكنها تتغاضى عن انضمام عناصرها الذين يشنون هجمات ضد العسكريين والمدنيين في تركيا لصفوف حماية الشعب السورية.

وللتعبير عن امتعاضها، منعت القيادة التركية مسؤولين ألمان من دخول قاعدة إنجرليك التي تستضيف مئات العناصر من القوات الألمانية، وطالب وزير خارجية ألمانيا مساعدة الولايات المتحدة للسماح بدخول القاعدة العسكرية، مع الأخذ بالحسبان أن ألمانيا وتركيا عضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة، وبدأت العلاقات التركية–الألمانية بالتدهور حينما صوت البرلمان الألماني على وصف أعمال القتل الجماعي ضد الأرمن على يد العثمانيين في عام ١٩١٥ بالإبادة الجماعية. وخلال السنة الماضية منحت ألمانيا حق اللجوء لأتراك متهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة، منهم ٤٠٠ شخص يحملون جوازات سفر دبلوماسية وحكومية؛ وأخير حينما ألغت ألمانيا تجمعات جماهيرية لدعم الرئيس التركي قبل الاستفتاء الأخير على التعديلات الدستورية.

تتحدث الصحف الموالية للرئيس أردوغان أن ألمانيا مع الولايات المتحدة تقدم الدعم العسكري واللوجستي لوحدات الشعب الكردية وتسهل لها إنشاء إقليم كردي إلى جانب دعمها للنشاطات الكردية المعارضة في ألمانيا ومن غير المقبول السماح للألمان باستخدام أراضٍ تركية لتهديد الأمن التركي بحجة قتال داعش، وقد ردت الحكومة الألمانية بتقديم مشروع إلى البرلمان يتضمن سحب قواتها التي تشترك في قتال داعش من إنجرليك ونقلها إلى الأردن، وينتظر البرلمان الألماني ما ستثمره الجهود الأمريكية في إقناع الأتراك وإذا ما أصرت تركيا على منع المسؤولين الألمان من زيارة القاعدة فإن البرلمان الألماني سيصوّت على نقل قواته إلى الأردن، وستكون تلك انتكاسة لحلف الناتو لما من تركيا أهمية كبيرة، والمفارقة أن تركيا التي تعدُّ نفسها عضواً فعالاً في حلف الناتو ترى أن بقية أعضاء الحلف يسعون لتهديد وحدة أراضيها، ودعم تنظيمات تشن هجمات على مواطنيها.

وقبل زيارة الرئيس أردوغان للولايات المتحدة، حاولت القيادة التركية جاهدة لإقناع الإدارة الأمريكية لتغيير موقفها في إشراك الأكراد، فأرسلت وفداً عاليَ المستوى إلى واشنطن برئاسة مدير المخابرات التركية ورئيس هيئة الأركان حاملين مشروع خطة تتضمن الاستعاضة عن الفصائل الكردية بفصائل سورية دربتها تركيا؛ لتقاتل مع القوات الأمريكية ضد تنظيم داعش، لكن المسؤولين الأمريكيين رفضوا المشروع، واشترطوا مشاركة الأكراد، وأن تتعاون الفصائل المسلحة التابعة لتركيا مع الفصائل الكردية، وحينما رفض الوفد التركي الشروط الأمريكية أبدوا تخوفهم من مستقبل الأكراد في سوريا وتأثيرها على تركيا، فرد الأمريكيون وأخبروا الأتراك أن لا دور سيؤديه أكراد سوريا بعد إخراج تنظيم داعش من الرقة.

على ما يبدو فإن الوعود الأمريكية غير مقنعة للأتراك الذين يرون أن وحدات حماية الشعب الكردية تستغل المكاسب العسكرية؛ لتحقيق إنجازات سياسية، وتوسيع مناطقها، وطرد العرب والتركمان، وإنشاء إقليم ينضم إلى حزب العمال الكردستاني؛ وبعد لقاء الوفد التركي في واشنطن التقى وزير الدفاع التركي مع وزير الدفاع الأمريكي ليبحث المخاوف نفسها، فتلقى الإجابات عينها بأن الولايات المتحدة

لن تسمح بتهديد الأمن القومي التركي، وحينما أيقن الأتراك بمضي الأمريكيين في الاستعانة بالفصائل الكردية بعد تسليحهم كرر السيد أردوغان تهديداته لمنع وصول قوات حماية الشعب للرقة وقال إنه سيقوم بإرسال قواته عميقا في داخل سوريا.

التخلي عن تركيا:

ترى إدارة الرئيس الأمريكي أنها محقة في الاعتماد على الفصائل الكردية السورية؛ لأنها أثبتت في أكثر من معركة قدرتها على القتال، وإلحاق الهزيمة بالتنظيمات المتطرفة بعد فشل برامج المخابرات الأمريكية في إعداد فصائل مسلحة سورية ''معتدلة'' تقاتل تنظيم داعش، ولكن من جانب آخر تجازف القيادة الأمريكية من الناحية الاستراتيجية بخسارة تركيا كأقوى حليف في الشرق الأوسط لصالح روسيا والصين؛ لذا فإن عدم اهتمام الأمريكيين بالحساسية التركية من المسألة الكردية سيؤدي إلى مواجهة بين تركيا والولايات المتحدة في مسائل متعددة، فالرئيس أردوغان تمكن -بعد الاستفتاء- من إحكام قبضته على مقاليد الحكم في تركيا، وصار القائد العام للجيش، والمهيمن على القضاء والبرلمان والإعلام، ويحظى بتأييد شعبي كبير في المواجهة مع التنظيمات الكردية.

ويرى الرئيس أردوغان أن بإمكانه ترجيح كفة الصراع في سوريا لصالح طرف دون آخر، فيما يعتقد الرئيس ترامب أنه يستطيع التخلي عن الدور التركي ويحقق مكاسب على الأرض السورية ضد روسيا وإيران، ولكن وقوف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مع مشروع الرئيس ترامب في دعم أكراد سوريا سينظر إليه الأتراك على أنه مشاركة في التهديد ضد تركيا؛ وبالتالي فإن التخلي عن الدور التركي والاستعاضة عنه بالدور الكردي ستكون له تبعات مهمة لصالح روسيا وإيران.

هناك رؤية تركية تقول إن تسليح أكراد سوريا نابعة من مخاوف ولادة كيان كردي على الحدود الجنوبية يسمح لحزب العمال بالتواصل مع بقية الأكراد بنحوٍ سيجبر تركيا على التعامل معه بحسم؛ فهذه الرؤية لا تعد الدعم الأمريكي للأكراد مانعاً من بناء علاقات مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد والإيرانيين والروس لمحاصرة تركيا بنحوٍ يعطي الإيرانيين الفرصة للوصول إلى البحر المتوسط، وتوسيع مناطق وحدات حماية الشعب الكردية عبر البادية حتى دمشق.

ينبع الغضب التركي من تجاهل الأمريكيين لوثائق قدمها الأتراك عن وحدات حماية الشعب الكردية، فالأمريكيون يؤكدون باستمرار على أن قوات حماية الشعب السورية تختلف عن حزب العمال الكردستاني ''PKK''، ومن هذه الوثائق شهادة وزير الدفاع الأمريكي السابق أشتون كارتر في نيسان الماضي، والتقرير المفصل الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية في بروكسل ٥ آيار اللذين تضمنا تفاصيل عن سيطرة حزب العمال الكردستاني على وحدات حماية الشعب، ويشعر القادة الأتراك بالإهانة حينما

تتم مماثلة تركيا بفصيل كردي مسلح، فهم يرون في بلدهم الحليف في الناتو البلد الأقوى عسكرياً واقتصادياً في المنطقة.

المشروع الكردي في سوريا:

لم تعد سراً مطالبة الأكراد في سوريا من حليفتهم الولايات المتحدة مساعدتهم على ربط المناطق في شمال شرق سوريا التي يطلقون عليها إقليم ''روجوفا'' بالبحر الأبيض المتوسط من خلال ممر، في مقابل مساعدة الأمريكيين في إخراج تنظيم داعش من الرقة، ويبدو أن الرقة هي بداية لتوسع كردي في المناطق العربية بعد السيطرة عليها للوصول إلى مدينة دير الزور الخاضعة أيضاً لتنظيم داعش، ففي تقرير صحفي كتبه ''مارك تاونسند'' مراسل صحيفة الغارديان البريطانية في ٦ آيار ٢٠١٧، ناقلاً عن مسؤولة في وحدات الشعب الكردي قولها ''إنه بعد استكمال السيطرة على الرقة فإن التوجه سيكون نحو مدينة إدلب التي تبعد ١٧٠ كيلومترا إلى الغرب لاستعادتها من جبهة فتح الشام أو فرع تنظيم القاعدة في سوريا، وتبعد إدلب ٥٥ كيلومتراً عن البحر المتوسط''، وقالت المسؤولة أيضاً: إن ''الوصول إلى البحر المتوسط هو مشروعنا لشمال سوريا ومن حقنا القانوني الوصول إليه بدعم سياسي من الولايات المتحدة مقابل المساعدة في هزيمة تنظيم داعش''، وقد ذكرت كذلك أن الوصول إلى البحر المتوسط سيحل كثيراً من مشكلات شمال سوريا عبر الالتفاف على إغلاق الحدود من الجانب التركي، وتجنب التوتر مع الجانب العراقي.

إن هذا المشروع الكردي يعني توسع الإقليم الكردي ليشمل ثلث سوريا؛ ولأن هناك سكاناً من غير الأكراد فإن القادة الأكراد السوريين سيسعون لإقامة استفتاء حول ضم المناطق ذات الأقليات غير الكردية، وقد نقلت الغارديان عن مشاهدات لتدريب عناصر من الشرطة لتولي مسؤولية الأمن في الرقة، أما بشأن مدينة دير الزور فإن وحدات الحماية الكردية لا تبعد سوى ١٠ كيلومترات عنها، وفي ما يخصُّ إدلب قالت المسؤولة الكردية: ''إنه بعد السيطرة على منطقة شمال سوريا وشرقها فسنتجه إلى إدلب''.

ومما يجدر ذكره أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أبقت على بريت ماكغورك الذي عينه الرئيس السابق باراك أوباما كمبعوث خاص لدول التحالف ضد داعش، الذي يرى في الاعتماد على المقاتلين الأكراد للتقدم نحو مناطق التنظيمات المتطرفة سواءٌ أكان داعش أم غيره؛ وبالتالي تبنت إدارة ترامب السياسة نفسها التي اعتمدتها إدارة الرئيس أوباما.

هناك شعور بين الأكراد –ولاسيما السوريين منهم– بأنهم حصلوا على دعم قوة عظمى قد تساعدهم على بناء دولتهم، فحضور ضباط أمريكيين لجنازة المسلحين الأكراد الذين ماتوا بسبب القصف الجوي التركي كان ذا رمزية كبيرة، ومن ثم خروج دوريات عسكرية مشتركة أمريكية–كردية تم فيها

رفع العلم الكردي إلى جانب العلم الأمريكي، وقد وقف السكان الأكراد وهم يحيون المدرعات الأمريكية وهي تمرُّ في شوارع البلدات الكردية في طريقها لحماية الحدود مع تركيا، ويرى السكان الأكراد السوريون أن الولايات المتحدة لن تخذلهم؛ لأنها لم تخذل أكراد العراق، وما زالت تدعم قوات البيشمركة.

ويرفض كثير من الأكراد مشابهة تخلي الأمريكيين عن الأكراد العراقيين في عام ١٩٩١ حينما تغاضت عن جرائم صدام حسين، ويتخوف بعض السوريين منهم من أن تتخلى عنهم الولايات المتحدة بعد القضاء على داعش لتكسب تركيا، فالولايات المتحدة لم تستطع حماية وحدات حماية الشعب الكردية من هجمات الطيران التركي في ٢٥ نيسان وقتل فيها ٢٠ مسلحاً، مع أن الاتراك أبلغوا الأمريكيين بالغارة قبل حدوثها بساعة، وبدلا من نشر القوات الأمريكية الخاصة على عملية الرقة تم نشرها لحماية الأكراد من الهجمات التركية، ولو أن تركيا قامت بعمليات عسكرية جديدة في سوريا ضد الأكراد فإن حزب العمال سيرد بعمليات عسكرية داخل تركيا، وفي نهاية المقام فإن على الولايات المتحدة أن تختار بين تركيا والأكراد، فالولايات المتحدة نقضت بوعودها للأكراد العراقيين في عام ١٩٧٥ حينما اعتقدوا أنهم ضمنوا دعم إيران الشاه حليف أمريكا، ومرة أخرى في حرب صدام حسين ضد إيران، وحينما شجعهم جورج بوش الأب على الثورة ضد صدام بعد حرب خليج الأولى؛ فتأريخ الأكراد مليء بالوعود الكثيرة، لكن التعاون الأخير غير مسبوق وهو ما يثير قلق تركيا.

إن خيارات تركيا محدودة، فأي عملية عسكرية ضد مواقع الأكراد شرقي نهر الفرات ستضع قواتها في مواجهة مباشرة مع القوات الأمريكية، فأي عملية تركية في شمال سوريا أو غربها ستضع القوات التركية في مواجهة الطيران الروسي؛ ومن هنا فقد تتجه تركيا -بموافقة امريكية- لضرب حزب العمال في شمال العراق، والغاية من أي عملية عسكرية في الشمال العراقي هو لعزل حزب العمال في شمال العراق عن شرق سوريا، وفي الوقت نفسه ستعقد العملية التركية من مهام القوات العراقية والحشد الشعبي في استعادة تلعفر؛ لأن تركيا تتهم قوات الحشد الشعبي بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني، إذ إن الهم الأوّل -حسب الرؤية التركية- هو عزل المقاطعات الكردية عن بعضها بعضاً؛ لإضعاف الكيان الكردي في شمال شرق سوريا، أما مدينة تلعفر العراقية فهي هي جزء من هذه الاستراتيجية التركية، ومما لا يستبعد أيضاً هو قيام تركيا بعمل عسكري ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في جبل سنجار؛ لقطع الطريق بين العراق وسوريا، وأيضاً منع تحول سنجار إلى مقرٍّ ثانٍ لأكراد تركيا، وتلك العملية لن تواجه معارضة أمريكية ولكنها بالتأكيد ستلقى مواجهة عراقية.

خلاصة القول:

لم تكن زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى الولايات المتحدة ناجحة؛ لأنها لم تتمكن من إقناع القيادة الأمريكية بنبذ حزب الاتحاد الديمقراطي السوري الكردي وفصائله المسلحة، وتعتدُّ تركيا وحداتِ حمايةِ الشعب الكردية السورية جزءاً من حزب العمال الكردستاني هذه المنظمة التي تخوض حرباً مع الدولة التركية منذ ٣٠ عاماً، وتحاول إنشاء دولة لها على معظم جنوب شرق تركيا.

إن ما هو مؤكد عدم مشاركة تركيا في أي عملية عسكرية مع الولايات المتحدة في حال مشاركة كردية فيها، وفي الوقت نفسه إذا قامت بعمليات أحادية الجانب كما حصل في وقت سابق في بلدات الراعي وجرابلس والباب السورية، فإنها هذه المرة ستواجه القوات الأمريكية.

ولأنها لا تريد مواجهة القوات الأمريكية أو الطيران الروسي، فقد تلجأ القيادة التركية إلى استراتيجية عزل المناطق الكردية عبر عمليات عسكرية في بلدة سنجار، فالإعلام التركي يتحدث عن سنجار كمقر أساسٍ لحزب العمال الكردستاني تنطلق منه العناصر المسلحة الكردية لتنفيذ عمليات داخل الأراضي التركية.

ترى تركيا أن الولايات المتحدة أخلفت عن وعدها حينما لم تقمْ بسحب عناصر وحدات الحماية الكردية من بلدة منبج السورية بعد خروج تنظيم داعش ولكن الفصائل الكردية بقت فيها، ووعودها بأن لا مستقبل للاتحاد الديمقراطي الكردي بعد هزيمة داعش يتناقض مع الحقائق على الأرض.

وفي الوقت الذي ترى فيه الدول الحليفة لواشنطن كالمملكة العربية السعودية أن الخطر الآتي هو من إيران، إلا أن تركيا ترى أن الخطر الأوّل نابع من قوات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني، وهذا ما يفسرُّ غياب الرئيس أردوغان عن لقاء الرياض مع الرئيس الأمريكي وقادة الدول الإسلامية.

إن إدارة الرئيس أردوغان يمكنها التعايش مع كيان كردي لحزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سوريا تدعمها الولايات المتحدة على أن تكون مرتبطة بتركيا وتقاتل حزب العمال الكردستاني، لكنها غير مستعدة للتعايش مع هذا الكيان المدعوم أمريكياً، ويرتبط بعلاقات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني الذي بدوره يرتبط بعلاقات جيدة مع إيران ونظام الرئيس بشار الأسد.

ويؤمن الرئيس التركي بأن الولايات المتحدة ستطرق باب تركيا لطلب التعاون في الشأن السوري مؤكداً أن الدور التركي سيبقى حاضراً في سوريا وشمال العراق، وأن تركيا تستطيع إفشال الجهود الأمريكية وترجيح كفة حلفاء روسيا كما حصل في معركة حلب أو في توجه الفصائل المسلحة الموالية لتركيا للمفاوضات مع النظام السوري ضد الفصائل الأخرى.

منطقة الصراع.. ونجاحات العراق المتحققة في السياسة الخارجية

أيمن عبد الكريم حسين *

٢٠١٧-٥-٢٤

يمثّل تحديد مفهوم السياسة الخارجية للدولة بما يميزها عن بقية الدول من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً غاية في الصعوبة في بعض الأحيان، حيث اختلفت الآراء في تحديد تعريف السياسة الخارجية، فيرى بعضهم أنها ''تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها''[١]، ويحددها الرأي الآخر بأنها ''برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي''[٢]، وعلى الرغم من اختلاف حدود السياسة الخارجية وتعددها إلّا أنها تشير بمجملها إلى أي نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي: هو ذلك النشاط الموجه نحو الخارج؛ بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة، وتعدُّ السياسة الخارجية لأي دولة ''المرآة العاكسة للنظام السياسي الذي بواسطته تُعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجاباً''[٣]، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى على وفق مصالحها القومية أو الوطنية، وقد تعمل على تنفيذها من خلال عدة أدوات أبرزها هي دبلوماسية الدولة التي تعكس السياسة الخارجية لها، ونظرة نخبها السياسية لمصالح البلد العليا ''التي يتأثر تحديدها ليس على طبيعة النظام السياسي فحسب، بل أيضاً بمدى تمثيله لمصالح أغلبية المجتمع وتطور مؤسساته ووضوح نظامه السياسي''[٤]، بمعنى: أن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية.

وترتبط السياسة الخارجية للدولة بسياستها الداخلية من حيث صناعة القرار وأهداف السياستين ومستوى صنعهما، أي: لا يمكن لأي صانع قرار خارجي النجاحُ بنحوٍ كبير ما لم يحقق متطلبات الأفراد في الداخل؛ لأن عدم تحقيقها يسبب مشكلات تُعيق صانع القرار في مجال عمله الخارجي، وأن طبيعة النظام السياسي وشكله القائم في الدولة لهُ أثر في سياستها الخارجية، فضلاً عن طبيعة المجتمع التي تؤثر على السياسة الخارجية في بعض الأحيان وتدفعهُ باتجاه دول أو منظمات معينة وتمنعهُ من ذلك؛ فهي بالتالي تمثل دوافع ومحددات لصانع القرار السياسي، فالسياسة الخارجية كيفما كانت طبيعتها فهي بالمحصلة تمثل انعكاساً للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية؛ لأن ''السياسة الخارجية تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية''[٥]، وقد استندت السياسة الخارجية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص العراق كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية على تقوية أسباب

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية وتعميم الأمن والاستقرار وتتلخص هذه المبادئ بالآتي:

- التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها.
- التعلق بالسلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات.
- تطوير العلاقات الدولية في كنف الاحترام المتبادل والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المساهمة في كل جهد وعمل جماعي لخدمة السلم والأمن والاستقرار والنهوض بحقوق الإنسان.

إن المبادئ المذكورة آنفاً وغيرها تندرج ضمن ثوابت السياسة الخارجية العراقية، وتشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية التي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يصوغها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة[٦]، فقد سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى إقامة أفضل العلاقات مع الجوار الإقليمي انطلاقاً من الوفاء الكامل لمقومات الهوية العربية والإسلامية له، فضلاً عن إقامة علاقات قوية على الصعيد الدولي من أجل تعزيز مكانته السياسة والاقتصادية في إطار علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية، فضلاً عن قيام العراق بدعم الجهود الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من طريق التوقع على معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع الاسلحة الكيميائية وغيرها من المعاهدات الدولية، وسعى أيضاً إلى عدم الدخول في سياسة المحاور والعمل باتجاه تصحيح الاختلالات القائمة في توازنات العلاقات الدولية وتكريس مبدأ التكامل في المصالح المشتركة، والعمل على تبني خطاب خارجي معتدل حتى مع الدول التي لها موقف سلبي تجاهه.

ومن جانب آخر أثرت منطقة الصراع الدائر في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى والفاعليين الدوليين بنحوٍ كبير على سياسة العراق الخارجية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط بنحو خاص، مما أدى ذلك إلى مرور السياسة الخارجية العراقية ولمدة ليست بالقصيرة بعقبات أسهمت بابتعاده عن محيطه العربي؛ نتيجة لعوامل كثيرة كان أهمها حربه ضد الإرهاب، فضلاً عن الميراث الثقيل الذي ورثهُ من الخلافات والإشكالات التي تحدُّ من تعاونه مع بعض دول الجوار، ولكن سرعان ما عمل العراق على استعادة دوره في محيطه الإقليمي من طريق خطاب موحد عبَّر من خلاله عن ضرورة تعزيز علاقاته مع الدول الصديقة والشقيقة على مختلف الأصعدة، ووقوفه على مسافة واحدة مع الدول كافة؛ فمن هنا

نجح العراق بسياسته الخارجية هذه إلى ترميم ما تم تهديمه وإعادة بناء قواعد جديدة في علاقته مع دول العالم، ''ونجح بذلك في وقت قياسي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها في زرع الثقة وإعادة التوازن والعلاقات مع العديد من الدول وفتح العشرات من السفارات والممثليات في عشرات الدول العربية والعالمية وأصبح لهُ دور فاعل في اجتماعات ونشاطات المنظمات الدولية بصفة دولة لها أثر ووزن إقليمي وأفق استراتيجي''[٧]؛ مما انعكس ذلك إيجاباً على تمثيله في المنظمات الإقليمية والوقوف معهُ من قبل مختلف الدول في تلك المنظمات عَبرَ خطاباتها وزياراتها المتعددة للعراق، فضلاً عن تمثيله في المنظمات الدولية وتقديم المبادرات لحل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، وتسنمه مقعداً في مجلس حقوق الإنسان[٨]، كذلك بتصفية بعض الملفات والقضايا العالقة مع دول الجوار والوصول إلى حلول سياسية واقتصادية تحت مظلة دولية؛ كل ذلك أعطى دافعاً قوياً إلى تضافر الجهود الدولية لدعم العراق في مسيرته الديمقراطية الجديدة وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين العراق ودول العالم، إذ ''إن جزءاً أساسياً لتعاملاتنا وتعاطينا مع الآخرين يتعلق بمدى فهمنا لهم أولاً، ومعرفة أصول العمل الدولي وقواعد التعاطي السياسي والاقتصادي معهم أيضاً''[٩]، بمعنى أن على صانع القرار السياسي الخارجي في العراق عليه مراعاة ما الذي تريدهُ الدول من العراق، ومن ثم يتعامل معها على أساس الإمكانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها؛ بغية تحقيق الأهداف المنشودة لسياسته الخارجية والمحافظة عليها، ولاسيما أن وضع الأهداف وتحقيقها على الصعيد الداخلي والخارجي يخضع لواقع الظروف الدولية المتغيرة بين الحين والآخر؛

لذلك يُعدُّ تشخيص المصلحة العليا للدولة على المستويين الداخلي والخارجي مساعداً في اختيار الشريك الاستراتيجي، وبناء علاقات اقتصادية وسياسة وعسكرية معه، كذلك ما تؤكده الأدبيات السياسية في العلاقات الدولية أن الدول المضطربة تعمل في العادة على إقامة تحالفات مع دول كبرى لا تجاورها جغرافياً؛ من أجل مساعدتها للتغلب على العقبات التي تقف في طريق تحقيق أهدافها، وهذا ما سعى إليه العراق بعد عام ٢٠٠٣ من إقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الكبرى من أجل إعادة ترميم بناه التحتية، وتوقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية تنسجم مع تطلعات العراق ونظامه السياسي الحالي؛ لمواكبة التحديات والتغيّرات في البيئة الدولية، ولكن التساؤل الأهم هو كيف يمكن للعراق المحافظة على أبرز المكتسبات التي حققها على الصعيد الإقليمي والدولي؟ فتكمن الإجابة على هذا التساؤل بالآتي: إن على العراق وصانع القرار السياسي الخارجي تشخيص الأولويات الرئيسة التي تحقق الاستقرار الداخلي الذي يُساعِد في الحفاظ على هذه المكتسبات التي تتمثل بالأمن الوطني العراقي ومعالجة الملفات العالقة مع دول الجوار المتمثلة بترسيم الحدود وتقاسم المياه، فضلاً عن الملف الأهم وهو الحرب ضد الإرهاب بكل إشكاله وحماية حدوده، فضلاً عن الأزمة المالية، وتنويع إيرادات العراق المالية وغيرها من الأولويات التي لا بُدَّ أن تُعالج آنياً.

ولكي يستطيع العراق ضمان انسيابية علاقته الإقليمية والدولية لا بد له من تهيئة كوادره التي تكون في موقع التعامل مع دول العالم، ولاسيما الكوادر العاملة في وزارة الخارجية والملحقيات العاملة في الخارج وتقوية قدراتهم[١٠]، فإن لتعزيز صورة العراق الجديد أهميةً بالغة في البيئة الدولية، كون ذلك يضفي نوعاً من المصداقية وزيادة فرص الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية والتعاون معها في بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد وواضحة المعالم والأهداف؛ من أجل رسم سياسة خارجية هادفة، وممكنة التنفيذ، وأكثر اتزاناً.

الهوامش:

[١]– مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسة – جامعة بغداد، ١٩٩١، ص: ١٣.

[٢]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠١، ص: ١٢.

[٣]– أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد٤٢، الجزائر، ص: ١٣.

[٤]– فوزي عبد الرحيم، حول السياسية الخارجية العراقية، صحيفة العالم الجديد، ١٤ أيلول ٢٠١٦، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي: http://al-aalem.com/

[٥]– Henry A. Kissinger, Domestic Politics and Foreign Policy, in: James N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy. The Free Press, New York, ١٩٦٩, p ٢٦١.

[٦]– المادة ٧٨ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=٢.

[٧]– رؤى خليل سعيد، الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار (تركيا–إيران)، الحوار المتمدن، العدد ٤٧٧٥، ١٢–٤–٢٠١٥. (بتصرف)

[٨]– http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/CurrentMembers.aspx

[٩]– لقمان الفيلي، الإطار الاستراتيجي لسياسة العراق الخارجية، جريدة الصباح، ٤–١–٢٠١٥، للمزيد: http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=83800

[١٠]– ينظر: سعد كركوش الجابري، صحيفة البينة الجديدة، ٢٢–٣–٢٠١٦ للمزيد:

http://albayyna-new.com/ لمحات–في–السياسة–الخارجية–العراقية.

العلاقات العراقية-الأمريكية بين التحديات والفرص

لقمان عبد الرحيم الفيلي *

١٠-٦-٢٠١٧

مقدمة عامة:

تولي كثير من الدول العلاقاتِ الخارجيةَ أهميةً بالغة، وتعمد إلى تعزيز تلك العلاقات؛ بهدف تحقيق المصالح الوطنية العليا، ومن خلال تفاعل الحكومات مع الدول الأخرى يستطيع المراقب أن يشخص أبرز ملامح السياسة الخارجية لذلك البلد، وعلى كل حال فإن هذا التفاعل يعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

تقع مسؤولية رسم السياسة الخارجية للعراق على عاتق مؤسسات مهمة في الدولة العراقية، وبقيادة الحكومة، أما مسألة صنع القرار السياسي الخارجي فهي تعكس تطلعات البيئة الداخلية بمكوناتها المختلفة، وتعمد الحكومة إلى توظيف الأدوات المختلفة؛ لتنفيذها في ضوء الإمكانات المتوافرة، ولكي -نحدد على وجه الخصوص- الإطار الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية العراقية مع الولايات المتحدة -كونها الرقم الدولي الأول- فإننا نحتاج إلى تحديد المحاور الأساسية التي ممكن أن تقدم أكثر مردود إيجابي للعراق في ضوء سياسة خارجية واقعية ومنهجية وطويلة الأمد.

مراحل العلاقة وتأريخها:

منذ الدخول العسكري الأمريكي إلى العراق في ربيع ٢٠٠٣ مرت العلاقة بين البلدين بأربع مراحل: الأولى: أدت إلى تغيير جوهري في طبيعة التعامل الثنائي بين البلدين ابتدأت باحتلال عسكري كامل للعراق، وإسقاط نظام صدام حسين، وانتهت بخروج قواتهم في نهاية عام ٢٠١١. المرحلة الثانية: لقد اتسمت معالم هذه المرحلة بالتواجد العسكري والأمني المكثف مع التدخل المباشر في كثير من مجريات الحكومة السياسية، بعدها مرت العلاقة بنوع من الخمول السياسي والأمني منذ بداية ٢٠١٢ حتى دخول

* السفير العراقي السابق لدى الولايات المتحدة بين الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦)، وقبلها شغل منصب سفير العراق لدى اليابان بين الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣)، وقبل تسنمه هذين المنصبين، شغل مناصب عليا في العراق، منها: مدير برامج في قطاعات تكنولوجيا المعلومات في العديد من كبريات الشركات متعددة الجنسية في المملكة المتحدة، ولديه خبرة أكثر من ثلاثة عقود في العمل المجتمعي والنشاط السياسي في المهجر العراقي في المملكة المتحدة.

داعش مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤. المرحلة الثالثة: ابتدأت بتسنم الدكتور حيدر العبادي لحكومته الجديدة في آب ٢٠١٤ وانتهت بدخول الرئيس ترامب للبيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧، وقد اتسمت بتعاون عالي المستوى ولاسيما في الجانب الأمني والسياسي. ونحن الآن في بداية المرحلة الرابعة ولعلنا نكتشف كل يوم معلماً جديداً في هذه العلاقة التي هي في طور الإنشاء.

خارطة الأطراف العراقية والأمريكية:

لا يستطيع المراقب أن يقيم أي علاقة ثنائية بين بلدين من دون الخوض في تفاصيل الأطراف، الداخلية والخارجية –لكلا البلدين– المؤثرة على هذه العلاقة، ففي الجانب العراقي نرى ظاهرة كثرة النوع والكم الحزبي والطائفي والقومي والعرقي والمذهبي والديني في تعاملاتهما المباشرة مع الأطراف الأمريكية؛ وتعد هذه الظاهرة في علوم السياسة ظاهرة غير صحية فهي لا يمكن أن تدوم، إذ من المفترض أن تكون العلاقة منحصرةً بين الحكومتين فقط، ويكون للأطراف الأخرى تأثير جانبي وثانوي، وهنا لا نرى –مثلاً– حصر الأمور التنفيذية بيد الحكومة العراقية كما هو مفترض، بل نرى أعضاء مجلس النواب –وحتى مؤسسات المجتمع المدني– يتعاملون مع الأطراف الأمريكية كأنها هي الحكومة التنفيذية.

إن هذا التماهي في عدم وضوح الأدوار للأطراف العراقية أعطى ذريعة ومجالاً للأطراف الأمريكية المختلفة في التعاطي المباشر والمؤثر على المشهد العراقي؛ وهنا نرى التأثير المباشر لقرارات الكونغرس الأمريكي على الواقع العراقي، فضلاً عن دور الوزارات الأمريكية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وهذا الكم والنوع للأطراف العراقية والأمريكية المتشابكة في العلاقة جعلا عملية التأثير الأمريكي على القرار العراقي عملية ليست بالصعبة وقابلة للتغيير بحسب مصالح الأطراف وليس بحسب المصالح العليا لكلا البلدين، ومن جانب آخر جعلت عملية تأثير الحكومة العراقية على القرار الأمريكي أكثر صعوبة؛ لحاجة الحكومة المركزية للتأثير على الأطراف العراقية والأمريكية معاً.

قراءات الإدارة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط:

تتلخص قراءات الإدارة الأمريكية السلبية لمنطقتنا بأنها منطقة معقدة وصعبة التكهن والفهم لمجريات أحداثها، ولعل فشل الربيع العربي، وفشل الحكام العسكريين، وفشل الشعوب في التمسك بالديمقراطية، وسوء إدارة حكام المنطقة لشعوبها وثرواتها خير دليل على هذه التعقيدات المتجذرة، وكذلك ترى الزيادة السكانية الهائلة كمؤشر خطر ولاسيما مع ضعف تلبية احتياجات شبابها وتطلعاتهم مع سعة معرفتهم بمجريات الأحداث العالمية؛ نتيجة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وهجرتهم الجماعية إلى دول الغرب، متزامنةً مع تجذر الإرهاب فيها، ومشكلة الإسلام السياسي، وضعف استيعاب الآخر

أو ضعف التسامح الاجتماعي، ولم تنسَ ظاهرة ضعف كيان بعض الدول في المنطقة، وتهديد وجودها، وهشاشة نسيجها، وانتقال بعضها إلى واقع اللا دولة أو دولة ضعيفة أو فاشلة.

ومن جانب آخر هناك قناعة أمريكية بعدم الحاجة للاعتماد على الطاقة من المنطقة، وانتقال الطاقة إلى سلعة متوافرة وزهيدة الثمن، مع ازدياد ثقتهم بقدرة إسرائيل على الحفاظ على أمنهم، وحاجتها للتركيز على تحدياتهم المحلية مثل مشكلات البطالة والتعليم والصحة والأمن والهجرة الكبيرة لها، متزامنةً مع ازدياد قناعاتها بأنها لا ترى في نفسها المسؤولية أن تكون شرطياً للعالم ولاسيما أنها أصلاً لا تعتقد أنها دولة إمبريالية.

القراءات الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين:

بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على تأسيس نظام سياسي ديمقراطي في العراق، يبدو أن الحكومة الائتلافية ستكون الصفة الملازمة لنظام الحكم فيه خلال المرحلة المقبلة، ومع وجود مآخذ متعلقة بمدى فاعلية الحكومات الائتلافية في العراق، إلا أنها تضمن مشاركة واسعة في الحكم، وتعزز الاستقرار الوطني ولاسيما خلال المراحل التي تشهد توترات سياسية عميقة والتي تؤثر سلباً على الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي؛ ولكي نتغلب على ضعف فاعلية الحكومات الائتلافية في صناعة سياسة خارجية قوية للعراق، تحتاج مؤسسات الدولة العراقية إلى تحديد المفاهيم والأطر الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية؛ حتى تفسح المجال أمام الحكومات الائتلافية للتركيز على وضع آليات تنفيذ برنامجها الحكومي. ولعل الإشكالية الأخرى تكمن في غياب التقييم الموضوعي لأداء الحكومات السابقة، وتعزيز ثقافة البناء على ما تحقق من إنجازات خلال الفترات السابقة في علاقة تكاملية نحو بناء العراق؛ لكي يتضح الإطار الاستراتيجي العام للدولة العراقية، ويُحدد إطار الحركة والسياسة الخارجية للحكومات الائتلافية؛ وهنا نحتاج إلى مراجعة شجاعة لتشخيص الواقع الذي يعيشه العراق بالمماثلة مع الدول الأخرى، وللاستفادة مما تتمتع به الولايات المتحدة من مكانة مهمة في النظام العالمي فلا بد من التفاعل الذكي مع المتغيرات الإقليمية والمواقف الأميركية، في ضوء الأزمة التي تعيشها المنطقة، وانهيار العديد من الأنظمة السياسية، والاستقطاب الذي تطور على أساس طائفي أو سياسي سلطوي؛ لأن لتلك المتغيرات والمواقف الأثر الكبير على العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة؛ وهذه المراجعة الشجاعة ستسمح للعراق بتشخيص الأنموذج الذي يريد العراقيون أن يقدموه إلى العالم، أي: صبغة البلد، والكيفية التي يتم من خلالها تسويقها، إذ لا بد من تهيئة الكوادر العراقية وتثقيفها ولاسيما التي تكون في موقع التعامل مع دول العالم كالعاملة في وزارة الخارجية، والأقسام التي هي في تماس مع دول العالم في مختلف الوزارات العراقية، فضلاً عن الملحقيات العاملة في الخارج من الناحية اللغوية والقانونية والعلاقات، مع قدرات الكادر التسويقية، وغيرها؛ لتعزيز صورة إيجابية عن العراق.

إن من مقومات رسم الإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية للعراق هو المعرفة التفصيلية والدقيقة لقدرات البلد وإمكانياته، وتشخيص نقاط القوة والضعف في ثرواته كالطاقة، والتأثير الجيوسياسي والجيواقتصادي له في المنطقة، فضلاً عن كيفية استثمار دور الجاليات العراقية في الخارج.

وهنا نرى كيف أن عدداً من الدول تحدد العوامل الثابتة والمتغيرة خلال عملية وضع استراتيجياتها المتعلقة بالسياسة الخارجية ومنها عامل الزمن، وتستفيد من الإعلام لتسويق ثقافتها، وتعمد تلك الدول إلى إجراء مراجعة لأدائها كجزء أساسي لتطوير إمكانياتها؛ لذا فإن تشخيص الثقافة السلبية الموروثة –مثل نظرية المؤامرة– ومعالجتها يعد امراً مهماً لما للثقافة من أثر بالغ في ديمومة تقدم المجتمعات.

إن وجود بعض الاختلافات في الرؤى مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول أمر طبيعي في العلاقات الدولية ولا يعد تراجعاً في العلاقات، فقد تتقارب الأهداف أحياناً وقد تتباعد أحياناً أخرى، ولكن يتطلب الأمر توضيح المواقف والدوافع الحقيقية بما ينسجم ومبادئ الشراكة بين الدول. ولقد استطاع العراق أن يخرج من حكم الوصاية بعد خروج القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١؛ ليصبح شريكاً دولياً، ولاسيما مع تحرير أغلب الأراضي المحتلة من سيطرة داعش، وبات يُعتَمَد عليه في منطقة محفوفة بالمتغيرات التي تهدد الأمن والاستقرار فيها؛ وهذا ساعد في تطوير علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة لتكون علاقة طبيعية قائمة على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل؛ لذا لابد لنا من استثمار هذه العلاقة المهمة بفاعلية وذكاء كبيرين.

اتفاقية الإطار الاستراتيجي:

تعد اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ منعطفاً مهماً في تأريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لم يرق إلى مستوى التحديات التي يواجهها العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنة ٢٠٠٣، فاستثمار هذه الاتفاقية –بما ينسجم مع حاجة العراق إلى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة– يحتاج إلى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والإقليمية وأثرها على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

ولكي يستطيع العراق أن يستفيد من هذه الاتفاقية فهو يحتاج قبلها إلى تشخيص أهم عنصر لإنجاح الإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية له وهي تشخيص أولويات البلد أمام التحديات الحالية، وفي الحالة العراقية تأتي أسئلة مهمة حول أولوياتها، مثلاً هل أن زيادة الإنتاج النفطي من أولويات العراق الحالية؟ أم إعادة بناء البنى التحتية في مختلف القطاعات هي الأولوية؟ أم أن تخفيض نسبة البطالة والبطالة المقنعة هي الأهم؟ أم أن معرفة الأثرين السلبي والإيجابي للزيادة السكانية السريعة ومعالجتهما هي الأولى؟

أم أن عملية التسليح لحماية الحدود ومحاربة الإرهاب هي التي تقدم على جميع ما سبق؟ وقد تكون جميع الفقرات المذكورة آنفاً مهمة بالنسبة للعراقيين، ويجب أن تعالج بنحو آني، ولا تخفى صعوبة المرحلة الحالية، فالتحديات التي نواجهها تستلزم التخطيط ومعرفة ومن ثم تحديد الأولويات والعمل على استغلال طاقات العراق المحدودة واستثمارها.

من جانب آخر نستطيع أن نقول باطمئنان إن قطاع التعاون العسكري هو أهم قطاع في تحديد معالم العلاقة الحالية، أما بقية الشراكات والقطاعات المذكورة في وثيقة الإطار فهي تحتاج إلى عملية مراجعة حقيقية، ومن ثم إعادة صياغة في تحديد مدى شراكتنا مع الولايات المتحدة وعمق هذه الشراكة بعد معرفة ماهية جوهر هذه العلاقة وسبل تعافيها وإن كانت متمحورة حول ملفات أمنية أو عسكرية أو قضائية أو سياسية أو اقتصادية أو تعليمية أو مالية أو غيرها؛

وللإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفاً، والتحديد الدقيق للمعطيات الصحيحة لإطار السياسة الخارجية وتشخيص محاورها نستطيع رسم سياسة خارجية هادفة ومتزنة وممكنة التنفيذ مع الولايات المتحدة وغيرها؛ وبالتالي بإمكاننا تشخيص الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية التي من خلال التعاون معهم نستطيع أن نبني شراكة استراتيجية طويلة الأمد وواضحة المعالم والأهداف.

إن تنفيذ بنود اتفاق التعاون الاستراتيجي الثنائي وتطوير مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة، يتطلب عملاً عراقياً مؤسساتياً مشتركاً، وتوظيفاً للأدوات التشريعية والسياسية في تعزيز التعاملات الخارجية، فضلاً عن رسم سياسة وطنية كفيلة بتحقيق المصالح العليا للبلاد، مع مراعاة المصالح المشتركة لكلا البلدين، فعلى الرغم من الطابع الإيجابي للعلاقات التي تربط حكومتي البلدين إلا أن عملية بناء علاقات ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي تتطلب تقارباً في الرؤى تجاه المصالح المشركة والقضايا الإقليمية والدولية، ودراية بالقواعد والإجراءات والمؤسسات التي تحكم عملية صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأميركية، مع توسيع دائرة العلاقات الإيجابية مع مختلف القوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الأميركي ومنها الكونغرس، ومراكز البحوث، والشركات الكبرى، فضلاً عن المؤسسات الإعلامية، والجامعات، والجالية العراقية، وغيرها، بما يخدم تحقيق المصالح الوطنية للعراق؛ إذ إن توحيد الجهود السياسية الداخلية يعزز من قدرة الحكومة العراقية على مواصلة مساعيهما في تقوية العلاقات مع مختلف الأطراف المهمة داخل الولايات المتحدة.

أما بناء مؤسسات الدولة فيتطلب جهوداً كبيرة وانفتاحاً في العلاقات مع دول العالم المتقدم، ومنها الولايات المتحدة، وتشخيص دقيق للواقع، وتشمل عملية بناء المؤسسات الجوانب التشريعية والفنية أيضاً؛ لتكون بمستوى حاجة العراق إلى الخبرات الأجنبية للمساهمة في إعادة البناء، وهنا لا بد للعراق من أن

يرسخ علاقاته بالولايات المتحدة ولاسيما في ظل وجود اتفاقية استراتيجية تطمح الكثير من دول العالم إلى أن تكون لها مثلها. ويشهد العراق اليوم نمواً كبيراً في قطاع النفط، ونمواً سكانياً سريعاً، وهذه تشكل عوامل مهمة في جذب الشركات العالمية، إلا أن جمود بعض القوانين وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في التعاملات الخارجية الحديثة، فضلاً عن الأوضاع الأمنية في أجزاء من العراق يحول دون توفير بيئة مناسبة لاستقطاب الشركات العالمية ولاسيما الأميركية لدخول السوق العراقية الواعدة.

وأخيراً من الضروري أن نؤكد أن بناء العلاقات مع دول العالم، ومنها الولايات المتحدة، يتطلب منا إعادة النظر بالكثير من التشريعات المتعلقة بآليات كتابة المصادقة على المعاهدات وغيرها؛ لضمان انسيابية تلك العلاقات ومواكبة التحديات والتغيرات في بيئة الأعمال ومنها تحسين الشفافية وتقويض الفساد، وكذلك اعتماد معايير دولية في التعامل مع الشركات العالمية بما يضفي نوعاً من المصداقية والثقة على أسلوب التعامل معها، ويزيد من فرص إقبال الشركات العالمية على العراق؛ والانفتاح على دول العالم يستلزم إعداد أشخاص يمتلكون الخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة والمعرفة الضرورية لتوظيف الموارد المتاحة.

إن تحديات العلاقة ليست بالقليلة ولكن مع حاجة البلدين إلى الآخر واستمرار تفاقم خطر الإرهاب في المنطقة فإن فرص توطيد العلاقة مع وجود قطاع أمني وسياسي ستبقى وستتطلب من الدولة العراقية قرارات واضحة وسريعة للاستفادة من هذه الفرص.

نظرة إلى عمق العلاقات الأمريكية-السعودية

احمد حسن علي *

١٩-٦-٢٠١٧

لا تعتمد علاقات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية على مقدار ما يبيعه السعوديون للأمريكيين من النفط الخام، وليس هذا الأمر أيضاً هو ما يجعلهما حليفين منذ عام ١٩٤٥؛ لأن المملكة تبيع النفط لعدة دول أخرى، ولكن المهم هو دور السعودية -كونها ثاني أكبر منتج للنفط في العالم- في إبقاء الدولار عملة «تقويم للنفط» لدى أوبك؛ مما يعني أن العملة الأمريكية هي الاحتياط الرئيس لتلك الدول، فالتفاهم الأمريكي-السعودي منذ السبعينيات خلق ظاهرة «البترودولار» وما نتج عنها من طلب عالمي على الدولار الأمريكي وعلى الأوراق المالية المقومة بالدولار الأمريكي التي تعتمد عليها حكومات الولايات المتحدة في تمويل ميزانياتها؛ لأنها قد ضمنت على الدوام الإقبال على عملتها.

وبحسب مصادر مختلفة منها مجلة «بلومبيرغ» الأمريكية المتخصصة في التجارة والأعمال، فإن الدولار الأمريكي تحول إلى عملة عالمية بعد المؤتمر الذي انعقد في تموز عام ١٩٤٤ والمعروف بمؤتمر ''بريتون وودز'' في الولايات المتحدة الأمريكية بحضور ممثلين لأربع وأربعين دولة، لوضع الخطط من أجل استقرار النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية؛ ونتج عن المؤتمر تأسيس منظمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي تلك المدة كانت الولايات المتحدة -لوحدها- تمتلك ما يقارب ثلثي ذهب العالم، حيث بقي الدولار الأمريكي العملة الوحيدة في العالم المغطاة بالذهب (كمية محددة من العملة الورقية لها ما يقابلها من كمية محددة من الذهب)؛ لأن دول العالم خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وبعدهما واجهت أزمات اقتصادية هائلة سببت تخليها عن تغطية عملاتها بالذهب، فتم الاتفاق في هذا المؤتمر على تحديد سعر الدولار مقابل الذهب (أونصة واحدة من الذهب عادلت ٣٥ دولارا)؛ وعلى إثر ذلك توجهت دول العالم إلى جمع الدولار الأمريكي بغية استبداله بالذهب الأمريكي وقت ما تشاء تلك الدول؛ وبالتالي صار الدولار احتياطي النقد العالمي.

وحينما دخلت الولايات في حرب فيتنام (١٩٥٦-١٩٧٥)، وجدت نفسها أنها بحاجة إلى مبالغ كبيرة جداً لتمويل العمليات العسكرية، ولأن النقد لم يكن كافياً اضطرت الحكومة الأمريكية إلى طباعة كميات كبيرة من ورق الدولار دون تغطيتها بالذهب كما كان متفقاً في مؤتمر ''بريتون وودز'' عام ١٩٤٤؛ لعدم وجود ما يكفي من الذهب، من دون أن تخبر دول العالم. ومن العام ١٩٥٠ إلى ١٩٦٩

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

تعافى اقتصادا ألمانيا واليابان عبر مراحل، وبالمقابل انخفضت حصة الولايات المتحدة من الناتج الاقتصادي العالمي بنحوٍ كبير من ٣٥٪ إلى ٢٧٪، وتسبب ميزان المدفوعات السلبي، والدين العام المتزايد بسبب حرب فيتنام إلى تضخم نقدي في قيمة الدولار بنحوٍ متزايد خلال الستينيات، وكانت الدول الاوربية ومنها فرنسا، تنظر إلى نظام ''بريتون وودز'' على أنه ''امتياز باهظ لأمريكا''؛ لأنه أدّى إلى نظام مالي غير عادل، إذ رأى فيه الأوربيون أنهم يدعمون مستويات المعيشة الأمريكية ويدعمون الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. وفي ما يخصُّ الأمريكيين فلم يكن طباعة الدولار يكلف سوى بضع سنتات لإنتاج ورقة نقدية بقيمة ١٠٠ دولار، ولكن على البلدان الأخرى أن تقدم بنحوٍ حقيقي ما قيمته ١٠٠ دولار من السلع الفعلية للحصول على ورقة نقدية واحدة.

وفي شباط فبراير ١٩٦٥ أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول عزمه على استبدال احتياطيات الدولار الأمريكي في البنك المركزي الفرنسي بالذهب الأمريكي حسب اتفاقية عام ١٩٤٤؛ وبحلول عام ١٩٦٦، كانت البنوك المركزية غير الأميركية تحتفظ بـ (١٤ مليار دولار)، في حين لم يكن لدى الولايات المتحدة سوى (١٣,٢ مليار دولار من احتياطي الذهب)، ومن بين هذه الاحتياطيات، لم يكن سوى (٣,٢ مليار دولار) قادراً على تغطية الحيازات الأجنبية بينما كان المتبقي يغطي الحيازات المحلية، وحينما طلبت فرنسا –رسمياً– من الولايات المتحدة عام ١٩٧١ استبدال الدولار الموجود لدى البنك المركزي الفرنسي بالذهب الأمريكي –على مبدأ أونصة ذهب مقابل ٣٥ دولاراً– فوجئ الجميع بعدم قدرة الولايات المتحدة على السداد، فتلك الأزمة المالية الأمريكية مع فرنسا جعلت جميع الدول التي تستخدم الدولار كعملة احتياط تطالب ضمانات من الحكومة الأمريكية.

ولما كانت الحكومة الأمريكية غير قادرة على استبدال الذهب بالدولار أو تقديم الضمانات، أعلنت عن عدم التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب، وعرفت تلك الأزمة بـ ''صدمة نيكسون'' التي اتخذ فيها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧١ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية، كان أهمها إلغاء استبدال الدولار بالذهب دون إلغاء نظام ''بريتون وودز'' للتبادل المالي الدولي، وأعلن نيكسون عزمه على استئناف التحويل المباشر للدولار بالذهب بعد تنفيذ إصلاحات على نظام ''بريتون وودز''، لكن جميع محاولات الإصلاح لم تنجح. وبحلول عام ١٩٧٣ فقدت اتفاقية ''بريتون وودز'' قيمتها، وبعدها صار الدولار عملة ورقية مضمونة من قبل الحكومة الأمريكية فقط شأنها شأن أية عملة أخرى.

وحينما فقد الدولار معياره الذهبي –لعدم وجود ما يكفي من الذهب الأمريكي– كان على الأمريكيين التحرك بسرعة حتى لا يخسروا كل تلك المزايا الجيوسياسية الكبيرة، وحسب الرؤية الأمريكية فلم تكن الأهمية في أن تكون الصادرات الأمريكية هي الأكثر في العالم، ولكن أن تكون الصادرات في العالم بالدولار؛ وفي نهاية المطاف استمرار الطلب على هذه العملة، وإذا كانت مشكلة الأمريكيين هي في

كيفية الحفاظ على استمرار طلب العالم للدولار مع عدم كفاية الذهب الأمريكي، فإن الحل البديل هو العثور على منتج يطالب به العالم كله، والتأكد من بيع هذا المنتج بالدولار وليس بالضرورة أن يكون هذا المنتج أمريكي الصنع، فكان النفط هو البديل.

النفط العربي والاقتصاد الأمريكي

اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، ووقفت الدول العربية المصدرة للنفط إلى جانب مصر وفرضت حظراً نفطياً ضد الدول المؤيدة لإسرائيل ولاسيما الولايات المتحدة، وبدأ الحظر من شهر تشرين الأول ١٩٧٣ لغاية آذار ١٩٧٤، وقد تسبب الحظر في أزمة اقتصادية، وزيادة في التضخم، وهبوط حاد لأسواق الأسهم الأمريكية والغربية. وبعد رفع الحظر العربي وفي تلك الأجواء المتوترة، أرسل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وفداً برئاسة وزير الخزانة في جولة إلى عدد من الدول الأوروبية والشرق أوسطية، والمهمة الأساسية كانت في إقناع قيادة المملكة العربية السعودية بـ''عدم'' استخدام النفط كسلاح اقتصادي، وإقناع السعوديين بتمويل العجز الأمريكي -بسبب حرب فيتنام- من الثروة النفطية، وقال الرئيس الأمريكي لوزير الخزانة إن ''الفشل لن يعرض اقتصاد أميركا للخطر فحسب، بل يمكن أيضاً أن يعطي الاتحاد السوفيتي الفرصة لتحقيق مزيد من التقدم في العالم العربي''.

عرضت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية الصفقة الآتية: ستشتري الولايات المتحدة النفط من المملكة وتوفر لها المساعدات والمعدات العسكرية المطلوبة. في المقابل، فإن على السعوديين ضخ المليارات العائدة من أرباح النفط إلى الخزائن الأمريكية لتمويل الإنفاق الأمريكي، ونجح وزير الخزانة الأمريكي ويليام سيمون بعد عدة اجتماعات ''سرية'' في التوصل إلى اتفاق مع السعوديين بأن الولايات المتحدة هي ''المكان الأكثر أماناً'' لاستثمار عائدات النفط السعودي، وبحسب عدة مصادر أمريكية ومنها ''بلومبرغ'' فقد طالب الملك فيصل بن عبد العزيز بأن تظل الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة ''سرية تماماً''، على وفق ما ذكره دبلوماسي أمريكي، وبقيت الاتفاقية سرية إلى أن قامت وزارة الخزانة الأمريكية بالكشف عن الموجودات الكاملة لديها في عام ٢٠١٦.

يمكن القول إجمالاً إنه جرت في عام ١٩٧٣ اتصالات بين الأمريكيين والسعوديين انتهت بعرض واحد قدمه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر للسعوديين هو: يقدم الأمريكيون الحماية العسكرية لحقول النفط السعودية، فضلاً عن تزويدهم بالأسلحة والحماية من إسرائيل؛ وفي المقابل على العائلة المالكة السعودية أن توافق على تحديد جميع مبيعات المملكة من النفط بالدولار الأمريكي، واستثمار فائض عائدات النفط في سندات الدين الأمريكية التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة في تمويل ميزانياتها وفي استثمارات أخرى داخل الولايات المتحدة.

وبعد حرب ١٩٧٣، اجتاحت موجة غضب عارمة جميع أنحاء العالم العربي ضد الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، وكانت أكبر مخاوف الملك فيصل هو أن تنتهي أموال النفط السعودية بنحوٍ مباشر أو غير مباشر في أيدي الإسرائيليين على شكل مساعدات من الولايات المتحدة؛ ولحل هذه المعضلة، وافق مسؤولو الخزانة الأمريكية على تجاوز السعوديين عملية المناقصة التنافسية العادية وتم استبعادهم من المزاد الرسمي وإخفاء آثار وجود السعودية في سوق الدين الحكومي في الولايات المتحدة.

وعلى وفق نشرات منظمة أوبك منذ سنة ١٩٦٠، فقد بلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط في عام ١٩٧٣ (٧,٦٠ مليون برميل باليوم) كجزء من إنتاج منظمة أوبك حينها البالغ (٣٠,٦٣ مليون برميل باليوم)، فيما كان الإنتاج العالمي كلياً ومن ضمنها أوبك (٥٥,٦٨ مليون برميل باليوم)، وفي عام ١٩٧٤ وصل إنتاج المملكة إلى (٨,٤٨ م/ي) كجزء من الإنتاج العالمي البالغ (٥٥,٧٢ م/ي)، ومنها إنتاج أوبك عام (٣٠,٣٥ م/ي)، والجدير بالذكر أن مؤتمر أوبك –الذي يجتمع عادة في مقره بفيينا مرتين في السنة على الأقل وفي دورات استثنائية إضافية عند الاقتضاء– هو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود يرأسها وزراء النفط في الدول الأعضاء؛ وهي تعمل على مبدأ الإجماع وللعضو الواحد صوت واحد، ومع ذلك –وبما أن المملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للنفط مع قدرة كافية على العمل كمنتج بديل لتحقيق التوازن في السوق العالمية– فقد صارت بمنزلة زعيمة أوبك الفعلية منذ عهد شاه إيران الذي وافق على تقويم النفط بالدولار مع بقية دول الخليج.

وبحلول عام ١٩٧٥، دخلت جميع بلدان منظمة أوبك في الالتزام نفسه، وصارت تجارة النفط العالمية مقومة بالدولار الأمريكي، وفي تقرير آخر لمنظمة أوبك عن أرباح الدول الأعضاء (الثلاث عشرة)، بلغ مقدار مبيعات دول أوبك في عام ١٩٧٥ (٤٠٠ مليار دولار)؛ وبذلك صارت الدول المستوردة للنفط تدفع بالدولار الأمريكي لدول أوبك، وخرجت الولايات المتحدة من ازمتها المالية بعد حرب فيتنام أقوى من ذي قبل. وفي عام ١٩٧٧، كانت المملكة العربية السعودية قد وضعت حوالي ٢٠٪ من جميع عائداتها المحتفظ بها في الخارج داخل الولايات المتحدة، وتم منح المملكة استثناءٍ خاص حينما بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار تقارير شهرية عن كل بلد على حدة تخص ديون الولايات المتحدة، وبدلاً من الكشف عن ممتلكات المملكة العربية السعودية، قامت الخزينة الأمريكية بتصنيفها مع ١٤ دولة أخرى مثل: الكويت، والإمارات العربية المتحدة، ونيجيريا تحت عنوان ''المصدرون للنفط'' وهو إجراء استمر لمدة ٤١ عاماً حتى عام ٢٠١٦، ومع اعتماد الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية في استمرار تقويم النفط بالدولار، صارت المملكة جزءاً أساسياً في كل شكل من أشكال التفاعل السياسي مع الولايات المتحدة.

وحين مراجعة أرقام إنتاج النفط العالمية حسب منشورات المنظمات والشركات العالمية مثل شركة ''برتش بتروليوم'' التي نشرت تقريراً عن الطاقة، قالت فيه إنه في شهر كانون الأول ٢٠١٥: بلغ الإنتاج العالمي من النفط (٩١,٦٧ م/ي)، منها إنتاج أوبك (٣٨,٢٢ م/ي) بنسبة (٤١,٤٪) من الإنتاج العالمي، وبلغ إنتاج السعودية وحدها (١٢,٠١٤ م/ي) مع عائدات سنوية معلنة بمقدار (١٣٠ مليار دولار) من ضمن عائدات أوبك البالغة (٤٠٤ مليار دولار) في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت (٧٥٤ مليار دولار) في عام ٢٠١٤ قبل انخفاض أسعار النفط.

وتبين بعد أن كشفت وزارة الخزانة الأمريكية في أيار ٢٠١٦ عن حاملي السندات الأميركية في الخارج أن الصين تستثمر (١,٢٤٤ تريليون دولار) في الديون الأمريكية، تليها اليابان (١,١٣٧ تريليون دولار)، ثم دول الخليج الست مجتمعة التي تحمل سندات خزانة أمريكية تبلغ قيمتها (٢٣١,١ مليار دولار) منها (١١٦,٨ مليار دولار) للسعودية، وما أعلنته وزارة الخزانة هو استثمارات الدول الخليجية في سندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى لهذه الدول في الولايات المتحدة، سواء أكانت حكومية أم خاصة، وبلغت موازنة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ بقيمة (٣,٨٧١ تريليون دولار)، منها (٥٢٣ مليار دولار) ميزانية الدفاع و(٤٩٣ مليار دولار) لبقية الوكالات الفيدرالية و(٩٦ مليار) النفقات الاستثنائية للعمليات العسكرية في الخارج، حسبما نشرته وزارة الخزانة الأمريكية، وتعدُّ السندات إحدى أهم وسائل التمويل المالي لحكومة الولايات المتحدة للحصول على رأس المال اللازم لتنفيذ ما لديها من مشاريع أو لتغطية ما عليها من ديون، فيما تقوم الأطراف التي تشتري السندات الأمريكية بالاستثمار لدى الولايات المتحدة كونها اكبر اقتصاد في العالم وآمنه.

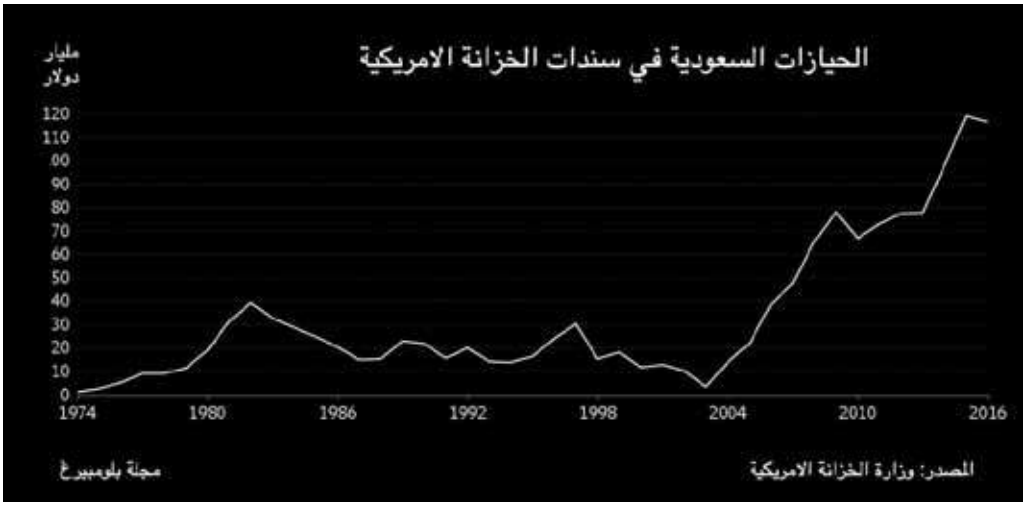

أهمية تقويم النفط بالدولار

على وفق ما ذكره موقع مجلس الاحتياط الاتحادي الأمريكي -بمنزلة البنك المركزي الأمريكي- فإن طباعة ورقة واحدة من فئة المئة دولار تكلف خزينة الولايات المتحدة (١٥,٥ سنت)، بمعنى أن طباعة مليون دولار يكلف الخزينة الأمريكية (١,٥٥٠ دولاراً)، وطباعة مليار دولار يكلف (١٥٥,٠٠٠ دولار)، فيما على دول العالم تقديم سلعة حقيقية بقيمة مليار دولار لشراء هذا المبلغ.

على سبيل المثال، خلال عام ٢٠١٦ اشترت اليابان ما يعادل (٥٠,٨ مليار دولار) من النفط وتعتمد بنحوٍ كبير على نفط الشرق الأوسط حيث استوردت ٣٤٪ من احتياجاتها من النفط الخام من السعودية، وبالمجمل تستورد اليابان من دول الشرق الأوسط ما يقارب من ٨٠٪ من احتياجاتها النفطية، وتبيع اليابان السيارات المنتجة لديها مقابل الدولار الأمريكي، ثم تدفع بالدولار لشراء النفط من الدول المنتجة للنفط، والدول المنتجة للنفط تعمل على تكوين احتياطي نقدي بالدولار لدعم العملة المحلية، أما الدول الأخرى غير المنتجة للنفط فتعمل على الاحتفاظ باحتياطي نقدي من الدولار من أجل تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط حينما تبيع بضائع ومواد خام للحصول على الدولار لشراء النفط، وفي الأزمات الاقتصادية تلجأ هذه الدول للاقتراض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي مع فوائد بالدولار أيضاً.

يعتقد بعضهم أن في حالة فشل نظام البترودولار -كما حصل مع اتفاقية ١٩٤٤- فإن اقتصاد الولايات المتحدة قد يتعرض للانهيار؛ بسبب التضخم المفرط وستفقد الولايات المتحدة مكانتها، وأن الدول التي لا تتعامل بالدولار الأمريكي سوف تزدهر أكثر وسيتحول العالم إلى عالم جديد؛ ولهذا تأخذ الولايات المتحدة على محمل من الجد محاولات الصين وروسيا وإيران في التعامل بغير الدولار، فبعد افتتاح البنك المركزي الروسي فرعاً له في بكين في آذار عام ٢٠١٧، عد المراقبون الاقتصاديون ذلك الأمر تطوراً كبيراً جداً يمكن أن يؤدي إلى تحالف أقوى بين بكين وموسكو وسط رغبة البلدين في تقديم معيار مالي جديد للتداول المدعوم بالذهب؛ ويهدف هذا التحالف الجديد بين الصين وروسيا إلى إضعاف الدولار الأمريكي. وقد تحدثت الصحف الروسية عن نية روسيا إصدار سندات قروض اتحادية مقومة باليوان الصيني، فتحالف روسيا والصين -وكلاهما من الموردين الكبار للذهب في العالم- ضد الدولار الأمريكي سيكون بالتأكيد مثيراً للاهتمام، ولاسيما بعد أن اعلنت الصين أنها تريد إصدار عملة مدعومة بالذهب في مرحلة ما في المستقبل.

وفي دراسة نشرتها مجلة ''بلومبيرغ'' الامريكية، ذكرت فيه أنه إذا استمرت الصين على المنوال نفسه من النمو الاقتصادي فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً صينياً بعد أن كان القرن العشرين قرناً

أمريكياً، وسيتجاوز الناتج القومي الصيني الناتج القومي الأمريكي في عام ٢٠٢٦ أو في عام ٢٠٣٠؛ إذ بلغ الناتج القومي الأمريكي عام ٢٠١٥ (١٨ ترليون دولار) مشكلاً (٢٢,٣٪ من الاقتصاد العالمي) فيما بلغ الناتج القومي الصيني للعام نفسه (١١,٤ ترليون دولار) مشكلاً (١٣,٤٪ من الاقتصاد العالمي).

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد أعلن بصراحة أنه يرى احتكار الدولار لتجارة الطاقة يضرُّ بالاقتصاد الروسي. وفي مواجهة العقوبات الغربية، يسعى بوتين إلى تقليص اعتماده الاقتصادي على الغرب؛ لذا وقعت روسيا عقدين للغاز مع الصين مع مفاوضات لتقديم أسلحة متطورة روسية إليها، وأن روسيا بصدد الانتهاء من صفقات تجارية مهمة مع الهند وإيران؛ فكل هذا سيكون لصالح إيران أيضاً إذ أعلن الروس عن اتفاق لبناء عدة محطات جديدة للطاقة النووية فيها.

وفي تقرير صادر عن فايننشال تايمز، قالت فيه إن التحدي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة هو أنها تحتاج الأجانب كل يوم لشراء الدولار؛ حتى تحافظ على قوة العملة وتمنعها من السقوط. وفي عام ٢٠١٦، باعت الولايات المتحدة للأجانب (٢,٧ مليار دولار يومياً) وهو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي اليومي لهولندا مثلاً، وحينما لا يميل الأجانب إلى شراء (٢,٧ مليار دولار يومياً) فإن ذلك سيضعف الدولار.

إذا قرر السعوديون بيع النفط بغير الدولار وتبعهم في ذلك أوبك، فإنه يمكن أن يلحق ضربة قاضية لنظام البترودولار، ولا يهم ما إذا كان السعوديون يتخلون عن عمد أو إذا حصل انهيار في المملكة؛ لأن النتيجة النهائية ستكون هي نفسها وهي التضخم الشديد، فنظام البترودولار سمح للحكومة الأميركية وللمواطنين الأميركيين بالعيش بطريقة تتجاوز وسائلهم لعقود، وستواجه الولايات المتحدة كارثة اقتصادية تكون تبعاتها جذرية في النظام المالي والاجتماعي والسياسي الأمريكي، وهو ما لن تسمح به الولايات المتحدة؛ ولذا صارت المملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ من القوة الأمريكية.

References:
BP Statistical Review of World Energy June 2016
OPEC Revenues Fact Sheet June 14, 2016
The Federal Reserve Board
China and the United States: Tale of Two Giant Economies

الماراثون الإقليمي للوصول إلى مدينة الرقة السورية

علي عدنان *

٢٤-٦-٢٠١٧

تعد مدينة الرقة السورية من المدن المهمة استراتيجياً؛ إذ إنها حالياً تقع تحت سيطرة تنظيم «داعش»، وكانت منذ السنوات الثلاث السابقة -ولا زالت- إحدى المراكز الرئيسة للتنظيم -فضلاً عن مدينة الموصل العراقية- في تخطيط عملياته في سوريا والعراق؛ لذا ستكون معركة تحرير الرقة واحدة من أهم الخطوات في الحرب على داعش، حيث إنها ستشكل ضربة قاصمة للتنظيم بتزامنها مع المعارك في الموصل.

على مدار السنوات الثلاث الأخيرة كانت المدينة تحت رحمة داعش، وكان القمع والاستبداد حاضرين ليكونا جزءاً كبيراً من معاناة مجتمع تلك المدينة الذي غالبيته من العرب، لكن القمع والاستبداد ليسا بتلك الأهمية اذا ما قورنا بالتحشيد الفكري، وغسيل العقول الذي كان يقوم به داعش، فالدروس التي تشرح الدين الإسلامي كما يفسره التنظيم كانت تعطى وبكثافة للسكان في الرقة، وإن التغيير الديموغرافي كان يحدث تحت غطاء التهجير القسري لضباط النظام السوري والأكراد وغيرهم؛ لذا فالقوات المحررة سوف تسيطر على الرقة -المدينة المنقسمة والمقسمة- فستكون صعوبة ما بعد التحرير من التحديات الجدية التي ستواجه القوى المحررة.

أهمية الرقة جغرافياً:

تقع الرقة في وسط سوريا، وعلى الخط الممتد بين الحدود السورية-العراقية، وحلب وحمص، الذي يمتد من القائم الى دير الزور ثم يتفرع إلى حلب من جهة وإلى حمص من جهة أخرى١.

تعقيدات معركة الرقة والشكل الأقرب للهجوم:

إن تعقيدات معركة تحرير الرقة هي من الملفات المهمة في القضية السورية بالوقت الراهن؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب يكاد يكون أكثرها وضوحاً هو القوات المشاركة في تحريرها، وسبق وأن قررت الولايات المتحدة بأن تتم المعركة من خلال دعم قوات سوريا الديمقراطية -التي معضمها قوات كردية تابعة إلى (واي

١. اميد ديكل، المونيتور
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/02/turkey-syria-main-gate-raqqa.html

* باحث ومتابع للشأن السياسي.

بي جي) التي لطالما كانت تتلقى الدعم المباشر من الولايات المتحدة٢-، بينما يشترط الطرف التركي على الولايات المتحدة أن تتخلى عن دعم (واي بي جي) كونهم متعاونين مع حزب العمال الكردستاني (بي كي كي) المدرج ضمن التنظيمات الإرهابية، في مقابل مشاركتهم في معركة الرقة٣، وفي النهاية، قدم البنتاغون خطة متكاملة بناءً على طلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستعادة الرقة تتضمن مشاركة أوسع من القوات الأمريكية على الأرض، وإصراراً على أن تقوم المعركة بمشاركة قوات سوريا الديمقراطية فقط؛ لذا ترتب على هذين الخيارين قيام قوات سورية الديمقراطية بالتنازل عن قرى شمالي منبج للجانب السوري للحد من اقتتال تركي-كردي، مع الأخذ بالحسبان أن الأخيرين هما حليفان رئيسان للولايات المتحدة٤.

تلقى خيار الاعتماد على قوات سوريا الديمقراطية ردوداً شديدة من الجانب التركي، في الوقت الذي رحبت فيه قوات سوريا الديمقراطية بمشاركة من الجيش العربي السوري بعملية تحرير الرقة مدعية بأن «للشعب السوري الحق بالدفاع عن أراضيه»٥، وجاء هذا بالتزامن مع التقارب بين الطرفين في منبج الذي تم بوساطة روسية، وكذلك التقارب الروسي-الأمريكي، وتصريحات البيت الأبيض بأن بشار الأسد هو جزء من العملية السياسة٦، كانت هذه الأحداث جميعها تدور في شهر تموز من العام ٢٠١٦ الماضي، وبناءً على ما تقدم فإن شكل المعركة سوف يكون أقرب إلى الآتي:

- تقدم لقوات سوريا الديمقراطية من شمال الرقة متلقية دعماً أكبر من القوات الأمريكية.
- تقدم لقوات بشار الأسد من الجانب الشرقي للرقة من جهة حلب.

المعطيات على الأرض:

تشير المعطيات إلى تقدم بطيء من قوات سوريا الديمقراطية نحو الرقة بعد أن تمكنت تلك القوات من محاصرة الرقة شرقاً وشمالاً وغرباً بعد فرض السيطرة على الطبقة في نيسان الماضي٧، وفي الوقت نفس فإن الجيش العربي السوري يتقدم شيئاً فشيئاً من الجهة الغربية نحو قضاء (مسكنة)؛ لتكتمل السيطرة على الجانب الشرقي لحلب أيضاً٨، أما ما يخصُّ القوات التركية فقد أنهت عملية درع الفرات موخراً معلنة

٢. جيف دانيالز، سي أن بي سي goo.gl/m2ufHP
٣. سارة الديب، شيكاغو تريبيوني goo.gl/uJjZt9
٤. عين الشرق الاوسط، goo.gl/9HhzTE
٥. جيرون، http://www.geroun.net/archives/78101
٦.الغارديان، goo.gl/UdJQfa
٧. العالم الوطني نقلا عن اسوشيتيد برس، goo.gl/6kEA2Q
٨. اخبار روسيا الان، goo.gl/dqfsud

وجود ما سمّتها بال»المفاجآت الجيدة» التي ستكون موجهة ضد الإرهاب، ويرى بعضهم أن تركيا تقوم بتدريب الجيش السوري الحر على معدات أكبر، وتقوم أيضاً بإرسال قوات على الحدود السورية من جهتي القامشلي وتل أبيض٩، مع وجود تحركات تركية نحو عفرين أيضاً.

اقترحت أميركا في الخطة الشاملة التي أعدتها البنتاغون مؤخراً مشاركة أكبر من قواتها في الحرب على الإرهاب، وقطع الإمداد المالي عن التنظيم، ثم التركيز على الحد من عودة التنظيمات الإرهابية، ويعتمد جزء كبير من تحدي الحد من ظهور التنظيمات الإرهابية مجدداً على ما بعد تحرير الرقة –سنتطرق إليه فيما بعد–، أما بشأن المشاركة الأكبر من القوات، فشهدت الآونة الأخيرة انتشاراً أوسع للقوات التابعة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على الأرض، وهذا الانتشار كان على الحدود التركية، والأردنية، والعراقية، إذ انتشرت القوات على الحدود التركية–السورية شمالي سوريا، وانتشرت قوات للتحالف مدعومة جواً على معبري البو كمال والتنف على الحدود العراقية، فضلاً عن قوات أميركية وبريطانية منتشرة في قاعدة الزرقاء في الأردن استعداداً لمناورات الأسد.

أما ما يخص روسيا، فلم يشغلها العمل على محادثات أستانا –العاصمة الكازاخستانية– عن التعليق على معركة الرقة، وقد يُعَدُّ أهم ما صرحت به روسيا بشأن المعركة هو أنها لن تكون سهلة بالنسبة للتحالف الدولي، وعلى واشنطن أن تنسق بين جميع الأطراف لدحر الإرهاب في الرقة في ما عده كثيرون محاولة من روسيا لزج بشار الأسد في الحرب على الرقة.

جبهات أخرى:

إن الصراع على المشاركة في معركة الرقة سوف يفتح الأبواب على جبهات أخرى سوف تكون استراتيجية بفعل الصراع على المشاركة في الرقة، ومن هذه الجبهات:

الطبقة: وهي على حدود الرقة من جهة حلب، والمنطقة تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية حالياً، وهي تقطع الطريق أمام قوات الجيش العربي السوري للمشاركة في تحرير الرقة، أما سيطرة الأكراد على هذه البقعة فجاءت بعد محاولات تركية للتقدم نحوها.

الحدود العراقية (القائم): نتيجة لمعركة الرقة، ستكون هذه المنطقة استراتيجيةً مهمةً ستحول السيطرة عليها دون زحف الإرهابيين نحو صحراء الأنبار من جانب، ومن جانب آخر ستكون السيطرة عليها إحدى بوابات التقدم نحو دير الزور (ذات الأهمية النفطية) إحدى أهم مناطق الصراع السوري.

٩. ار تي عربية، goo.gl/tr2LVp

الحدود العراقية (التنف): أصبح معبر التنف من الجبهات الاستراتيجية، وقد شهد بدايات الصراع بين قوات الجيش العربي السوري والتحالف الدولي، إن معبر التنف الحدودي أشبه بالمثلث الذي يربط العراق بسوريا والأردن. تسيطر المعارضة المدعومة من قوات التحالف على هذه المنطقة حالياً، وقد قامت قوات الجيش العربي السوري بمساندة من إحدى فصائل القتال الشيعية بالتقدم نحو المنطقة؛ مما أدى إلى قصفها من قبل طيران التحالف١٠، وتكمن أهمية هذه المنطقة بكونها تقع على جسر عبور الإمدادات بين العراق وسوريا والأردن.

تدمر: ستصبح تدمر منطقة ذات أهمية استراتيجية خلال معركة الرقة؛ لأن قوات الجيش العربي السوري سوف تسعى للتقدم أكثر نحو دير الزور لفك الحصار المفروض على المنطقة منذ سنتين مستغلين بذلك اتفاقية خفض التوتر التي هدأت من القتال في الجانب الغربي، ومستغلين أيضاً الانشغال بمعركة الرقة.

دير الزور: وستصبح مدينة دير الزور أيضا محط أنظار إثر معركة الرقة، حيث ستكون الوجهة الثانية بعد تحرير الرقة، كونها تمتد على الخط الذي يربط القائم بالرقة، فضلاً عن ثروتها النفطية التي لا تغيب عن الرؤية السياسية لكل من الولايات المتحدة وروسيا، وبناءً على هذا سيكون توجه أغلب القوى المتصارعة في سوريا نحو دير الزور، فضلاً عن ذلك سيقوم داعش في حال التقدم نحو الرقة بالنزوح نحو دير الزور وتدمر في الغالب.

ما بعد تحرير الرقة:

أصبح التركيز من الإدارة الأمريكية على مصير الرقة بعد التحرير واضحاً على جميع الأصعدة؛ نتيجة لخطة البنتاغون المذكورة آنفاً، التي تقضي بالحد من ظهور التنظيمات الإرهابية، ففي البدء جاء تفضيل قوات سوريا الديمقراطية على مشاركة الجانب التركي بناءً على التجارب الناجحة في المدن التي حرروها، ومثالٌ على ذلك مجلس منبج العسكري الذي دار مدينة منبج بعد تحريرها، يليه ضمان مشاركة العرب ضمن القوات المحررة كي لا تتعرض تلك القوات للمقاومة من السكان المحليين العرب، ففي حال الاعتماد على (قوات سوريا الديمقراطية) كلياً ستكون الأطماع الكردية حاضرة في السعي نحو ضم الرقة إلى ما سمّته «الحكم اللامركزي-الفيدرالي» وهو بصيغة أخرى ضمها إلى الإقليم الذي يسعى الأكراد لقيامه في الشمال السوري١١؛ وهذا ما تسعى تركيا لتجنب وقوعه، فهي تحشد الجيوش السنية وتدربها لتهيئة فصائل قادرة على تحرير الرقة من جانب، وتسعى لمنع الأكراد من السيطرة على الرقة بعد التحرير من جانب آخر.

١٠. يورو نيوز، goo.gl/ML6oKG

١١. سبوتنيك نيوز، goo.gl/f5PmJU

السناريوهات المحتملة لمعركة الرقة:

أولاً: أن تتم المعركة من خلال قوات سوريا الديمقراطية فقط:

سيواجه كل من قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة تحديات سياسية وعسكرية إذا ما حصل هذا السيناريو، في بادئ الأمر ستواجه قوات سوريا الديمقراطية تحدياً عسكرياً صعباً في تحرير الرقة كونها إحدى أهم معاقل داعش و»عاصمة خلافته»، والتنازل عنها لن يكون بالأمر الهين على الرغم من الأنباء التي تزعم بأن التنظيم يعاني من ضعف في الرقة ونزوح لقياديه، وفضلاً عن ذلك سوف يستغرق القتال وقتاً طويلاً، إذ يمكن رسم مقارنه بين تحرير الرقة وتحرير الموصل الذي اعتمدت فيه الحكومة العراقية وقوات التحالف الدولي في الغالب على مقاتلي «جهاز مكافحة الإرهاب»، وعلى الرغم من أن مقاتلي جهاز مكافحة الإرهاب تلقوا تدريبات كثيفة وهم مقاتلون محترفون، استمر –وما زال مستمراً– القتال في الموصل لعدة أشهر؛ لنستنتج بأن المعركة في الرقة ستستغرق وقتاً طويلاً، وهذا فيه استنزاف للمعدات والأموال والجهود المبذولة من قبل التحالف الدولي، ولاسيما إذا ما عرفنا أن قوات سوريا الديمقراطية هي أقل احترافاً وتدريباً من القوات العراقية، أما التحدي السياسي فيتمثل بالتنازلات التي سيفترض تقديمها للمضي قدماً في تحرير الرقة، فبقدر ما سيضيف تحريرها في هذا السيناريو إلى قوات التحالف، بقدر ما سيكون التلكؤ فيه خذلاناً، ولاسيما إذا قابله تقدم من جانب قوات الجيش العربي السوري وهو ما نشهده في الوقت الحالي.

سيمنح التباطؤ في المعركة –في هذا السيناريو– الوقت لقوات الجيش العربي السوري بمساندة روسية–إيرانية للسيطرة على معبر التنف الحدودي، وإتمام السيطرة على تدمر للتقدم من خلالها باتجاه دير الزور؛ وبالتالي منع نزوح الإرهابيين نحو تدمر أو دير الزور، والدفع بهم نحو الرقة؛ وستكون المعارضة المعتدلة –مدعومة من قبل واشنطن ولندن– على الحدود الأردنية حاضرة في السعي نحو السيطرة على الحدود، مما يولد نزاعاً بين المعارضة المعتدلة المدعومة من التحالف الدولي وقوات الجيش العربي السوري. ومن إحدى المشكلات التي تترتب على هذا السيناريو هو مصير الرقة بعد التحرير، إذ ستسعى قوات سوريا الديمقراطية –بقيادة الواي بي جي– إلى إقامة إدارة محلية، حتى وأن اتسمت بغالبية سنية، وقد لا تلقى –غالباً– هذه الادارة المحلية ترحيباً لا من جانب السكان المحليين ولا من الجانب التركي الذي يسعى إلى إقامة إدارة تكون في صفه وتمكّنه من البقاء قوياً في مفاوضات الحل السياسي، فضلاً عن أن الإدارة لن تكون ملبية لطموحات سكان الرقة الذين خرجوا مؤخراً من القمع والاستبداد الداعشي فمن الصعوبة التعامل معهم؛ ونتيجة لذلك سيكون هناك نفور من إدارة المدينة بعد التحرير؛ مما سيؤدي إلى صعوبة فرض الاستقرار والسيطرة عليها.

ثانياً: أن تتدخل القوات السنية المدربة من تركيا من خلال تل أبيض:

هذا السيناريو هو الأقرب من سابقه للحدوث، حيث يتم الاتفاق على صيغة تعاون بين الجانب التركي وقوات سوريا الديمقراطية برعاية أمريكية، وستدخل قوات المعارضة (المدعومة من تركيا) على أثره من تل أبيض وتل عبيد حيث يفتح الأكراد طريقاً لها لتدخل إلى معركة الرقة، وتساند قوات سوريا الديمقراطية؛ وبالتالي تضمن مشاركة أوسع من العرب في معركة التحرير، حيث إن المقاتلين التي تقوم بتدريبهم تركيا هم في الغالب المقاتلون الذين قدموا إلى إدلب بعد اتفاق خفض التوتر؛ بالتالي قامت تركيا –من خلال الاتفاق– بضمان تأمين نقل المقاتلين لتقوم بتدريبهم والمشاركة في الحرب على الرقة بالسرعة المطلوبة، فتركيا ضمنت للنظام وقف القتال حتى يتمكن من التركيز على حلب وتدمر والحدود العراقية متقدماً نحو الشرق ومؤمناً على الغرب؛ ومن خلال هذا السيناريو سيكون هناك ضمان مشاركة أوسع من العرب السنة في الإدارة المحلية للمدينة التي تسكنها الغالبية السنية ١٢؛ ولاسيما إذا ما نجحت تركيا بالتعامل السياسي مع مدينة إدلب ذات الغالبية السنية أيضاً.

ثالثاً: أن يشارك النظام السوري في التحرير:

إن ذلك من السيناريوهات المستبعدة، لكنه قابل للحدوث، فمن المستبعد أن يتقبل التحالف الدولي مشاركة قوات الجيش العربي السوري، المدعومة من روسيا وإيران وحزب الله، وبعض فصائل الحشد الشعبي في العراق، في تحرير أحد أهم البقع الجغرافية التي كانت ولا زالت تحت سيطرة داعش، إذ إن ذلك سيعدُّ انتصاراً تأريخياً لقوات النظام وداعماً أكبر لشرعيته بفرض السيطرة على البلاد، وأنه سيضيف الكثير إلى جعبته في المفاوضات السياسية، أما ما يخص تركيا فهي الأخرى لن تتقبل مشاركة بشار الأسد، ولكن بنسبة أقل؛ إذ إنها بات لديها تقارب سياسي وبوادر اتفاق مع إيران وروسيا من خلال مفاوضات أستانا، فمن الممكن أن تتقبل تعاوناً مؤقتاً مع قوات بشار الأسد؛ لعرقلة المشاركة الكردية، ولكن من المستبعد جداً أن نشهد تعاوناً بين تركيا والنظام السوري في تحرير الرقة؛ فالمشاركة السورية في الحرب على الرقة هي بوابة مفتاحها لدى الأكراد بعد سيطرتهم على الطبقة التي تمكنهم من فتح الطريق للقوات السورية نحو الرقة.

١٢. ستراتفورد، goo.gl/UzK5T9

الخلاصة:

إن تعقيدات معركة الرقة وما بعد تحريرها من أهم العواقب أمام بدء الاقتحام والمعارك الفعلية، فالصراع التركي-الكردي على المشاركة في الحرب أحدث شرخاً في صفوف التحالف الدولي، وهذا الشرخ تطلب في وقت معين تدخلاً روسيا في منبج؛ لتلافي انتقال الصراع إلى معارك على الأرض، وسلمت القرى الحدودية لمنبج إلى قوات بشار الأسد، وفي المقابل أحكمت قوات سوريا الديمقراطية سيطرتها على الطبقة لتحاصر الرقة وتقطع الطريق أمام قوات بشار الأسد التي تتقدم نحو (مسكنة)؛ وبدورها أصبحت قوات الأسد تتقدم نحو شرق سوريا والحدود العراقية مستفيدة من اتفاق خفض التوتر الذي أضاف كثيراً لكل من تركيا والنظام السوري.

وتعقيدات مصير المدينة ما بعد التحرير هي من الجوانب التي تهم جميع الأطراف في الصراع السوري، إذ إن إدارة المدينة ستؤدي دوراً مهماً في المفاوضات السياسية، وإن التقارب السوري-التركي، والسوري-الكردي هو خطة تأمين الحوار مع تلك الأطراف بعد تحرير الرقة.

المصادر

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/02/turkey-syria-main-gate-raqqa.html

http://www.cnbc.com/2017/02/27/pentagon-delivers-plan-to-speed-up-fight-against-islamic-state.html

http://www.presstv.ir/Detail/2017/03/26/515646/Russia-France-Raqqah

http://www.middleeasteye.net/news/us-backed-kurdish-forces-agree-hand-over-key-area-syrian-government-2116188328

http://www.geroun.net/archives/78101

https://www.theguardian.com/us-news/2017/apr/05/syria-chemical-gas-attack-donald-trump-nikki-haley-assad

https://www.rt.com/news/383438-erdogan-euphrates-shield-syria

https://www.therussophile.org/tiger-forces-encircling-isis-held-town-of-maskanah-in-aleppo-province.html

http://www.thenational.ae/world/middle-east/syrian-fighters-wrest-most-of-tabqa-from-isil-control

https://www.stratfor.com/node/231576#/entry/jsconnect?client_id=644347316&target=%2Fdiscussion%2Fembed%3Fp%3D%252Fdiscussion%252Fembed%252F%26vanilla_identifier%3D269992%26vanilla_url%3Dhttps%253A%252F%252Fwww.stratfor.com%252Fnode%252F231576%26vanilla_ca

http://www.euronews.com/2017/05/19/syria-and-russia-condemn-us-strikes-in-tanf

https://sputniknews.com/middleeast/201605261040270319-syria-raqqa-liberation-kurds

http://www.chicagotribune.com/news/nationworld/ct-turkey-kurds-raqqa-20170311-story.html

مقالات مترجمة

نمو النفوذ الصيني على التمويل العالمي وتراجع الدعم الأميركي

كيفين غالاغر*

١-٤-٢٠١٧

سيتوجه وزراء مالية عدة دول من العالم إلى واشنطن لحضور الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان ٢٠١٧، وللمرة الأولى منذ تأسيس الأخيرين، يبدو من الواضح أن بعض الوزراء لن يكونوا موضع ترحيب في الاجتماعات.

طرح رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب في شهر آذار ميزانية تضمنت تقليص المساهمات المقدمة لصندوق البنك الدولي بمقدار ٦٥٠ مليون دولار، وتخفيض المساهمات الأميركية المقدمة لصندوق النقد الدولي أيضاً. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الدعم الأميركي على الساحة العالمية تحرز الصين تقدماً ملحوظاً، فمنذ نشوب الأزمة المالية قدمت الصين -ولا تزال تقدم- المساعدات للدول الأجنبية، بإعطاء مليارات الدولارات لتنمية التمويل.

يؤدي البنك المركزي الصيني (بنك الشعب في الصين) دوراً متزايداً في تقديم الدعم للسيولة الدولية، فبعد الأزمة المالية أبدى مدير البنك تشو شياو تشوان استغرابه منها قائلاً: "إن الهدف المناسب لإصلاح النظام النقدي الدولي... إنشاء عملة احتياطية دولية غير متصلة بالدول المستقلة وقادرة على أن تبقى مستقرة لمدة طويلة؛ وبالتالي سيؤدي هذا إلى إزالة العجز الناتج عن استخدام العملات الوطنية المبنية على الائتمان"، لقد اتخذ تشوان بعض الخطوات الجادة في هذا الشأن على الرغم من طرحه بعض الكلمات الحادة؛ وبهذا أكد البروفيسور في جامعة سيراكيوز دانييل ماكدويل في ورقة بحثية له أن بنك الشعب الصيني قام بتوفير ما يقارب ٥٥٠ مليار دولار لمقايضات العملات المحلية حول العالم، ليشير بعده الخبير الاقتصادي في جامعة كورنيل إسوار براساد -في كتاب له- إلى أن هذه المقايضات لا تعني أن الرنمينبي -العملة الرسمية للصين- في طريقها إلى الهيمنة، إذ لا يزال الدولار الأميركي العملة الأساسية في العالم ولاسيما بعد أن وفر النظام الاحتياطي الفدرالي -البنك المركزي للولايات المتحدة- كميات غير محددة من الدولارات بعد الأزمة المالية، ومع ذلك تُعدُّ المقايضات الصينية ضخمة، وهي ستساعد على تسهيل التجارة، وربما تمهد الطريق أيضاً لأشياء أكبر في المستقبل.

* أستاذ في سياسة التنمية العالمية في كلية باردي Pardee للدراسات العالمية بجامعة بوسطن.

تُعدُّ قيادة الصين لهذه المفاوضات مثالاً يحتذى به، إذ قام بنك الشعب الصيني -في خطوة هي أكثر انسجاماً مع اتفاق بريتون وودز- بإعادة تنظيم تدفقات رأس المال؛ للتخفيف من انعدام الاستقرار المالي، ومنع حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة الصينية، لكن في الوقت نفسه تعهدت إدارة الرئيس ترامب بالتراجع عن التنظيمات المالية التي تم إقرارها بعد حدوث الأزمة.

برزت الصين أيضاً كمرشد في مجال التمويل الإنمائي، إذ يمتلك الجناح العالمي لبنك التنمية الوطني الصيني سِجل قرض يقترب من ٤٠٠ مليار دولار، أما بنك الاستيراد والتصدير الصيني فيمتلك ما يقارب ٣٠٠ مليار دولار، فهذان البنكان يمتلكان أكبر سلة من المدخرات مقارنةً بالبنك الدولي وجميع البنوك الإنمائية الإقليمية متعددة الأطراف مجتمعةً.

تمتلك الصين -فضلاً عن البنكين المذكورين آنفاً- ١٦١ مليار دولار في الصناديق الثنائية والإقليمية كصندوق طريق الحرير (Silk Road Fund) -الذي سيستثمر في خطة "مارشال" الصينية- ومبادرة (Belt and Road)، وهنالك صناديق أخرى كصندوق التنمية الأميركي اللاتيني-الصيني، وصندوق التنمية الأفريقي-الصيني اللذين يقدمان الدعم للبنية التحتية والتحوّل الصناعي.

أخذت الصين زمام المبادرة لإنشاء مصرفين تنمويين جديدين هما: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والبنوك التنموية الجديدة التي بدأت برأس مال استثماري بقيمة ٥٠ مليار دولار، ولكنها تتطلع لامتلاك ما يقرب من ٣٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

تظهر المؤسسات الصينية وكأنها تمتلك مرونة أكثر، إذ أشار كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي جوستين ييفو لين في كتابه (الذهاب إلى أبعد من المساعدات: التعاون الإنمائي من أجل التحول الهيكلي) إلى أن المؤسسات الإنمائية الصينية تجمع بين الأدوات المالية الامتيازية وغير الامتيازية، فضلاً عن مساهمة المساعدات والقطاع التجاري بطرق فعالة يصعب على المؤسسات التي تدعمها واشنطن تخيُّلها.

صرّح رئيس بنك AIIB لصحيفة فايننشال تايمز قائلاً: "الآن قد تطورت الصين وقد حان دورنا للمساهمة".

لا يمكن أن تأتي المساهمات الصينية في وقت أفضل من ذلك، إذ أثبتت الأزمة المالية حاجة كل من صندوق النقد الدولي والنظام الاحتياطي الفدرالي إلى مزيد من العمل الجاد لتخفيف الأزمة، وبنحو أكثر من ذلك يحتاج العالم الاقتصادي لاستثمار ٦ ترليونات دولار على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة؛ لسد الثغرات في البنى التحتية للدول النامية، وإعادة بناء البنى التحتية المهملة في البلدان الاقتصادية، وعلى

الرغم من التقدم الذي تم إحرازه إلا أن هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع على هذا الكوكب، ويبدو أن نية إدارة ترامب بتقليص المساهمات المالية للمؤسسات الاقتصادية العالمية تُعَدُّ إشارة أخرى على توجُّه الولايات المتحدة نحو الانعزالية، ويجب على واشنطن أن تقوم بتبني الجهود الصينية، وتحديد سبل التعاون مع الصين لمساعدة الاقتصاد العالمي بدلَ الانسحابِ من ذلك.

المصدر:

https://www.ft.com/content/16edc70e-10b9-11e7-b030-768954394623

سعي السعوديين إلى تنويع علاقاتهم الاستراتيجية مع آسيا

جون سفاكياناكيس*

٢-٤-٢٠١٧

اتخذت زيارة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز الأخيرة إلى دول في آسيا عدة مناحٍ، فهي إمّا تكون زيارة روتينية لتعزيز العلاقات التجاريّة القويّة بين السعودية وآسيا، وإما محاولة لتنويع العلاقات بعيداً عن الولايات المتحدة، وإما وسيلة لجذب الاستثمارات إلى المملكة العربية السعودية وعرض استثماراتها الخاصة؛ لكنَّ التوقعات تشيرُ إلى أن سبب الزيارة هو مزيجٌ من جميع ما تم ذكره آنفاً؛ فضلاً عن الأهمية المتمثلة بالنفط السعودي.

يذهب حوالي ثلثي صادرات المملكة العربية السعودية من النفط إلى آسيا، ويُعَدُّ المفهوم السائد في الشرق الأوسط هو أن الولايات المتحدة قامت في السنوات الأخيرة بتراجع تركيزها على المنطقة والشروع بإيجاد نوع من التقارب مع إيران؛ ونتيجة لذلك تأمل المملكة إثارة مبدأ التعامل بالمثل، وإيجاد موضع قدم لها في آسيا من خلال بدء صفقات الاستثمار مع ماليزيا، وإندونيسيا، واليابان، والصين.

لقد اكتسبت الشراكة بين المملكة العربية السعودية وآسيا أهميةً كبيرةً على مدى العقد الماضي، وتم تعزيزها في عام ٢٠١٦ حينما تفوّقت آسيا على الاتحاد الأوروبي لتصبح أكبر شريك تجاري مع مجلس التعاون الخليجي. تستورد اليابان ٨٣٪ من حاجتها للنفط من الخليج؛ مع الأخذ بالحسبان أن أكثر من ثلث استيرادها يأتي من المملكة العربية السعودية، إذ تتمتع الدولتان بعلاقات دبلوماسية ممتازة تعود إلى العام ١٩٣٨ حينما زار المبعوثون السعوديون اليابان لفتح مسجد في طوكيو. تضمّنت الزيارة إلى اليابان إدراج شركة أرامكو السعودية في بورصة طوكيو بمجرد بيع أسهمها للجمهور؛ الأمر الذي أدّى إلى وجود منافسة محتدمة من البورصات الأخرى مثل تلك الموجودة في نيويورك، ولندن، وهونغ كونغ، وسنغافورة لما قد يكون أكبر طرح عام أولي في العالم من أي وقت مضى.

يُعَدُّ الدور الذي تُؤدّيه الصين في دعمها للأسواق العالمية إغراءً كبيراً للمملكة العربية السعودية، فضلاً عن كونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر مستورد للنفط الخام -بعد الولايات المتحدة الأمريكية-؛

* مدير البحوث الاقتصادية في مركز الخليج للأبحاث.

وهذا يمنح السعودية فرصة لتثبيت وجودها في السوق الآسيوية وسط تزايد المنافسة الروسية، وعلى الرغم من أن السعودية تشحن نفطها إلى الصين بنحوٍ أكثر من الولايات المتحدة، إلّا أنَّ الصين تشتري معظم النفط الذي تحتاجه من روسيا وليس من السعودية، وقد أشرف الملك سلمان بن عبد العزيز -في أثناء تواجده في الصين- على توقيع صفقات بقيمة ٦٥ مليار دولار تضم مجالات الطاقة، والتصنيع، وإنشاء حديقة ألعاب؛ الأمر الذي وصفه العديد من المحللين بأنها طريقة لتعميق العلاقات بين البلدين؛ والأهم من ذلك أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تحديد أهداف ثنائية وقنوات مؤسسية محددة لكي تتابعها الكيانات الحكومية؛ مما سيساعد على تحقيق هذه المشاريع والاتفاقات.

تفكر الصين بنحوٍ متزايد في إنشاء ممرٍّ نقل تجاري بحري إلى أوروبا، وتُعَدُّ منشآت الموانئ الصينية من الاستراتيجيات الأساسية التي تربط بين المحيط الهندي، والبحر الأحمر، وقناة السويس انتهاءً بميناء بيرايوس في اليونان الأكبر والأكثر فعالية في أوروبا، وتُعَدُّ الخدمات اللوجستية جزءاً رئيساً من رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠، إذ تسعى الدولة إلى رفع مرتبتها في مستوى الخدمات اللوجستية العالمية إلى المرتبة الـ ٢٥ بحلول عام ٢٠٣٠ بعد أن كانت في المرتبة الـ ٥٢ في عام ٢٠١٦.

أدّى توسُّع شركة أرامكو السعودية إلى تمهيد الطريق نحو إندونيسيا وماليزيا، وخلافاً لليابان والصين فقد كانت زيارة العاهل السعودي لإندونيسيا هى الأولى منذ ٤٧ عاماً، وتم توقيع استثمارات بقيمة ٦ مليارات دولار بين شركة أرامكو السعودية وشركة بيرتامينا لتوسيع مصفاة البترول الإندونيسية. أما في ماليزيا فقد تم التوقيع على صفقة بقيمة ٧ مليارات دولار مع شركة بتروليم ناسيونال لتطوير مصفاة لتكرير النفط وكسارة النفتا (naphtha cracker)، فضلاً عن توفير ٧٠٪ من احتياجاتها من النفط الخام، ويكون ذلك أكبر استثمار لشركة أرامكو السعودية خارج المملكة.إن جميع الصفقات المذكورة آنفاً لا تشير إلى أن السعودية تتجاهل حلفاءها القدامى؛ إذ بينما كان العاهل السعودي في زيارة إلى الصين، قام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بزيارة قصير للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأعلن البيت الأبيض في بيان له عن وجود استثمارات تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار في السنوات الأربع المقبلة تقوم على الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا؛ وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن الصفقات مع الولايات المتحدة وآسيا من شأنها المساعدة على تنويع خياراتها الدبلوماسية الاقتصادية.

المصدر:

https://www.bloomberg.com/view/articles/2017-03-27/saudis-thinking-beyond-oil-in-asia-courtship

التحديات التي يواجهها نهرا دجلة والفرات في العراق

بيتر شوارتزستين*

٢٣-٤-٢٠١٧

منذ ظهور تنظيم داعش الإرهابي في الفلوجة واستيلائهم على سد المدينة في مطلع العام ٢٠١٤، انتاب محمد أمين قلق كبير؛ كونه مزارعاً يعتمد بدرجة كبيرة على شبكة من القنوات المائية التي تتدفق شرقاً من نهر الفرات، إذ عَلِم أمين مدى سهولة قيام أفراد داعش بتخريب محاصيله، وحينما قام التنظيم بإغلاق سد الفلوجة في شهر آب أدى ذلك إلى غمر جزء كبير من الحزام الزراعي في بغداد، وعرقل تقدم الجيش العراقي، وكان أمين مستعداً بنحوٍ أفضل من غيره، إذ يقول: ''حافظت على البذور، والأسمدة ووضعتها في مكان مرتفع، كان لدي شعور بأن ذلك سيحدث''.

ولكن ما لم يعلمه هو والمزارعون الآخرون -الذين يعملون في أرض كانت سجناً أمريكياً سابقاً- هي الأضرار البيئية طويلة الأجل التي قد يلحقها التنظيم بالمنطقة، إذ بعد هزيمته بالفلوجة في آيار عام ٢٠١٦ قام داعش بتفجير ٦ بوابات للسد من أصل ١٠؛ الأمر الذي أجبر المسؤولين على قطع تدفق المياه إلى القنوات، وبعد ٩ أشهر أصبحت أجزاءٌ من محافظة الأنبار -التي لا تزال دون مياه- جافةً تماماً، وهنا قال المزارع أمين: ''هناك مياه قذرة وقليلة، وقنوات مياه سيئة.. كنا نظن أننا مررنا بالأسوأ، إن الكارثة الكبرى الآن -التي سببها لنا أولئك المجرمون- هي انعدام المياه تماماً''.

ركزت العديد من التقارير حول داعش على الخسائر البشرية لعملياته الإرهابية؛ إلّا أنَّ نهريّ العراق قد تضررا بنحو بالغ أيضاً، ومن المرجح أن تستمر الأضرار إلى ما بعد هزيمة التنظيم، فقد تلوث نهرا دجلة والفرات -اللذان يعانيان من عدة مشكلات بالفعل- بسبب الجثث التي تم إلقاؤها فيهما، ومخلفات الذخائر، ومياه البنية التحتية الملوثة على مدى السنوات الثلاث الماضية، فبالنسبة لبلد يعتمد على هذه الممرات المائية الرئيسة لري أكثر من ٨٠٪ من مزارعها، فإن تلك الأضرار التي يعاني منها النهران دفعت المزارعين العراقيين إلى حافة الهاوية، وقد قال وزير الموارد المائية العراقي الدكتور حسن الجنابي: ''إن الشعب قد نجا ولكن دون مياه، وبوجود جميع تلك الأضرار ما زال الشعب يعاني؛ فقد تم استغلال المياه كسلاح لأقصى مدى''.

بدأ الدمار بعد استيلاء تنظيم داعش على أجزاء من أودية النهرين في صيف عام ٢٠١٤، حينما

*صحفي في مجلة فورين أفيرز

سيطر على أعمال الري في الفلوجة والرمادي وسوريا، إذ زعم أحد أفراده –الذي كان يعمل مهندس ريّ في السودان– بأنه من دبر لمؤامرة إغراق ٢٠٠ كيلومتر مربع للحقول التي تقع بين نهر الفرات وبغداد.

قام تنظيم داعش بتدمير محاصيل يُقدّر ثمنها بمئات الملايين من الدولارات، واستعمل نهر دجلة كمقبرة جماعيـــة، إذ تم إلقـــاء جثث ما لا يقل عن ١٠٠ من أصل مـــن ١٧٠٠ طالب في الجيش العراقي من الذين أعدموا في معســـكر ســـبايكر في حزيران عام ٢٠١٤، فقد بلّغ الصيادون في شمال سامراء عن وجود جثث كانت قد علقت في شباكهم في أثناء اصطيادهم للأسماك.

ازداد الضـــرر ســـوءاً مع مرور الوقـــت؛ فبينما كان داعش يُهزَم في منطقة تلـــو الأخرى، قام مقاتلوه بإحراق جميع القرى التي مروا بها في تراجعهم، متبعين بذلك تكتيك الأرض المحروقة، وقاموا بتفجير الجســـور، وزرع الألغـــام بين أنقـــاض محطات ضخ المياه، وأحدثوا ثقوباً كبيرةً في قناة المياه التي ترتبط بين منطقة الدبس في كركوك إلى طوزخرماتو في صلاح الدين؛ مما ســـاهم في تراجع إنتاج القمح في محافظة كركوك بنســـبة ٨٠٪ منذ عام ٢٠١٤، وحينما سيطرت القوات العراقية والتحالف على عدة مناطق في الموصل، قام مقاتلو التنظيم بإشـــعال العشرات من آبار النفط في القيارة، وتشير الصور التي التقطتها الأقمار الاصطناعية إلى أن مخلفات بعض تلك الآبار قد تسربت إلى إحدى الخطوط الفرعية لنهر دجلة.

مستقبل مظلم

قال مسؤولون عراقيون إن هذه الأضرار الناجمة عن الحرب إذا كانت مرتبطة بالمياه فقط، فإن الوضع قـــد يكون قابلاً للحل؛ إلّا أن ظهور داعش أضاف مجموعة كبيرة من الأضرار إلى تلك المشـــكلات العالقة مســـبقاً؛ فقد قامت تركيا وإيران ببناء العشـــرات من الســـدود في أحواض دجلة والفرات على مدى العقود القليلة الماضية، ومع انشغال بغداد في التصدي لداعش، يبدو أنهما بدأتا بمنع تدفق المياه بنحوٍ أكبر منذ عام ٢٠١٤، وعلـــى وفق تقرير أصدره مجموعة من دعاة حفـــظ الطبيعة في المنظمة المحلية غير الحكومية ''طبيعة العراق'' تمت الإشـــارة فيه إلى أن أنقرة تســـمح بتدفق المياه عبر حدودها بأقل من ربع التدفق المعتاد في نهر الفـــرات، فضـــلاً قيام إيران بقطع تدفـــق مياه نهر كارون بنحوٍ كامل الـــذي كان يصب نحو ٥ مليارات متر مكعب من المياه ســـنوياً في شـــط العرب –الذي يتكون من تلاقي نهري دجلة والفرات جنوبي العراق–، إذ يقول وزير الموارد المائية حســـن الجنابي: ''كانت جميع مياه النهر تصل إلى العراق حتى أواخر الســـبعينيات، لكن الأمور قد تغيرت وسيصعب الحصول على كل شيء مرة أخرى''. فضلاً عن كل ما ذكر آنفاً؛ تراجعت حصة وزارة الموارد المائية من صندوق الاستثمار الرأسمالي من ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٩٠ مليون دولار في العام الماضي؛ مما يجعلها غير قادرة على تلبية العديد من مهامها المتعلقة بصيانة البنية التحتية.

يتزايد اعتماد العراق على نهري دجلة والفرات في كل عام على الرغم من المخاوف بشأن مستقبل النهرين، وقد دفعت الأمطار المتساقطة في كردستان ونينوى –وهي الأجزاء الوحيدة من البلاد التي استطاعت الحفاظ على محاصيلها من الجفاف نتيجة الزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار– المزارعين في تلك المناطق إلى إنشاء شبكات ري محلية؛ مما زاد العبء على النهرين، فقد قال وزير الزراعة فلاح الزيدان إن أقل من ٦٠٪ من المزارعين في إقليم كردستان يحصلون على كمية مياه كافية لأراضيهم، فهو يعتقد أن هذا العدد من الممكن أن يزداد مع تغير المناخ وتساقط مزيد من الأمطار.

حاول بعض المزارعين التكيف مع الظروف الصعبة من خلال وضع أقمشة شمعية على المساحات المائية القريبة من قنوات الري للحد من التبخر، أو عن طريق حفر آبار غير قانونية خاصة بهم.

أمّا في الأهوار جنوب العراق –حيث تبلغ مستويات المياه نحو نصف متوسط مستوياتها التأريخية– فقد انخفضت أجور مربي الماشية (الجواميس) بنحوٍ حاد؛ إذ تسببت المياه المالحة بتراجع إنتاج الحليب، بينما يقول صائدو الأسماك إن نسبة الصيد قد تراجعت بنحو ٦٠٪ بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١؛ الأمر الذي أجبر العديد من سكان المنطقة إلى مغادرتها حينما قام صدام حسين بتجفيف الأهوار في التسعينيات، وبعد عام ٢٠٠٣ تسببت الحالة السيئة للمجاري المائية باستحالة رجوع الحياة في تلك المنطقة.

حاول المسؤولون في بغداد تقديم مبالغ يسيرة للمزارعين؛ إذ قدموا أموالاً لمساعدة رعاة الماشية في بناء بركة للمياه العذبة لحيواناتهم؛ غير أن إعادة بناء البنية التحتية المدَمرة للمياه والتخفيف من آثار تغير المناخ سيكلف المليارات من الدولارات التي لا تمتلكها السلطة المعتمدة على النفط، وقد يقوم المانحون الأجانب بتقديم المساعدة في تحسين البنية التحتية حينما تنتهي الحرب مع داعش، إلّا أن منظمات المساعدات الدولية تكافح من أجل الحصول على الأموال لدعم الملايين من النازحين العراقيين، وفي الوقت نفسه تقترب تركيا من الانتهاء من بناء سد إليسو الكبير الذي يهدد بانخفاض تدفق مياه نهر دجلة بنحوٍ حاد لكي يتم ملء خزانها.

لطالما ارتبطت حظوظ العراق –على مرِّ التأريخ– مع نهري دجلة والفرات، إذ من خلالهما ظهرت حضارة السومريون –واحدة من الحضارات العريقة الأولى في التأريخ–، وبما أن البلد ينتقل من أزمة إلى أخرى يبدو أنه من المناسب –بنحوٍ مأساوي– أن يتشارك النهران تلك الصراعات أيضاً.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2017-04-07/dangerous-state-iraqs-rivers

السباق الرباعي.. عنوان الانتخابات الرئاسية الفرنسية

قسم الترجمة والتحرير *

٢٤-٤-٢٠١٧

تُعَدُّ مدينة شاتودان -التي تقع في منطقة غير حضرية بمحاذاة نهر لوير (Loir)- من المدن الفرنسية الأنموذجية، إذ تضم هذه المدينة قلعةً تعود إلى القرن الخامس عشر، ويبلغ معدل البطالة فيها نسبة ١٠٪، ويسكنها نحو ١٣ ألف نسمة، ولها تأريخ في التصويت يتماشى مع آراء الأغلبية في بقية المدن في فرنسا، إذ دعم السكان المحليون الفائز نيكولا ساركوزي من حزب اليمين في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠١٢ صوتوا لصالح الفائز فرانسوا هولاند من حزب اليسار، ومع اقتراب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لهذا العام في ٢٣ من شهر نيسان الحالي، يبدو أن الناخبين في هذه المدينة سيعكسون الاتجاه الوطني في البلاد مرة أخرى.

يقول برتراند -وهو رجل متقاعد أُجري حوار معه في أثناء تسوقه من الساحة الرئيسة-: ''إنني في حيرة من أمري بشأن من سأصوت له''؛ إذ يعتقد السيد برتراند الذي صوّت لصالح السيد ساركوزي في عام ٢٠١٢ بأن فرنسوا فيون -المرشح عن حزب اليمين الوسط- هو الشخص المناسب ذو الخبرة الجيدة إلا أن التحقيق الحالي بسبب إساءة استعمال الأموال يعد أمراً مخزياً جداً بالنسبة لبرتراند، وفي حين صوتت جينفييف -زوجة برتراند- لصالح السيد هولاند في الانتخابات الأخيرة، إلّا أنها صرفت النظر عن التصويت لصالح المرشح الاشتراكي بنوا هامون إذ يعد في نظرها شخصاً خياليَ النزعة، وتقول إنها تميل إلى التصويت لصالح جان لوك ميلينشون -الذي يبلغ ٦٥ عاماً- المدعوم من الشيوعية، الذي تعهد بتحقيق ''ثورة المواطنين''، وإخراج فرنسا من حلف شمال الأطلسي، وفرض أعلى معدل ضريبة للدخل بنسبة ١٠٠٪.

استولى المرشحون الذين يَعِدون بتغيير النظام على أصوات أغلبية الناخبين؛ إذ قال ديدييه رينارد -وهو عامل بناء متقاعد- بلا تردد إنه سيصوت لصالح مارين لوبان المرشحة عن الجبهة الوطنية المعارضة للمهاجرين، إذ يقول السيد رينارد في لقاء مع الكاتب: ''إنها الشخص الوحيد الذي سيساعد أناس بسطاء مثلنا''، وتقول امرأة تدير محلاً للخضار والفاكهة: ''لا أحد يحترم المرشحين، فقد ضاق الشعب ذرعاً بسبب أعمالهم السيئة''، ويرى السيد آلان فينوت -عمدة مدينة شاتودان وأحد أعضاء حزب يمين الوسط- بأنه عادة ما يكون لديه شعور جيد حول نتائج التصويت في بلاده، إلّا أن النتائج في الانتخابات الرئاسية القادمة تعد غامضة بالنسبة إليه.

*كتب هذا المقال في صحيفة الايكونمست

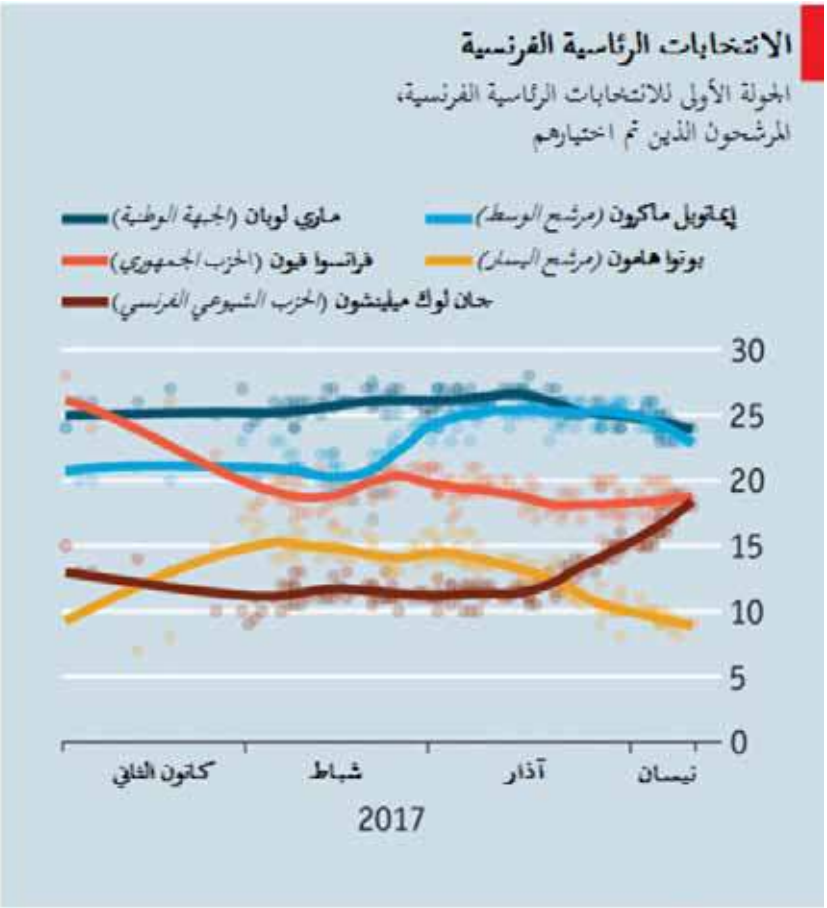

تَقدَم السـيد ميلينشون –الذي يمتلك حساباً في اليوتيوب ويقوم بجذب الناخبين من خلال تسجيل فيديو خاص به يعرض على الهواء مباشرة– في بعض استطلاعات الرأي من المركز الخامس إلى المركز الثالث، متجاوزاً بذلك السـيد فيون، ولا يبتعد عن السيدة لوبان والسيد إيمانويل ماكرون سوى ببضع النقاط، ويعد السيد ميلينشون شخصاً ليبرالياً مؤيداً للاتحاد الأوروبي.

تُظهِرُ الاحتمالات وجود منافسـة بين السيدة لوبان والسيد ماكرون؛ إذ فرض ماكرون –الذي كان وزيراً للاقتصاد في عهد السـيد هولاند– نفسـه كزعيم للتمرد، وقدم وعوداً بإنهاء الانقسـامات القديمة بين اليسـار واليمين واتباع أسـلوب جديد في السياسـة، تقول صوفي زيوجين –وهي سيدة أعمال ومتطوعة في حزب الوسـط– إن العديد من السـكان يرون ماكرون –المرشح البالغ من العمر ٣٩ عاماً– شخصاً لطيفاً،

وقد يقول بعضهم إنه قد يكون ''انتهازياً''، وتتراوح آراء الناخبين في فرنسا بين مؤيد لصالح السيد ماكرون أو السيدة لوبان.

قد يكون من المبكر القول الآن إن السيد ماكرون سيحتفظ بتصدره في الجولة الثانية للانتخابات، إلّا أنه سيواجه منافسته السيدة لوبان وسيحاول التغلب عليها في جميع الحالات. وتعد هذه الانتخابات وكأنها سباق بين أربع جهات حيث لا يمكن استبعاد أي سيناريو، وهذا يشمل إمكانية تراجع السيد فيون، وذلك من خلال تغيُّر رأي الناخبين يوم الاقتراع الذين ادعوا سابقاً بأنهم سيصوتون له؛ وبالعودة إلى الوراء، نجح السيد جان لوبان –والد السيدة لوبان– في عام ٢٠٠٢ من الوصول إلى الجولة ثانية بفارق نصف نقطة عن المرشح في المركز الثالث.

كان لدى الفرنسيين مفاجآت انتخابية سابقاً؛ إذ صوتوا ضد مشروع الدستور الأوروبي عام ٢٠٠٥، وفي الانتخابات التمهيدية الرئاسية الأخيرة قاموا بطرد الشخصيات المفضلة لهم من الانتخابات –الرئيس السابق (نيكولا ساركوزي) واثنان من رؤساء الوزراء السابقين (آلان جوبيه ومانويل فالز)–، وهذه المرة قد يقوم معظم الناخبين الفرنسيين بدعم مرشح لا ينتمي لحزب اليمين ولا اليسار –الحزبان اللذان أدارا فرنسا على مدى الستين عاماً الماضية–، فستكون هذه الانتخابات الأكثر غرابة في تأريخ فرنسا منذ أي وقت مضى، ولكن قد تحدث هناك تحولات غير متوقعة في الأيام القادمة.

المصدر:

http://www.economist.com/news/europe/21720667-worst-case-scenario-run-between-marine-le-pen-and-communist-backed-firebrand-frances

توجه شباب العرب إلى روسيا مع تراجع النفوذ الأمريكي

سميون كير *

٢٠١٧/٥/٤

حلت روسيا محل الولايات المتحدة كأهم حليف دولي بالنسبة للشباب العربي، على وفق لاستطلاع رأي حديث، مما يؤكد أن تدخلات فلاديمير بوتين في الشرق الأوسط تعيد تشكيل مواقف العرب تجاه روسيا والولايات المتحدة. وأظهر المسح السنوي للشباب العربي زيادة قدرها ١٢ نقطة، وصولاً إلى ٢١٪ بعد أن كانت النسبة ٩٪ فقط في عام ٢٠١٦، في عدد المُستطلَعين الذين يعدّون روسيا حليفتهم الأكثر ثقة.

وعلى النقيض من ذلك، انخفضت نسبة النظر إلى الولايات المتحدة بكونها الحليف الأكثر ثقة إلى ١٧٪ بعد أن كانت ٢٥٪ قبل عام؛ مما يعكس التشاؤم واسع النطاق بشأن دونالد ترامب وقيادته، وينظر ما يقرب من ثلثي الذين شملهم الاستطلاع -حوالي ٦٤٪- إلى رئاسة ترامب بقلق أو غضب أو خوف، مقارنةً بنسبة ١٩٪ كانت فيها النظرة إيجابية. وأظهر التقرير أن "خمسةً من أصل كلِّ ستةِ شبانٍ عربٍ ينظرون إلى دونالد ترامب نظرةً سلبيةً، وأن وجهات النظر المناهضة للولايات المتحدة آخذة في الازدياد، مع عدِّ روسيا أكبر حليف دولي في المنطقة في الوقت الحاضر".

أدّى تدخل روسيا لدعم نظام بشار الأسد في سوريا إلى إقناع قوى الخليج بزيادة مبادراتها الدبلوماسية تجاه موسكو؛ نظراً للوجود الروسي القوي على الساحة، في حين أن الشباب العربي في السعودية وقطر -أكبر دولتين داعمتين للمسلحين في سوريا- أكثر ميلاً لتحديد روسيا كعدو، إلا أن الشباب المشاركين في الاستطلاع من دول الخليج الأخرى -ولاسيما الكويت- كانوا أكثر انفتاحاً تجاه موسكو.

وأظهر التقرير أيضاً أن الإمارات العربية المتحدة حلت محل السعودية كونها أكبر حليف في المنطقة بوجهة نظر الشباب، إذ ارتفعت نسبة التأييد بمعدل ثماني نقاط وصولاً إلى ٣٦٪، ووصلت نسبة التأييد تجاه قطر إلى ١٧٪ بعد أن كانت ١٢٪ في العام الماضي، وأظهر الاستطلاع أن الإمارات العربية المتحدة هي البلد الذي يرغب معظم الشباب العربي أن يعيش فيه ويمارس عمله. وعلى النقيض من ذلك، رأى ١١٪ فقط من المُستطلَعين إلى إيران كحليف، بعد أن كانت النسبة ١٣٪ في العام الماضي.

* مراسل في صحيفة الفايننشال تايمز.

لقد عُدِّت البطالةُ العقبةَ الأكبرَ التي تواجه الشـباب العـربي، بجانب داعش والتهديدات الإرهابية، وفيما يخص الفجوة بين الأجيال وافق أكثر من ٨٠٪ من المُسـتطلَعين بأغلبية سـاحقة على أن الحكومات بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتلبية احتياجات الشباب.

أجرى الاسـتطلاع مقابلات وجهاً لوجه مع ٣٥٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٤ سنة في ١٦ بلداً لمدة شـهر تقريباً، وأجرى الاسـتطلاع مقابلات مع ٢٠٠ مشـارك في كل دولة من الدول الـ ١٦ باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، إذ تمت مقابلة ٣٠٠ مشارك لكل منها، بينما تمت مقابلة ٢٥٠ شـخص في العراق و١٥٠ في الاراضي الفلسـطينية. وقد أجريت المقابلات بعد أن وقع السـيد ترامب أوامر تنفيذية تحدُّ من الهجرة من بعض الدول ذات الأغلبية المسـلمة ولكن قبل أن يأمر بشـن ضربات جوية على سوريا ردّاً على استخدام النظام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وقال رُبع المستطلعين إن رئاسة ترامب سيكون لها تأثيرٌ كبير على الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس المقبلة.

في عام ٢٠١٦ عُدت دولُ العراق واليمن والأراضي الفلسطينية ولبنان الولايات المتحدة كعدو، وقد انضمت إلى هذه الدول الأربع هذا العام كل من قطر وليبيا والجزائر ومصر، وأظهر الاستطلاع أن ٧٠٪ من المُستطلَعين ينظرون إلى الرئيس ترامب كمناهض للمسلمين.

المصدر:

https://www.ft.com/content/782b773e-2f1b-11e7-9555-23ef563ecf9a

السياسة الخارجية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

بن جوده*

٢٠١٧/٥/١٠

فاز الرئيس الفرنسي المنتخب إيمانويل ماكرون البالغ من العمر ٣٩ عاماً وذو الخبرة اليسيرة بالسياسة الخارجية بمفاتيح قصر الأليزيه من دون أن يلقي خطاباً رئيساً حول الشؤون الدولية، إذ إن آراءه غير واضحة إلى الآن على الرغم من إحاطته بعدد كبير من مستشاري السياسات الأجانب والفرنسيين، فضلاً عن الاستماع إلى أقرب مستشاريه في السياسة الخارجية، فالجدير بالذكر أن هذه الحملة المريرة لماكرون واجهت خصوماً موالين لموسكو تمثلوا بمارين لوبان؛ وحينما يتعلق الأمر بموسكو، ستستجيب فرنسا الآن لمعتقدات ماكرون.

قال مستشار السياسة الخارجية الرسمي لماكرون أورليان ليشيفالييه: ''سنحمل مبدأ الانتقام حينما يتعلق الأمر بالهجمات الإلكترونية الروسية أو أي نوع آخر من الهجمات. إن هذا يعني أننا مستعدون للانتقام من الهجمات السيبرانية، ليس فقط في النوع، ولكن أيضاً مع أي مقياس تقليدي أو أداة أمنية أخرى''.

إن ليشيفالييه صديقٌ شخصيٌ للرئيس المنتخب حديثاً منذ أيام المدرسة الوطنية للإدارة، وقد عمل كمستشار دبلوماسي سابق لرئيس بلدية باريس، وملحق ثقافي سابق في بيروت.

وتعتقد حملة ماكرون ''إلى الأمام'' أنها كانت ضحية حملة دعائية رقمية روسية مستمرة تهدف إلى نشر أخبار وهمية وتشويه سمعة ماكرون وأداة لمؤامرة ''روتشيلد'' -في إشارة إلى عمله كمصرفي في روتشيلد بباريس-، وقد توجت هذه العمليات باختراق عملاق لحركة ''إلى الأمام''، حيث تم إزالة الوثائق من على الإنترنت قبل ساعات فقط من بدء التعتيم الرسمي لوسائل الإعلام الانتخابية في فرنسا، وقد قال موظفو الحملة: إن بصمات موسكو الإلكترونية واضحة.

وصرح رئيس مجلس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فرانسوا هيسبورغ الذي يقوم بتقديم المشورة لماكرون بشأن سياسات الدفاع والأمن: ''أن الهجمات الإلكترونية والمعلوماتية يمكن أن تجعلك تقوم بنظرة خاطفة جداً للشخص الذي يحكم روسيا، حتى لو لم يكن لديك أي تحيز قبل أن تبدأ الحملات''.

*كاتب مساهم في مجلة البوليتيكو.

لم تكن للمرشح نفسه آراء قوية تجاه الكرملين، حسب ما قال لي أقرب مستشاري السياسة الخارجية لماكرون في بداية الحملة، وقد تردد الكلام نفسه على لسان هيسبورغ الذي قال: ''على حد علمي، لم يكن لديه أي آراء قوية في ما يتعلق بالشؤون الخارجية عموماً، إذ لم يصدر أي تصريح خاص عن الصين أو روسيا، ولم يعرف نفسه بأنه من مدرسة مبنية على القيم أو مدرسة واقعية، وقد جاء مع قاعدة معرفة غير مكتملة وغير متحيزة''.

يقول نائب مدير مؤسسة ''لا ريشيرتش ستراتيجيك'' برونو ترترايس -الذي عملت مؤسسته بنحو وثيق مع جماعة ماكرون المختصة بالسياسة الخارجية والدفاع-: ''لقد تسببت الهجمات الروسية بنتائج عكسية، لقد غيرت تفكيره ووجهات نظره حول روسيا''.

ماكرون غير الجاهز؟

إن الرئيس الجديد لفرنسا يعرف الاتحاد الأوروبي جيداً، ويدرك كذلك مدى معرفته بالسياسة الخارجية.

يرى ترترايس ''أن ماكرون مستعد نحو جيد لمتابعة الشؤون الأوروبية والمالية وشؤون الاقتصاد، وربما هو أفضل رئيس مستعد في الآونة الأخيرة، لكن هذا الاستعداد ينتهي حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية''.

يتباهى فريق ماكرون بفهمه لبروكسل، وخبرته في الجغرافيا السياسية في منطقة اليورو، والنقاط الدقيقة للتمويل الدولي التي أغرقت عدداً كبيراً من القادة الأوروبيين منذ الانهيار المالي عام ٢٠٠٨.

إن مؤتمرات القمة ليست شيئاً جديداً لماكرون، الذي مثّل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في التجمعات الحرجة للاتحاد الأوروبي حول أزمة الديون اليونانية وخلال قمة مجموعة السبع ومجموعة العشرين، يقول ترترايس: ''ومع ذلك، أعتقد أنه قد قام بالتقليل من أهمية الوقت والمدة التي سيستغرقها العمل على سياسات الدفاع والسياسة الخارجية ومكافحة الإرهاب، التي تشكل كلها نصف متطلبات الوظيفة؛ فلن يكون هناك وقت طويل للتحضير''.

سيجتمع ماكرون مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد أقل من ثلاثة أسابيع في قمة الناتو ببروكسل يوم ٢٥ مايو، وللتحضير لهذا اللقاء، لن يقتصر اعتماد ماكرون على الدبلوماسيين الفرنسيين فقط، ولكن أيضاً على ستة أشهر من المناقشات التي أجريت من قبل عدة مجموعات من المستشارين غير الرسميين.

يذكر أن ليشيفاليرييه قاد فريقاً للسياسة الخارجية والأمن قوامه ٥٠ شخصاً خلال النصف الأول من العام الماضي، مع قيادة هيسبورج لملفات الدفاع والأمن القومي، وتولى مستشار الشؤون الأوروبية لماكرون

كليمنت بيون توجيه مجموعة موازية حول شـؤون الاتحاد الأوروبي، وقال هيسـبورغ: ''فكر في ذلك كجيش غير نظامي''.

ولكن قائمة مستشـاري ماكرون حول الأمن والشؤون الخارجية لا تؤدي دورها كجيش غير نظامي، بل إنها تعمل كما يعمل مؤسسـو السياسـة الفرنسـية، إذ تضم هذه الفرق الرئيس السـابق للخدمة السرية الفرنسية جان كلود كوسران، ورئيس تخطيط السياسات بوزارة الخارجية جوستين فايس، ورئيس مكتب المناخ بوزارة الخارجية أنطوان ميشون، والمدير العام السابق لوزارة الخارجية ناثالي لويزاو، ومدير لجنة مكافحة التطرف موريل دوميناش، ورئيس الأركان لوزير الخارجية غيوم أولاغنييه، والسفير الفرنسي في واشنطن جيرار أرود.

وقد سـعى ماكرون بنحوٍ غير رسمي للحصول على مشـورة المستشـار الدبلوماسي السابق للرئيس فرانسـوا ميتران ووزير الخارجية في وقت لاحق هوبير فيدرين، ووزير الخارجية السـابق لجاك شيراك دومينيك دو فيليبان، فضلاً عن قيام وزير الدفاع الحالي جان إيف دريان بتقديم المشـورة إلى حركة ''إلى الأمام''، مع احتمالية بقائه في منصبه.

وعلـى الرغم من هذه الأسماء، كان ينظر إلى مجموعة السياسـة الخارجية من قبل الذين شـاركوا في الاجتماعات على أنها مجموعة فاشـلة، وقال كثيرون إنها ساهمت في الأداء الضعيف لماكرون خلال الحديث عن السياسـة الخارجية من المناظرات الرئاسـية، وقال مستشار كبير للحملة: ''إن أجراس الإنذار دقت بعد ذلك، لكن لم يتم عمل الكثير لتغيير الأمور''. لمرتين، كان من المقرر إجراء مقابلة مع صحيفة أجنبية، إلا أنه تم إلغاؤها، مع وجود مصادر تشير إلى أن الفريق لم يكن واثقاً بما فيه الكفاية للقيام بالمقابلة.

وقال أحد كبار مستشاري الحملة: إن المجموعة تفتقر إلى شخصية قوية ومحترمة تفرض نفسها، وكانت أوراق البيانات الموجزة تتطاير في الأرجاء؛ مما أدى إلى إرباك ماكرون''.

وذكرت عدة مصادر أن الرتب العليا لمن يقدمون المشـورة والرتب الأقل لإولئك المقربين من ماكرون خلقت احتكاكات وصدامات في الحملة بشـكل متكرر، وقـد تم اعتبار العمل على الدفاع والأمن القومي أكثر نجاحاً، إذ يشعر ماكرون بالثقة الكافية لإلقاء كلمات رئيسة حول هذه القضايا والبدء في الحديث عنها خلال المناظرات، وحينما يتعلق الأمر بالإرهاب، قرر حزب ''إلى الأمام'' أن يحضر ماكرون جلسات طويلة مع رجال الشرطة والمعلمين والأطباء النفسيين وغيرهم من الذين يرون التطرف عن قرب.

يقول هيسـبورغ: ''اسأل ماكرون عن نظام المعاشات التقاعدية الجديد وسوف يشرح ذلك في خمس دقائق بشكل جميل ومضيء، لكن اسأله ما سياسته في سوريا ستراه يتحدث لمدة خمس عشرة دقيقة بطريقة

يجد الناس صعوبة في فهمها، وهذا ما يظهر على شاشة التلفزيون".

ونظراً لعدم الإلمام النسبي للرئيس الجديد بالعديد من القضايا، فمن المتوقع أن وزير الخارجية هو من سيشكل سياسة ماكرون الخارجية، ولم يتخذ بعد قراراً بشأن من سيكون رجل ماكرون في كواي دورساي، لكن المصادر تقول إن الذين سيتم اختيارهم في نهاية المطاف سيعتمدون على الانتخابات التشريعية المقبلة في حزيران / يونيو المقبل.

إن الشخصية المفضلة لشغل منصب المستشار الدبلوماسي البارز هو السفير الفرنسي السابق في واشنطن، وتتوقع عدة مصادر أنه في حال فوز حزب "إلى الأمام" بأغلبية في انتخابات شهر حزيران\يونيو المقبلة، فإنه سيتم تحرير أيدي ماكرون لتعيين مبتدئين سياسيين في مناصب رفيعة.

ومع ذلك، إذا لم يفز الحزب بالأغلبية، فإن الكابينات الوزارية لماكرون ستصبح رهينة لبناء التحالفات، وترى المصادر أن ماكرون قد يستخدم وزارة الخارجية لإغراء الأطراف الجمهورية، ويقال إن رئيس الوزراء السابق جان بيير رافاران قد يكون مرشحاً لمنصب وزارة الخارجية.

ماكرون يلتقي ترامب

قال ليشيفاليرييه: "لدينا جدول أعمال كامل فيما يخص الولايات المتحدة"، فهو يرى أن فرنسا تريد اقتراح "مبادرة أمنية جديدة حول ليبيا"، ومناقشة أزمتي سوريا وأوكرانيا، إذ إن "هذه هي القضايا الأمنية الأساسية"، وفي الوقت نفسه سيسعى ماكرون للحصول على "توضيح" من البيت الأبيض حول موقف الأخير من التجارة الحرة، والاتفاق النووي الإيراني، واتفاقات باريس حول المناخ.

وقال ليشيفاليرييه: "سنكون قلقين قليلاً إذا ما قامت الولايات المتحدة بمراجعة مشاركتها في اتفاقيات باريس، فنحن نريد بقاء الولايات المتحدة في هذه الاتفاقات؛ فنحن من الممكن أن نكون أكثر مرونة لكننا نريد أن تبقى الولايات المتحدة في الاتفاق".

وتابع القول: "حينما يتعلق الأمر بالاتفاق النووي الإيراني فإننا نريد العمل عن كثب على المتابعة للتأكد من أنه لا يزال قائماً ويتم تنفيذه بجدية، إننا نفهم أن هناك مراجعة للسياسات في مكانها ونريد اختبار بعض الخيارات".

ستكون الحرب ضد الإرهاب أولوية لفرنسا في قمة الناتو التي ستنعقد في بروكسل، وستتصدر جدول أعمال الاجتماع الأول لماكرون في المجلس الأوروبي في شهر حزيران القادم، وفي الوقت نفسه، في باريس

ســتكون إحدى الأعمال الأولى للرئيس هي إنشــاء قوة عمل ٧/٢٤ لمكافحة داعش وتنســيق العمليات الفرنسية في العراق وسوريا مع الحلفاء الدوليين.

يقول ليشــيفاليرييه: ”إن الرئيس يواجه تحدياً واحداً: فنحن لدينا الكثير من الإصلاحات التي يجب أن نقوم بها فى فرنســا، ولدينا جدول زمني معبأ جداً لأول مئة يوم“.

المصدر:

http://www.politico.eu/article/emmanuel-macrons-foreign-policy-doctrines/

الصدام الأمريكي-التركي في سوريا

كولن كول *

٢٠١٧/٥/٢٥

تأزم العلاقات الأمريكية التركية:

يكمن سبب النزاع بين تركيا وأمريكا في مواصلة الأخيرة بتقديم الدعم للأكراد السوريين الذين يحاربون تنظيم داعش الإرهابي. بدأت الشـــراكة بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشـــعب الكردية والميليشيات العربية السورية –المعروفة حالياً باسم قوات سوريا الديمقراطية– منذ أكثر من عامين تحت قيادة الرئيس السابق باراك أوباما، واستمرت إدارة الرئيس دونالد ترامب الحالية بدعم قوات سوريا الديمقراطية التي يبلغ عدد أفرادها ٥٠ ألف جندي كقوة محاربة لداعش في شمال ســـوريا، وقد اقتربت القوات حالياً من فرض ســـيطرتها على الرقة –وهي عاصمة تنظيم داعش– بعد موافقة ترامب على خطة لتقديم الأسلحة بنحوٍ مباشر هذه القوات للمعركة الأخيرة للقضاء على التنظيم، لكنَّ تركيا ترى أن هذه القوات تشـــكّل خطراً كبيراً؛ بســـبب انتمائها إلى حزب العمال الكردســـتاني الذي نظّـــم تمرداً دموياً داخل تركيا قبل ثلاثة عقود، فتســـببت هذه المصالح المتعارضة بحدوث تصادم بين واشـــنطن وأنقرة في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية القضاء على داعش في سوريا.

تعد مخاوف تركيا بشـــأن القوات الديمقراطية السورية أمراً بديهياً ومعروفاً على نطاق كبير؛ ولكن ما لم يكن معلوماً لدى العديد أن الإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس رجب طيب أردوغان تسببت في عرقلة الجهود المشـــتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى توطيد علاقاتها مع وحدات حماية الشعب الكردية والميليشيات العربية السورية وتشكيل قوات ســـوريا الديمقراطية في نهاية المطاف؛ ومع ســـيطرة هذه القوات على الرقة، فمن غير المرجح أن تتخلى عنها إدارة ترامب الآن.

في الأيام الأخيرة من حقبة إدارة أوباما، كان الرئيس الأمريكي على استعداد بزيادة التدريب والمساعدة لقوات ســـوريا الديمقراطيـــة للقضاء على داعش نهائياً، إلّا أن الجنرال المتقاعد مايكل فلين –مستشـــار ترامب للأمن القومي– طلب من أوباما إيقاف تلك المساعدات ليتسنى لفريق الإدارة الجديدة إجراء تقييم خاص بهم؛ وأصبح واضحاً الآن بأن فلين قد تم رشوته لتمثيل مصالح الحكومة التركية قبل أن يصبح مستشاراً للأمن القومي.

* أستاذ مشارك في برنامج الدراسات الأمنية بكلية إدموند والش للشؤون الخارجية في جامعة جورج تاون.

يبدو أن إدارة ترامب قد توصلت إلى النتائج نفسها التي توصل إليها أوباما بعد دراسة جميع الخيارات، وهي أن القوات الديمقراطية السورية تعد القوة الوحيدة الصالحة لإعادة السيطرة على الرقة في مدة قصيرة؛ ومع ذلك، قررت إدارة ترامب تأجيل تقديم الدعم الإضافي للقوات -ولاسيما مع تسليح أفراد وحدات حماية الشعب الكردية والميليشيات العربية السورية- لعدة أشهر احتراماً للتحالف بين الولايات المتحدة وتركيا وسياسات أردوغان الداخلية؛ ويبدو أن إدارة ترامب كانت تنتظر نتائج الاستفتاء التركي في ١٦ من نيسان الماضي لزيادة تعزيز السلطة الرئاسية؛ مما سيمنح لأردوغان فرصة في عدم إثارة المشاعر القومية التي تناهض الخطة الأمريكية.

بعد فوز أردوغان في الاستفتاء الذي يعزز من سلطته بنسبة ضئيلة، قام ترامب باتخاذ خطوة مثيرة للجدل حينما هنّئه، ومن المرجح أنه قام بذلك لتسهيل إنجاز مهمة تحرير الرقة من تنظيم داعش، وتمت دعوة أردوغان أيضاً لاجتماع مع ترامب في البيت الأبيض؛ وهي خطوة من شأنها أن تحسن صورة السياسة التركية نظراً للانتقادات الدولية المتزايدة حول تراجع الديمقراطية في تركيا.

لم تنجح الخطة الأمريكية بالتأثير على تركيا، ففي ٢٥ من نيسان الماضي قامت طائرات حربية تركية بضرب وحدات حماية الشعب الكردية والميليشيات العربية السورية ومواقع لحزب العمال الكردستاني على جانبي الحدود السورية-العراقية، وقد أسفرت عملية القصف -التي وقعت على بعد بضعة أميال فقط من المناطق التي كانت تعمل فيها القوات الأمريكية- عن مقتل ٢٠ شخصاً من مقاتلي وحدات حماية الشعب، وفي الوقت نفسه، أدّت الضربات التركية في شمال غرب العراق التي استهدفت حزب العمال الكردستاني على جبل سنجار إلى قتل عدد من قوات البيشمركة الكردية، فلم يكن هناك تنسيق رسمي مع الولايات المتحدة، وقد تم إعطاء الجيش الأمريكي إشعاراً قبل أقل من ساعة من بدأ العملية التركية.

هدد أردوغان بمواصلة تركيا ضرب وحدات حماية الشعب ما لم تتخلَّ الولايات المتحدة عن شراكتها معها، وذلك بعد أن قدمت تركيا دعمها للاقتراح الروسي بإنشاء ''مناطق تصعيد'' لتجميد الصراع في أماكن أخرى في سوريا، وأشار أحد مستشاري أردوغان إلى أن القوات الأمريكية قد يتم قصفها إذا ما استمرت في دعم السوريين الأكراد، وإذا نفذت تركيا هذه التهديدات، فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث حرب حدودية بينها وبين الأكراد تعطل حملة تحرير الرقة؛ الأمر الذي يقوض مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة، وإذا ما تسبب خطأ عسكري من قبل تركيا إلى وفاة أفراد من القوات الأمريكية فذلك سيقود إلى حدوث صراع مباشر بين واشنطن وأنقرة.

ستكون قضية الدعم الأمريكي للأكراد السوريين القضية الأولى التي سيثيرها ترامب حينما يلتقي مع

أردوغان في واشـــنطن نهاية شهر آيار الحالي؛ ومن المرجح أن يحاول أردوغان حثّ الرئيس الأمريكي في إلغاء قراره بتسليح وحدات حماية الشعب والبحث عن بدائل أخرى لإنقاذ الرقة وهو أمر مستبعد، لكنْ هل يعني ذلك أن مصير حليفي الناتو هو الدخول في صراع لا يمكن إصلاحه؟ الجواب هو كلا، بل يعني أن الإدارتين بحاجة إلى وضع خطط لتخفيف حدة التوتر بينهما قبل فوات الأوان؛ إذ إن حملة هزيمة تنظيم داعش الإرهابي ومستقبل العلاقات الأمريكية-التركية على شفا حفرة.

أسلحة أيلول:

لكي يتســنى لإدارة ترامب فهم الخيــارات المتاحة عليها أولاً فهم أســباب الوصول إلى هذه النقطة الحرجــة، إذ ارتكبت الولايات المتحدة أخطاءً كبيرة في ســوريا، إلا أن المشــكلة الحالية هي نتيجة الخيارات التي اتخذها أردوغان والتي دفعت الولايات المتحدة إلى عقد شــراكة مع الأكراد كقوة وحيدة مناهضة لتنظيم داعش في شمال سوريا.

بدأت المشــكلة في أيلول عام ٢٠١٤ حينما هاجم مســلحون من تنظيم داعش بلدة كوباني -وهي بلدة حدودية ذات أغلبية كردية تســيطر عليها وحدات حماية الشعب منذ عام ٢٠١٢-؛ الأمر الذي أدى إلى نــزوح أكثــر من ١٠٠ ألف مواطن إلى تركيا، فامت الأخيرة بنقــل دبابتها إلى الحدود ورفضت التدخل نيابة عن وحدات حماية الشعب بينما شاهد العالم سيطرة التنظيم الإرهابي على المدينة وفرض حصار عليها، ومنعت الأكراد الأتراك من الدخول إلى سوريا لتقديم المساعدة.

رأى المسؤولون الأتراك أن المعركة في كوباني بين كيانين إرهابيين؛ فوضع أردوغان شروطاً قبل تقديم أي مساعدات تركية للمدينة المحاصرة وهي أن على وحدات حماية الشعب التخلي عن النظام السوري، وتفكيك المقاطعات الإدارية في شمال شرق سوريا وشمال غربها، والتزامهم بعدم تهديد الحدود التركية.

في منتصف تشــرين الأول ٢٠١٤ أمر أوباما بإســقاط جوي للإمدادات الطبية والذخائر للمقاتلين الأكراد الذين كانوا في أمس الحاجة إليها، ثم تمكنت أنقرة وواشنطن من التوصل إلى حل وسط يسمح لقوات البيشمركة العراقية بالعبور من خلال تركيا إلى كوباني للمساعدة في تعزيز وحدات حماية الشعب.

حينما تصاعد القتال في كوباني، بدأ المســؤولون الأمريكيون والتركيون بمناقشة شروط التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للوصول إلى القواعد الجوية التركية، وناقشــوا كذلك شروط التعاون الأميركي-التركي لإبعــاد تنظيم داعش عن الحدود التركيــة؛ وقد قام الجنرال المتقاعد جون ألــين -المبعوث الأمريكي الخاص لتحالــف القضاء على التنظيم الإرهابي في ذلك الوقت- ونائبه بريت ماكغورك، بعرض اقتراح بفتح القواعد

التركية –التي كانت تستخدمها الولايات المتحدة لأغراض الاستخبارات، ومراقبة المعارك التي يخوضها مقاتلو التنظيم– لشـــن هجمات ضد التنظيم، وتضمنت الخطة أيضاً جهوداً مشـــتركة بين الولايات المتحدة وتركيا لتدريب قوات المعارضة الســـورية وتســـليحها، وتقديم الدعم الجوي من قبل القوات الأمريكية والتركية؛ لدحر التنظيم الإرهابي من جميع المناطق الحدودية التركية والسورية، وكان هناك حديث حول إدخال قوات العمليات الخاصة التركية كمستشـــارين للعمل جنباً إلى جنب مع أولئك المقاتلين.

رافق كاتب المقال –في أواخر شـــهر تشـــرين الثاني عام ٢٠١٤– نائب الرئيس جو بايدن لمدة يومين لعقد محادثات مع رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو والرئيس أردوغان في إســـطنبول؛ وكان الهدف الأســـاس من تلك المحادثات هو الحصول على الموافقة حول اقتراح ألين وماكغورك –اللذان عملا على نطاق واسع مع كبار المســـؤولين الأتراك–، فوافق داوود أولغلو في اجتماع له مع بايدن على الاقتراح المقدم، في حين تم رفضه من قبل أردوغان الذي كانت لديه أولويات مختلفة. صرّح بايدن بعد ما يقرب من خمس ســـاعات من المحادثات عن مخاوف أردوغان بشأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لوحدات حماية الشعب في كوباني، مشيراً إلى أن تركيا قامت أيضاً بتأييد مجموعات تعد مصدراً للمشكلات من وجهة نظر الولايات المتحدة بما في ذلك أحرار الشـــام –وهي قوة سلفية متشـــددة تعمل مع تنظيم القاعدة السورية–، قام بايدن بحثّ أردوغان على وضع هذه الخلافات جانباً من خلال تبني اقتراح ألين–ماكغورك؛ وللتخلص من مخاوف أردوغان بشـــأن وحدات حماية الشـــعب، فإن الولايات المتحدة وتركيا ســـتحددان بديلاً لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي. بيّن أردوغان تقبله للاقتراح الجديد ولكن بشرط واحد هو أن على الولايات المتحدة فرض منطقة حظر جوي شمال سوريا، بما في ذلك مدينة حلب، فلم يكن ذلك طلباً جديداً، فعلى مدى عامين ســـعى أردوغان إلى إنشـــاء منطقة آمنة في محافظتي حلب وإدلب الشـــماليتين لمنع تدفق اللاجئين الســـوريين، ومنح المتمردين المناهضين للأسد فرصة إعادة التنظيم والتدرب ويتم دعمهم بفرض حظر جوي لإبطاء مخططات الرئيس السوري في المنطقة.

جاء قرار أردوغان نتيجة لرغبته في محاربة تنظيم داعش وإســـقاط نظام الأسد في آن واحد، في الواقع –خلال الســـنوات القليلة الأولى من الحرب– فإن التزام أنقرة بتغيير النظام الســـوري قد دفع تركيا إلى فرض قيود أقل على المقاتلين المناهضين للأسد في عبور الحدود التركية إلى سوريا؛ وحتى مع انتشار التنظيم الإرهابي في شرق سوريا وتوسع تأثير تنظيم القاعدة السوري في شمال سوريا، لا يزال الأسد محور سياسة أردوغان.

اعتقد أردوغان أن التهديد الذي يشـــكله تنظيم داعـــش الإرهابي على تركيا يمكن أن يتم تداركه من طريق اتباع نهج ''عش ودع غيرك يعيش''، إي إذا قامت تركيا بالتغاضي عن وجود التنظيم في ســـوريا، فإن داعـــش لن يشـــن هجمات على تركيا، ولذلك رأى أردوغان أن التعـــاون ضد التنظيم هو أمر يصب لصالح واشنطن ولا يعد أمراً إيجابياً للأمن الوطني التركي.

إن عملية فرض حظر جوي في سوريا تتطلب من الولايات المتحدة إسقاط الطائرات السورية في غياب وجود نهاية عسكرية واضحة أو تفويض دولي (أو محلي)، ولم يكن أوباما راغباً في الدخول في صراع مباشر مع نظام الأسد، فضلاً عن تصريح البنتاغون في أن فرض حظر جوي سيتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة وأجهزة استخباراتية لمراقبة تحركات التنظيم.

انعطاف في الأحداث:

لجأ البنتاغون إلى دعم القوى الوحيدة –وحدات حماية الشعب الكردية والميليشيات العربية والسورية– القادرة على مواجهة تنظيم داعش في شمال سوريا وشرقها في ظل غياب وجود اتفاق بين الولايات المتحدة وتركيا، إذ شنت هذه الوحدات وحلفاؤها العرب هجوماً على التنظيم في كوباني في ربيع عام ٢٠١٥، وبحلول منتصف شهر حزيران من العام نفسه استولت على تل أبيض –وهو أحد المعابر الرئيسية للتنظيم في شمال سوريا (انظر الخرائط الآتية)– كان الاستيلاء على معبر تل أبيض أمراً استراتيجياً، إذ كان التنظيم يستخدمه لتهريب القادة، والمؤونة والمواد المتفجرة بنحو مباشر إلى مدينة الرقة أو في أغلب الأحيان إلى العراق.

خريطة: مناطق السيطرة، آيار ٢٠١٥

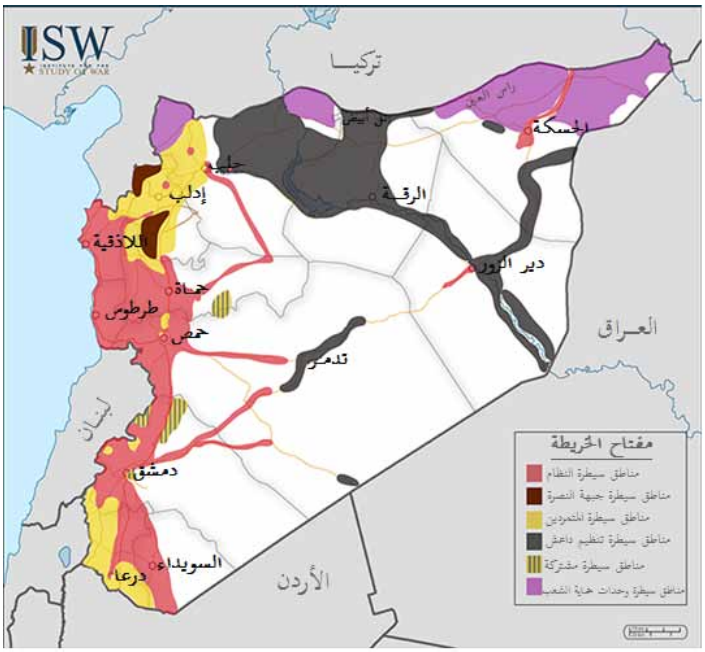

(المصدر: معهد دراسة الحرب)

خريطة: مناطق السيطرة، أواخر شهر حزيران ٢٠١٥

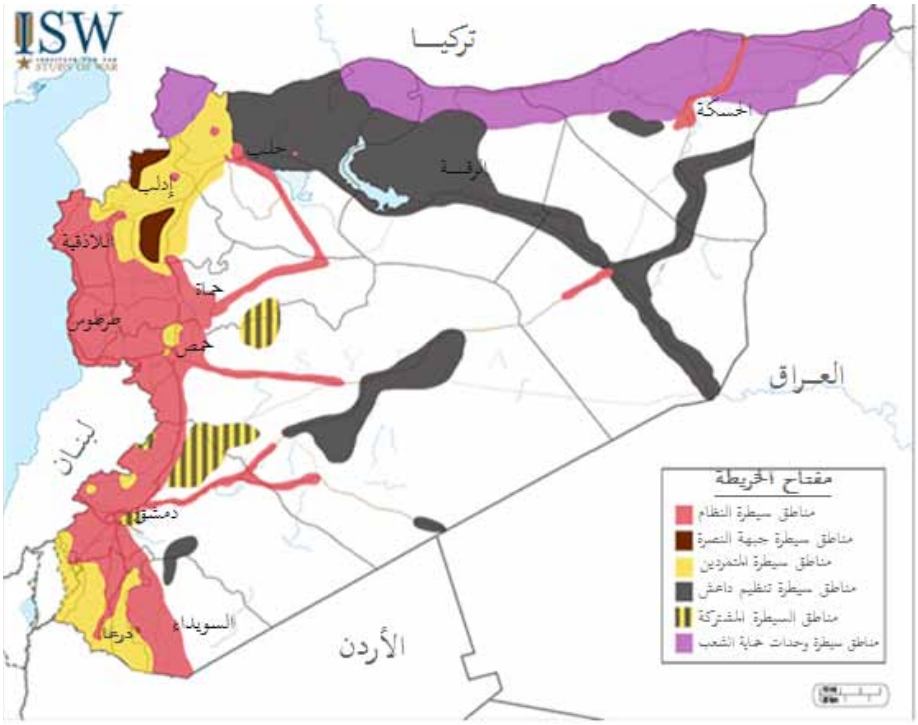

(المصدر: معهد دراسة الحرب)

إن اعتقاد أردوغان في إمكانية تجنب تركيا لهجمات تنظيم داعش ثبت بأنه لا أساس له من الصحة؛ إذ أسفر تفجير تبناه التنظيم في ٢٠ تموز عام ٢٠١٥ عن مقتل ٣٣ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين في مدينة سوروك الجنوبية في تركيا، وكان العديد من الضحايا من الأكراد الأتراك، وبعد عدة أيام قام مسلحون من حزب العمال الكردستاني بقتل اثنين من رجال الشرطة التركية مدعين أن هذا الهجوم هو انتقام من تركيا التي تتآمر مع داعش.

وافقت تركيا في ٢٢ تموز ٢٠١٥ –بعد مكالمة هاتفية بين أوباما وأردوغان– على فتح قاعدة إنجرليك وغيرها من القواعد الجوية التركية للتحالف الأمريكي؛ وبدأت الهجمات الجوية بعد بضعة أسابيع، وجاء قرار أردوغان نتيجة التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم داعش. وكذلك وافقت كلٌّ من واشنطن وأنقرة على العمل معاً في تدريب أفراد من قوات المعارضة السورية من أجل القضاء على داعش في المنطقة الحدودية التي

لا يسيطر عليها الأكراد –وهي منطقة تقع بين معبر عزاز (في شمال غرب سوريا) وجرابلس (على ضفة نهر الفرات) المعروف باسم جيب منبج. هَدَفَ برنامج البنتاغون إلى تدريب وتجهيز ٥٠٠٠ شخص من مقاتلي المعارضة سنوياً إلا أن تباطؤ تركيا في تحديد الأشخاص الذين يتم تدريبهم أدى إلى توقف البرنامج وتوجهَ بدلاً من ذلك إلى التركيز على الجماعات التي تحارب داعش على أرض الواقع؛ ونتيجة لذلك لم تحرز تلك الجماعات سوى تقدم ضئيل على الرغم من تكريس ما يقرب من نصف قوات التحالف الدولية من أجل زيادة الضربات الجوية على التنظيم في جيب منبج.

استمر تعمق علاقات الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ففي تشرين الأول عام ٢٠١٥ نشرت إدارة أوباما فرقة مكونة من ٥٠ قوة تابعة للعمليات الخاصة الأمريكية لتحسين التدريب والتخطيط والدعم للقوات الكردية والعربية السورية الواقعة شرق نهر الفرات، الذين أطلق عليها اسم قوات سوريا الديمقراطية.

خلال جولة رئاسية أخرى إلى إسطنبول في كانون الثاني عام ٢٠١٦، قضى بايدن وغيره من كبار المسؤولين الأمريكيين ساعات طويلة في الاطلاع على خرائط العراق وسوريا مع أردوغان ومساعديه. كان من أولويات بايدن في جدول أعماله أن يبين لأردوغان الحاجة الملحة للقضاء على داعش في منبج؛ إذ كانت المدينة نقطة عبور رئيسة للمقاتلين الأجانب، وخط الإمداد الرئيس لمدينة الرقة، ومركزاً لمقاتلي التنظيم المتورطين في التآمر الخارجي؛ فكان اقتراح الولايات المتحدة هو استخدام القوات الديمقراطية السورية لعبور نهر الفرات والدخول إلى المدينة من الجهة الغربية؛ إلّا أن أنقرة اعترضت على ذلك الاقتراح ظناً منها أن أي تحرك للقوات الديمقراطية السورية في جيب منبج يعد خطوة نحو توحيد الجماعات الكردية؛ لذا اقترح أردوغان اللجوء إلى مقاتلي المعارضة المستعدين للتحرك شرقاً من منطقة ممر أعزاز باتجاه جرابلس ثم التوجه إلى مدينة منبج جنوباً.

وافقت إدارة أوباما على إيقاف استخدام القوات الديمقراطية السورية للعمل مع تركيا، ومع ذلك لم يتحرك سوى بضع مئات من المقاتلين المدعومين من تركيا؛ وفي شهر نيسان عام ٢٠١٦ قامت قوة صغيرة تدعمها تركيا تتألف من التركمان والجيش السوري الحر والفصائل المتطرفة –بدعم من قوات التحالف الجوية– بشن هجوم للاستيلاء على منطقة الراي التي تبعد ٢٢ ميلاً شرق أعزاز، ولكن بعد النجاح الأولي، قام داعش بإعادة تنظيم قواته وتسليحها وهزمت الجماعات التي تدعمها تركيا؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى العودة إلى القوات الديمقراطية السورية، ففي نهاية شهر آيار عام ٢٠١٦ عبرت القوات نهر الفرات باتجاه مدينة منبج، وبعد عدة أشهر من المعارك الدموية وسقوط آلاف القتلى من الجانبين، سيطرت القوات الديمقراطية السورية على المنطقة في ١٢ من شهر آب عام ٢٠١٦، وبعد أسبوعين من تحرير منطقة منبج من تنظيم داعش، اكتشفت تركيا قوة معارضة أكبر وقررت التدخل في سوريا.

عملية درع الفرات:

قدمت إدارة أوباما وعوداً بعودة جميع قوات وحدات حماية الشـــعب إلى الشـــرق عبر نهر الفرات بعد تحرير مدينة منبج واستقرارها؛ مما زاد من مخاوف تركيا بأن يستولي الأكراد السوريون على بقية المناطق الحدودية بين سوريا وتركيا نظراً لتصورهم بأن المجلس العسكري في منبج ذي الأغلبية العربية الذي يحكم المدينة هم وكلاء لوحدات حماية الشعب؛ ومما زاد من تلك المخاوف إنشاء مواقع دفاعية من قبل قوات سوريا الديمقراطية شمال مدينة منبج بالقرب من جرابلس.

قامت قوات المعارضة المدعومة من تركيا –التي تساندها قوات العمليات الخاصة التركية– ببدء عملية درع الفـــرات وذلك بعبور جرابلس لدحر تنظيم داعش، والأهم من ذلك الســـيطرة على الأكراد. ومع تحرك تلك القوات باتجاه الجنوب كان يتعين على القوات الأمريكية التدخل السريع لتجنب اشتباك كبير مع عناصر قوات سوريا الديمقراطية المتمركزين بالقرب من مدينة منبج، ولم ترسل تركيا أي تحذير للولايات المتحدة بشأن بدء العملية، إلّا أن إدارة أوباما ســـرعان ما عرضت خدمة قـــوات العمليات الخاصة الأمريكية، والمعلومات الاستخباراتية، والدعم الجوي لعملية درع الفرات، وشجعت المسلحين المدعومين من تركيا على التحرك غرباً ومن ثم التوجه إلى الجنوب الغربي لدحر مقاتلي التنظيم من المدن الحدودية الأخرى. وبعد ســـتة أشـــهر من القتال قامت عملية درع الفرات بالاستيلاء على مدينة الباب الواقعة جنوبي منطقة جيب منبج؛ مما أدى إلى إنشاء منطقة عازلة مساحتها ٧٧٢ ميلاً مربعاً يسيطر عليها الأتراك.

خريطة: مناطق التأثير، أوائل آيار عام ٢٠١٧

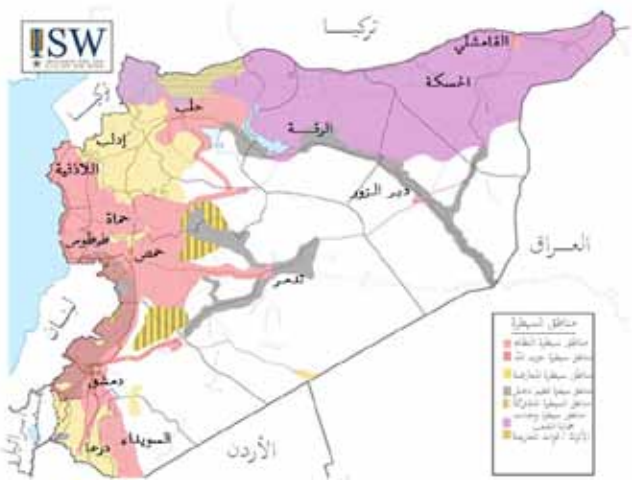

المصدر: معهد دراسة الحرب

شـــكلت عملية درع الفرات نوعاً من الســـعي المشترك نحو القضاء على تنظيم داعش في خريف عام ٢٠١٤، ومع ذلك، اســـتغرق من أردوغان عامين للتوصُّل إلى مبرر للتدخل التركي المباشر في سوريا للقضاء علـــى التنظيم، إلّا أن الســـبب وراء تدخل أردوغان كان الأكـــراد، كان تردد أردوغان في التخلص من تنظيم داعش في وقت سابق أنتج وبنحوٍ مثير للسخرية علاقة وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ووحدات حماية الشعب؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى خضوع تركيا للأوضاع الراهنة والتدخل للتخلص من داعش.

ما الذي نستنتجه من ذلك؟

بغض النظر عن الجهة التي تتحمل مسؤولية المأزق الحالي، فإن السؤال الرئيس هو: ماذا بإمكان إدارة ترامب تقديمه حيال ذلك؟ بالنظر إلى المصلحة الوطنية الحيوية التي تحظى بها الولايات المتحدة في هزيمة تنظيم داعش، لن يكون من الحكمة التخلي عن القوات الديمقراطية الســـورية في هذه المرحلة، على الرغم من وجود مشـــكلات مع تركيا. خلال حدث أقيم في واشـــنطن في ٢٦ من نيسان لهذا العام، قال اللواء المتقاعد تيري وولـــف –نائب المبعـــوث الأمريكي لتحالف القضاء على تنظيم داعش–: إن قوات ســـوريا الديمقراطية تمثل ''الجهة المجدية الوحيدة لتحرير الرقة''.

ليس من المستغرب أن المسؤولين الأتراك يخالفون رأي السيد وولف، ومن المرجح أن أردوغان سيطلب من ترامب إيقاف الخطط الأمريكية في تسليح وحدات حماية الشعب قائلاً إن على الإدارة دعمَ الهجوم على الرقة باســـتخدام القوات المدعومة من تركيا، أي: إعادة تنظيم المجموعات وتوجيها التي تم حشـــدها في عملية درع الفرات، قدّر البنتاغون إعداد القوات الديمقراطية السورية لتصل إلى ٥٠ ألف مقاتل، منهم ٢٧ ألفاً من وحدات حماية الشعب، و٢٣ ألفاً من القوات العربية، وعلى النقيض من ذلك، فإن تركيا قامت بحشد بضعة آلاف مقاتل فقط في عملية درع الفرات، إلا أن بعض المحللين يعتقدون أنهم ضروريون للحفاظ على المنطقة العازلة التي أنشأتها تركيا، ولكن حتى لو تم السماح للقوات المعارضة بالهجوم على الرقة فإن أعدادهم لا تزال صغيرة جداً فضلاً عن أن مدى تماسك القوات وتحكم القيادات في تشكيلات المجموعة يعد أمراً غير مؤكد؛ وبالتالي لا تمثل بديلاً ذا مصداقية قوية كقوات الديمقراطية السورية.

فضلاً عما تم ذكره آنفاً، فمن غير الواضح كيف ســـيصل أفـــراد قوات المعارضة التابعون لعملية درع الفرات إلى الرقة إذ إنهم متمركزون في منطقة محاصرة، وإذا أرادوا الوصول إلى الرقة من الجنوب فسيكون عليهم قتال قوات النظام الروســـي وأسد، وإذا اختاروا الوصول إلى الرقة من الشمال، فعليهم طلب المرور من خلال خطوط قوات ســـوريا الديمقراطية وهو أمر مستبعد، أو بإمكانهم الاستيلاء على معبر تل أبيض ثم القتال مع الآلاف من المقاتلين الأكراد والعرب المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية.

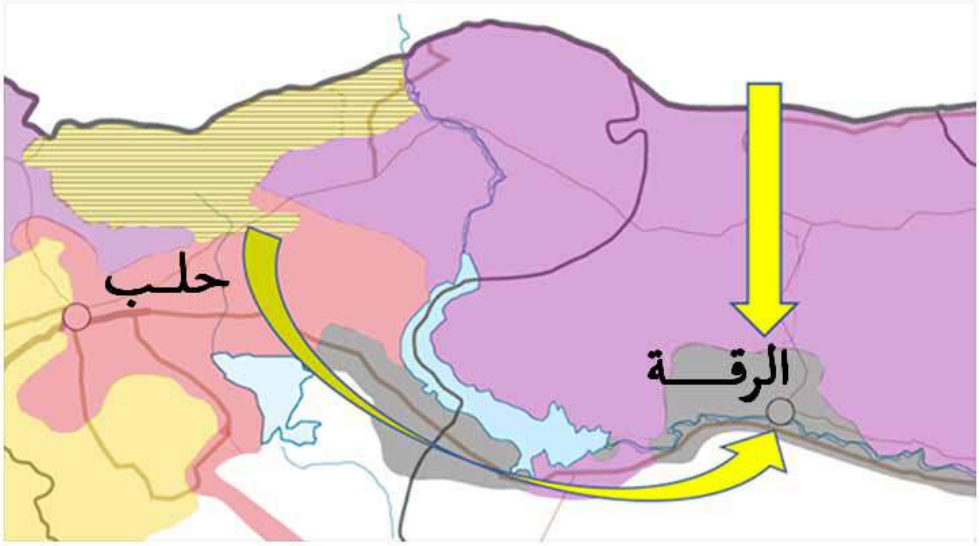

(المصدر: معهد دراسات الحرب)

أظهرت تقارير كثير في شـــهر نيسان الماضي أن كبار مســـؤولي مجلس الأمن الوطني قد طرحوا خيار إرســـال عشـــرات الآلاف من القوات الأمريكية إلى سوريا للاســـتيلاء على الرقة، وهي خطوة من شأنها أن تشـــكل أساساً لغزو سوريا، وستكون نهجاً مخالفاً للنهج "غير المباشر" الذي يتم فيه الاعتماد على الشركاء المحليين لتحرير الأراضي وحمايتها. وفيما عدا الأرواح الأمريكية التي ستزهق، فإن الجيش الأمريكي سيقاتل في مدينة تضم أكثر من ٢٠٠ ألف نســـمة من دون وجود اســـتراتيجية لخروجهم من المدينة. إلّا أن البنتاغون لا يحبذ مثل هذا الخيار –وهو لا يعد أمراً مفاجئاً– إذ أبدى ترامب مؤخراً عدم رغبته في إرسال أعداد كبيرة من القوات البرية الأمريكية للقتال ضد تنظيم داعش، فضلاً عن تردده في التعمق بنحو أكبر في الأزمة السورية.

ونظراً لندرة البدائل الجيدة، ينبغي لإدارة ترامب المضي قدماً بخيار القوات الديمقراطية الســـورية ولكن عليها أن تفعل ذلك كجزء من اســـتراتيجية أوســـع تهدف إلى تخفيف مخاوف تركيا قدر الإمكان، وينبغي أن تتضمن هذه الخطة خمسة عناصر على الأقل، وهي كما يأتي:

أولاً: لكـــي يبين ترامب لأردوغان الحاجة الملحة لتحرير الرقة باســـتخدام القوات المتاحة حالياً، فإن الإدارة ســـتحتاج إلى تقديم قضية أقوى –على المســـتوى العام والخاص على حد سواء– للمزايا المحتملة لتركيا من شراكة الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب. إن الدعم الأمريكي يمنح للولايات المتحدة السيطرة على أفراد وحدات حماية الشـــعب في شمال وســـط سوريا وشمال شـــرقها؛ مما يحدُّ من احتمالية سعي مقاتلي

وحدات حماية الشعب للحصول على الدعم من روسيا وإيران وهو ما قد يضرُّ بالمصالح التركية بنحوٍ كبير.

إن العلاقات الأمريكية مع وحدات حماية الشعب وجناحها السياسي -حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)- ستؤدي أيضاً إلى منح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة بأن تكون وسيطاً بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في حالة استعداد الطرفين لإعادة بدء محادثات السلام؛ وهذا من شأنه أن يصب في مصلحة أردوغان نظراً لعمليات القتل الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني في المجتمع التركي، وعدم وجود تدخل عسكري لحل هذا الصراع، وفضلاً عن ذلك وبعد حصول أردوغان على السلطة التنفيذية عليه أن يسعى من أجل الحد من تعزيز المشاعر المعادية للكرد.

من الجدير بالذكر أن أردوغان قد اتبع في السابق -منذ عام ٢٠١٢ إلى أوائل عام ٢٠١٥- استراتيجية تهدف إلى إنهاء الحرب مع حزب العمال الكردستاني عبر الوصول إلى تسوية خلال المفاوضات، وشاركت الحكومة التركية مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ووحدات حماية الشعب آملة بأن تخلق شقاقاً بينهما وبين حزب العمال الكردستاني؛ إلّا أن هذه الاستراتيجية قد باءت بالفشل في عام ٢٠١٥ مع عودة العنف ضد حزب العمال الكردستاني؛ إذن، فإن مهمة ترامب الأساسية هي تقديم حجة مقنعة لأردوغان بأن من مصلحة تركيا العودة إلى نهجها القديم بالتعاون مع الأكراد، وأن الرئيس الأمريكي على استعداد لتقديم المساعدة.

ثانياً: ينبغي على ترامب الالتزام بالشفافية الكاملة مع أردوغان حول طبيعة الدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة للقوات الديمقراطية السورية لتجنب مخاوف أنقرة من أن المساعدة الأميركية لوحدات حماية الشعب يمكن أن تشكل خطراً عسكرياً مباشراً على تركيا. قال مسؤولو الدفاع الأمريكيون إن المساعدات ستتضمن أسلحة صغيرة ومدافع رشاشة وذخائر وعربات مدرعة ومعدات هندسية فقط، وينبغي على الإدارة أن تتبع اقتراح البنتاغون بأن يتم قياس نوعية الأسلحة والذخائر وكميتها التي تقدمها للقوات، بحيث تكون هذه المساعدات كافية في عملية تحرير الرقة وفي الوقت نفسه لا تشكل خطراً كبيراً على تركيا، وينبغي أيضاً إرجاع أي أسلحة ثقيلة قدمت للقوات إلى الولايات المتحدة في أعقاب حملة الرقة.

ثالثاً: على ترامب أن يحدد نطاقاً أوسع للتسوية المؤقتة بين أنقرة والقوات الديمقراطية السورية التي -وإن كانت بعيدة عن المثالية من وجهة نظر أردوغان- ستحافظ على المصالح التركية الأساسية في احتواء الطموحات الكردية والحفاظ على التحالف الأمريكي-التركي، وينبغي على إدارة ترامب أن تحدد وتنفذ شروطاً واضحة وذات مصداقية تحد من توسع سيطرة الأكراد ونفوذهم في سوريا؛ ويعني ذلك عملياً أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة بقيام سحب كامل للقوات الديمقراطية السورية عبر الضفة الشرقية لنهر

الفــرات، تاركةً مدينة منبج تدار من قبل مجموعات معتدلة تابعة لتركيا؛ وهذا يعني أيضاً اســتعدادها لتقديم مســاعدات إضافية لجهود تركيا الرامية إلى الحفاظ على المنطقة العازلة لدرع الفرات كتحوط ضد عودة تنظيم داعش وضمان عدم تجمع الأكراد والسيطرة على الحدود التركية السورية بأكملها، على الإدارة الأمريكية أن تعيد التأكيد على معارضة الولايات المتحدة لوجود دولة كردية مستقلة في شمال سوريا.

يتوجب على ترامب أن يبين لأردوغان أن الولايات المتحدة لا تزال تعدُّ حزب العمال الكردســتاني منظمة إرهابية، وأنها ســتقدم مزيداً من المعلومات الاســتخبارية والمســاعدة لوقف هجمات حزب العمال الكردستاني؛ ولمعالجة المخاوف الأمنية التركية يجب على الإدارة أن توضح لوحدات حماية الشعب أن استمرار علاقتهم مع حزب العمال الكردســتاني –ولاسيما في سياق الهجمات المستمرة لحزب العمال الكردستاني في تركيا– سيجعل أي علاقة طويلة الأمد بعد الرقة مع الولايات المتحدة غير قابلة للاستمرار.

رابعاً: يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد طرق لمعالجة المخاوف التركية المشروعة، وفي الوقت نفســه عليها أيضاً أن تسعى في إيجاد حلول لمخاوف الأكراد الســوريين؛ فإذا انسحبت القوات الديمقراطية الســورية بنحو نهائي من شــرق نهر الفرات –مثلاً– فإن على تركيا إنشاء ممر آمن للنقل عبر منطقتها العازلة للسماح بحركة المدنيين الأكراد بين المحافظات الكردية، وفي المقابل السماح بمشاركة أكبر للمنظمات السياسية الموالية لتركيا في المناطق التي تســيطر عليها قوات ســوريا الديمقراطية؛ وينبغي على تركيا أن توافق أيضاً على تحمل أيّ حكومة ســورية مســتقبلية التي تقوم بتوفير درجة من الحكم الذاتي المحلي للمناطق الخاضعة لسيطرة تلك القوات في شمال ســوريا؛ وبمجرد أن تنأى وحدات حماية الشعب بنفسها عن حزب العمال الكردستاني فإن إدارة ترامب يجب أن تقدم المساعدة الأمريكية بنحوٍ مستمر.

خامســاً: على ترامب أن يكون مستعداً لتقديم خيارات لمعالجة مخاوف أردوغان بشأن حزب العمال الكردســتاني خارج سوريا، ولاسيما في شمال العراق، إذ يخشى أردوغان من تواجد حزب العمال الكردستاني في منطقة جبل سنجار –إحدى المناطق التي تم قصفها في ٢٥ نيسان– خوفاً من أن يعمل الحزب مع إيران لإقامة "جســر بري" لشــحن الأسلحة من إيران إلى سوريا عبر العراق؛ فمن هنا بإمكان إدارة ترامب تعزيز العلاقات الأمريكية مع وحدات حماية الشعب ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للتخلص من وجود حزب العمال الكردســتاني في ســنجار وذلك علــى وفق تقرير مجموعة الأزمات الدولية الأخير.

لا تُعد أي من تلك الإجراءات حلاً ســحرياً للمشــكلة، ولن يكون من السهل إقناع أردوغان بها، وتجدر الإشــارة إلى أنَّ أيَّ وســيلة لطمأنة تركيا لن تكون كافية لتتقبل علاقة الولايات المتحدة مع وحدات

حماية الشـــعب، ولكن قد تكون الخطوات المقترحة في هذا المقال كافية لمنع تدهور كل من الحملة العســـكرية ضد تنظيم داعش والتحالف الأمريكي-التركي وهو أمر يصبُّ في مصلحة البلدين.

في ظل التحديات العالمية العديدة التي يواجهها ترامب، فإنه مما لا شكَّ فيه أن الرئيس الأمريكي قد اكتشـــف أن الأحداث في شمال ســـوريا معقدة جداً؛ في الواقع قد لا يكون هناك بلد أكثر تعقيداً من سوريا على هذا الكوكب، إلّا أن اشـــتباك القوات الأمريكية وسط تفاقم التوترات بين تركيا والأكراد وزيارة أردوغان الوشيكة إلى واشنطن، فإنه ليس أمام الرئيس خيار سوى مواجهة هذا التعقيد بنحوٍ سريع.

المصدر:

http://foreignpolicy.com/2017/05/12/the-united-states-and-turkey-are-on-/a-collision-course-in-syria-trump

لعبة انتظار اللاجئين السوريين في الأردن "قنبلة موقوتة على الحدود الأردنية"

آرون مجيد *

٢٠١٧/٥/٢٨

تقطّعت السبل بعبد السلام حميد البالغ من العمر ٥٢ عاماً في مخيم ركبان، وهو مخيم للاجئين يقع في الصحراء الحارقة على حافة الحدود الشمالية الشرقية الأردنية مع سوريا منذ آذار عام ٢٠١٦. وقد فرَّ من حمص إلى هنا للهرب من الحرب الأهلية السورية ولإيجاد المكان الآمن لأسرته، لكن المخيم الذي يسكنه –والذي يضم نحو ٨٠ ألف نازح سوري نزحوا مسافة ١٠٠ ميل من أقرب مدينة– لم يشهد سوى توزيع شحنة غذائية واحدة تابعة للأمم المتحدة منذ كانون الثاني للعام ٢٠١٧، ولم يشهد وجود مرفق طبي مهني واحد، إذ يقول حميد ''إن الوضع في ركبان كارثي''، على وفق الأرقام التي ذكرتها الأمم المتحدة فإن حوالي ٨٠٪ من الذين تقطعت بهم السبل في مخيم ركبان هم من النساء والأطفال؛ وقد طالب حميد –وهو أب لثمانية أطفال– بالحصول على إذن من الحكومة الأردنية لتلقي علاج أحد أبنائه الذي يعاني من مشكلة قلبية مستمرة، لكنَّ الحكومة الأردنية رفضت طلبه بعلاج ابنه، وأعرب عن أسفه بعدم وجود تعليم رسمي في المخيم؛ مما أدّى ذلك عدم معرفة بعض أولاده كيفية كتابة أسمائهم، واصفاً الحال بـ''كما لو كنا نعيش في العصر الحجري''.

بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية عام ٢٠١١، فتح الأردن أبوابه أمام اللاجئين السوريين، وقد استوعبت البلاد ما لا يقل عن ٦٥٩ الف لاجئ سوري على مدى السنوات الست الأخيرة على ووفق أرقام الأمم المتحدة، وتأتي هذه النسبة لاستيعاب اللاجئين بعد كل من تركيا ولبنان فقط، في حين أكدت الحكومة الأردنية أن العدد الحقيقي هو حوالي ١,٤ مليون شخص، إلا أن عمّان غيرت نيتها في تموز من العام ٢٠١٤، وبدأت في منع الآلاف من طالبي اللجوء السوريين من دخول البلاد، وتركهم بالقرب من ركبان المنطقة الدولية الحرام التي يطلق عليها مسؤولو المساعدات ''البيرم''؛ ونظراً لقربهم من الحدود الأردنية، فرَّ السكان إلى هذا المعسكر الصحراوي المعزول هرباً من نظام الأسد والضربات الجوية الروسية.

وخلافاً للمخيمات الرسمية للاجئين داخل الأردن، مثل الزعتري أو الأزرق الذي توفر فيه القوات الأردنية الأمن إلا أن مخيم ركبان يخلو من أي فرقة عسكرية أردينة أو قوات من الشرطة تعمل بانتظام داخل المنطقة؛ فنتيجة لذلك وإلى حد ما، ستسود الفوضى، فخلال العام الماضي انفجرت على الأقل ثماني قنابل

*صحفي في عمان، ويكتب في مجلة ''الشؤون الخارجية''، وموقع ''المونيتور''، وصحيفة ''ديلي ستار'' اللبنانية.

في البيرم، وكان آخرها في ١٦ أيار، وأدّت الاشتباكات المتكررة بين المليشيات داخل المخيم،كداعش، والجيش السوري الحر، وجماعات متمردة سورية أخرى، إلى مزيد من التوترات؛ وبالنظر إلى عدم وصول وسائل إعلامية موثوقة إلى البيرم لخطورة الأمر فإنه من المحتمل أن يكون عدد الهجمات أعلى بكثير.

قاد تنظيم داعش في حزيران عام ٢٠١٦ شاحنة مليئة بالمتفجرات إلى نقطة حدودية بالقرب من ركبان؛ وقد أسفر ذلك عن مقتل سبعة من أفراد الأمن الأردنيين، الأمر الذي أثار صدمة كثيرين من أبناء البلاد، وعلى الرغم من أن الملك عبد الله وعد في مطلع عام ٢٠١٦ بالسماح لـ ٢٠ ألف سوري بالهجرة من ركبان إلى الأردن –وذلك بسبب الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك– إلا أن تفجير يونيو غير تماماً من حسابات الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إذ أعلن الأردن من أن المنطقة كاملة هي منطقة عسكرية مغلقة وأصرَّ على قطع المساعدات الغذائية والطبية حتى أغسطس من عام ٢٠١٦، مدعياً بأن أزمة البيرم لم تعد مشكلة البلاد على الرغم من أن الأمم المتحدة والمانحين الغربيين يمولون البرنامج الإنساني بأكمله؛ وعليه فقد أدى القطع إلى سوء التغذية الحاد، مع انتشار أمراض التهاب الجهاز التنفسي والإسهال الحاد ولاسيما بين الأطفال.

على الرغم من أن عمّان سمحت في نهاية المطاف بمساعدات محدودة للغاية، فإن الوضع لا يزال غير جيد هناك، إذ أشار أحد مسؤولي المساعدات الدولية –الذي لم يكشف عن هويته خوفاً من أن يُزعج الحكومة الأردنية– إلى أن أكثر من ١٢ طفلاً في الركبان وافتهم المنية منذ بداية أزمة البيرم؛ لعدم حصولهم على الرعاية الصحية، حيث وثقت صور مرئية للأقمار الصناعية وجود وجود مقابر مؤقتة، وبعد كلِّ ما حصل هناك من أمور إنسانية للاجئين رفضت عمّان السماح للاجئين بإعادة التوطين في الأردن، وهذا الأمر يشير إليه مدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمان عريب الرنتاوي خلال مقابلة معه إذ قال: ''الأردن لن يسمح مطلقاً للسوريين العالقين على الحدود بالدخول إلى البلاد، نحن لن نخاطر بأمننا، ومثل هذا الرأي منتشر على نطاق واسع في المملكة الهاشمية''.

قبل مدة يسيرة على الهجوم الذي طال الحدود، قال الملك عبد الله لقناة بي بي سي البريطانية إن الأردن وصل إلى ''درجة الغليان'' من حيث قبول اللاجئين، محذراً بقوله بإنه ''عاجلاً أم آجلاً، يرى أن السد سوف ينفجر''، وفضلاً عن حديث العاهل الأردني فإن الأردنيين يُعادون ما يرونه بإلقاء الإشاعات المغرضة حول أهمية حقوق الإنسان.

منذ بداية الحرب السورية في عام ٢٠١١، استوعبت الولايات المتحدة على ما يقارب ١٨ ألف سوري يبحثون عن اللجوء، وهو جزء صغير مقارنةً بالعدد الذي استوعبته المملكة الهاشمية فقيرة الموارد؛ فلذا قال الرنتاوي: ''إذا كان هناك أي شخص مهتم بحل هذه المشكلة، فبإمكانه أن يأتي ويأخذ

[اللاجئين] إلى أوروبا أو كندا''.

يرى عالم السياسة بجامعة تمبل (شون يوم) –مهمته الحفاظ على الاتصال المنتظم مع كبار المسؤولين الأردنيين– أن عمان ''لا توجد لديها استراتيجية طويلة الأمد'' لحل أزمة البيرم، وبدلاً من ذلك قال إن الحكومة الأردنية ''ستواصل التلكؤ –طالما أنها قادرة– حتى يستقر الوضع في سوريا''، لكن بالواقع يقول إن عمّان تواجه معضلة، إذ تخشى خلق السماح للسوريين بالدخول رسمياً من ركبان للأردن موجة جديدة وكبيرة من اللاجئين؛ لأن الناس من سوريا سيتدفقون مرة أخرى إلى حدود الأردن من أجل تأمين الحماية، وفي الوقت نفسه –ومن خلال إبقاء ٨٠ ألف سوري عالق– ستخلق المملكة الهاشمية تهديداً أمنيا كبيراً لنفسها، حيث يصبح المخيم ساحة لجذب المسلحين، ويشعر الأردن بقلق بالغ إزاء التهديد بشن هجوم آخر على قواته، وأن التفجيرات العديدة التي وقعت مؤخراً في ركبان زادت من حدة قلق الأردن؛ وأخيراً أكد الملك عبد الله أن داعش قام بإنشاء موطئ قدم منيع داخل المخيم.

أعلن قائد قوات الحدود في الأردن العميد سامي كفاوين في شباط أن وجود داعش قد يعزز في البيرم، لكن –الباحث في هيومن رايتس ووتش– آدم كوغل انتقد الخطاب الرسمي الذي يربط علاقة ٨٠ ألف لاجئ سوري مع داعش، وقال إن مثل هذه التصريحات ''يمكن أن تستخدم لإخفاء حقيقة أن هؤلاء هم العوائل الذين يعانون بالفعل''، مضيفاً أن اللاجئين ''هربوا من الاضطهاد الشديد وطلبوا المساعدة الإنسانية''.

وفيما يخص المساعدة الإنسانية فإنها لم تُقدم حتى الآن، وعلى الرغم من إنشاء عيادة تابعة للأمم المتحدة بالقرب من ركبان، إلا أنها تعاني من قصور شديد، وعلى وفق مسؤول إنساني دولي مطلع أكد أن الحكومة الأردنية تسمح المرفق الطبي التابع للأمم المتحدة باستقبال فقط ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ مريضاً يومياً، وهو معدل لا يلبّي سوى ١٠٪ من الاحتياجات الطبية لسكان المخيم، وقد أوضح كوغل أن الوصول إلى المرفق الطبي يخضع لسيطرة مجموعة من الميليشيات داخل المخيم؛ مما ''ينتهك المبادئ الإنسانية في كثير من النواحي''، حيث من المفترض توفير الرعاية لجميع من يحتاجون إليها. وأشارت خيرون دالا –الخبيرة لدى منظمة العفو الدولية على منطقة البيرم– إلى أن الحصول على الغذاء محدود جداً بحيث يلجأ بعض السكان إلى ممارسة المحرم من أجل البقاء، وشددت دالا على أنها وغيرها في المنظمات التي تقدم المساعدات يتفهمون ''المخاوف الأمنية المنطقية'' للأردن، ولكنهم يطالبون الحكومة على الأقل ''بإيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود للاجئين في رمخيمي كبان وحدلات''، إلا أن الحالة لا تزال محبطة الآن، فعملية الأمم المتحدة في ركبان هي الآن من أثمن العمليات، على وفق ما ذكره أحد المسؤولين الذين تحدثت إليهم؛ ومع ذلك يتهم سكان المخيمات الميليشيات القبلية المحلية باختلاس المساعدات،

أما انعدام الأمن في المنطقة فيضمن عدم قدرة الجهات المانحة الغربية من التأكد أن مساعدتها تصل إلى أهدافها المقصودة.

وحتى لو سمحت عمان بوصول مساعدات الأمم المتحدة من دون قيود إلى داخل البيرم، فإن المسؤولين في المجال الإنساني سيواجهون تحديات هائلة، فقد ذكر سفير أوروبي –الذي طلب عدم الكشف عن هويته–: ''أن هناك خطر الاختطاف والقتل، فأيُ منظمة غير حكومية أو دولية ستغامر بإرسال شعبها في بيئة كمنطقة البيرم!؟''، وفضلاً عن التعقيدات المتواجدة في البيرم، وضح مسؤولون أوروبيون بأن الحكومة الأردنية ناقشت إبعاد اللاجئين من أربعة إلى ستة أميال عن الحدود لإنشاء منطقة عازلة، ومنع تكرار هجوم يونيو ٢٠١٦؛ ومع ذلك فإن مثل هذا الاقتراح سيكون تحدياً لوجستياً هائلاً على أقل تقدير، وقد ينتهك أيضاً القانون الدولي؛ مما قد يؤدي إلى مشكلات واسعة النطاق في العلاقات العامة للأردن.

وعلى الرغم من مقابلة ١١ شخصاً مطلعين من بينهم دبلوماسيون غربيون كبار، ومسؤولون عن حقوق الإنسان وسوريون عالقين في البيرم لأغراض هذه المقالة، إلا أن المتحدث باسم الحكومة الأردنية محمد المومني رفض التعليق على تعامل الأردن مع الأزمة الإنسانية في المنطقة هناك.

وعلى أقل تقدير، ينبغي على الأردن أن تسمح بتقديم مساعدات غذائية، وأن تزيد من إمكانية وصول السوريين إلى مرفق طبي قريب تابع إلى الأمم المتحدة، وإحالة طالبي اللجوء الذين بحاجة إلى معالجة طبية طارئة إلى المستشفيات الأردنية؛ فغياب بعض التغييرات في سياسة عمان أو نتائج الحرب الأهلية السورية التي استمرت ست سنوات، والتحديات الإنسانية إلى جانب التهديد المتصاعد للتطرُّف في البيرم، جميعها تعدُّ قنبلة موقوتة على عتبة الأردن.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/jordan/2017-05-24/ammans-refugee-waiting-game

كيف يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالية؟

إد غرابيانوسكي *

٢٠١٧/٦/٣

يعد مكتب التحقيقات الفيدرالية أضخم وكالة حكومية في الولايات المتحدة، ويراه بعضهم الوكالة الأكبر لتطبيق القانون في العالم. كانت هذه الوكالة -خلال تأريخها الذي ناهز ١٠٠ سنة- في صميم العديد من الحالات المشينة بعضها ناجحة، وبعضها مثيرة للجدل، أما في عصر الإرهاب الحالي فقد كان مكتب التحقيقات الفيدرالية معقداً وقوياً كما لم يكن في السابق.

في هذا المقال سنتعرف عما يفعله مكتب التحقيقات الفيدرالية؟ وكيف بدأ؟ وكيف يمكن أن تصبح وكيلاً له؟ وسوف نلقي نظرة على بعض الأدوات والتقنيات التي يستخدمها المكتب، وسنتكلم على (جي إدغار هوفر) الرجل الذي قام بتطوير المكتب إلى وكالة ضخمة لحل الجرائم.

إن مكتب التحقيقات الفيدرالي هو الذراع التحقيقية لوزارة العدل الأميركية، ومهمته الخاصة متجددة باستمرار، ويركز حالياً على وقف الإرهاب، والفساد، والجريمة المنظمة، والجرائم عبر الشبكة العنكبوتية، وانتهاكات الحقوق المدنية، والتحقيق في الجرائم الخطيرة، مثل: السرقات الكبرى، أو جرائم القتل، ويساعد هذا المكتب أجهزة تطبيق القانون الأخرى عند الحاجة، وتشمل الجرائم التي تقع في اختصاصه على وجه التحديد الأعمال الإجرامية التي تعبر حدود الدولة، وانتهاك قوانين الممتلكات الاتحادية الخاضعة للفدرالية، وغيرهما من الانتهاكات للقوانين الفيدرالية.

تتمثل المهمة الرسمية لمكتب التحقيقات الفيدرالي -بحسب موقعه في الإنترنت- في دعم القانون من خلال التحقيق في انتهاكات القانون الجنائي الفيدرالي؛ لحماية الولايات المتحدة من الاستخبارات الأجنبية والأنشطة الإرهابية، وتوفير القيادة والمساعدة في مجال تطبيق القانون للأجهزة الفيدرالية والرسمية والمحلية والدولية، والالتزام بهذه المسؤوليات بطريقة تستجيب لاحتياجات الجمهور ومخلصة لدستور الولايات المتحدة في الوقت نفسه.

ولإزالة بعض التكهنات حول مكتب التحقيقات الفيدرالي، هنالك بعض الأشياء التي لا يقوم بها تتمثل بالآتي:

- هو ليس قوة من الشرطة الوطنية، وإن أجهزة تطبيق القانون المحلية والرسمية ليست

* كاتب مستقل من مدينة بوفالو، في ولاية نيويورك.

تابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالية، بل إن لديه اختصاصات متعددة لأنواع مختلفة من الجرائم.

- لا يتسلم القضايا من الأجهزة المحلية، لكن إذا كانت الجريمة تنطوي جزئياً ضمن اختصاص مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو إذا كانت خطيرة بما فيه الكفاية لتتطلب مشاركته فسيقوم المكتب بتشكيل فريق عمل ومن خلاله سوف يعمل الوكلاء بنحوٍ وثيق مع الشرطة المحلية.

- لا يلاحق الحالات، فهو يقدم معلومات استقصائية وتحقيقة إلى محاميي الولايات المتحدة الذين يستخدمون تلك المعلومات لإصدار القرار فيما إذا سيتم محاكمتهم أو لا.

يمكن للوكلاء في مكتب التحقيقات الفيدرالية حمل الأسلحة النارية، ويكون استخدامهم لتلك الأسلحة مقيداً بالقواعد نفسها التي تقيد جميع مكاتب تطبيق القانون الأخرى في الولايات المتحدة، مع إمكان استخدام القوة القاتلة حين الضرورة لمنع حدوث وفيات أو إصابات لأحد الوكلاء في المكتب أو غيرهم، ولا يمكن للوكلاء المشتبه بهم استخدام وسائل إلكترونية للاستماع من خلالها على المحادثات الهاتفية دون تلقّي أمر من المحكمة، وللحصول على أمر من المحكمة يجب عليهم أن يثبتوا السبب المحتمل وهو أن المشتبه به متورط في نشاط غير قانوني، وأن الاتصال المباشر سيساعدهم على الحصول على معلومات حاسمة؛ فحينها يجب على القاضي الفيدرالي الموافقة على التنصت على الهاتف، ويعدُّ التنصت من دون أمر قضائي جريمة.

ماذا يعني هذا الاختصار (FBI)؟
في حين أن «FBI» هو من الناحية الفنية اختصار لمكتب التحقيقات الفيدرالية، لكنه أيضاً يحمل الشعار الآتي: الإخلاص (F) والشجاعة (B) والنزاهة (I).

إن مكتب التحقيقات الفيدرالي جزء من وزارة العدل الأمريكية التي يرأسها النائب العام الأميركي، وقد بقي المكتب تحت سلطة النائب العام لإنشاء وكلاء تحقيق لتطبيق القوانين الفيدرالية (القسمان ٥٣٣ و٥٣٤، الباب ٢٨ من قانون الولايات المتحدة)؛ ومع ذلك، فإن النائب العام لا يمارس سلطة مباشرة على مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه، وهذه هي مهمة المفتش العام، إذ قبل عام ٢٠٠٢ كان بإمكان المفتش العام التحقيق في مكتب التحقيقات الفيدرالية، ولكن فقط بإذن من النائب العام، وفي أعقاب العديد من الفضائح التي حدثت عام ٢٠٠١، بما في ذلك الكشف عن وكيل مكتب التحقيقات

الفيدرالية روبيرت هنسين –الذي كان يبيع أسرار الولايات المتحدة إلى السوفيت لمدة ١٥ عاماً– أعطى الكونغرس للمفتش العام مزيداً من سلطة الرقابة.

يُعيِّنُ رئيس الولايات المتحدة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية لمدة ١٠ سنوات، والمدير الحالي للمكتب هو روبيرت أس ميلر، وهناك العديد من المديرين الممثلين تحت أمرته، ويترأس مدير المساعد التنفيذي ١١ شعبة تابعة للمكتب، وتتزامن هذه الانقسامات عموماً مع نوع الجرائم التي يحقق فيها مكتب التحقيقات الفيدرالية، على سبيل المثال: هناك شعبة مكافحة الإرهاب، وقسم التحقيقات الجنائية، وقسم تكنولوجيا المعلومات.

ويقع المقر الرئيس لمكتب التحقيقات الفيدرالي في مبنى (جي إدغار هوفر) في واشنطن العاصمة، الذي افتتح في عام ١٩٧٤، ويأوي البناء –الذي يشبه نوعاً ما المستودع أو المخزن الهائل– المدير ومعظم رؤساء الأقسام ومختبر الجريمة لمكتب التحقيقات الفيدرالية الشهير عالمياً –تم إيقاف الجولات لمبنى مكتب التحقيقات الفيدرالي حالياً؛ بسبب أعمال الترميمات، ولكن من المقرر استئناف الجولات في ربيع ٢٠٠٧–، وتقع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب في معظم المدن الكبرى، إذ هنالك ما مجموعه ٥٦ مكتباً، ويوجد وكيل خاص مسؤول عن رئاسة كل مكتب ميداني، ويرأس مساعد المدير مكاتب ميدانية كبيرة وبنحوٍ استثنائي في نيويورك ولوس أنجلوس، فضلاً عن وجود حوالي ٤٠٠ وكالة مقيمة في المدن الصغيرة أو المناطق الأخرى التي يتطلب فيها وجود مكتب التحقيقات الفيدرالية.

قام مكتب التحقيقات الفيدرالية في ٣١ آذار عام ٢٠٠٦ بتوظيف أكثر من ٣٠ ألف شخص، شمل منهم ١٢٥١٥ وكيلاً، و١٧٤٨٥ من موظفي الدعم، وفنيي المختبرات والإداريين، وكان يعد المكتب في الماضي مكاناً غير ملائم للنساء والأقليات.

وفي عام ١٩٧٢ لم يكن في مكتب التحقيقات الفيدرالية أي امرأة تعمل كوكيل، وكانت هنالك نسبة قليلة من الأقليات، أما اليوم، فهنالك أكثر من ١٣ ألف موظفة من النساء تعمل في مكتب التحقيقات الفيدرالية، فضلاً عن ٧٦٩١ من الأقليات، وأكثر من ١٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة.

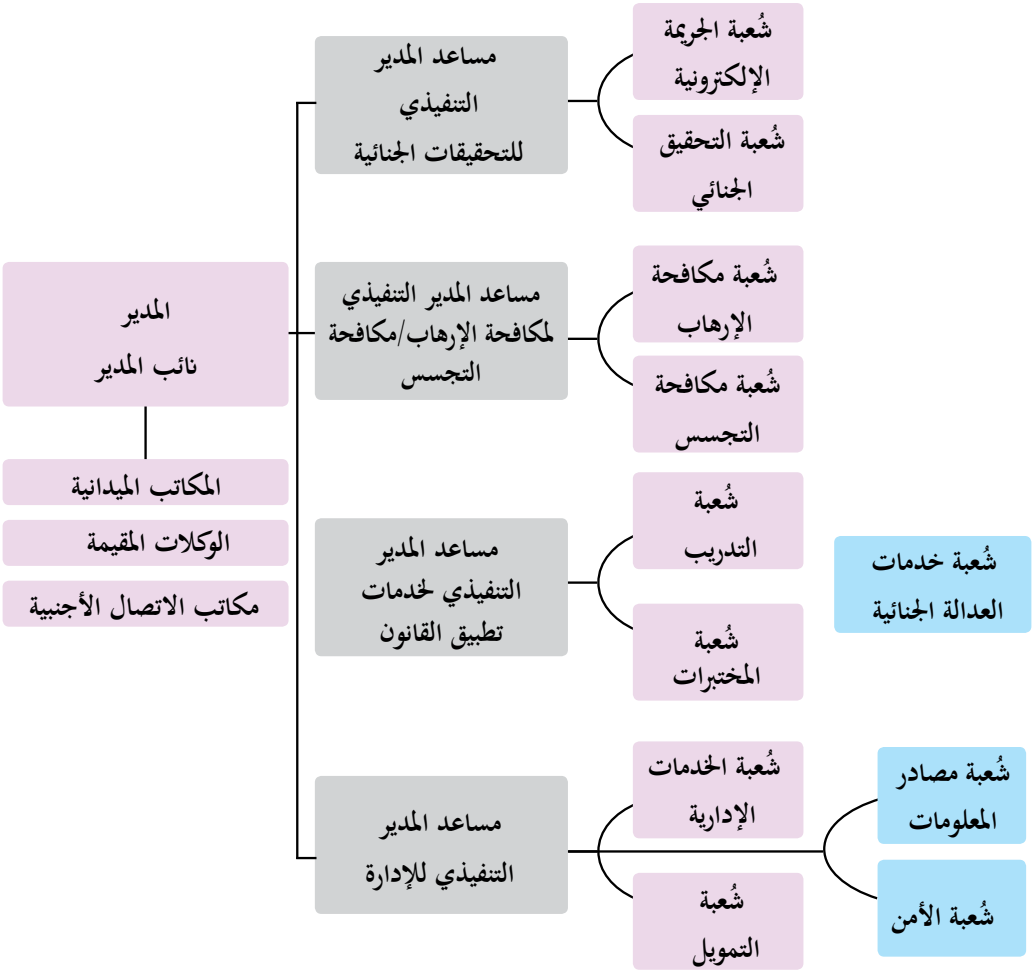

*الشكل: تنظيم مكتب التحقيقات الفيدرالي.

إن تمويل مكتب التحقيقات الفيدرالية هو جزء من وزارة العدل، ويأتي من الميزانية الفيدرالية الإجمالية، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الميزانية الإجمالية للمكتب ٤٢٩٨ بليون دولار.

تأريخ مكتب التحقيقات الفيدرالية:

كانت لوزارة العدل دائماً سلطة التحقيق في الجرائم الفيدرالية، ولكنها لم تكن تمتلك الوسائل اللازمة للقيام بذلك على الدوام، ففي أحقاب القرن التاسع عشر كثيراً ما استأجرت الوكالات الحكومية شركات تحرٍّ خاصة مثل شركة (Pinkertons) لحل الجرائم، وفي عام ١٩٠٨ أغضبت مبيعات الأراضي غير القانونية في الولايات المتحدة الغربية الرئيس روزفلت الذي أعطى بعد ذلك النائب العام تشارلز جي بونابرت سلطة إنشاء مكتب صغير للتحريات؛ من أجل التحقيق في هذه الجرائم، وبحلول عام ١٩٠٩ حصلوا على اسم رسمي وهو (مكتب التحقيقات).

في بادئ الأمر كان هنالك عدد ضئيل جداً من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المكتب، ويعد كل من الاحتيال على الأراضي، والغش في المصارف الوطنية، وجرائم منع الاحتكار والمجرمين الذين يعبرون حدود الدولة من ضمن اختصاص المكتب. وخلال العقد الذي تلاه وسعت قوانين جديدة نطاق الحكومة الفيدرالية للتحقيق في الجرائم الوطنية، وللتحقيق في ارتفاع أعداد الوكلاء أيضاً. وخلال الحرب العالمية الأولى، ركز الوكلاء على وقف أعمال التجسس والتخريب، ووضع الحدود للأشخاص الذين يبطلون مسودة المشروع، وبحلول عشرينيات القرن الماضي ١٩٢٠، كان هنالك أكثر من ٣٠٠ وكيل و٣٠٠ من موظفي الدعم الذين يقومون بتشغيل عدد متزايد من المكاتب الميدانية.

لقد عانى مكتب التحقيقات حتى أوائل العشرينيات من القرن العشرين من وكلاء غير محترفين، ومتدربين تدريباً ضعيفاً، وغير مؤهلين في وظائفهم؛ إذ كان للسياسة تأثير قوي، فبالإمكان القيام برشوة الوكلاء بسهولة للتغاضي على الجرائم، وقد جمع الوكلاء في بعض الأحيان معلومات إجرامية لتشويه سمعة الخصوم السياسيين، وكل هذا بدأ يتغيّر في عام ١٩٢٤ حينما رفع النائب العام (هارلان فيسكي ستون) مساعد المدير (جي إدغار هوفر) البالغ من العمر ٢٩ عاماً إلى منصب مكتب المدير؛ وعليه بدأ هوفر على الفور بمراجعة الإجراءات وسجلات الوكلاء، إذ كان يستعرض شخصياً ملف كل وكيل، وكان مندهشاً بعدد الوكلاء الذي كانوا على الطاقم؛ بسبب العلاقات أو التأييد السياسي، وقام بفصل أكثر من ١٠٠ وكيل منهم في غضون بضعة أشهر. وبعد ذلك رفع هوفر معايير توظيف الوكلاء الجدد، إذ تتطلب المعايير أن يكون الوكيل الجديد متعلماً تعليماً جامعياً ولديه خبرة في تطبيق القانون، ووضع قواعد وأنظمة لسلوك الوكلاء وإجراءات التحقيق، بما يكفل أن يكون نشاط المكتب موحداً في جميع أنحاء البلاد، وكما قال هوفر: ''علينا جميعاً أن نهتم بهدف واحد فقط وهو القضاء على الجريمة''.

وكان هوفر أيضاً مسؤولاً عن العديد من الإصلاحات في مجال التحقيق الجنائي؛ فقد أنشأ مختبراً للجريمة تابعاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في عام ١٩٣٢، وفتح أكاديمية للتدريب في عام ١٩٣٥، وهو

العام نفسه الذي أصبح فيه المكتب (المكتب الفيدرالي للتحقيق)، فقامت هذه الأكاديمية بتدريب وكلاء لمكتب التحقيقات الفيدرالية، فضلاً عن العديد من ضباط الشرطة المحلية والرسمية، وكان هنالك ابتكارٌ آخر لهوفر وهو قائمة المطلوبين العشرة، إذ أنشأ هذا الابتكار في عام ١٩٥٠، وهو يوفر الصور والمعلومات عن الهاربين العشرة –من دون ترتيب معين أو دقيق– الذين يرغب مكتب التحقيقات الفيدرالية بإلقاء القبض عليهم، ويتم نشر هذه القائمة في الأماكن العامة مثل مكاتب البريد، وابتداءً من عام ٢٠٠٢، تم إدراج ٤٥٨ شخصاً في القائمة، وتم إلقاء القبض على ٤٢٩ شخصاً منهم، واليوم أصبحت قائمة المطلوبين العشرة متاحة على الإنترنت.

خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، واصل مكتب التحقيقات الفيدرالي تولي مهام جديدة تحت إشراف هوفر، وقد أجرى المكتب تحقيقاً مع الجواسيس الألمان واليابانيين خلال الحرب واستأصل الشيوعيين في السنوات التي تلت الحرب. وقد تغيرت أولويات مكتب التحقيقات الفيدرالية مرة أخرى في أعقاب هجمات ١١ أيلول، أما الآن فتعد مهمة مكافحة الإرهاب الأولوية القصوى للمكتب، فهو يطارد الإرهابيين المعروفين، ويتعاون مع وكالات أخرى مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA)، وأجهزة استخبارات وتطبيق القانون من بلدان أخرى لجمع المعلومات. وعلى عكس العديد من الأجهزة الحكومية الأخرى، لم يتم ربط مكتب التحقيقات الفيدرالي مع وزارة الأمن الداخلي إذ إنه لا يزال يعمل ضمن وزارة العدل.

تسميات مكتب التحقيقات الفيدرالية

- **26 يوليو 1908 – تم إنشاؤه دون وجود اسم معين ويشار إليه باسم قوة الوكيل الخاصة**
- **16 آذار 1909 – مكتب التحقيقات**
- **1 تموز 1932 – مكتب التحقيقات الأميركي**
- **10 آب 1933 – شُعبة التحقيق (وشملت الشُعبة أيضاً مكتب الحظر)**
- **1 تموز 1935 – مكتب التحقيقات الفيدرالي**

ضم هوفر كثيراً من السلطة السياسية خلال فترة ولايته، وقد تم اكتساب كثيرٍ منها من خلال استخدام مكتب التحقيقات الفيدرالية للتخويف وجمع معلومات إجرامية عن خصومه، وكتب (ديارموید جيفريس) في كتابه عن الفساد –الذي كشفه في مكتب التحقيقات الفيدرالية بعنوان ''المكتب''–: ''هنالك إشاعة مفادها أن المدير كان لديه معلومات تفصيلية عن الأعمال الطائشة سواء أكانت جنسية أم سياسية أم مالية لبعض الشخصيات المشهورة في الدولة الأكثر قوة؛ وعليه فقد استخدم هذه المعلومات للابتزاز للوصول إلى السلطة والنفوذ ''.

لقد بقي هوفر في منصبه كمدير لمكتب التحقيقات الفيدرالية حتى وفاته، على الرغم من أن العديد من الرؤساء ظنوا أنه قد أُطلق النار عليه. بعد وفاة هوفر في عام ١٩٧٢، تم نقل بعض ملفاته الشخصية إلى الوكيل السابق مارك فيلت -الرجل الذي ظهر لاحقاً وأطلق عليه مصطلح "الحلق العميق" في فضيحة ووترغيت-، أما ملفات هوفر فقد تضمنت كلاماً كثيراً على المشاركين، والرسائل التهديدية المرسلة إلى مارتن لوثر كينغ، والمزاعم بأن بعض المرشحين السياسيين مثليّو الجنس، وتوثيق التنصت غير القانوني لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ ومن بين حملات هوفر المثيرة للجدل -وغير القانونية في الغالب- هي حملة سوينتيلبرو التي استهدفت ما يسمى الجماعات الراديكالية التي احتجت على حرب فيتنام أو عملت من أجل الحقوق المدنية، جنباً إلى جنب مع الجماعات الأخرى التي تشجع على الإطاحة بالحكومة باستخدام القوة.

في بعض الأحيان كانت قيادة هوفر لاجتثاث المخربين داخل الولايات المتحدة محددة بجنون العظمة والاضطهاد، ففي مقابلة له مع مجلة عام ١٩٦٦، أعلن هوفر أن الأمريكيين مهددون "بأسلوب جديد في المؤامرة، فهي مؤامرة شديدة الدقة وملتوية وبالتالي يصعب فهمها، إذ تعكسها المزاجية والمواقف المشكوك فيها، من قبل الفردية غير المقيدة، ومن خلال عدم التوافق في اللباس والحديث، حتى بلغة فاحشة، وليس عن طريق العضوية الرسمية في منظمات محددة".

ارتبطت الشائعات المستمرة عن هوفر في أثناء حياته وبعد مماته على حد سواء، إذ وصفوه بأنه مثلي الجنس وكانوا يستخدمون مصطلح (الخروج من الخزانة)، إذ كان يحتفظ بملابس الجنس الآخر ويرتديها في خزانته خوفاً من أن يراه أحد، وكان هذا الدليل في أيدي المافيا، غير أنه لم يتم أبداً العثور على أدلة قوية على هذه الادعاءات.

المسألة القياسية: في عام 1934، منح الكونغرس وكلاء مكتب التحقيقات الفيدرالية سلطة حمل البنادق ولعدة سنوات كان عيار بندقية مكتب التحقيقات الفيدرالية 38، وفي التسعينيات استخدم المكتب مسدسات شبه أوتوماتيكية مقاس 10 ملم، وقد اختبرت هذه الأسلحة لتكون ووية جداً للواجبات الاعتيادية، واستبدلت بعد ذلك بعيار 40 من شركة Smith & Wes-son للأسلحة النارية، وخلال التدريب في أكاديمية مكتب التحقيقات الفيدرالية، أطلق الوكلاء 3000 دفعة من الطلقات من عيار 40 لشركة S & W، فضلا عن دفعة أخرى من الطلقات ببندقية ودفعة من الطلقات باستخدام مدفع رشاش ذي قياس 10 ملم.

أقسام مكتب التحقيقات الفيدرالية وطرائقه:

لأن مهمة مكتب التحقيقات الفيدرالية مستمرة في التطور ولها نطاق واسع، فقد وضعت العديد من الأقسام المختلفة لمعالجة المعلومات والتعامل مع الحوادث، ومن بين هذه الأقسام شُعبة خدمات معلومات العدالة الجنائية (CJIS)، وشُعبة المختبرات (أو "مختبر الجريمة")، ووحدة التحليل السلوكي، وفريق إنقاذ الرهائن، وسيتم الحديث عن كل واحدة منها بالتفصيل:

عدُّت شُعبة خدمات معلومات العدالة الجنائية (CJIS) من أكبر الشُعب داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهذا أمر منطقي؛ لأن جمع بيانات مسرح الجريمة وتحليلها ومقارنتها هو في جزء منه من أهم أعمال مكتب التحقيقات الفيدرالية، وتتألف الشُعبة من عدة برامج، منها نظام التعريف الآلي على بصمات الأصابع المتكامل (IAFIS)، ويحتوي هذا النظام على بصمات أكثر من ٤٧ مليون شخص وهي أكبر قاعدة بيانات من نوعها في العالم، وتشمل شُعبة (CJIS) أيضاً المركز الوطني لمعلومات الجريمة (NCIC)، وهو يخزن معلومات تفصيلية عن الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بصرف النظر عن المنظمة التي حققت في الجريمة، ويمكن لأجهزة تطبيق القانون على المستويات الوطنية والرسمية والمحلية الوصول إلى كل من نظام (IAFIS) والمعلومات الواردة في مركز (NCIC)، ومساعدتهم على تحديد هوية المجرمين الذين قد ينتقلون من مكان لآخر باكتشاف أوجه الشبه بين الجرائم التي يقترفونها.

ويمكن أن تستخدم أجهزة تطبيق القانون أيضاً خدمات شُعبة المختبرات، ولأنه واحد من أكبر المختبرات الجنائية في العالم، أجرى مختبر جرائم مكتب التحقيقات الفيدرالية أكثر من مليون فحص طبي شرعي واستكشف تقنيات جديدة في التحليل الجنائي، ويقوم المختبر بالتحقيقات الجنائية بشأن جميع أنواع الأدلة الجسدية، بما في ذلك الحمض النووي (DNA)، والدم، والشعر والألياف، وبصمات الأصابع الكاملة، والوثائق، والكتابات اليدوية، والأسلحة النارية، ويمكن لأجهزة تطبيق القانون أن تتلقى أيضاً تدريباً من مركز بحوث العلوم الجنائية والتدريب التابع للمختبر (FSRTC) في أكاديمية مكتب التحقيقات الفيدرالية، ويقدم الفاحصون المخبريون دليل المختص في دعاوى المحكمة التي تتناول الأدلة الجنائية.

وقد كان مكتب التحقيقات الفيدرالية رائداً في تقنية تحليل التحقيق الجنائي –التي تسمى أحياناً "التشخيص"–، التي أجراها كادر وحدة التحليل السلوكي، فعلى وفق موقع الشُعبة عبر شبكة الإنترنت، فإن تحليل التحقيقات الجنائية هو "عملية لإعادة عرض الجرائم من منظور سلوكي واستقصائي على السواء"، وينظر المحللون المتدربون إلى الأدلة والظروف المحيطة بالجريمة أو سلسلة من الجرائم ويضعون ملفاً يصف جوانب مختلفة من شخصية المشتبه به، ويمكن للجنس والعمر ومستوى التعليم وأنواع الوظائف

والعناصر الأخرى أن تضيق من نطاق التحقيقات وتساعد الوكلاء على إعطاء الأولوية للأدلة، وتساعد عملية التشخيص أو التحليل الجغرافي أيضاً في هذه التقنية؛ إذ يقوم المحللون بإضافة المعلومات عن مواقع الجرائم إلى جهاز الكمبيوتر، مما يخلق ''نطاق اهتمام'' للمحققين للتركيز عليه.

يحتاج المحللون حوالي عام من التدريب الشاق، ومن الجيد أن يكون لديهم خلفية أكاديمية في علم النفس أو العلوم الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك، فإن أهم سمة لمحلل مكتب التحقيقات الفيدرالية هي الخبرة الواسعة في العمل على التحقيقات.

ولدى مكتب التحقيقات الفيدرالية أيضاً واحدة من أكبر فرق إنقاذ الرهائن في العالم، إذ يعدُّ فريق إنقاذ الرهائن (HRT) جزءاً من فرع الدعم التكتيكي لفريق الاستجابة للحوادث الحرجة، وفي البدء كان فريق إنقاذ الرهائن هو وحدة الإنقاذ التكتيكية المجهزة كفريق (SWAT)، وكانت مهمتهم تقتضي بإنهاء وضع الرهائن باستخدام القوة، وكانت وحدة التفاوض بشأن الرهائن منفصلة، وكان من المفترض أن تحاول حل وضع الرهائن سلمياً قبل أن يتدخل فريق إنقاذ الرهائن، وقد نشأت علاقة معادية بين الوحدتين، وبلغت ذروتها في حادث Ruby Ridge المثير للجدل، وفي عام ١٩٩٢ كان المارشال الأميركي في مواجهات مع عائلة مدججة بالسلاح في ريف Idaho؛ وعليه ذهب مكتب التحقيقات الفيدرالية إلى هناك، إلا أن فريق إنقاذ الرهائن تصرف خلافاً لنصيحة المفاوضين من ذوي الخبرة وأمروا القناصة بإطلاق النار على الأسرة قبل أن يكون للمفاوضين فرصة لإنهاء المواجهات سلمياً؛ فقتل القناصة الأم، ورداً على هذه الحادثة وغيرها من الحوادث، أنشأ مكتب التحقيقات الفيدرالية فريق الاستجابة للحوادث الحرجة، الذي يجمع بين وحدة التفاوض بشأن الأزمات، وفريق إنقاذ الرهائن في مجموعة واحدة يرأسها قائد واحد.

بعد الحادي عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠١، أمر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية ريتشارد ميلر التغييرات التشغيلية والتنظيمية بدعم التغييرات في بؤرة مكتب التحقيقات الفيدرالية إذ ''منع الهجمات الإرهابية، ومكافحة عمليات الاستخبارات الأجنبية ضد الولايات المتحدة، والتصدي للهجمات القائمة على جرائم الفضاء الإلكتروني، والجرائم الأخرى ذات التكنولوجيا العالية''، وتعمل المنظمة أيضاً على تحسين التكنولوجيا؛ من أجل مواجهة هذه التغييرات، وتقديم دعم أقوى للأجهزة الفيدرالية والرسمية والمحلية.

لكي تصبح وكيلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالية عليك بالآتي:

لتقديم طلب الانضمام إلى المكتب، يجب أن تكون لديك شهادة جامعية بعد دراسة دامت أربع سنوات، وتحمل الجنسية الأمريكية ويكون عمرك بين 23 و39 سنة. ويجب أن يكون لديك أيضاً سجل نظيف، دون إدانات عن أي جرائم خطرة. فقط 10 % من جميع المتقدمين قد تم قبولهم، وفي أعقاب هجمات 11 أيلول، ارتفع عدد المتقدمين بنحوٍ كبير، وبمجرد القبول، يقوم الوكلاء بالتدريب في أكاديمية مكتب التحقيقات الفيدرالية، التي تقع على قاعدة Marine Corps الأمريكية في Quantico, Va.

افتتحت الأكاديمية التي تبلغ مساحتها 385 فداناً في عام 1972، وقد اشتملت الأكاديمية على المسكن، والتدريب الجنائي، ومختبر الأبحاث، وميادين لإطلاق الرصاص، وصالة لممارسة سباق السيارات، وصالة للألعاب الرياضية، ومكتبة، إذ لدى الأكاديمية مدينة وهمية كاملة تدعى Hogan's Alley للتدريب، وننوه إلى أن الأكاديمية لا تُفتح للجولات العامة.

حينما تصبح وكيلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالية يمكن أن تكون بموضع خطر، فلدى المكتب سجل للسلامة بارز ومهم، وخلال مدة 71 عاماً الممتدة من عام 1925 إلى عام 1996، لقي 33 وكيلاً فقط مصرعهم خلال تأدية واجبهم.

المراجع:

1- Breuer, William B. «J.Edgar Hoover and His G-Men.» Praeger Publishers, 1995. 0275949907.

2- De Capua, Sarah. «The FBI.» Children›s Press, 2002. 0516226916.

3- Hargrove, Jim. «The Story of the FBI.» Children›s Press, 1988. 0516447335.

4- January, Brendan. The FBI. Franklin Watts, 2003. 0531166015.

5- Jeffreys, Diarmuid. «The Bureau.» Replica Books, 2001. 0735101361.

6- MacFarland, Margo. «House and Senate conferees agree on FBI oversight.» GovExec.com, September 20, 2002. http://www.govexec.com/dailyfed/0902/092002njns1.htm.

7- McCrary, Gregg. "The Maryland and D.C. shootings: Former FBI profiler Gregg McCrary." USA Today, October 7, 2002. http://www.usatoday.com/community/chat/2002-10-07-mccrary.htm.

8- "Wanted by the FBI." http://www.fbi.gov/wanted.htm.

9- "Objective of the Firearms Training Unit." https://www.fbijobs.gov/PreQuanticoKit/chapter04.htm.

10- FBI FAQ. http://www.fbi.gov/aboutus/faqs/faqsone.htm.

11- FBI Facts and Figures. http://www.fbi.gov/priorities/priorities.htm.

12- The FBI Academy. http://www.fbi.gov/hq/td/academy/academy.htm.

13- Federal Bureau of Investigation: History. http://www.fas.org/irp/agency/doj/fbi/fbi_hist.htm.

14- FBI Laboratory. http://www.fbi.gov/hq/lab/labhome.htm.

المصدر:

http://people.howstuffworks.com/fbi4.htm

أزمة فساد البرازيل التي لا تنتهي

بريان وينتر*

٢٠١٧/٦/٤

قبل ستة عقود من الزمن –أي قبل وقت طويل من تصويت مجلس الشيوخ البرازيلي في آب من العام ٢٠١٦ على عزل الرئيسة ديلما روسيف عن منصبها– استبعد أحد أكبر الزعماء المرغوب فيهم في تأريخ البلاد من منصبة بسبب فضائح تسبب بها لنفسه، وقد منح الرئيس جيتوليو فارغاس حقوقاً جديدة –بما في ذلك إجازة مدفوعة الأجر– لجيل من العمال في الثلاثينيات والأربعينيات، ولكن بعد تولي فارغاس السلطة في عام ١٩٥١، فإن أحد كبار مساعديه اتهم بالقتل، وواجه فارغاس ادعاءات بأن بنك البرازيل الذي تديره الدولة قد منح قروضاً ميسرةً جداً لصحفي مؤيد للحكومة، وبعد اجتماع لمجلس الوزراء في وقت متأخر من الليل في ٢٤ آب ١٩٥٤ –الذي فشل في حل الأزمة فضلاً عن أن العديد من الجنرالات طالبوا باستقالته– انسحب فارغاس إلى غرفة نومه، وأمسك مسدس كولت، وأطلق رصاصة على نفسه أصابت قلبه.

ومنذ ذلك الحين استمرت سلسلة فضائح الفساد في الارتفاع بنحوٍ روتيني في السياسة البرازيلية، ففي عام ١٩٦٠ فاز جانيو كوادروس بالرئاسة من خلال حملته التي استخدم فيها مكنسة، متعهداً بطرد اللصوص من البرازيل، ولكن بعد إنهاء خدماتهم لثمانية أشهر صاخبة حصل انقلاب عسكري عام ١٩٦٤؛ وهذا الغضب الواسع ضد فساد السياسيين المدنيين ساعد جنرالات البرازيل على تولي السلطة لعقدين من الزمن، ففي عام ١٩٩٢ استبعد فرناندو كولور دي ميلو أول رئيس ينتخب بعد استعادة الديمقراطية من منصبه على خلفية مزاعم مفادها بأنه وأصحابه المقربين قد اختلسوا الملايين.

وفي آب من العام الماضي أصبحت روسيف –وهي أول رئيسة في البلاد– آخر سياسي برازيلي يرى مسيرته مهدمة جزئياً أمامه من خلال الكشف عن مكاسب غير مشروعة؛ وكانت الأسس المبينة على إقالتها هي أنها استغلت الميزانية الاتحادية لإخفاء حجم العجز المتصاعد في البلد، لكن الواقع يرى غير ذلك إذ إن الإقالة كانت مدفوعة بغضب عام على شخص كان مشرفاً على رئاسة شهدت أسوأ ركود في البلاد خلال أكثر من قرن من الزمن، وكشف فضيحة فساد بملايين الدولارات التي جعلت من بحيرة فرجاس تبدو وكأنها بركة صغيرة، وكشفت عملية غسيل السيارات، وكشف كذلك التحقيق عن الكسب

* رئيس تحرير صحيفة أمريكاز كوارتارلي، كتب هذا المقال لصحيفة الفورين أفيرز.

الهائل غير المشروع الذي شارك فيه مسؤولون حكوميون، وقادة رجال الأعمال، وشركة النفط بتروبراس التي تديرها الدولة والتي تترأسها روسيف نفسها قبل أن تصبح رئيسةً للبلاد في عام ٢٠١١. على الرغم من عدم اهتمام روسيف بالاستفادة من مخطط الفساد إلا أن المدعين العامين يقولون إن العائدات غير المشروعة استخدمت لتمويل انتصاراتها الانتخابية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، لكن روسيف تنفي وجود أي مخالفات، وقد حكم على العديد من الناشطين من حزب العمال، بمن فيهم أمين الخزانة السابق، والمعلم الإعلامي لروسيف، وسيناتور سابق، بالسجن بتهمة غسيل الأموال وغيرها من التهم.

تولى الرئيس ميشال تيمر منصبه على أمل بدء صفحة جديدة، لكن دون جدوى، ويُزعَم أن بعضهم داخل حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية الوسطى الذي ينتمي اليه تيمر بمن فيهم عدد من أعضاء مجلس الوزراء شاركوا بالفساد في بتروبراس، وبعد أسابيع قليلة من تولي تيمر منصبه اضطر وزير الشفافية فابيانو سيلفيرا إلى تقديم استقالته بعد تسريب تسجيل سري ظهر فيه أنه ينصح رئيس مجلس الشيوخ بشأن كيفية تجنب الملاحقة القضائية، وفي استطلاع لشهر شباط الماضي قال إن ٦٥٪ من البرازيليين الذين شملهم الاستطلاع أنهم يعتقدون أن حكومة تيمر كانت أكثر فساداً من حكومة روسيف، وقد وافق ١٠٪ فقط على أداء حكومته؛ مما جعل بقاء تيمر السياسي في خطر.

ومع تصاعد الغضب الشعبي واستمرار الركود الاقتصادي، فإن الديمقراطية البرازيلية هي الآن في أقوى نقطة ضعف منذ عودة الحكم المدني قبل ثلاثة عقود، فهي تخاطر في الوقوع بالخلل على المدى الطويل أو في "الاستبدادية الناعمة" التي تجتاح العالم حالياً؛ لذلك أن نضال روسيف و تيمر –والتي قام بها أسلافهم– توضح لماذا حان الوقت للبرازيل أن تتخذ نهجاً جديداً جذرياً لمنع الفساد، ولن يتمكن السياسيون في البرازيل من درء الكارثة واستعادة ثقة الجمهور إلا من خلال التخلي عن امتيازاتهم الخاصة والالتزام بإصلاح حقيقي.

تنظيف الطريق:

لقد كان تأريخ الفساد في أمريكا اللاتينية بصفة عامة أحد العناوين الرئيسة المثيرة للعواقب، ولكنه لم يترتب عليه سوى عواقب قليلة على المذنب، فمثلا حين كان رئيس الأرجنتين في حقبة التسعينيات كارلوس منعم يقود بفخر سيارته الفيراري الحمراء التي استلمها كهدية من رجل أعمال يعكس سلوكه هذا اعتقاد العديد من السياسيين بأنهم سُيحمون من الغضب الشعبي، إما من خلال النمو الاقتصادي وإما من قبل المؤسسات المتشددة. أما في المكسيك، فقد كان الحزب الثوري المؤسسي يسيطر على المحاكم ووسائل الإعلام؛ وكان يحمي رؤساء البلاد من فضائح كانت قد تنهي مهنتهم لو ظهرت إلى العلن.

وحينما نتكلم على البرازيل فسنرى أن الفساد قد أطاح بحكومة تلو الأخرى، حتى جعل ذلك بعض المحللين يلومون مساحة البرازيل الكبيرة ومراكزها الإقليمية القوية في السلطة التي أنتجت عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية في وقت واحد، إذ كان تحالف روسيف في الكونغرس يضم أكثر من ٢٠ حزباً، وأن الأحزاب نفسها لديها هويات أيديولوجية ضعيفة وسلطة ضعيفة لنفوذ الولاء بين أعضائها التي غالباً ما تلزم الرؤساء بالتفاوض مع المشرعين بنحوٍ فردي للحصول على قوانين ممررة؛ وهذا بدوره يخلق حوافز قوية للسياسيين للجوء إلى الرشوة للمساعدة في إقامة تحالفات.

ويقول باحثون آخرون إن البرازيل لم تَعُدْ ملتوية أكثر من نظيراتها الإقليمية، مشيرين إلى دراسات استقصائية مثل مؤشر تصورات الفساد الدولية للشفافية الذي صنف البرازيل بأنها أقل فساداً من الأرجنتين والمكسيك، وأن الفساد البرازيلي هو –ببساطة– أكثر عرضة للاكتشاف كما يدعون، وأن لدى البرازيل صحافة حرة قوية، وهيئة قضائية مستقلة ومزودة بموارد جيدة، وطبقة عمل كبيرة ومهمشة تأريخياً، في ظل مستويات من عدم المساواة مرتفعة حتى بمعايير أمريكا اللاتينية، تكاد تكون دائماً على استعداد لتغيير قادتها بسرعة.

لقد منح دستور البرازيل لعام ١٩٨٨ حكماً استقلالياً استثنائياً للمدعين العامين؛ مما أتاح لهم حرية التحقيق وسجن أعضاء رجال الأعمال والنخبة السياسية دون خوف يذكر من الانتكاس أو الانتقام، وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن التطور التكنولوجي بما في ذلك ظهور فيسبوك وتويتر، جعل من السهل على الجهات الرقابية جمع الأدلة، ونشر الادعاءات، وحشد مظاهرات مكافحة الفساد، وخلق الازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به البرازيل في العقد الأول من هذا القرن، والذي يغذي جزءاً من الطلب الصيني على سلعها، إذ قبل عقد من الزمن احتلت البطالة والجوع المرتبة الأولى في معظم اهتمامات الناخبين، أما اليوم فإن الفساد هو الذي يحتل المراتب الأُوَل ولاسيما بين الناخبين من هم تحت ٤٠ عاماً.

وقد جاءت هذه العوامل في المقدمة في فضيحة غسيل السيارات، ففي عام ٢٠١٣ اكتشفت الشرطة البرازيلية أعمال تحويل لأموال غير مشروعة مخبأة وراء محطة وقود، وقد قال أحد رجال غسيل الأموال الذين ألقي القبض عليهم –وهو رجل يدعى ألبرتو يوسف– للمحققين عن دوره في مخطط تم بواسطته تحويل مليارات الدولارات من شركة بتروبراس وغيرها من الشركات العملاقة إلى السياسيين البرازيليين وشركائهم، ومنذ ذلك الحين، قام فريق من المدعين العامين ببناء أدلة تستند إلى صفقات إضافية للتفاوض، فضلاً عن شبكة واسعة من السجلات المصرفية المحلية والدولية، وذكرت مجلة فوربس أن العديد من فاحشي الثراء البرازيليين قد سجنوا، بما في ذلك تاجر البترول أيك باتيستا الذي صنف على أنه سابع

أغنى شخص بالعالم في عام ٢٠١٢، إذ إن المدعين العامين –ومعظمهم في الثلاثينيات والأربعينيات من العمر– يأتون من الجيل الأول من البرازيل ويعرفون الديمقراطية جيداً ويقدرون سيادة القانون، واحترام السلطة.

ظلت المؤسسة السياسية القديمة في البرازيل تقلل باستمرار من مثابرة المدعين العامين والدعم الذي يتمتعون به من الجمهور البرازيلي، فحينما تولى تيمر –صاحب الـ٧٦ ربيعاً– منصبه كان من الممكن قد عين مساعدين له لم يفلتوا من فضيحة غسيل السيارات، وفضلاً عن ذلك جمع في الكابينة الوزارية كل الذكور ذوي البشرة البيضاء على الرغم من أن أكثر من ٥٠٪ من البرازيليين يعرفون أنفسهم على أنهم أصحاب بشرة سمراء أو مختلطة العرق، والفكرة –على ما يبدو– هي أنه من خلال تجميع فريق من النجوم من السياسيين من ذوي الخبرة –إن لم يكونوا مشهورين– سيكون بمقدور تيمر إصدار تشريع، بما في ذلك إصلاح نظام المعاشات التقاعدية السخية في البرازيل الذي من شأنه أن يعيد ثقة المستثمرين، وبمجرد عودة النمو الاقتصادي، يعتقد تيمر ومساعدوه أن الغضب العام على الفساد سينحسر.

ولربما كان هذا النهج قد يبعث على التفاؤل، ففي خضم سيل متواصل من الادعاءات الجديدة الناشئة عن قضية بتروبراس وغيرها من التحقيقات، استقال خمسة وزراء آخرين من حكومة تيمر أو فقدوا وظائفهم، وفي كانون الأول الماضي اندلعت مظاهرات شوارع كبيرة بعد أن حل سياسيون برازيليون مشروع قانون لمكافحة الفساد، وقد أعاق عدم الاستقرار السياسي قدرة تيمر على تنفيذ جدول أعماله التشريعي وخاف كثير من المستثمرين المحليين والأجانب، ومعظم الاقتصاديين يتوقعون الآن أن ينمو اقتصاد البرازيل بالكاد في نهاية ٢٠١٧، والشخصية العامة الوحيدة في البرازيل التي يقف تصنيفها على الدوام أعلى من ٥٠٪ هي سيرجيو مورو القاضي البالغ من العمر ٤٤ عاماً الذي يشرف على عملية غسيل السيارات.

ومع انتهاء مدة تيمر في كانون الأول من العام ٢٠١٨، ربما يكون من السابق لأوانه إعادة إطلاق حكومته في قالب أكثر شفافية، ولكن ستكون فرصة ذهبية لخلفه كي يتعلم الدروس من عملية غسيل السيارات؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد النظامي وجعل الشفافية مبدأً توجيهياً لسياسة الحكومة، ومن هذا المنطلق يمكن لسياسيي البرازيل استعادة الدعم من ناخبيهم، وإثارة الثقة بين المستثمرين، ووضع حد للأزمة الاقتصادية في البلاد؛ وهذه الاستراتيجية –التي تسميها ''الشفافية المتطرفة''– تحظى بأفضل أمل للبلاد.

المكافح الأفضل للفساد:

يجب أن تبدأ الشفافية الجذرية من قمة الهرم، وتتطلب إصلاحات عميقة، فضلاً عن تدابير رمزية

ترمي إلى استعادة ثقة الجمهور، ففي البدء يتعين على الرئيس البرازيلي القادم تسمية مجلس وزراء لم تمسه الفضائح تماماً في السنوات الأخيرة؛ ولتعزيز التزامه بإحضار شخصيات جديدة في السياسة الوطنية، ينبغي للرئيس الاحتفاظ بنصف المناصب الوزارية المخصصة للنساء وحصة أصغر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً، ويجب على الحكومة أيضاً نشر بيانات تضم كل الأوليات الخاصة بالوزير والدخل الحالي على الموقع الرسمي للرئاسة.

ولكن للحد من الفساد بنحوٍ كبير يجب على المشرعين البرازيليين إجراء إصلاحات سياسية أكثر جدية وعمقاً كإلغاء ما يسمى بـ"المكانة المتميزة في البرازيل" وهو قانون لا يمكن بموجبه للمحكمة العليا إلا أن تحكم على كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس، ووزراء الحكومة، وأعضاء الكونغرس، بتهمة ارتكاب جرائم، ويهدف هذا الحكم، الذي يعود أصله إلى الحكم الاستعماري البرتغالي في القرن التاسع عشر، إلى حماية الموظفين العموميين الرفيعي المستوى من الأحكام المسيئة من قبل المحاكم الدنيا، ولكن بالنظر إلى أن المحكمة العليا تتعامل مع أكثر من ١٠٠٠٠٠ قضية في السنة، فإن محاكمات السياسيين عادةً ما تستمر لعدة سنوات؛ والنتيجة هي بالقرب من الإفلات من العقاب لما يقدر بنحو ٢٢,٠٠٠ شخص يتمتعون حالياً بالمكانة نفسها من هذا الامتياز؛ مما يساعد على تفسير لماذا تم سجن عدد أكبر من المديرين التنفيذيين من السياسيين حتى الآن في فضيحة غسيل السيارات، وإن تعديل ذلك الأمر يتطلب من الكونغرس تعديل الدستور، وذلك من شأنه أن يحسن بنحوٍ كبير من احتمالات السياسيين الفاسدين الذهاب إلى السجن دون تأخير مفرط.

ويمكن لرئيس البرازيل القادم أن يكمل هذا التغيير من خلال توجيه مزيد من الموارد نحو الشرطة الاتحادية، وزارة الشفافية والإشراف والضوابط، والمحكمة الانتخابية العليا، والهيئات الأخرى التي تقوم بالتحقيق في جرائم الكسب غير المشروع والاحتيال؛ إذ إن البرازيل لديها بالفعل بعض تشريعات مكافحة الفساد الأكثر صرامة في المنطقة، بما في ذلك قانون حرية المعلومات لعام ٢٠١١، وقانون عام ٢٠١٣ يحكم سلوك القطاع الخاص، وقانون عام ٢٠١٦ الذي يفرض مزيداً من الشفافية المالية في الشركات التي تديرها الدولة مثل بتروبراس، وعادةً بسبب فشل الحكومة في توفير الموارد لإنفاذها، فعلى وفق نقابة موظفيها فإن الشرطة الاتحادية مربوطة جداً بالنقد؛ لأن لديها موظفاً واحداً فقط لكل ٢٠٠ حالة؛ فطلبت النقابة مضاعفة حجم القوة لمواكبة الطلب؛ وعلى هذا المنوال اتخذت دول أخرى هزتها عملية غسيل السيارات التي تابع التحقيق أموالها خارج حدود البرازيل إلى كولومبيا وبيرو خطوات مماثلة، فعلى سبيل المثال في فبراير أعلن رئيس بيرو أنه سيزيد ثلاثة أضعاف تمويل المدعين العامين لمكافحة الفساد.

وإذا كانت الحكومة ترغب في القضاء على نوع الفساد الذي كشف عنه في بتروبراس، فينبغي أن

تركز على الأماكن التي يتقاطع فيها القطاعان الخاص والعام، وهذا يعني نشر جميع الشروط والعطاءات والنتائج لمشتريات البنية التحتية ومشاريعها، ووضع غرامات أشد على الشركات حينما تأخذ مشاريع العمل وقتاً إضافياً أو أموالاً أكثر من الميزانية، ومن شأن الاقتراح الذي سينظر فيه الكونغرس أن يجبر الكيانات الحكومية -بما في ذلك الشركات التي تديرها الدولة- على تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من ميزانياتها الإعلانية لتثقيف الجمهور بشأن مخاطر الفساد ونشر المنافذ للمبلغين عن المخالفات، وهذه فكرة جيدة، وينبغي للحكومة أيضاً أن تعمل مع الكونغرس لوضع إطار جديد لتمويل الحملات الانتخابية، في أعقاب قرار المحكمة العليا لعام ٢٠١٥ بإلغاء تبرعات الشركات تماماً حتى يمكن إنشاء نظاماً أكثر شفافية.

وأخيراً يجب على الحكومة المقبلة أن تعمل مع الكونغرس من أجل إصدار تشريع من شأنه خفض عدد الأحزاب السياسية، ومعها فرص الفساد، وحتى كانون الأول من العام ٢٠١٦، كان هناك ٢٨ حزباً ممثلاً في الكونغرس البرازيلي، وكانت الطلبات معلقة لدى السلطات الانتخابية لإنشاء ٥٢ حزباً إضافياً، فإدخال حد أدنى من الأصوات لدخول الكونغرس يمكن أن يقلل من عدد الأحزاب الرئيسة -على سبيل المثال ثمانية أو عشرة- دون تقييد لا مبرر له للتنوع السياسي.

التطهير:

ويرفض العديد من السياسيين البرازيليين هذه المقترحات كونها غير قابلة للتطبيق في المناخ السياسي الحالي، ويصرون على أن المصدر الحقيقي للاستياء العام ليس الفساد، بل الاقتصاد الذي انكمش بنسبة ١٠٪ تقريباً على أساس نصيب الفرد منذ عام ٢٠١٤؛ ولذلك ينبغي على الحكومة أن تنقذ رأسمالها السياسي؛ لتمرير التشريعات التي من شأنها أن تعزز فرص العمل وتوفرها، وتسهيل قانون الضرائب البيزنطي الشهير، وتحسين دمج البرازيل -الاقتصاد الرئيس الأكثر انغلاقاً في أمريكا اللاتينية- مع بقية العالم.

على الرغم من أن استعادة الديناميكية التي رفعت الملايين من البرازيليين من الفقر أمر بالغ الأهمية إلا أن الحكومة ستكون متهورة لرفض غضب الجمهور على الفساد، ففي دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٦، وافق ٣٢٪ فقط من البرازيليين الذين شملهم الاستطلاع على أن الديمقراطية هي دائماً أفضل شكل من أشكال الحكم -أي بانخفاض قدره ٢٢٪ عن العام السابق، وإذا ظل عدم الرضا الشعبي مع الطبقة السياسية مرتفعاً جداً، فإن الديمقراطية البرازيلية ستواجه تهديداً وجودياً، ولن يكون خطر ذلك انقلاباً عسكرياً، فتلك الحقبة في البرازيل انتهت مع الحرب الباردة، وبدلا من ذلك يمكن أن يُغضِبَ الجمهورَ زعيمٌ مدنيٌ استبداديٌ يدفع الكونغرس جانباً ويقيد الحريات الديمقراطية؛ وبهذا سيظل البلد محاصراً

في دورة يقاوم فيها السياسيون الذين لا يحظون بالشعبية على الدوام الشفافية، حتى مع استمرار فضائح جديدة، وهي وصفة للركود على المدى الطويل.

ومن المؤكد أن حملة مكافحة الفساد ستحمل بعض المخاطر، والرؤساء الذين يتعهدون بالقضاء على الفساد كثيراً ما يلجأون إلى الغوغائية، ومحاولة دفع التحقيقات أنفسهم بدلاً من تمكين المؤسسات القضائية المستقلة، ويجب على السلطات أن تكفل قيام أجهزة إنفاذ القانون بإنفاق أموال إضافية على نحو فعال، وعلى كل حال تنفق البرازيل بالفعل أكثر من نظيراتها في المنطقة على القطاع القضائي، ولكن الكثير من الأموال تذهب نحو الرواتب والامتيازات الفخمة للقضاة، حتى حينما تشكو الشرطة أنها لا تستطيع تحمل تكاليف ملء سياراتهم بالغاز، وأخيراً فإن الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية كثيراً ما تنتهي بخيبة أمل؛ ولذلك ينبغي للحكومات أن تدير التوقعات العامة؛ والهدف هو الحد من الفساد، وليس القضاء عليه تماماً.

ومع ذلك، فإن قادة البرازيل لديهم فرصة غير اعتيادية، وهناك الآن المزيد من الدعم للتغيير السياسي الشامل من أي وقت مضى في جيل واحد، وتظهر استطلاعات الرأي أن البرازيليين مقتنعون بأن الفساد تسبب بأسوأ أزمة في حياتهم؛ ففي دراسة على مستوى البلاد في نهاية عام ٢٠١٦، قال ٩٦٪ من المستطلعين إنهم يريدون عملية غسيل السيارات أن تستمر ''بغض النظر عن التكلفة''، ويقال إن ٧٠٪ منهم لديهم ثقة بأن الفساد سينخفض في المستقبل بفضل التحقيقات.

في الأشهر الأخيرة قبل إقالة روسيف قالت إنها كلفت استطلاعات داخلية سرية لقياس مكانتها السياسية، وفوجئت بأن الرقم الأكثر شعبية في البرازيل لم يكن لها أو لويز إيناسيو لولا دا سيلفا (المعروف باسم لولا) سلفها المحبوب، بل كان للبابا فرنسيس، الذي جاء مثاله على التقشف والنزاهة صدى في وقت أزمة أخلاقية هائلة، والذي دعا في عام ٢٠١٥ الفاتيكان للعمل ''بشفافية مطلقة''، وينبغي للقائد المقبل للبرازيل أن يأخذ دروساً من ذلك.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/brazil/2017-04-13/brazil-s-never-ending-corruption-crisis?cid=int-lea&pgtype=hpg

أربع دول عربية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر "لدعمها الإرهاب"

سيمون كير *

٨-٦-٢٠١٧

قطعت السعودية وثلاث دول عربية أخرى علاقاتها الدبلوماسية، وجميع وسائل النقل مع قطر؛ في محاولة استثنائية لعزل الدولة الخليجية، وذلك حسب ادعاءاتهم بأن سياساتها الإقليمية تؤجج التطرف والإرهاب، وهذا التحرك غير المسبوق ضد الدوحة من قبل كل من الرياض ومصر والإمارات والبحرين يُصعِّد من الخلاف حول دعم قطر للجماعات الإسلامية السياسية، وخلق تصورٍ بأنها منفتحة لفكرة توثيق العلاقات مع إيران -المنافس الأول للسعودية-.

نقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر رسمي أن المملكة قد قطعت علاقاتها مع قطر "لحماية الأمن القومي من مخاطر الإرهاب والتطرف"، ومن جانبها وصفت الحكومة القطرية تصرفات الدول المجاورة بأنها غير مبررة، مشيرة إلى أنها تواجه حملة إعلامية غير مسبوقة لتشويه صورة الدوحة، وأضافت "من الواضح أن الحملة الإعلامية كان هدفها منذ البداية أن تمارس ضغوطاً على الحكومة القطرية لكي تتخلى عن سيطرتها على عملية صنع القرار والسيادة والسياسة الوطنية".

صرّحت الدول الأربع التي قطعت علاقاتها مع قطر -التي تستضيف أهم قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط- بأنها ستغلق روابط النقل الجوي والبحري؛ ومن الجدير بالذكر أن قطر هي واحدة من أغنى الدول في العالم، وهي المورِّد الأكبر للغاز الطبيعي المسال لآسيا وأوروبا، ومستثمر كبير في المملكة المتحدة وأوروبا من خلال صندوق الثروة السيادية الخاصة بها.

منعت دول الخليج الثلاث مواطنيها من السفر إلى قطر وأعطت القطريين مهلة أسبوعين لمغادرة بلدانها، وصرحت بأنها ستسلك مساراً قانونياً لمحاولة منع الشركات والدول الصديقة التي تنتقل من وإلى قطر عبر مجالها الجوي. ويذكر أن إغلاق الحدود البرية الوحيدة مع المملكة العربية السعودية من شأنها أن تقطع إمدادات الغذاء الى الدولة المعتمدة على الواردات التي من المقرر أن تستضيف بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢.

تعترف قطر -المعروفة باستقلالها الإقليمي ولطالما ما تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة- بأنها تدعم بعض الحركات الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحماس، والجماعات الفلسطينية المسلحة، إلّا أنها

* مراسل في صحيفة فايننشال تايمز.

أنكرت دعمها للإرهاب؛ وأعربت الدوحة عن أسفها للقرار، إذ صرّحت بأن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة؛ وقال بيان صادر عن قناة الجزيرة إن هذه الإجراءات لن تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين.

يعتقد المحللون أنه من غير المرجح أن تتأثر صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال؛ لأنها ستتطلب من المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين حصار الممرات البحرية لإيقاف الشحنات، وهو تصاعد كبير في الأحداث لن يكون موضع ترحيب في واشنطن.

قال ريتشارد مالينسون المحلل في شركة ''إنيرجي آسبكتس'' في لندن: ''لا أعتقد بأن أحداً قد لمح بشأن فرض الحصار؛ إذ تعتمد كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة اعتماداً كبيراً على تجارة النفط من خلال البحر، وأنا لا أستطيع حقاً أن أتخيل قيامهم بمخاطرة من شأنها أن تعطل ذلك''، فالإمارات العربية المتحدة –مثلاً– هي مستورد ومصدر للغاز الطبيعي، وبإمكانها إيقاف استيراد الغاز القطري وإعادة توجيه إنتاجها للغاز إلى الاستهلاك المحلي في خطوة تؤدي إلى إعاقة قطر من تصدير الغاز الطبيعي المسال.

أصدر ميناء الفجيرة الإماراتي مذكرة تحظر رسو جميع السفن القطرية في الميناء، وذلك على وفق ما ذكرته صحيفة فايننشال تايمز؛ إذ تعدُّ الفجيرة نقطة التزود الرئيسة لناقلات النفط في الخليج العربي، وأن منع قطر من الرسو في أرصفتها يمكن أن يزيد من عدد مرات الشحن والنفقات؛ وقال وسطاء الشحن إن قطر قد رتبت بالفعل نقاط توقف أخرى في جبل طارق وسنغافورة لست ناقلات للغاز الطبيعي المسال التي كان من المقرر أن تزود بالوقود في الفجيرة.

حدث هذا النزاع الإقليمي بعد أن تم تشجع المملكة العربية السعودية وحلفائها الإقليميين من قبل دونالد ترامب الذي اختار الرياض في أول زيارة له في الخارج كرئيس للولايات المتحدة؛ إذ التقى السيد ترامب خلال زيارته الزعماء العرب بمن فيهم أمير قطر، وأيّد حملة الرياض لتحدي النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بصفقة أسلحة تصل قيمتها إلى ١١٠ مليارات دولار.

قام ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي يوم الاثنين بالتقليل من أهمية النزاع القائم بين حلفاء الولايات المتحدة في تأثيرها على الحرب ضد تنظيم داعش بينما يحث جميع الأطراف على حلِّ خلافاتهم؛ وقال السيد تيلرسون خلال زيارته في سيدني: ''لا أتوقع أن يكون لهذا الأمر أي تأير مهم في الحرب ضد الإرهاب في المنطقة أو على الصعيد العالمي''.

إن الخطوط الجوية القطرية مهددة بتعطيل شبكتها الجوية إذا لم تتمكن الرحلات الجوية من الوصول إلى المجال الجوي لأقرب ثلاث دول مجاورة لها، فقد صرّح الاتحاد للطيران –شركة طيران في أبوظبي–،

وطيران دبي –شركة طيران في الإمارات– بأنهما سيعلقان جميع الرحلات الجوية إلى قطر حتى إشعار آخر.

اتهمت الإمارات العربية المتحدة قطر بنشر أيديولوجية تنظيم القاعدة من خلال وسائل الإعلام وإيواء متطرفين مطلوبين، واتهمت البحرين قطر بتمويل الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران لتنفيذ هجمات ''تخريبية'' في المملكة البحرينية.

واتهم أحد المراقبين الخليجيين قطر بتمويلها للإرهاب في سوريا وليبيا واليمن ومصر، وقال إن رغبة البلاد في الانفتاح على إيران ''مسألة مثيرة للقلق''.

بينما تتهم السعودية والإمارات والبحرين إيران ذات الأغلبية الشيعية بتغذية الصراعات والاضطرابات في الشرق الاوسط، وعلى الرغم من أن قطر تعد دولة سنية، فإنها تتمتع بعلاقات أفضل مع طهران من دول الخليج المجاورة لها، وقد دعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الدول العربية إلى حل هذا النزاع عبر الحوار، وأكّد في تعليق له حول الأزمة القطرية ''أن الإكراه ليس هو الحل أبدا''.

إن محاولات عزل الدولة القطرية على الصعيد الدولي تعد تصعيداً لخلاف دبلوماسي مماثل عام ٢٠١٤ حينما اتحدت الرياض وأبو ظبي والمنامة ضد الدوحة على دعمها للحركات الإسلامية، وانقطعت العلاقات في بداية شهر حزيران الحالي حينما نشرت وسائل إعلام إماراتية وسعودية تصريحات تزعم أن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر قد أدلى بها، وقد فُسِرَت بأنها تدعم إيران والحركات الإسلامية، لكن الحكومة القطرية من جانبها بيّنت أن التصريحات كاذبة وكانت نتيجة حادث اختراق إلكتروني.

أدّى قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر إلى إثارة حالة الذعر في شراء السلع الأساسية، فقد قال أحد الموظفين التنفيذيين المغتربين: ''إن جميع المواطنين يتواجدون في المحال التموينية للتسوق، وهم قلقون بشأن ترتيبات السفر''، وأشار الاقتصاديون إلى أن هذه الخطوة تعد خطراً على القطاع المالي القطري؛ فقد قامت البنوك القطرية بزيادة فروعها خارج البلاد في السنوات الأخيرة، إذ يمتلك بنك قطر الوطني حوالي ٢١٠ فروع في مصر، و٢٧ فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين يمتلك البنك التجاري القطري ٤٠٪ من أسهم البنك العربي المتحد لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إن تكلفة الاقتراض قد ترتفع الآن في قطر وذلك على وفق ما ذكره بنك سيتي، الذي قال في بيان له: إن السيولة في القطاع المصرفي في قطر ''تأثرت بشدة''؛ بسبب انخفاض أسعار النفط.

المصدر:

https://www.ft.com/content/dc24473c-499e-11e7-a3f4-c742b9791d43

النزاع في الخليج .. مغزى المشاحنة داخل الحكومة الملكية

ديفيد ب. روبرتس *

٢٠١٧-٦-١٧

بالنظر إلى القواسم الدينية والثقافية والتأريخية بين الحكومات الملكية لشبه الجزيرة العربية، يمكن أن تكون العلاقات بين حكومات هذه المنطقة مشحونة بنحوٍ ملحوظ؛ وآخر هذه المشاحنات تركزت حول حفل تخرج عسكري حضره أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني في ٢٣ من أيار للعام الحالي، إذ إنه وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أفادت وكالة الأنباء القطرية الرسمية (QNA) بأن الأمير ألقى خطاباً في المراسم ذكر خلاله التوترات بين قطر والولايات المتحدة، وتساءل عن المدة التي سيبقى فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السلطة، قائلاً إن حماس هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، مؤكداً -مجدداً- دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين، وأشار إلى علاقات قطر ''الطيبة'' مع إسرائيل، وبعد ساعات قليلة نشرت الوكالة على موقعها عبر ''تويتر'' ثلاث تغريدات تعلن عن اكتشاف مؤامرة من قبل البحرين ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتشويه سمعة قطر، وأعلنت عن سحب سفرائها من تلك الدول، لكنَّ المسؤولين القطريين نفوا أن يكون ما ذكرته الوكالة صحيحاً، قائلين إن الأمير ''تميم'' لم يتحدث في حفل التخرج، مبينين أن وكالة أنباء بلادهم كانت ضحية اختراق مدبر بعناية.

ولم ينفِ إنكار الدوحة الفضيحة الإقليمية التي أعقبت ذلك، ولم تسفر نتائج التحقيق التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) -بعد أسبوعين- عن أن القراصنة الروس كانوا مسؤولين؛ فقد ظهرت أكثر من اثنتي عشرة افتتاحية ومقالة في الصحف السعودية والإماراتية قامت بتأنيب قطر على سياساتها الخاطئة، كونها تتعارض مع أولويات الرياض وأبو ظبي، وقد انضمت مصر مع أقرب جيران لقطر -السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة- إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، وطالبت القطريين بالعودة إلى ديارهم في غضون أسبوعين، وفرضت البلدان الأربعة حصاراً جوياً وبحرياً وبرياً على قطر، ويعدُّ هذا عقاباً طائشاً؛ لأن قطر تعتمد اعتماداً كبيراً على حدودها البرية مع المملكة العربية السعودية وعلى ميناء جبل علي في دبي للواردات، ولاسيما الواردات من المواد الغذائية الطازجة ومواد البناء.

* أستاذ مساعد في جامعة كينغز اللندنية، ومؤلف كتاب (قطر: تأمين الطموحات العالمية لدولة المدينة).

وعلى الرغم من أن الحكومات الملكية الخليجية الأخرى لا يبدو أنها تصدق مزاعم الدوحة حول اختراق وكالتها، إلا أنه لا توجد لقطات من حديث تميم في المراسم العسكرية؛ فهو لا يتحدث عادةً في مثل هكذا مناسبات، وفي حين أنه من الممكن تصور أن "تميم" سيعطي بعض التصريحات وليدة اللحظة حول الدعم القطري الكبير لحركة حماس، فإنه يبدو من غير المحتمل أن يتحدث عن علاقات قطر مع إسرائيل أو أن يعترف علناً بأن قطر لها علاقات ضعيفة مع الولايات المتحدة، على الرغم من ثمن القيام بذلك.

بغض النظر عما إذا كان قد أدلى بها بالفعل، فإن العديد من التعليقات التي ذكرها تميم يمكن تصديقها؛ لأنها ليست بعيدة عن سياسة قطر الخارجية، والمشكلة هي أن قطر من المفترض أن تكون قد تركت هذه السياسات في عام ٢٠١٤، خلال آخر مشاحنة بين دول الخليج؛ ولأن "تميم" بدا وكأنه قد أعرب عمّا يمكن أن يفكر به المسؤولون في الدوحة بنحوٍ خاص، فإن النزاع الذي طال أمده بين قطر وجيرانها قد عاد إلى الظهور.

تعود جذور النزاع الحالي بين قطر والسعودية على وجه التحديد إلى ما لا يقل عن ثلاثة عقود ولاسيما السنوات التي تلت عام ١٩٧١، حينما حصلت قطر على استقلالها من المملكة المتحدة، وقد تولى خليفة بن حمد آل ثاني –جد أمير البلاد الحالي– السلطة في غضون ستة أشهر من الاستقلال، وقد قام بتحديث اقتصاد البلاد، وزيادة المعاشات التقاعدية، ورفع مستوى العمالة للسكان المحليين. وفي مجال السياسة الخارجية اتبع بدأب قيادة المملكة العربية السعودية؛ وهذا ما يتناسب مع النمط طويل الأمد؛ إذ كانت المملكة العربية السعودية تعدُّ قطر –التي تعد اليوم موطناً لحوالي ٣٠٠،٠٠٠ قطري– دولة تابعة وخاضعة لها تأريخياً.

وكان الحكام السعوديون غير راضين عن هذه الفكرة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث اعتلى حمد بن خليفة آل ثاني السلطة، ورفض الأمير الشاب آنذاك دور السعودية المهيمن، وسعى بدلاً من ذلك إلى صياغة سياسة خارجية مستقلة تقوم قطر بموجبها بتنويع علاقاتها مع دول أخرى، ومن خلال تحسين علاقات قطر مع إيران وفتح العلاقات مع إسرائيل ضد مشيئة الرياض، حث حمد على عصر العلاقات السيئة بين قطر وجارتها الأكبر التي شهدت –من بين نزاعات أخرى– سلسلة من المصادمات والمناوشات الحدودية في أوائل التسعينيات، وحينما أخذ حمد في النهاية السلطة من والده في انقلاب سلمي عام ١٩٩٥، دعمت السعودية –بنحو مزعوم– انقلاباً مضاداً لاستعادة خليفة، إلا أنها قد فشلت في ذلك.

في عام ١٩٩٦، أنشأت قطر قناة الجزيرة الإخبارية، وكانت المملكة العربية السعودية هدفاً

خاصاً في التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن؛ وعليه، فقد غضب حكام دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب مشاهدة عشرات الملايين من مواطنيهم لقناة الجزيرة، ففي عام ١٩٩٩ أغلقت الحكومة الجزائرية بث القناة في أجزاء من عاصمة الجزائر لمنع المواطنين من مشاهدة المقابلات مع الدبلوماسيين المنفيين أو المغتربين.

وبحلول عام ٢٠٠٢، سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من قطر لإجبار البلاد على لسير في الطريق الصحيح، وقد عاد الدبلوماسيون السعوديون في عام ٢٠٠٨ لكن بشرط أن تمنع قطر من تغطية الجزيرة للمملكة العربية السعودية، إلا أن هذا التنازل الطفيف كان لا شيء بالنسبة للسعودية، إذ أظهر أمير قطر أن بلاده يمكن أن تفعل ما تريد وهو مطمئن.

مع اندلاع الربيع العربي في عام ٢٠١٠، خضعت السياسة الخارجية القطرية للتحول، فلم تعد الدوحة تبحث عن دور كنوع من الوسيط المحايد الذي له صلات حول معظم جوانب النزاعات المختلفة في الشرق الأوسط، وبدلاً من ذلك، سوف تختار التدخل المحسوب من أجل مصلحتها؛ إذ أرادت النخب القطرية دعم الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة "الاستبدادية" الراسخة في مصر وليبيا وسوريا وتونس، لكن وزارة الخارجية القطرية كانت حديثة ولا تمتلك الخبرة الواسعة، وهيمن عليها الوزير، وكانت عرضة لخطر النفوذ والوجود الشخصي بدلاً من صنع القرار المؤسسي؛ لذلك أصبحت النخب القطرية مجموعة خاصة من المنفيين والمغتربين العرب الذين انتقلوا إلى الدوحة على مدى عقود، وكثير منهم يعتنقون الدين الإسلامي كوسطاء، ومثال على ذلك، المحاور القطري في ليبيا، اسمه علي وهو رجل دين يدعو إلى الجاهلية!

لم يكن لدى المسؤولين القطريين أيُّ مؤازرة تدعم جماعة معينة مثل جماعة الإخوان المسلمين، وعدَّت الدوحة أن معظم أعضاء هذه المنظمة معتدلون، وفضلاً عن ذلك كان الإخوان المسلمون عبارة عن مجموعة إقليمية وقومية واسعة، وفي بداية الربيع العربي، بدا أن وقتهم قد حان، إذ يبدو أن العناصر الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين كانت خياراً مدروساً، وفي الوقت نفسه، اتضح أن قطر تعمل على تطوير علاقاتها مع جماعات أكثر تطرفاً، مثل حماس، والجماعة الفلسطينية، وجبهة النصرة التي كانت فيما مضى تتبع تنظيم القاعدة في سوريا. إن ممانعة قطر في مناقشة هذه العلاقات قد أضرَّ بسمعتها بنحوٍ علني وعميق، فالتفسير الأكثر إلحاحاً لبناء قطر للعلاقات مع حماس وجبهة النصرة هو أن الدوحة سعت إلى تهدئة هذه الجماعات؛ ففي أيار من عام ٢٠١٧، أقنعت قطر حماس بالتخفيف من موقفها من السلام مع إسرائيل، وفي يوليو من عام ٢٠١٦، أدت قطر دوراً لإقناع جبهة النصرة بإنهاء انتمائها الرسمي مع القاعدة.

شعر المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة بالقلق إزاء تصاعد الإسلام السياسي؛ خوفاً من أن تمكين هذه الجماعات قد يؤدي إلى تقويض أمنهم وأمن حلفائهم، إذ أثار الربيع العربي مخاوفهم؛ لذلك حينما تنحى حمد بن خليفة في عام ٢٠١٣ لصالح ابنه تميم، أظهرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فرصة أخرى للضغط على قطر للتغيير، وفي أوائل عام ٢٠١٤، سحبا سفراءهما من الدوحة، وهو ما فعلته البحرين كذلك، ودعت وسائل الإعلام في جميع أنحاء الخليج والمتعاطفة مع السعوديين إلى مزيد من التصعيد لإغلاق حدود قطر مع المملكة العربية السعودية ولمنع الخطوط الجوية القطرية من التحليق عبر المجال الجوي السعودي.

بحلول شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٤، وافقت قطر على مجموعة من المطالب، بما في ذلك كبح دعمها لجماعة الإخوان المسلمين؛ وعليه غادر عدد من الأعضاء رفيعي المستوى من المجموعة الدوحة، ولكن لم يحدث تغيير جوهري في السياسة الخارجية الواسعة في قطر؛ لأنها لم ترغب في التخلي عن الاتصالات التي استثمرتها منذ عقود، ولا يمكن لأمير البلاد الجديد أن يتسامح بطريقة مهينة في التخلي عن مواقف طويلة الأمد بعد مدة وجيزة من توليه السلطة.

وعلى الرغم من توفير قطر للقوات والمعدات العسكرية للحرب التي قادها السعوديون والإماراتيون في اليمن عام ٢٠١٥، بدت وكأنها تبشر بعمل مؤقت وجديد، إلا أنها كانت في الواقع تعمل على تحريف الحقائق والخداع: إي لم تكن مساهمات الدوحة تُذكر.

ليس من الواضح سبب تحول الحكومات الملكية في الخليج بسرعة إلى الضغط في هذا الوقت، لكن التساؤل هو: هل كان رد فعلهم نتيجة للتطورات الأخيرة أو استجابة لفشل قطر الملحوظ في التمسك بنهايتها في صفقة عام ٢٠١٤؟ وفي كلتا الحالتين، يمكن أن تكون القشة الأخيرة هي استعداد قطر لدفع فدية ضخمة إلى احدى الفصائل العراقية في نيسان؛ لضمان عودة ٢٦ قطرياً، بمن فيهم عددٌ من عائلة آل ثاني، الذين تم القبض عليهم في أثناء عملية صيد الصقور في جنوب العراق قبل ١٦ شهراً (الصفقة المعقدة التي جلبت إطلاق سراحهم تنطوي أيضاً على عمليات نقل رهائن واسعة في سوريا). على الرغم من أن بعض التقارير تشير إلى أن الكثير من الأموال ما زالت مع الحكومة العراقية في بغداد، وبقدر ما كان بعض المراقبين السعوديين والإماراتيين قلقين، إلا أن الصفقة كانت دليلاً آخر على استعداد قطر للتآمر مع العدو.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن النزاع اندلع سريعاً بعد أوّل رحلة خارجية لترامب، فعلى عكس أي رئيس جديد قبله جعل ترامب السعودية أول محطة له، ولم تتمكن الحكومات الملكية في الخليج –بعد علاقتها الصعبة مع إدارة باراك أوباما– من تلقي زيارة أفضل، وكان حضور ترامب حضوراً مليئاً بالثقة،

وكان خطابه أمام القادة العرب في الرياض داعماً إلى أقصى الحدود؛ إذ شعرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالشجاعة، وفي الوقت نفسه، فإن قطر معروفة في الأوساط السياسية في واشنطن بأنها شريكٌ أقل ثقة كونها مقراً لقناة الجزيرة –التي غالباً ما تنتقد السياسة الأمريكية–، وهي راعية لجماعة الإخوان المسلمين –الذين يعارضهم العديد من المراقبين الأميركيين–، وخصوم حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المدعومين من قبل الولايات المتحدة.

بيد أنه منذ أوائل التسعينيات استضافت الدوحة القوات الأمريكية بأعداد كبيرة، واشترت كميات متزايدة من المعدات العسكرية، وتعد قاعدة العديد العسكرية (Al-Udeid) للقيادة المركزية الأميركية جنوب غرب الدوحة جزءاً جوهرياً من البنية الأساسية العسكرية العالمية في واشنطن؛ وبسبب حجم القاعدة الأمريكية وأهميتها في قطر، سيكون من المستحيل نقلها في أي إطار زمني معقول، ولكن ذلك لا يمنع من وجود التدخلات الأخرى من جانب الولايات المتحدة؛ ففي السادس من شهر حزيران الحالي بيّن ترامب من خلال تغريداته عبر برنامج ''توتير'' دعمه للضغط على قطر، وبعد يوم واحد دعا إلى الهدوء والحوار.

وإلى الآن، أثبتت قطر مرونتها، وقد انخفض تصنيفها الائتماني من قبل وكالتين للتصنيف، لكنها ما زالت قوية من ناحية الموارد المالية، وتعمل موانئ سلطنة عمان في ''صحار وصلالة'' كمحطات لنقل البضائع المتوجهة إلى قطر؛ مما يخفف من بعض الضغوط، وقد زودت تركيا وإيران البلاد بمئات الأطنان من الفواكه والخضراوات ومنتجات الألبان يومياً، ويعدُّ الغاز الطبيعي المسال في قطر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للدول في جميع أنحاء العالم كالمملكة المتحدة والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، ومن ناحية أخرى، فإن الوضع بدأ بالتصاعد إثر وجود مجموعة جيدة من الحلفاء.

ولكن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يعتلان أعلى مستوى من الثقة والقوى الإقليمية وفي علاقاتهما مع الولايات المتحدة؛ ومما لا شك فيه أن هذا الخلاف ليس خالياً من الثمن الباهض بالنسبة للبلدين، إذ فقدا التجارة، وأضرا بسمعتهما من طريق التضحية بالعقود التجارية الدولية إلى الخلافات السياسية المحلية، لكن قطر تضررت أكثر، والأهم من ذلك يتم تضييق الخناق عليها مع الوقت.

لا تستطيع قطر تغيير موقعها، ويجب أن تجد طريقة لتسوية الخلافات مع ثلاث من أقرب جيرانها، ويجب على الدوحة أن تجد حل وسط، ولكن لا يمكن لجيران قطر أن يضغطوا علناً على الدوحة لتغيير سياساتها، ومن المحتمل أن تطالب دول الخليج الأخرى بأن تغلق قطر قناة الجزيرة كشرط للمصالحة؛ ولكن هذا سيكون مطلباً صعباً، وبإمكان كلٍّ من السعودية والإمارات الضغط على

الدوحة؛ إذ حتى الآن لم تَعُدِ العلاقات بينهما كسابق عهدها، فإنهما بحاجة للسماح لقطر بطريقة مشرفة للتخفيف من حدة التصعيد، تماماً كما تحتاج البلاد لإقناع حلفائها السابقين بأن هذه المرة قد أخذت رسالتهم على محمل من الجد وعلى عاتقها.

المصدر

https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2017-06-13/dustup-gulf?cid=soc-tw-rdr

لم لا تستطيع الحكومات حل مشكلة بطء الإنتاجية؟

مارك ليفنسون *

١٨-٦-٢٠١٧

تَقدَم الاقتصاد العالمي بعد التراجع الكبير الذي حدث في عام ٢٠١٦، فعلى وفق تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في السابع من شهر حزيران الحالي فإن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة ٣,٦٪ في العام المقبل، وهو أفضل نمو عالمي له منذ عام ٢٠١١، وتوقع صندوق النقد الدولي في نيسان الماضي أن متوسط معدل البطالة سينخفض في الاقتصادات المتقدمة في العالم ليصل إلى ٥,٨٪ في عام ٢٠١٨، وهو أدنى معدل له خلال عقد من الزمن.

بيّن تقريرٌ لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صدر في ١٨ من شهر أيار الماضي منظوراً آخر؛ فقد أشار إلى أن الاقتصادات المتقدمة تشهد "تباطؤاً في معدلات نمو الإنتاجية"؛ وتشير بيانات أخرى إلى أن الاتجاه نفسه يجري في العديد من الدول الأقل ثراءً، وهذا يعني أن النظرة المستقبلية في معظم أرجاء العالم ترى أن النمو الاقتصادي -الذي من شأنه أن يرفع الأجور ويحسن مستويات المعيشة- سيكون بطيئاً جداً ويستمر على المدى الطويل؛ وهو ما سيزيد من سخط العديد من الأشخاص الذين سيتأثرون بشدة في ظل بطء نمو الاقتصاد العالمي.

لا يوجد هناك تناقض بين هذا التفاؤل على المدى القصير والحذر على المدى البعيد، فعلى المدى القصير، أدّى انتعاش دورة الأعمال، وحدوث عجز كبير في العديد من الحكومات، وانخفاض أسعار الفائدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، وأن الحكومات تسيطر على هذه العملية بنحوٍ كبير. أمّا على المدى البعيد، فيعتمد المعدل الذي تتحسن فيه مستويات المعيشة اعتماداً كلياً على معدل نمو الإنتاجية، وحينما يتعلق الأمر بزيادة النمو، فإن الحكومات لم تحقق أي تقدم يذكر؛ وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية والسياسة النقدية -وهي الأدوات القياسية للاقتصاد- ليس بإمكانها أن تقدم حلولاً فعالة للمشكلة.

الدورة الإنتاجية:

تعرَّف الإنتاجية بأنها مقياس للناتج الاقتصادي الناتج عن كمية معينة من اليد العاملة ورأس المال ومدخلات أخرى، وأكثر أشكال الإنتاج شيوعاً هي إنتاجية العمل، التي تعرف عادة بأنها الناتج عن متوسط ساعات العمل، ولكن يحاول الاقتصاديون أيضاً تقييم ما إذا كانت رؤوس الأموال

* خبير اقتصادي ومؤرخ وصحفي، له سجل طويل في الكتابة حول القضايا الاقتصادية والتجارية.

والتكنولوجيا الجديدة يتم استعمالها بنحو يجعلها أكثر إنتاجية مع مرور الوقت، وحينما يكون نمو الإنتاجية سريعاً، فإن الزيادة في مقدار الثروة التي ينتجها الاقتصاد سيكون سريعاً كذلك.

يميل نمو الإنتاجية إلى التحرك في دورات طويلة، وذلك منذ الثورة الصناعية؛ ففي الولايات المتحدة، كان نمو الإنتاج بطيئاً إلى حد ما إبان الحرب الأهلية، ولقد شهد تقدماً أسرع في أواخر القرن التاسع عشر، وتباطأ في الفترة من ١٩٠٠ إلى أوائل العشرينيات، وكان أكثر سرعة على مدى نصف قرن، وتوقف في عام ١٩٧٣؛ كانت الفترة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣ ملحوظاً وذلك لقوة الإنتاجية في الولايات المتحدة التي طابقت أو تجاوزت الإنتاجية في جميع أنحاء أوروبا الغربية واليابان؛ نتيجة لذلك أصبح بإمكاننا القول إن تلك السنوات التي أعقبت الحرب هي الحقبة الأبرز للنمو الاقتصادي في تأريخ البشرية، مع توسع الاقتصاد العالمي بمعدل سنوي يبلغ نحو ٥٪. ومع نمو اقتصادات بلدانها بنحوٍ سريع –الذي ضاعف حجمها بمقدار أربعة أضعاف– في غضون ٢٥ عاماً فقد شهد مئات الملايين من الأفراد تحسناً غير متوقع في مستويات معيشتهم عاماً تلو الآخر، ويشار لذلك العصر غالباً بالعصر الذهبي للإنتاجية.

اختلفت الأوضاع منذ عام ١٩٧٣، إذ اقترن ضعف نمو الإنتاجية في أنحاء كثيرة من العالم بانخفاض طويل الأجل في حصة الدخل القومي المدفوع في الأجور؛ مما أدى إلى بطء التحسن في مستويات المعيشة لمعظم الأفراد، وانخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لبعضهم؛ وكان لذلك نتائج سياسية مهمة، فقد استند الدعم الواسع النطاق لدولة الرفاهية في الخمسينيات والستينيات إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي المطرد وارتفاع الدخل هما عمل الحكومات الحكيمة والمعنوية، ومع ارتفاع الدخل وأرباح الأعمال التجارية، ازدادت الإيرادات الضريبية؛ مما زاد من عملية تمويل برامج الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وغيرها من المزايا الاجتماعية، إلّا أن عجز الحكومات في استعادة النمو الاقتصادي السريع والعمالة الكاملة بعد عام ١٩٧٣ دفع الناخبين إلى الشك في قدرتهم على الحفاظ على مستويات معيشية أفضل مع ركود الأجور؛ مما زاد العبء بنحوٍ أكثر على دولة رفاهية، وأدّى هذا الفشل إلى تمهيد الطريق أمام السياسيين المحافظين (مثل مارغريت تاتشر ورونالد ريغان) من أجل وضع سياسات موجهة نحو السوق كوسيلة لتحفيز الإنتاجية، ولكنه فتح المجال أيضاً للشعبويين الذين ينتمون إلى أيديولوجيات مناهضة للمؤسسة والمهاجرين.

ما الذي تستطيع الحكومات فعله؟

لمعرفة مدى خطورة هذه المشكلة، ضع في الحسبان أفضل مقياس معروف للإنتاجية، وهي: إنتاجية العمالة التي تُعرف بأنها المبلغ الذي ينتجه العامل في ساعة من العمل، وقد كان معدل نمو

إنتاجية العمل في تراجع طويل الأجل في جميع الاقتصادات الغنية تقريباً؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت هذه النسبة في بلجيكا بنحو ٧٪ سنوياً في أوائل السبعينيات، ولكنها لم تبلغ سوى ٠,٥٪ في العقد الماضي، وشهدت فنلندا انخفاضاً في معدل نمو إنتاجية العمالة من ٥٪ سنوياً في أوائل السبعينيات إلى ما يقرب من الصفر اليوم، وقد شهدت كل من فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة نمواً في إنتاجية العمالة بنحوٍ أكبر من الولايات المتحدة، وفي كوريا الجنوبية –التي توسع اقتصادها بوتيرة أسرع من أي اقتصاد ثري آخر في العقود الأخيرة– يصل معدل نمو إنتاجية العمالة فيها الآن إلى ٣٪ سنوياً وهو أقل بكثير من نسبة ٦٪ التي تمتعت بها في السبعينيات. يرى مجلس المؤتمر –وهي منظمة تجارية– أن إنتاجية العمالة في روسيا آخذة في الانخفاض، ولا تتوافر بيانات للمقارنة بالنسبة للصين، إلّا أن مجلس المؤتمر يقدر أن إنتاجية العمالة في الصين ارتفعت بين ٣ و٤٪ في عام ٢٠١٥، ومرة أخرى في عام ٢٠١٦.

يرتبط بطء نمو الإنتاجية بسياسات معينة، مثل: ارتفاع معدلات الضرائب؛ والسياسة النقدية التي يفرضها البنك المركزي الأوروبي –بوضع قواعد مصرفية أمريكية أكثر صرامة عقب الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨– والبيروقراطيون في بروكسل وطوكيو وواشنطن، ولكن بطء نمو الإنتاجية هي ظاهرة عالمية وليس لقوانين أي بلد علاقة بالتأثير عليها، كما أن الحكومات ليس لديها قدرة على حل مشكلة تراجع النمو.

إن الحكومات تقف كالمتفرج حينما يتعلق الأمر بتحسين نمو الإنتاجية؛ والواقع أن المكاسب السريعة التي حصلت في العصر الذهبي ترجع بجزء كبير منها إلى مبادرة الدولة، إذ بفضل الاستثمارات الكبيرة في التعليم، تضاعفت معدلات الالتحاق بالجامعات في فرنسا وألمانيا لثلاث مرات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٥، مما خلق قوة عاملة قادرة على التعامل مع أعمال أكثر تعقيداً، وأدت البحوث الزراعية الممولة من القطاع العام إلى زيادة غلة المحاصيل لكل فدان، وكانت اتفاقات التجارة الدولية حاسمة أيضاً؛ فقد أنشأت معاهدة روما لعام ١٩٥٧ السوق الأوروبية المشتركة؛ واتفاقية السيارات الأمريكية–الكندية لعام ١٩٦٥، واتفاقيات التعريفات الجمركية، وغيرها من الاتفاقات التجارية، أدت إلى فرض ضغوطاً على المصنعين لكي يكونوا أكثر كفاءة وابتكاراً في مواجهة منافسة أجنبية أكبر.

نمو أسرع في الأفق؟

لا يمكن تكرار هذه التدابير ذات التأثير العالي لزيادة الإنتاجية مرة أخرى؛ إذ إن آثار تحسين الطريق السريع بوضع مدخل جديد تعد سهلة بالمماثلة مع المكاسب الناتجة عن استبدال طريق مزدحم بطريق سريع آخر مخصص لمركبات النقل، ولكن اتفاقيات التجارة السابقة التي خفّضت من أسعار التعريفات الجمركية جعلت الفائدة من الاقتراحات الجديدة هامشية، وللحصول على مكاسب أكبر

يجب التوصل إلى أساليب ومنتجات جديدة. وفي كثير من الأحيان قد يحتاج التقدم التكنولوجي أو فكرة مبتكرة جديدة عدة سنوات ليكون لها أي تأثير اقتصادي فعّال، فقد شهدت العديد من البلدان طفرة في نمو الإنتاجية في أواخر التسعينيات حينما أعادت الشركات تنظيم عملياتها على شبكة الإنترنت -أي ثلاثة أو أربعة عقود بعد التطورات التي حدثت في مجال الحوسبة والاتصالات التي ابتكرت الإنترنت- ولم يتوقع أحد حدوث تلك الطفرة الإنتاجية في تلك الفترة، وانتهت فجأة كما بدأت.

شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في نمو الإنتاجية لأكثر من أربعة عقود، ومن الواضح أن الحكومات ليس بإمكانها عمل شيء للتأثير على هذا الوضع بأي طريقة قابلة للتنفيذ، وقد يساهم تحسين البنية التحتية، ودعم البحث العلمي، وتعزيز التعليم، وتدريب العمال في زيادة سرعة نمو الإنتاجية بمرور الوقت، ولكن لا يمكن لأحد أن يعرف مدى سرعة تلك الاستثمارات في زيادة النمو.

وإذا ما ارتفعت الإنتاجية مرة أخرى، فمن شبه المؤكد أن يكون ذلك نتيجة الابتكارات الجذرية في القطاع الخاص، وهو أمر ليس من الصعب تصوره؛ فالتطورات (كالذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والتكنولوجيا النانوية) لا تبدو أنها حققت الكثير من أجل نمو الإنتاجية حتى الآن، ولكنها قد تحدث ثورة في الأعمال التجارية في المستقبل، وسيكون أمراً رائعاً تقاسم الدخل الناتج على نطاق واسع، وذلك إذا أحدثت تلك التطورات قفزة في الإنتاجية؛ ولحين حدوث ذلك فمن المرجح أن العالم سيبقى عالقاً مع اقتصاد يسير جداً.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2017-06-12/slow-productivity-growth-here-stay

أسعار النفط على المدى البعيد

ليام دينينغ *

٢٢-٦-٢٠١٧

ما الطريقة الصحيحة للتفكير في أسعار النفط على المدى البعيد؟ يرتبط هذا التساؤل بنحوٍ كبير بالصناعة والأسواق بغض النظر عن الأسعار في أي مدة محددة، فحينما نتج عن عمليات الدمج الكبرى شركة ضخمة مثل شركة إكسون موبيل في عام ٢٠٠٠، قد كان من المعتاد أن يتم إدراج مبلغ ٢٠ دولاراً للبرميل في نماذج التقييم، وقبل بضع سنوات فقط، تم إبلاغنا بأن مبلغ ١٠٠ دولار للبرميل قد أصبح المبلغ الجديد المدرج في النماذج، وبعد تدهور جديد في أسعار النفط لم تتمكن شركات النفط الكبرى من إيقاف التراجع بالأسعار دون التعهد بتمويل نفسها بمبلغ ٥٥ دولاراً للبرميل.

لنلق نظرة على منحنى العقود الآجلة للنفط قبل حدوث التدهور وفي عدة أوقات أُخَر، بإمكانك أن ترى أن الأسعار مستقرة على مستوى محدد على المدى الطويل:

معيار جديد آخر

انهارت قيمة العقود الآجلة للنفط على المدى الطويل بمقدار النصف تقريباً واستقرت على ٥٥ دولاراً للبرميل

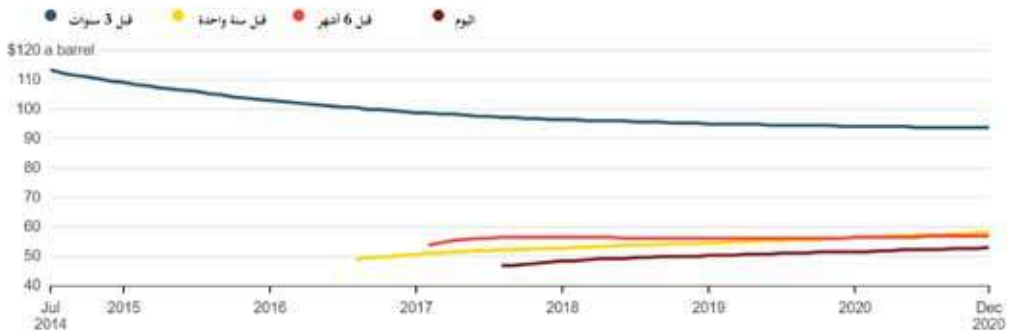

لمَ استقرت الأسعار على ذلك المستوى؟ إن أوضح تفسير لذلك هو أنه يبدو كأنه نقطة انطلاق لمنتجي الصخر الزيتي (النفط الصخري) في الولايات المتحدة لتعزيز عمليات الحفر والتكسير؛ مما يرفع

* كاتب لصحيفة بلومبيرغ، يغطي موضوعات الطاقة، والتعدين، والسلع.

من نسبة العرض بسرعة نسبية؛ وبالتالي الحفاظ على الأسعار الحالية، وفي الوقت نفسه، اضطر بقية منتجي النفط الخام الضغط على التكاليف للحفاظ على استمراريتهم في المنافسة مع منتجي الصخر الزيتي.

يعد إنتاج الصخر الزيتي نقلة جذرية في اقتصادات النفط التي ترتكز إلى النموذج القديم المتمثل بمنظمة أوبك؛ وذلك لأن الصخر الزيتي يعود بمبالغ طائلة لدعم رأس المال والتكنولوجيا والإبداع بنحوٍ أكبر من الطرق التقليدية للتدخل السياسي المباشر، إلّا أن سوق النفط غريبة للغاية؛ إذ أشار سبنسر ديل كبير خبراء الاقتصاد في شركة (BP) في أحدث طبعة لتقريرها الإحصائي السنوي للطاقة إلى نقطة مثيرة للاهتمام حول دور الدول المصدرة للنفط في عصر وفرة النفط، قال:

''إذا كنت من كبار منتجي النفط، فبإمكانك تشغيل عجز مالي كبير جداً لمدة سنتين أو ثلاث أو أربع أو حتى خمس سنوات، وهو أمر جيد تماماً بالنسبة إليك، ولكنك لن تستطيع تشغيل عجز مالي كبير إلى الأبد؛ وبالتالي أعتقد أنك بحاجة إلى التفكير ليس فقط حول تكلفة استخراج النفط بل التفكير في طبيعة اقتصادات كبار منتجي النفط أيضاً''.

وفي مقابلة له في نيويورك في اليوم الذي بعده، قال السيد ديل:

''إن الغريزة الطبيعية للخبير الاقتصادي هي أن تكون لديه القدرة على تحديد سعر أي شيء على المدى البعيد من خلال حساب التكلفة الإنتاجية، ومن ثم إضافة عوائد رأس المال إليها الذي سينتج عنه الربح الإجمالي؛ وهذا هو السعر على المدى البعيد''.

أما في حالة النفط، فتعدُّ الدول الكبرى المصدرة للنفط مشكلة كبيرة؛ لأن معظمها تتطلب –كما يقول ديل– أن تكون أسعار النفط أعلى من ٥٠ دولاراً بكثير لاستمرارية عمل اقتصاداتها على المدى البعيد؛ فحتى المملكة العربية السعودية –التي كانت ذكية بما فيه الكفاية في جني المليارات من الدولارات في سنوات الازدهار– ليس باستطاعتها الصمود أمام الأسعار الحالية لمدة طويلة.

كان لدى منظمة أوبك معظم الاحتياطات النفطية –وذلك منذ عقد من الزمن في وقت الذروة– وقامت البلدان الأعضاء بفرض حاجتها بأن يكون سعر البرميل الواحد ١٠٠ دولار؛ ولهذا كان يجب أن يكون سعر النفط على هذا المستوى. إن ذلك الأمر أشبه بموظف يقول لمديره: ''أنا بحاجة إلى أن تدفع إليَّ الملايين لأن لدي نمط حياة معيناً ويجب أن أحافظ عليه!''، في تلك الحالة سيبحث المدير عن موظف جديد آخر يعمل براتب أقل، أو قد لا يفعل شيئاً، وذلك ما فعله مستهلكو النفط.

إن موضوع النقاش هنا لا يدور حول طريقة منظمة أوبك في تحديد الأسعار بهذه الطريقة؛ بل إن اقتصاد أعضائها -الذين لا يزالون يزودون العالم بحوالي ٤٠٪ من النفط- سيتراجع بنحوٍ كبير؛ مما يشكل خطراً على تراجع الأسعار، وإذا لم تكن الشركات النفطية في الولايات المتحدة استثمارية، فإنها تستطيع أن تخفض التكاليف، وحتى لو لم تنجح في ذلك، فإن أسوأ ما قد يحدث هو الذهاب إلى محكمة الإفلاس؛ ولكن في حالة الاقتصاد المعتمد على النفط يجب على الحكومات أن تشرع في إجراء إصلاحات جذرية أو -كما في حالة فنزويال- أن تتقبل انهيار اقتصادها بنحوٍ كامل؛ وتثير هذه الهشاشة المتأصلة حول عدد كبير من مصدري النفط العالميين خطر حدوث تراجع كبير في كمية العرض؛ مما قد يرفع الأسعار مرة أخرى، وهو ما حدث في السبعينيات وفي أوقات مختلفة خلال العقد الماضي.

في حين أنه من المغري أن نهتف لحلِّ منظمة أوبك، إلّا أن ذلك سيكون حلاً مؤقتاً، وأظهر لنا العقدان الماضيان أن الدول التي انهار اقتصادها -بصرف النظر عن البعد الأخلاقي لمعاناتها- لها طرق في تصدير العواقب.

إن سبب فشل أنموذج التكلفة والعائد لتحديد الأسعار على المدى البعيد هو أن سوق النفط تضطر بنحوٍ متزايد إلى المنافسة للحصول على العملاء؛ وتتعرض سوقها الأساسية للتهديد على هامش تطور التكنولوجيا في صناعة السيارات الكهربائية والضغوط المجتمعية حول التلوث وتغير المناخ؛ وقد تتسبب الزيادة في أسعار النفط -بسبب المخاوف من ندرته- بأثر كبير بإمكاننا التنبؤ به، وهو الذهاب بعيداً عن المنتج الذي لا يمكن الاعتماد عليه.

ومع مرور الوقت، فإن الدور الذي تؤديه تكاليف الحفر أو ميزانيات دول الشرق الأوسط في تحديد قيمة النفط سيتغير لصالح مفهوم آخر، وهو: ما الخيارات التي تعود بالفائدة للعميل؟

المصدر:

https://www.bloomberg.com/gadfly/articles/١٥-٠٦-٢٠١٧/oil-s-long-term-price-takes-new-math

تقارير

أبرز المرشحين لانتخابات الرئاسة الإيرانية

حيدر الخفاجي *

١٨-٤-٢٠١٧

أعلن رئيس لجنة الانتخابات بوزارة الداخلية الإيرانية ''علي أصغر أحمدي'' في مؤتمر صحفي أن ١٦٣٦ شخصاً سجلوا ترشيحاتهم في الدورة الثانية عشرة من الانتخابات الرئاسية الإيرانية من بينهم ١٤٩٩ رجلاً و١٣٧ امرأة، وقد أوضح أن أصغر المرشحين سناً يبلغ ١٨ عاماً وأكبرهم سناً ٩٢ عاماً، موضحاً أن ٢٢٦ شخصاً كانوا أكبر فئة عمرية تبلغ أقل من ٣٠ عاماً سجلوا أسماءهم في قائمة المرشحين، وأن ٤٣٠ مرشحاً كانوا حاصلين على شهادة البكالوريوس فما فوق، وقد أضاف أحمدي أن ٥٩٠ شخصاً سجلوا أسماءهم للترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية يوم السبت وهو اليوم الخامس والأخير من فتح باب الترشيح، إذ إن الدورة الثانية عشرة للانتخابات الرئاسية الإيرانية ستجري في التاسع عشر من آيار القادم، بين المرشحين الذين يؤيد مجلس صيانة الدستور أهليتهم لخوض الانتخابات.

ومن أبرز الشخصيات التي قدمت ترشحيها رسمياً إلى انتخابات رئاسة الجمهورية هو الرئيس الحالي ''حسن روحاني''، وسادن الحضرة الرضوية ''سيد إبراهيم رئيسي'' ، والرئيس الإيراني السابق ''محمود أحمدي نجاد''، ومساعده السابق ''حميد رضا بقائي''، ووزير البريد والبرق والهاتف السابق ''محمد غرضي''، ووزير الثقافة والإرشاد السابق في حكومة الشيخ الراحل هاشمي رفسنجاني ''مصطفى ميرسليم'' عن حزب المؤتلفة الإسلامي، وشقيق الرئيس الراحل رفسنجاني ''محمد هاشمي''، وعمدة طهران ''محمد باقر قاليباف''، والنائب الأول للرئيس الإيراني ''إسحاق جهانگيري''، والمدير الاسبق للاذاعة والتلفزيون ''عزت الله ضرغامي''، ووزير العلوم الأسبق في حكومة أحمدي نجاد '' محمد مهدي زاهدي''، ومساعد الرئيس الإيراني في حكومة الراحل رفسنجاني ''مصطفى هاشمي طبا''، فضلاً مسؤول التعبئة الطلابية في الجامعات ''علي رضا زاكاني''.

وفي السادس والعشرين إلى السابع والعشرين من نسيان الحالي سيتم الإعلان من قبل وزارة الداخلية عن نتائج أسماء المرشحين المقبولين، ومن ثم تبدأ الدعاية الانتخابية من الثامن والعشرين من الشهر نفسه إلى السابع عشر من آيار، على أن يتم وقفها في الثامن عشر من آيار ليبدأ الاقتراع في التاسع عشر من

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الشهر المذكور.

١١–حسن روحاني

حسن روحاني (مواليد ١٩٤٨)، شغل منصب عضو في مجلس الخبراء منذ عام ١٩٩٩، وعضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران منذ عام ١٩٩١، وعضو المجلس الأعلى للأمن القومي منذ عام ١٩٨٩، ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية منذ عام ١٩٩٢، وكان كبير المفاوضين للبرنامج النووي الإيراني مع الاتحاد الأوروبي.

كان الرئيس الإيراني الحالي روحاني أول المرشحين الذي تم الإعلان عن ترشحه في تأريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٧ رسمياً للانتخابات القادمة ولكن بنحوٍ غير مباشر، إذ أعلن المساعد البرلماني لروحاني ''عباس علي أميري'' –على هامش اجتماع لمجلس الشورى الإسلامي– أن رئيس الجمهورية توصل إلى نتيجة مفادها أنه سيشارك في الانتخابات الرئاسية القادمة.

٢٢– سيد إبراهيم رئيسي

تولى السيد إبراهيم رئيسي –المولود في العام ١٩٦٠– النيابة العامة عام ١٩٨٠ في مدينة كرج غرب طهران، ومن ثم أصبح مدعياً عاماً في العام نفسهه، وفي عام ١٩٨٥ تولى رئيسي منصب نائب المدعي العام في طهران، وفي عام ١٩٨٨ كلفهُ السيد الخميني بالبت بالمشكلات القضائية في محافظة لرستان، وكرمانشاه، وسمنان فضلاً عن العديد من الملفات القضائية المهمة. بعد رحيل السيد الخميني تم تعيين رئيسي في منصب المدعي العام في طهران بأمر من يزدي رئيس السلطة القضائية، وبقي في هذا المنصب منذ عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٤، ومن ثم تولى منصب رئيس دائرة التفتيش العامة في إيران وبقي حتى عام ٢٠٠٤.

وكان منذ عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤ المساعد الأول لرئيس السلطة القضائية، ومنذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ تولى منصب المدعي العام في إيران، وبعد رحيل واعظ طبسي أصبح المسؤول عن سدانة أوقاف الحضرة الرضوية في مدينة مشهد بقرار من المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي الذي قال: ''إن حجة الإسلام رئيسي الذي ترعرع في تلك الديار المباركة، يمتلك كل المؤهلات المطلوبة لتولي سدانة المرقد الرضوي.''

يقوم رئيسي حالياً –فضلاً عن سدانة أوقاف الحضرة الرضوية– بتدريس مادة الفقه في مدرسة نواب في مدينة مشهد، ويُدرِّسُ كذلك نصوص الفقه، وقواعد فقه القضاء، وفقه الاقتصاد في الحوزات العلمية

في طهران وجامعات إيران، فهو لديه العديد من الكتب في الحقوق، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية.

٣٣-محمود أحمدي نجاد

محمود أحمدي نجاد (مواليد ١٩٥٦)، أستاذ جامعي وسياسي، أصبح عمدة لبلدية طهران ثم رئيساً للجمهورية، وهو الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية، تولى مهام الرئاسة منذ ٣ أغسطس ٢٠٠٥ بعد تغلبه على منافسه الشيخ الراحل هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، وأعيد انتخابه في ١٢ يونيو ٢٠٠٩ على حساب منافسه مير حسين موسوي، وظل رئيساً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٣.

٤٤-حميد بقائي

من (مواليد ١٩٦٩)، أعلن المساعد التنفيذي للرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد في تأريخ ١٨ فبراير٢٠١٧ في بيان له ترشحه للانتخابات المقبلة حيث قال: ''سأخوض الانتخابات المقبلة عبر الإيمان الراسخ بالطاقات العظيمة لهذه الأرض الأصيلة''.

٥٥-محمد غرضي

هو مهندس كهربائي من (مواليد ١٩٤١)، حظي بمسؤوليات كثيرة منها محافظ كردستان وخوزستان، وعضو في البرلمان، وممثل عن مدينة أصفهان في الدورة الأولى، ووزير النفط سابقاً في دولة مهدوي كني ومير حسين موسوي، ووزير البريد والبرق والهاتف في الدورة الثانية لمير حسين موسوي وحكومة رفسنجاني.

يجرب غرضي حظه هذه المرة من خلال الإعلان عن ترشحه للانتخابات في تأريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٦، وقال غرضي -في معرض توضيحه عن سبب ترشحه مجدداً للانتخابات-: ''إن الاسلوب الذي اتبعه روحاني كسائر الحكومات السابقة لا ينفع المجتمع؛ لذلك سيشارك في الانتخابات الرئاسية القادمة''.

٦٦-مصطفى مير سليم

من (مواليد ١٩٤٧) وهو رئيس المجلس المركزي لحزب المؤلفة، وكان يشغل منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة الشيخ هاشمي رفسنجاني الدورة الثانية عام (١٩٨٩-١٩٩٧)، وكان يعمل نائباً سياسياً واجتماعياً لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية في حكومة بني صدر (١٩٧٩-١٩٨٢)، وكان عضواً في الحزب الجمهوري الإسلامي في عام (١٩٧٩)، وقد رشحه بني صدر آنذاك لرئاسة الوزراء

حيث قدمه إلى مجلس الشوى الإسلامي لكن لم يحظَ بالموافقة، وفي المدة من عام (١٩٨٢-١٩٨٩) في حكومة رئيس الجمهورية السيد علي خامنئي كان مير سليم رئيس الإدارة الرئاسية، وكبير مستشاري الخامنئي، وهو حالياً عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام، وخلال اجتماع لحزب المؤتلفة في تأريخ ٢٩ ديسمبر٢٠١٦ في مشهد المقدسة، تم ترشيحه كمرشح نهائي للانتخابات الرئاسية القادمة.

٧-محمد هاشمي رفسنجاني

يعرف بمحمد هاشمي من (مواليد ١٩٤٢)، سياسي إيراني وشقيق الراحل الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، تقلد عدة مناصب أبرزها مساعد وزير الزراعة، ومساعد رئيس الوزراء، ووزير الخارجية بالوكالة، ورئيس الإذاعة والتلفزيون الرسمي الإيراني (١٩٨٤-١٩٩٤)، ونائب وزير الشؤون الخارجية، ونائب المدير التنفيذي لرئيس الجمهورية، وعضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام (١٩٩٦)، ومدير مكتب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حالياً، أشار محمد هاشمي عقب ترشحه إلى أنه من المبكر الحديث عن انسحابه لصالح روحاني، قائلاً: ليس من الواضح كيف ستكون المنافسات.

٨-محمد باقر قاليباف

من (مواليد ١٩٦١)، يمثل قاليباف تيار المحافظين الجدد التكنوقراطيين أو التكنوقراطيين الملتزمين الذين يهتمون بالكفاءة والقوة والتخصص وفي الوقت نفسه يؤمنون بالقيادة الروحية في إيران، أي: ولاية الفقيه. تم ترشيح محمد باقر قاليباف عمدة طهران في قائمة الـ١٤ من قبل الجبهة الشعبية لقوى الثورة في تأريخ ١٢ مارس.

المناصب العسكرية والإدارية التي اعتلاها: قائد مقر خاتم الأنبياء -قائد سلاح الجو للحرس الثوري-، والقائد الاسبق للشرطة، ووكيل رئيس الجمهورية في مركز مكافحة تهريب البضائع والعملة الصعبة عام ٢٠٠٤، وعمدة بلدية طهران من عام ٢٠٠٥ حتى الآن.

٩-إسحاق جهانگيري

سياسي إيراني من (مواليد ١٩٥٨)، هو النائب الأول لرئيس الجمهورية في حكومة الرئيس حسن روحاني، كان جهانگيري وزيراً للصناعة والمناجم في حكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وكان عضواً بمجلس الشورى الإسلامي لدورتين متتاليتين خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢، وفي تصريح له قال جهانگيري: ''أنا وروحاني نكمل بعضنا بعضاً''.

١٠-عزت الله ضرغامي

من (مواليد ١٩٥٩)، كان ضرغامي المدير الأسبق للاذاعة والتلفزيون في إيران، وهو من الشخصيات المؤيدة للمحافظين وعلى علاقة جيدة من الرئيس السابق أحمدي نجاد، أعلن ترشحه رسمياً للانتخابات الرئاسية الإيرانية القادمة من خلال إطلاقه لقنوات التليگرام، قائلا: ''رغبة في الإصلاح في البلاد واستجابة للمطالب الشريفة للشعب وحل مشكلاتهم قبلت دعوة الجبهة الشعبية للثورة للحضور في الانتخابات الرئاسية القادمة''.

١١-محمد زاهدي

من (مواليد ١٩٥٣)، كان وزير العلوم الأسبق في حكومة أحمدي نجاد، ورئيس لجنة التعليم في مجلس الشورى، وأعلن ترشحه رسمياً للانتخابات الرئاسية الإيرانية للصحفيين كآخر الراغبين بذلك في أروقة مجلس الشورى.

١٢-مصطفى هاشمي طبا

هو الوزير الأسبق للصناعة، والرئيس الأسبق للجنة الوطنية الأولمبية، ومساعد الرئيس الإيراني في حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني في الحكومة الثانية (١٩٩٣- ١٩٩٧)، والحكومة الأولى لمحمد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠١).

١٣-علي رضا زاكاني

من (مواليد ١٩٦٥)، وهو عضو في مجلس الشورى الإيراني للدورة السابعة والثامنة والتاسعة، والمسؤول عن التعبئة الطلابية في الجامعات، والأمين العام لجمعية أنصار الثورة الإسلامية. تم اختياره من قبل جمعية أنصار الثورة الإسلامية، ومن المحتمل أن تدعمه جمعية المضحيين للثورة الإسلامية.

١٤-محمد أشرفي أصفهاني

من (مواليد ١٩٤٤)، هو من الشخصيات المؤيدة للإصلاحين، وعضو في مجلس الشورى الإيراني للدورة الثانية والثالثة عن مدينة كرمنشاه. اختار أصفهاني تأريخ ٢٢ آيار ٢٠١٦ يوم الإعلان عن ترشحه للانتخابات الرئاسية على هامش مراسم إحياء ذكرى الشاعر أحمد عزيزي، وقال للصحفيين إنه سيترشح للانتخابات القادمة، ولن يتنازل أو ينسحب لصالح أي شخص.

١٥–محمد زارع فومني

هو الأمين العام لحزب الأمة للإصلاح، وناشط سياسي إصلاحي أكد ترشحه للانتخابات الرئاسية في ١٧ آذار ٢٠١٧، إذ قال: ''سأشارك في الانتخابات لإنقاذ البلاد وتشكيل حكومة ضد الفساد''.

١٦–أمر الله شيخياني

هو الأمين العام لحزب الشعب الذي يُعدُّ من الأحزاب المعتدلة التي دعمت روحاني في انتخابات ٢٠١٣، دُعِمَ هذه المرة ''أمر الله شيخياني'' الأمين العام لهذا الحزب بدلاً من روحاني.

١٧–مصطفي كواكبيان

من (مواليد ١٩٦٣)، يُعدُّ من السياسيين الإصلاحيين في إيران، عمل كممثل لطهران، وراي، وشميرانات، وإسلامشهر، وبرديس، ومدينة سمنان في البرلمان في الدورة العاشرة، ومهدى شهر في الدورة الثامنة، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وأستاذ جامعي في جامعة العلامة طباطبائي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، يشغل كواكبيان الأمين العام لحزب الإصلاحيين الديمقراطيين، وقد أعلن في ٢٤ شباط عن فكرة ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة، وقال إنه سيُلبي هذه الفكرة عقب استشارة الكبار في هذا الشأن.

أوراق بحثية

السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي

بحث مشترك

٦-٥-٢٠١٧

ذهب الشعب البريطاني إلى صناديق الإقتراع في الثالث والعشرين من شهر حزيران عام ٢٠١٦ للتصويت حول بقاء المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبي أم انسحابها منه. كانت المفاجأة التي صدمت العديد من المراقبين والمحللين وعددٍ من الجماهير، فضلاً عن شخصيات سياسية هو اختيار الناخبين وبنسبة ٥١،٩٪ مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ما كان يُنظر إليه كمفاجأة للعديد من المحللين هو في واقع الأمر قد استغرق مدة طويلة لتحقيقه، إذ إن المعارضين والمشككين للاتحاد الأوروبي كانوا جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي البريطاني قبل انضمام المملكة المتحدة لما كانت تسمى آنذاك بالمجتمعات الأوروبية، فحتى بعد إنضمامها للاتحاد استمر موقعها «كشريك غير محبذ» وسط ازدياد حالة من بث الشكوك المشتركة، وازدادت قوة المعارضين والمشككين للاتحاد الأوروبي وتأثيرهم في العلاقات المستقبلية لبريطانيا عقب ارتفاع مستويات الهجرة، وركود الدخل في العديد من أجزائها، وتراجع البنى التحتية، وزيادة المخاوف بشأن توسع الاتحاد الأوروبي.

تسعى ورقة البحث هذه إلى الإجابة عن الشكل الذي ستكون عليه السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية متشددة في قراراتها المستقبلية المتعلقة بالسياسة العامة، وتنظر ورقة البحث هذه في العلاقات التاريخية والاتجاهات القائمة مسبقاً والمؤشرات التأريخية؛ من أجل تحديد مسار السياسة الخارجية لبريطانيا.

توصلت ورقة البحث إلى أن السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي ستتركز أكثر على شؤونها الداخلية، في الوقت الذي تستعد فيه حكومتها لمواجهة التحديات الداخلية المرتبطة بخروجها من الاتحاد الأوروبي. سنشهد في العامين المقبلين توجه طاقات الحكومة البريطانية نحو التوصل إلى نتيجة إيجابية من مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحقوق فيما يتعلق بالتجارة والهجرة والسيطرة على الحدود؛ وكنتيجة لذلك، ستقوم بقطع العلاقات التي ليست لها منافع ومزايا سياسية واقتصادية فورية ومباشرة إلى المملكة المتحدة التي لا تستند إلى أسس تأريخية يمكن البناء الاعتماد عليها بنحوٍ سريع.

ستحاول بريطانيا بناء علاقات مع الولايات المتحدة، إذ إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أيد خروجها من الاتحاد الأوروبي ورحب به، لكن لدى الدولتين انطباعات متباينة إلى حد كبير حول ما يرغبون به من وراء الخروج من الاتحاد وحول العالم، وبالمثل فإن لديهم تصورات خطيرة ومتباينة بنحوٍ كبير فيما يتعلق بالصين وروسيا؛ وهذا سيعيق من كفاءة علاقتهم، ويجبر المملكة المتحدة على تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف مع الحفاظ على علاقتها «الخاصة» بالولايات المتحدة.

ستتوسع الشراكات الاقتصادية للملكة المتحدة مع دول الخليج، إذ إن لدى المملكة المتحدة روابط تأريخية واقتصادية متطورة مع دول الخليج، وبقيت هذه الروابط مستقرة، ومن المتوقع أن تستمر كذلك على مدى العقود القادمة، وبما أن المملكة المتحدة ترى أن لعلاقاتها مع دول الخليج ميزة كبيرة لها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي فإن تلك الشراكات ستبقى مستمرة.

إن علاقات بريطانيا مع عدد من الدول الأخرى كتركيا والعراق غارقة بتحولات وتناقضات سريعة وسيكون من الصعب تحديد كيفية تقدمها، إذ بإمكان هذه الدول تصميم سياسة خارجية ملائمة لهم إدراكاً منهم للمصالح والمنافع المناسبة للملكة المتحدة.

وفي الوقت نفسه، ما زال هنالك عددٌ من القضايا غير المعروفة ومن الممكن أن يكون لها عواقب وآثار مهمة على سياسة المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

ستضطر الحكومة البريطانية على الصعيد الداخلي إلى التعامل مع نداءات الاستقلال داخلياً فيما يتعلق باستقلال أسكتلندا وشمال آيرلندا وويلز عن المملكة المتحدة، مع ضمان بقائهم جزءاً من المملكة كاملةً، وفي حالة حدوث الاستقلال لتلك الأجزاء فإن ويستمنستر –وهي التي تسيطر الآن على إنجلترا لوحدها– ستجد نفسها مُلزمة وبشدة من النواحي الاقتصادية والسياسية.

ستستمر الأطراف المعارضة للاتحاد الأوروبي والمناهضة للمؤسسة والحركات الأخرى في صناعة التقلبات، وعلى الرغم من أن مرشحي المعارضة قد هزموا في هولندا والنمسا ومن المرجح أنهم هزموا أيضاً في ألمانيا إلا أنه لا ينبغي التقليل من شعبيتهم ولاسيما أنهم فاعلون في فرنسا وإيطاليا إذ إن الانتخابات هنالك اصبحت قريبة، وسيكون لنتائجها آثار مهمة على السلوك الذي سيتبعه الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي سيوفر فيه الاتحاد «الضعيف» منافع قصيرة الأمد للملكة المتحدة فإن عدم الاستقرار المستمر وتداعياته ستسبب ضرراً للملكة المتحدة على المدى المتوسط والبعيد.

وبغض النظر عن النتائج، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتبعات هذا الخروج سيأخذ السياسة الخارجية البريطانية إلى أقاليم وأراضٍ غير مدروسة ومجهولة.

تأريخ المعارضة والتشكيك بالاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة والمسائل الرئيسة وراء الاستفتاء:

تأسس الاتحاد الأوروبي حين تأسيس «الجماعات الأوروبية» في الخمسينيات، إذ كانت تتضمن لنذه الجماعات، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Eur-atom) والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ويُعرف كذلك بالسوق المشترك. تضمنت الجماعات الأوروبية في مراحلها الأولية كلاً من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية، وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية بين دول أوروبا الوسطى في محاولة للتغلب على بيئة المواجهات والشكوك المشتركة التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية. على الرغم من دعمها للأهداف وغايات المجموعات الأوروبية خلال ملابسات الحرب الباردة إلا أن المملكة المتحدة قررت البقاء خارج الاتحاد المنبثق إدراكاً منها بعدم خدمته للمصالح البريطانية[1]. لا تزال المملكة المتحدة تحافظ في ذلك الوقت على وجودها الاستعماري القوي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأجزاء من آسيا الشرقية، وأظهرت نفسها قادرة على الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي من دون أن تتداخل مصالحها مع مصالح فرنسا وألمانيا إذ إنها تعدهم منافسيها، فضلاً عن أن لدى كل من الشعب البريطاني والسياسيين البريطانيين قناعة من أن المملكة المتحدة يجب أن تؤدي «دوراً هاماً في أوروبا دون أن تكون جزءاً منه»[2].

كان لأزمة السويس في الخمسينيات (١٩٥٠) وتداعياتها تأثير هائل على التصورات البريطانية كونها «قوى إمبراطورية»، وفي أعقاب الأزمة، انعطف الفكر السياسي الخارجي لبريطانيا بعيداً عن التصرف كقوى إمبراطورية؛ مما أدى إلى إنهاء الاستعمار بنحوٍ أسرع، وأيضاً أثرت الأزمة في العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة آنذاك على الرغم من أن «العلاقة الخاصة» بينهما لم تؤدِ إلى عواقب دائمة إلا أنها زادت من إدراك ضعفها لدى مؤسسة السياسة الخارجية البريطانية، وقد تقدمت المملكة المتحدة لطلب الانضمام إلى المجموعات الأوروبية في عام ١٩٦١ على إثر تصاعد الأعمال القتالية في الحرب الباردة والآفاق الاقتصادية المتوسطة.

لجأ شارل ديغول –الرئيس الفرنسي– إلى استخدام حق النقض حينما قامت بريطانيا بتقديم أول طلب لها للانضمام إلى المجموعات الأوروبية، وقد قلق شارل ديغول من القومية الراسخة التي تربط المملكة المتحدة بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأميركية والعداء السابق والمتجذر تجاه البناء الأوروبي إذ إنهم سيهددون المجموعات الأوروبية والمصالح الفرنسية[3]. انضمت المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي عام

1.Watts, Duncan; Pilkington, Colin. Britain in the European Union Today, Manchester: Manchester University Press, 2005.

2. Ibid

3. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-26515129> (Accessed 22-March-2017).

١٩٧٣ بعد أن تمت الموافقة على طلب الانضمام الثاني، وأكد الاستفتاء في عام ١٩٧٥ من أن ٦٧٪ من الشعب وافقوا على استمرار عضوية المملكة المتحدة في الجماعات الأوروبية[٤].

استمرت الشكوك تجاه الشؤون الأوروبية في السياسات البريطانية على الرغم من الانضمام إلى المجموعات الأوروبية وموافقة الجمهور اللاحقة بشأن العضوية، ينبع الكثير من الشك تجاه أوروبا من التقاليد السياسية البريطانية التي تركز على السيادة غير المحدودة والقائمة على نظام قانوني بريطاني، ولم تكن المكاسب العملية –على سبيل المثال– الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتزايد بين المملكة المتحدة وبقية دول الجماعات الأوروبية –التي حلت محل العلاقات الاقتصادية الخاصة بالمملكة المتحدة مع رابطة الأمم المتحدة– قادرة على التراجع في التشكيك والمعارضة التقليدية للاتحاد الأوروبي للمؤسسة السياسية البريطانية.

على الرغم من زيادة عدد السياسيين وأعضاء البرلمان المؤيدين لأوروبا على مدى العقود المتتالية إلا أن المناهضات استمرت للمطالبة بمزيد من الاندماج والتكامل الأوروبي إذ بلغت ذروتها عند معارضة رئيس الوزراء مارغريت تاتشر لخطط إدخال عملة أوروبية واحدة وتعميق الاندماج والتكامل الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت (Maastricht) عام ١٩٩٢ التي حولت المجموعات الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.

شهدت المعارضة للاتحاد الأوروبي حالة من عدم الانتظام تبعاً للتيارات السياسية في ذلك الوقت بعد تشكيله من خلال معاهدة ماستريخت، ومع ذلك فقد حافظت على حضورها القوي في السياسة والرأي العام مقارنة بأوروبا القارية، ومع مرور الوقت أخذت الشخصيات السائدة لمعارضة الاتحاد الأوروبي في حزب العمال وحزب المحافظين موقفاً من «معارضي الاتحاد الأوروبي المتساهلين»، وقاومت الشخصيات محاولات تعميق التكامل والتوحد وسلطت الضوء على عيوب المنظمة ولكنها لم تدعُ إلى الانسحاب الصريح، وقد جربت الأحزاب المؤيدة للانسحاب الكامل من الاتحاد الأوروبي كحزب الاستفتاء وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP) هجمات شعبية، ولكنها لم تحقق مكاسب مستدامة، فعلى السياسيين البريطانيين الأخذ بإجراءات للتصرف تجاه الفاسدين في صنع السياسة الأوروبية وكسبها اسماً مستعاراً وهو "الشريك الحرج في أوروبا"[٥]؛ في محاولة لتهدئة الناخبين لهذه الأحزاب وتبطيء عملية التكامل والتوحد الأوروبي، وقد حالت مثل هذه الإجراءات دون قيام المملكة بتشكيل تحالفات دائمة مع القوى القارية؛ وأدى ذلك إلى إدراكٍ متزايد لدى الشعب البريطاني بأن الاتحاد الأوروبي غير فاعل وضد مصالح المملكة المتحدة[٦]. لم تكن فكرة تأثير الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة مرغوبة، وكانت مخالفة

4. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-26515129> (Accessed 22-March-2017).
5. Lynch, Philip; Fairclough, Paul. «The European Union», AS UK Government and Politics, Hodder Education, pp. 339-340.
6.Ibid

للمصالح السيادية لها إذ كان ذلك قوياً بما فيه الكفاية في أن يصبح واحداً من أهم المجالات الرئيسة التي يدعمها سياسيو معارضة الاتحاد الأوروبي من أجل أن يقود ذلك إلى استفتاء عام ٢٠١٦ لتحديد عضوية المملكة المتحدة الدائمة في الاتحاد الأوروبي، وقد أكد ٤٩٪ من الناخبين الذين صوتوا على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الاستفتاء أنهم قاموا بذلك بناء على اعتقادهم بمبدأ أن القرارات بشأن مملكتهم يجب تُؤخذ داخلياً[٧].

تم تمرير مفاهيم السيادة للملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عبر الأزمات التي شهدها الاتحاد في أوائل القرن الواحد والعشرين، واستجابته لها. شعر معارضوا الاتحاد الأوروبي بأن قرار عدم الانضمام لمنطقة اليورو كان مدعوماً من قبل الأداء الضعيف والمستمر لليورو منذ نشأته، وفضلاً عن ذلك يعود سبب هذه المشاعر إلى الأزمة المالية التي حصلت عام ٢٠٠٨ وأزمات الديون اللاحقة التي كان لها تأثير هائل على الاقتصاد اليوناني[٨]. رأى معارضو الاتحاد الأوروبي من أن العملة المشتركة ليست فقط هي التي تركت الاتحاد الأوروبي عرضة لخطر عجز الاقتصاد اليوناني، لكن عجز الاتحاد في استعادة الاقتصاد اليوناني سلط الضوء وبنحوٍ حاسم على العيوب الكامنة والقيود للمنظمة، وكانت هنالك تكهنات شديدة في ذلك الوقت من أن اليونان ستغادر منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي كذلك[٩]، أدى احتمال خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي أولاً إلى دعوات لاستفتاء خروج بريطانيا منه ليتم النظر بجدية للملكة المتحدة، وعلى الرغم من أن خروج اليونان من الاتحاد لم تتحقق فإن فكرة إجبار دول أوروبا الأثرياء كألمانيا والمملكة المتحدة على تعزيز الاقتصاد اليوناني قد دعمت موقف معارضي الاتحاد الأوروبي من أن المملكة المتحدة ستكون أفضل حالاً من دون المشاركة في الاتحاد. لفت المعارضون للعلاقات القوية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا الانتباه إلى تكاليف مالية أخرى تكبدها الاتحاد وصنعت عوضاً عن ذلك حجة نحو استخدام الأموال المصروفة من قبله لتعزيز البنية التحتية للمملكة المتحدة، وكان أكثر الإدعاءات المخزية هو إدعاء أن المملكة المتحدة أنفقت ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني على الاتحاد الأوروبي وأن الانسحاب من الاتحاد

7. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday…and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <http://lordashcroftpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>, (Accessed 24-March-2017).
8. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014, http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-26515129 (Accessed 23-March-2017).
(BBC, 01-April-2014, h-2017
9. Krause-Jackson, Flavia; « Economist that coined 'Grexit' now says Greece will stay in the Euro», Bloomberg, 28-June-2015, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2015-06-28/economist-who-coined-grexit-now-says-greece-will-stay-in-euro>,(Accessed 24-March-2017).

سيسمح بتخصيص هذه الأموال لخدمة الصحة الوطنية (NHS)، ومنذ ذلك الوقت لم يثبت هذا الادعاء بعد وتخلى عنه المدافعين عن معارضة العلاقات القوية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي[١٠]، ومع ذلك، بقيت الحجة الاقتصادية قوية كفاية إذ إن ٦٪ من المشاركين في حملة مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أشاروا إلى نظرة اقتصادية أفضل وأكثر عدلاً كونها السبب الرئيس وراء تصويتهم[١١].

تتعلق قضية الاقتصاد العادل أيضاً بالتصور المتزايد من أن الاتحاد الأوروبي قد أتى لإفادة الشراكات الكبيرة أكثر من إفادة الأشخاص فقط، وتتكون هذه الديمغرافية (إحصائيات السكان) من مجموعتين أساسيتين: تتكون المجموعة الأولى من الناخبين اليساريين الذين يعتقدون بالاتحاد الأوروبي، فبدلاً من أن يكونوا منظمة ديمقراطية وإجتماعية مثالية أصبحوا وبعمق ضد الديمقراطية وتأييد الشراكة، وقد نوهوا من أن الاتحاد الأوروبي يجبر الحكومة اليونانية على تقليل برامج الرعاية الاجتماعية والتوظيف الحكومي للحفاظ على الأموال خلال الأزمة المالية اليونانية مع الأخذ بالحسبان أن تلك البرامج تُعدُّ المصدر الوحيد للدعم لدى العديد من الشعب اليوناني في مواجهة البطالة المتزايدة وقد أشاروا أيضاً إلى شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلنطي (TTIP) المقترحة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإن تم التصديق على هذه الاتفاقية فإنها ستزيد من الخصخصة وتتيح للشراكات صلاحيات قانونية كبيرة[١٢].

أما ما يخص «Lexit» –وهم الأنصار اليساريين لحملة المغادرة– فإن هذه الديمغرافية اتجهت ضد الناخبين اليساريين الدائمين، وفقدت حملة المغادرة والمؤيدين لها من اليساريين قوتها بنحوٍ ملحوظ بينما سيطرت الأحزاب اليمينية كحزب الاستقلال البريطاني «UKIP» والجناح المعارض من حزب المحافظين على الحملة، ومع ذلك كان تأثيرهم على الوحدة اليسارية كبيراً جداً، وبالمقارنة بفقدان الدعم المذكور آنفاً من ناخبيهم التقليديين، فإن عجز حزب العمال في إصلاح الاختلافات بين فصائله الموالية والمعارضة للاتحاد الأوروبي كان له تأثير كبير على سلامة الحملة ضد الخروج من الاتحاد الأوروبي ووحدة الحزب نفسه[١٣].

10. Helm, Toby. "Brexit camp abandons £350m-a-week NHS funding pledge", The Guardian, 10-September-2016, <https://www.theguardian.com/politics/2016/sep/10/brexit-camp-abandons-350-million-pound-nhs-pledge>, (Accessed 27-March-2017).
11. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday...and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <http://lordashcroftpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>, (Accessed 24-March-2017).
12. "About Lexit", Left Leave: Campaign for a UK Left Exit from the EU, <http://www.leftleave.org/about-2/>, (Accessed 27-March-2017).
13. Chakelian, Anoosh. "Is Jeremy Corbyn losing his supporters after voting for Brexit?", The New Statesman, 16-February-2017, <www.newstatesman.com/politics/uk/2017/02/jeremy-corbyn-losing-his-supporters-after-voting-brexit>, (Accessed 27-March-2017).

تأتي الطبقة الديمغرافية الثانية من خلفيات الطبقة العاملة ذات البشرة البيضاء والمحافظة على نحوٍ تقليدي إذ وجدوا مهاراتهم ومستوياتهم العلمية تتفوق بنحوٍ كبير عبر طبقة العمال الأصغر والموالية للاتحاد الأوروبي. وفي الأصل فإن الناخبين من حزب العمال (الذي يهدف الى الديمغرافية) إنجذبوا إلى حزب الاستقلال البريطاني «UKIP» استجابةً لموقف حزب العمال الموالي للاتحاد الأوروبي[١٤]، شهدت هذه الديمغرافية ضياع وظائف التصنيع التقليدية إلى بلدان أخرى، وشهدت انتقال الوظائف المتبقية للمدن الحضرية حيث المنافسة على الوظائف أكبر بكثير ومعدلات الهجرة أعلى بكثير؛ فما ستخلفه هذه الديمغرافية سيجعل قضية مناهضة الهجرة واحدة من أكبر القضايا في المحيط المعارض.

اعتمد المعارضون السياسيون البريطانيون للاتحاد الأوروبي على الهجرة إلى الاتحاد كون ذلك قضية محورية رئيسة فقط في الآونة الأخيرة، إذْ في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان العديد من اليساريين المتطرفين البريطانيين يدعمون التوحد والاندماج البريطاني داخل أوروبا في محاولة لتوحيدها وتشجيع الهجرة من داخل أوروبا الغربية بدلاً من رابطة الأمم المتحدة –الذي كان المصدر الرئيس لبريطانيا لهجرة العمال في ذلك الوقت–[١٥]، وأحدث اتساع الجماعات الأوروبية نحو الشرق وتزايد أعداد السكان المهاجرين من هذه الدول تحركاً نحو التشكك أو المعارضة للاتحاد واعتماد وجهة نظر مناهضة للهجرة ضمن سياسة المعارضين لأوروبا. فأدى اتساع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وإدراج عددٍ من الدول الأوروبية الشرقية إلى ارتفاع مستويات الهجرة من بولندا بالتحديد؛ وبالتالي أدى أيضاً إلى زيادة عدد السكان الأجانب في بعض المناطق في المملكة المتحدة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٤ بنسبة ٢٠٠٪ [١٦]. وبالتزامن مع الركود الاقتصادي في المناطق الريفية البريطانية، فإن زيادة معدلات الهجرة أدت بالمحصلة إلى ادراك البريطانيين من أن المهاجرين الجدد استحوذوا على الوظائف المتوافرة، وقد تجلت مخاوف مماثلة أخرى بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[١٧].

14. Ford, Rob. "Older 'left-behind' voters turned against a political class with values opposed to theirs", The Guardian, 25-June-2016, <www.theguardian.com/politics/2016/jun/25/left-behind-eu-referendum-vote-ukip-revolt-brexit>, (Accessed 27-March2017).
15. Gottlieb, Julie (ed.); Linehan, Thomas (ed.). Culture of Fascism: Visions of the Far Right in Britain, I.B.Tauris, 31-December-2003, p. 75.
16. "Explaining the Brexit Vote", The Economist, 14-July-2016, <http://www.economist.com/news/britain/21702228-areas-lots-migrants-voted-mainly-remain-or-did-they-explaining-brexit-vote>, (Accessed 23-March-2016).
17. offey, Daniel; Helm, Toby. "Vote Leave embroiled in race row over Turkey security threat claims", The Guardian, 22-May-2016, <https://www.theguardian.com/politics/2016/may/21/vote-leave-prejudice-turkey-eu-security-threat>, (Accessed 24-March-2017).

ضاعفت أزمة اللاجئين الناتجة عن الحرب الأهلية في سوريا والحرب في العراق وما أعقبه من أعمال إرهابية لها علاقة بتنظيم داعش الإرهابي من نبرات لغة الخطاب حول الخوف من الأجانب والغرباء والمسلمين، إذْ يرى السياسيون البريطانيون المعارضون للاتحاد الأوروبي أن سياسة الباب المفتوح للمستشارة الألمانية آنجيلا ميركل والأعداد الكبيرة من اللاجئين في اليونان والسويد سببٌ لتشديد الرقابة على الهجرة في المملكة المتحدة اعتقاداً منهم بأن السماح لدخول اللاجئين من الممكن أن يؤدي إلى أعمال إجرامية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والهجمات الإرهابية.

كانت الأحزاب المحرضة ضد الاتحاد الأوروبي كالمملكة المتحدة من بين تلك الأحزاب التي استغلت مثل هذه الآراء بنحوٍ صريح، وقد أدت الى اتهامات مفادها أن رئيس حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) نايجل فاراج يثير الكراهية العنصرية باستخدام اللغة والصور الحافلة بذكريات المانيا النازية[١٨]. على الرغم من أن فاراج وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP) قد تلقيا إدانة واسعة لخطاباتهما ولغتهما إلا أن الرسالة مازالت تتردد صداها في داخل العديد من الشعب الذين يرون أن أزمة اللاجئين والمخاوف الواسعة بشأن الهجرة هي قضايا ساخنة، وترى هذه الشعوب التي يشكلون ٣٣٪ من الناخبين الذين صوتوا على مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن القيام بذلك هو الطريقة الوحيدة للحصول على السيطرة الفعالة على سياسات الهجرة البريطانية[١٩].

وباختصار، فإن حركة المعارضة للاتحاد الأوروبي التي قامت بحملة من أجل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تم حثها من طريق: الرغبة لاعطاء لندن تحكماً أكثر على السياسات التي يرون أنها لاتعود بالفائدة للمملكة المتحدة والرغبة في تطبيق ضوابط متزايدة على الهجرة لحماية المملكة المتحدة من آثار أزمة اللاجئين التي أثرت بنحو كبير على أوروبا والرغبة في الموارد المالية والثروات المخصصة لتمويل الاتحاد الأوروبي لاستخدامها من أجل تطوير الخدمات المحلية للمملكة المتحدة، وبالتحديد خدمة الصحة الوطنية (NHS) وبالتالي الإدراك أن سياسات الاتحاد الاوروبي لم تؤثر إيجابياً على حياة الشعب البريطاني وصراعاته وفضلت بدلاً من ذلك المؤسسة المالية، ناشدت العديد من هذه القضايا التي لديها سياسات اجتماعية قوية لصالح السكان على أولئك المهاجرين والقضايا المناهضة لليبرالية والمناهضة للمؤسسة –سواء أكانت مؤسسة مالية أم سياسية– وقد تم التنازع عليها لتكون جزءاً من الموجة القومية نفسها التي

18. Riley-Smith, Ben. "EU referendum: George Osborne compares UKIP 'breaking point' migration poster to Nazi propaganda", The Telegraph, 19-June-2016, <http://www.telegraph.co.uk/news/2016/06/19/eu-referendum-campaigning-resumes-as-jeremy-corbyn-and-michael-g2/>, (Accessed 24-March-2017).
19. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday...and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <http://lordashcroftpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>, (Accessed 24-March-2017).

دفعت باتجاه شخصيات واعية ومشهورة كدونالد ترامب في الولايات المتحدة، وخيرت فيلدرز في هولندا، ومارين لوبان في فرنسا[٢٠]. تشير هزيمة فيلدرز في الانتخابات الهولندية التي حصلت في شهر آذار من هذا العام إلى أن نجاح هذه الحركة هو بعيدٌ عن التأكيد فمن المرجح أن يناشد السياسيون في المملكة المتحدة وعبر الاتحاد الأوروبي بالانحياز لهذه الديمغرافية؛ في محاولة لكسب الأصوات والحفاظ على السلطة وتجنب إثارة المزيد من التوترات، وسيحتاج واضعو السياسة كامل واقعيتهم إلى تذكر هذه القضايا.

الاستفتاء وتداعياته:

أُجري الاستفتاء البريطاني لتحديد عضوية المكلة المتحدة المستمرة في الاتحاد الأوروبي في الثالث والعشرين من حزيران للعام ٢٠١٦ وأدى إلى نتيجة فوز ضعيفة بنسبة ٥١,٩٪ لصالح خروج المكلة من الاتحاد الأوروبي، فجاءت النتيجة صادمة للعديد؛ وذلك لأن استطلاعات الرأي قد توقعت أن حملة الدعوة للبقاء ستفوز في الانتخابات، إذ عملت على إرسال موجات صادمة داخل النظام الاقتصادي والسياسي البريطاني، وفي أعقاب الاستفتاء قدم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون –الذي دافع للبقاء في الاتحاد الأوروبي– استقالته واصبحت وزيرة الداخلية السابقة تيريزا ماي رئيسة للوزراء، وفي خطوة مثيرة للدهشة، استقال رئيس حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) نايجل فاراج من منصبه كذلك على الرغم من أنه لا يزال شخصية صريحة وجريئة في سياسة بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن حزب العمال لم يشهد تغيرات قيادية إلا أن زعيم الحزب جيريمي كوربين انتقده العديد بسبب موقفه غير المحدد خلال حملة الاستفتاء، وقد أُتهم بتخريب حملة البقاء مع أن هذه الحملة كانت مفضلة بنحوٍ كبير للناخبين من حزب العمال[٢١]. على الرغم من أن كوربين نجح في الإبقاء على تحديه في القيادة فقد ظل الحزب نفسه منشقاً بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وغير قادر على الحفاظ على خطٍ سياسيٍ متماسك.

تعرضت الأسواق المالية أيضاً للصدمة بسبب النتيجة، وتراجعت بسرعة في غضون الأيام القليلة الأولى التي تلت النتيجة، وعلى الصعيد الدولي، فقد تمت إبادة أكثر من تريليونين دولار أميركي من الثروة في أسواق الأسهم في أكبر معدلات البيع للتصفية خلال يوم واحد في التأريخ المسجل من حيث القيمة الثابتة[٢٢].

20. McAllester, Matt. «Brexit, Trump, Le Pen and the rise of the right: the anger goes global», The Independent, 02-December-2016, <www.independent.co.uk/news/world/brexit-trump-le-pen-and-the-rise-of-the-right-a7443241.html>, (Accessed 27-March 2017).
21. Kuenssberg, Laura. "Corbyn office ‹sabotaged EU Remain campaign – sources", BBC, 26-June-2016, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-36633238>, (Accessed 28-March-2017).
22. Kirka, Danica; Lee, Youkyung. "Stocks crash as UK vote to quit EU shocks investors", The Associated Press, 24-June-2016, <www.bigstory.ap.org/article/d4930c2180b143d685213a75e916bee8/british-vote-leaving-eu-rocks-world-financial-markets>, (Accessed 28-March-2017).

وبلغت خسائر سوق الأسهم ما مجموعه ٣ تريليونات دولار في السابع والعشرين من شهر حزيران إذ إنخفض مؤشر فوتسي ٢٥٠ المركب محلياً إلى ما يقارب ١٤٪ مقارنة باليوم الذي سبق نشر نتائج الاستفتاء[٢٣]، ومنذ ذلك الحين تعافت أغلب أسواق الأسهم على الرغم من أنها ما زالت قلقة من الصدمات والتحولات، وبالمثل فقد هبط الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار الأميركي منذ عام ١٩٨٥ إذ سجل انخفاضاً بنسبة ١٠٪ مقابل الدولار الأميركي و٧٪ مقابل اليورو، فكان الانخفاض من ١،٥٠ دولار الى ١،٣٧ دولار يُعَدُّ أكبر تحول للعملة في فترة ساعتين فقط في التأريخ[٢٤]، وفي الثامن من شهر تموز أصبح الجنيه الإسترالينى صاحب أسوأ أداء في العام مقارنة بـ ٣١ عملات رئيسة، إذ عُدَّ أداؤه آدائه أسوأ من البيزو الأرجنتيني الذي كان أضعف عملة في السابق[٢٥]. تأثرت أيضاً اقتصادات الدول الأخرى التي لها حلقات تواصل تجارية كبيرة مع المملكة المتحدة متضمنة الهبوط الأكبر الذي حصل خلال يوم واحد لعملة الراند في جنوب أفريقيا[٢٦] منذ عام ٢٠٠٨ والانخفاض المفاجئ لقيمة سوق الأسهم في كندا[٢٧] ونيجيريا وكينيا[٢٨]؛ بسبب التحول المالي العالمي من خلال العملات الذي يُنظر إليه على أنَّهُ مخاطرة إذ إن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من الممكن أن يؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية لتلك الدول، وبعد انخفاض الجنيه الإسترليني حاول وزير الخزانة جورج أوسبورن طمأنة الأسواق المالية إلى أن اقتصاد المملكة

23. Buttonwood. "Britain Faces Project Reality", The Economist, 27-June-2016, <http://www.economist.com/blogs/buttonwood/2016/06/markets-after-referendum>, (Accessed 28-March-2017).
24. Allen, Katie; Treanor, Jill; Goodley, Simon. "Pound Slumps to 31-year low following Brexit vote", The Guardian, 24-June-2016, <https://www.theguardian.com/business/2016/jun/23/british-pound-given-boost-by-projected-remain-win-in-eu-referendum>, (Accessed 28-March-2017).
25. De Aragao, Marianna Duarte. "Pound Overtakes Angentine Peso to Become 2016›s Worst Performer", Bloomberg, 08-July-2016, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-07-08/pound-overtakes-argentine-peso-to-become-2016-s-worst-performer>, (Accessed 28-March-2017).
26. «Rand slumps more than 8% against Dollar», Business Report, 24-June-2016, <www.iol.co.za/business-report/markets/currencies/rand-slumps-more-than-8-against-dollar-2038150>, (Accessed 28-March-2017).
27. Evans, Pete. "Loonie loses more than a penny, TSX sheds 239 points after Britons vote to quit EU", CBC News, 24-June-2016, <http://www.cbc.ca/news/business/brexit-vote-business-impact-1.3650553>, (Accessed 28-March-2016).
28. Kuo, Lily; Kazeem, Yomi. "Brexit Will be terrible for Africa›s largest economies", Quartz Africa, 24-June-2016, <https://qz.com/715710/brexit-could-be-terrible-for-africas-largest-economies/>, (Accessed 28-June-2017).

المتحدة لم يكن في مأزق خطر، بقوله إن بريطانيا تواجه المستقبل "ومن موقع القوة"[٢٩]؛ ومع ذلك، لا تزال التوقعات السلبية قائمة بين المشاريع متوقعةً نتائج سلبية وسط حالة عدم الاستقرار للجنيه الإسترليني وسوق الأوراق المالية، وقد حذرت عدداً من الشركات المالية من احتمالية حدوث ركود[٣٠].

ومن شأن هذه الظروف والشكوك أن تخلق بيئة صعبة للتفاوض فبعد أيام من الاستفتاء اتضح أن ويستمنستر لم تكن مستعدة للمفاوضات التي ستتبع، وقد وصف رئيس الوزراء ديفيد كاميرون تصرف الحكومة البريطانية "بالإهمال الجسيم" ومنع القيام بأي خطط طوارئ تجاه نتيجة الاستفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي؛ وقد قالت لجنة اختيار الشؤون الخارجية للبرلمان إن الحظر المفروض على خطط الطوارئ دُفع من قبل المخاوف من إمكانية تسريبها الى الصحافة؛ مما يعزز من موقف المعارضين للاتحاد الأوروبي، وفي النهاية فإن كل ما تم فعله هو لتفاقم الشكوك بعد الاستفتاء سواء داخل المملكة المتحدة أمْ فيما بين الشركاء الدوليين الرئيسين وجعل المهمة التي تواجه الحكومة الجديدة الآن صعبة جداً[٣١].

حينما استلمت وزيرة الداخلية السابقة تيريزا ماي –التي دعمت التصويت للبقاء– منصب رئيس الوزراء وعينت محافظ لندن السابق بوريس جونسون –الذي دعم التصويت للخروج على الرغم من أن لندن وبأغلبية ساحقة صوتت على البقاء– وزيراً للدولة للشؤون الخارجية وشؤون رابطة الشعوب البريطانية، وتواجه الحكومة البريطانية صراعاً شاقاً لتوضيح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وسنت المادة رقم (٥٠) من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي ستبدأ رسمياً بنهج عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد.

بدأت الحكومة البريطانية ما بين حزيران من عام ٢٠١٦ وآذار من عام ٢٠١٧ بتحديد الشروط الصحيحة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكن ما الذي قد تحصل عليه المملكة المتحدة من المفاوضات وما الذي قد يكون على المحك في حالة فشل المفاوضات، وعلى الرغم من أن الاستفتاء نفسه لم يكن ملزماً إلا أن رئيس الوزراء تيريزا ماي أكدت أن الشعب قام بالإختيار الواضح وأن خروج

29. "Osborne: UK Economy in a position of strength", BBC, 27-June-2016, <www.bbc.co.uk/news/business-36637732>, (Accessed 28-Marchy-2017).
30. Sheffiled, Hazel. "Brexit will plunge the UK into a recession in the next year, BlackRock says", The Independent, 13-July-2016, <www.independent.co.uk/news/business/news/brexit-will-plunge-the-uk-into-a-recession-in-the-next-year-blackrock-says-a7134616.html>, (Accessed 28-March-2017).
31. Wintour, Patrick. "Cameron accused of ‹gross negligence› over Brexit contingency plans", The Guardian, 20-July-2016, <https://www.theguardian.com/politics/2016/jul/20/david-cameron-accused-gross-negligence-brexit-contingency-plans>, (Accessed 28-March-2017).

بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني خروج بريطانيا من الاتحاد وأنها ستدفع من أجل حدوث ذلك بأفضل النتائج الممكنة[٣٢]، وفضلًا عن ذلك، فقد ذكرت «لا صفقة لبريطانيا أفضل من صفقة سيئة»، مضيفةً أنها متأكدة بإمكانية الوصول إلى إتفاق إيجابي؛ مما يعني ضمنياً أن المملكة المتحدة ستسعى إلى نتيجة تعود بالفائدة على جميع الأطراف ولا تلغي الشكوك المرتبطة في المفاوضات أو احتمالية أن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ربما ينتهي بهما المطاف إلى ما يشار إليه بـ «النهاية الفوضوية»[٣٣].

إن الحكومة البريطانية لا تزال متشددة على أهداف وغايات وخطوط حُمر لمفاوضاتها، تاركةً المحللين والصحفيين والوثائق المتسربة لتخمين مسار المفاوضات، وقد تم صياغة الورقة البيضاء الوحيدة والمتعلقة بأهداف الحكومة في المفاوضات في شهر شباط من عام ٢٠١٧، وتم إصدارها في شهر آذار من العام نفسه، واستناداً إلى الورقة البيضاء، فإن لدى الحكومة البريطانية الأهداف الآتية لمفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي:

- التجارة: ستنسحب المملكة المتحدة من السوق الأحادية وستسعى لترتيب جمركي جديد واتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.
- الهجرة: سيتم إدخال نظام جديد للسيطرة على الهجرة للاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يتم على مراحل لإعطاء المشاريع الوقت الكافي للتجهيز. سيتم تصميم النظام الجديد للمساعدة في سد العجز في المهارات والترحيب بالطلبة ''الحقيقيين''.
- الوافدون: ترغب الحكومة بالتوصل إلى إتفاق مع الدول الأوروبية ''وفي أقرب فرصة'' بشأن حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة والبريطانيين المقيمين في أوروبا.
- السيادة: ستترك بريطانيا سلطة القضاء لمحكمة العدل الأوروبية، ولكنها ستسعى لوضع آليات حل منفصلة لأمور كالنزاعات التجارية.
- الحدود: تهدف إلى حدود مستمرة ومتفق عليها قدر الإمكان بين آيرلندا الشمالية وآيرلندا.

32. Cowburn, Ashley, ''Theresa May says ‹Brexit means Brexit› and there will be no attempt to remain inside the EU'', The Independent, 11-July-2016, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/theresa-may-brexit-means-brexit-conservative-leadership-no-attempt-remain-inside-eu-leave-europe-a7130596.html>, (Accessed 29-March-2017).
33. Kellner, Peter. ''Brexit, a Game of Deal or No Deal'', Carnegie Endowment for International Peace, 06-February-2017<http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/67909>, (Accessed 28-March-2017).

- نقل السلطة: منح السلطات إلى أسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية تاركين عملية صنع القرار إلى المملكة المتحدة[٣٤].

سواء إن كانت المملكة المتحدة قادرة على تحقيق هذه الأهداف أم لا فإنه لا يزال علينا رؤيتها على أرض الواقع إذ –وكما ذُكر آنفاً– إن المملكة لم تتخذ أي خطوات تمهيدية في حالة التصويت على خروجها؛ مما أدى إلى حالة من التشويش في الحكومة لتحديد أهدافهم وغاياتهم في أقل وقت ممكن قبل أن تبدأ المفاوضات، وحتى وإن تمكنت الحكومة من التفاوض على نتيجة إيجابية، فإن على هذه النتيجة أن تكون مستساغة للشعب الذي صوت على مغادرة الاتحاد الأوروبي، وسيكوِّن هذا الأمر معضلة إذ أشارت مجموعة كبيرة من الكتابات والروايات من أن الشعب كان يجهل الوظائف الدقيقة للاتحاد الأوروبي أو عدد المهاجرين في المملكة المتحدة أو مستوى إسهام ميزانية المملكة المتحدة في الاتحاد[٣٥]، إن ما يتوقعه المصوتون بمغاردة المملكة المتحدة من نتيجة المفاوضات سيستثني بنحوٍ متبادل وأكيد مع ما يمكن أن تحققه المفاوضات والسياسات في الواقع. إن إحتمالية أن تجتمع التوقعات ضد الواقع وتؤدي إلى طريق مسدود مرتفعة كثيراً.

أضف إلى ذلك، فقد تم حث الاتحاد الأوروبي لمنع عملية خروج بريطانيا السلسة في محاولة لمنع الأنموذج البريطاني من وضع سابقة لها أثر مستقبلي للوطنيين المعارضين للاتحاد الآخرين في بلدان كإيطاليا وفرنسا وهولندا، ومن جهة أخرى أكدت الوطنية الفرنسية مارين لوبان أن خروج بريطانيا هو شيء تطمح له فرنسا[٣٦]، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ربما لا ينوي «عقاب» المملكة المتحدة على مغادرتها إلا إنه سيسعى بطبيعة الحال إلى نتيجة تعود بالفائدة إلى الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة في حين أن إعطاء إشارة للمعارضين للاتحاد على أرض الواقع لإبقائهم داخله فستكون مغادرة بريطانيا إيجابية أكثر. على الرغم من موقف رئيسة وزراء بريطانيا العلني والتفاؤلي فإن هنالك المزيد من الاعترافات عن الصعوبات

34. "The United Kingdom's exit from and new partnership with the European Union", HM Government, February 2017, <https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/589191/The_United_Kingdoms_exit_from_and_partnership_with_the_EU_Web.pdf>, (Accessed 29-March-2017).
35. Kellner, Peter. "The Great Fog of Brexit", Carnegie Endowment for International Peace, 05-December-2016, <http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/66342>, (Accessed 29-March-2017).
36. Huggler, Justin. "Brexit ‹the first real blow to the old order› Marine Le Pen tells rowdy ‹alternative European summit› in Germany", The Telegraph, 21-January-2017, <www.telegraph.co.uk/news/2017/01/21/brexit-first-real-blow-old-order-marine-le-pen-tells-rowdy-alternative/>, (Accessed 29-March-2017).

والمخاطر المرتبطة بخروج المملكة المتحدة بين أعضاء الحكومة[٣٧].

وسط هذه التوترات المتزايدة وفقدان الوضوح فيما يتعلق بنتيجة المفاوضات استندت رئيس الوزراء تيريزا ماي رسمياً إلى المادة (٥٠) في التاسع والعشرين من شهر آذار من هذا العام ٢٠١٧، وتنص المادة (٥٠) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على التالي:

١) يحق لأي دولة عضو في الاتحاد الانسحاب على وفق ما يتفق مع متطلباتها الدستورية.

٢) يجب على الدولة العضو في الاتحاد التي قررت الانسحاب أن تبلغ المجلس الأوروبي بنيتها لذلك. في ضوء الإرشادات المعطاة من قبل المجلس الأوروبي فإن على الاتحاد أن يتفاوض ويُبرم اتفاقية مع الدولة ويضع الترتيبات الضرورية لانسحابها مع مراعاة إطار علاقتها المستقبلية مع الاتحاد. ويجري التفاوض على هذا الإتفاق وفقاً للمادة ٢١٨ (٣) من المعاهدة حول عمل الاتحاد الأوروبي، ويجب أن يكون الاتفاق كاملاً بالنيابة من الاتحاد عن طريق المجلس وعبر أغلبية مؤهلة بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي.

٣) يجب أن تتوقف المعاهدات عن تطبيقها على الدولة المعنية ابتداءً من نفاذ اتفاقية الانسحاب أو بعد انقضاء سنتين على البلاغات المشار اليها في الفقرة رقم ٢، ما لم يقرر المجلس الأوروبي بالإجماع وبالاتفاق مع الدولة العضو المعنية على تمديد هذه الفترة.

٤) لأغراض الفقرتين ٢ و٣، يجب على الدولة العضو في المجلس الأوروبي أو في المجلس الذي يمثل الدولة العضو المنسحبة عدم المشاركة في مباحثات المجلس الأوروبي أو المجلس أو القرارات المتعلقه به. يجب أن يتم تحديد الأغلبية المؤهلة على وفق المادة (٢٣٨) (٣) (B) من المعاهدة حول عمل الاتحاد الأوروبي.

٥) إذا طلبت الدولة التي انسحبت من الاتحاد إعادة الانضمام إليه، فإنه يجب أن يخضع طلبها للإجراء المشار إليه في المادة (٤٩)[٣٨].

تبدأ الاستعانة بالمادة (٥٠) بمدة سنتين، وتقوم من خلالها المملكة المتحدة بالتفاوض حول

37. "MPs ‹walk out› in protest at ‹too gloomy› Brexit report", BBC, 28-March-2017, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39417715>, (Accessed 29-March-2017).
38. "Consolidated Texts of the EU Treaties Of the EU Treaties As Amended By the Treaty of Lisbon", Foreign and Commonwealth Office, January 2008, <https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228848/7310.pdf>, (Accessed 29-March-2017).

خروجها من الاتحاد الأوروبي.

بعد استلام الوثيقة الرسمية للمادة (٥٠) من الحكومة البريطانية، سيقوم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك بنشر إرشادات التفاوض، فقد أعلن توسك أيضاً أن قمة الاتحاد ستُعقد بتأريخ التاسع والعشرين من شهر نيسان ٢٠١٧، وخلال القمة سيعمل على وضع الإطار للمفاوضات بعد خروج بريطانيا، وسيُحال هذا الإطار بعد ذلك إلى المفوضية الأوروبية التي ستجهز إرشادات تفصيلية أكثر للمفاوضات، وستحتاج بعدها الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الموافقة على الإرشادات في عملية يمكن أن تنتهي بين شهري آيار وتموز، ولا يتوقع اتخاذ قرارات مثيرة في وقت مبكر في العملية ولكن عندما تبدأ المفاوضات أخيراً سيحتاج الجانبان للتوصل إلى حلول والاتفاق حول وضع المواطنين البريطانيين الذين يقيمون في الاتحاد الأوروبي ومواطني الاتحاد الذين يقيمون في المملكة المتحدة[٣٩].

في المملكة المتحدة، ستعلن الحكومة البريطانية رسمياً عن «مشروع قانون الإلغاء العظيم» في آيار من العام ٢٠١٧. وسيلغي مشروع القانون هذا قانون المجموعات الأوروبية عام ١٩٧٢، وسيعيد صياغة التشريعات السابقة والسارية المفعول في القانون البريطاني بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن أن يدخل مشروع القانون حيز التنفيذ حتى تأريخ الخروج، ويهدف إلى تيسير الانتقال من طريق ضمان بقاء جميع القوانين حيز التنفيذ إلى أن تُلغى على وجه التحديد[٤٠].

ومن المتوقع أن تبدأ المحادثات الرسمية وجهاً لوجه في بداية فصل الصيف من العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تنتهي المباحثات الأولية في آواخر العام نفسه في نفس الوقت الذي يتم فيه إمعان النظر في مشروع قانون الإلغاء العظيم من قبل البرلمان، ومن المتوقع أن يحصل هذا المشروع على موافقة ملكية في بداية عام ٢٠١٧ مع إضفاء تعديلات لاحقة على القانون لتغطية أي ثغرات في التشريعات[٤١].

أكد المفاوض القيادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه أنه يتوقع أن تنتهي شروط خروج بريطانيا بحلول ٣٠ كانون الأول عام ٢٠١٨، وسيشهد نهاية عام ٢٠١٨، أو بداية عام ٢٠١٩ تصويت البرلمان البريطاني والمجلس الأوروبي على أي صفقة. وبحلول شهر آذار عام ٢٠١٩ ستغلق نافذة التفاوض، وفي حالة لم يكن هنالك إتفاق، فيمكن حينها تمديد المفاوضات، ولكن تتطلب تصويت كل

39. "UK: EU Summit Announced to Formulate Brexit Framework", Stratfor, 21-March-2017, <https://www.stratfor.com/situation-report/uk-eu-summit-announced-formulate-brexit-framework>, (Accessed 24-March-2017).
40. "Brexit: Article 50 Has been triggered - what now?", BBC, 29-March-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39143978>, (Accessed 29-March-2017).
41. Ibid

دولة عضو فيه. وفي حالة لم يتم عرض أي تمديد ولم يتم التوصل إلى إتفاق فإن جميع المعاهدات مع الاتحاد الأوروبي ستترك الاتحاد مع إلغاء جميع المعاهدات السابقة[٤٢].

مسار السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي:

وبما أن المفاوضات لم تبدأ بعد فإن نتائجها وتأثيرها من الصعب التنبؤ بها، ومع ذلك، فإن هنالك عدداً من المجالات من المؤكد غالباً أن تتأثر، وستكون أول هذه التأثيرات هو تخفيض التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكما أن المملكة المتحدة تُعَدُّ أكبر شريك تجاري لدى الاتحاد الأوروبي، فإن لدى الاتحاد عدداً مهماً من الاتفاقيات التجارية والسوق الحرة مع المملكة المتحدة، والأهم من ذلك هو الوصول إلى السوق الأحادية للاتحاد الأوروبي، ويجب أن يتم إعادة التفاوض لجميع هذه الاتفاقيات التجارية، وعلى الرغم من أن الاتفاق الناجح الذي يحتفظ بالوصول الفعلي للسوق الأحادية هو ليس أمراً غير وارد، هنالك خطر كبير[٤٣] بأن لا يتحقق؛ مما يؤدي إلى آثار مضرة على عدد من الصناعات كالبناء والتمويل[٤٤]. يُعَدُّ هذا الشأن خطراً للغاية بعد تصريحات المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل التي تلت الاستعانة بالمادة (٥٠). إذ رفضت ميركل طلب رئيسة الوزراء ماي لمناقشة مستقبل الاتفاقيات التجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في ذلك الوقت الذي شددت فيه مفاوضات المادة (٥٠) على أن المملكة والاتحاد سيحتاجان بالبداية إلى «حل» علاقاتهم المعقدة قبل الموافقة على مجموعة أخرى من الاتفاقيات[٤٥]، ومع احتمالية وجود مدة طويلة من عدم اليقين تلوح في الأفق، فإن عدداً من المشاريع قد اتخذت القرار مسبقاً في الرحيل، وإن احتمالية أن يتبعها المزيد من ذلك كبيرة[٤٦].

42. "Brexit: Article 50 Has been triggered - what now?", BBC, 29-March-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39143978>, (Accessed 29-March-2017).
43. Noyer, Christian. "Brexit means the end of single market access for London", Financial Times, 15-March-2017, <Financial Times, https://www.ft.com/content/4a7e49b2-042b-11e7-aa5b-6bb07f5c8e12>, (Accessed 30-March-2017).
44. Fletcher, Nick. "Single Market exit: UK Construction ‹could lose 175,000 EU workers›", The Guardian, 15-March-2017, <https://www.theguardian.com/business/2017/mar/15/single-market-exit-brexit-uk-construction-sector-lose-175000-eu-workers>, (Accessed 30-March-2017).
45. Stone, Jon. "Angela Merkel derails Theresa May›s Brexit plan by rejecting parallel trade talks",<www.independent.co.uk/news/uk/politics/brexit-article-50-angela-merkel-rejects-theresa-may-parallel-talks-a7656506.html>,
46. "Lloyd›s of London Chooses Brussels for Post-Brexit EU Hub", <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-03-30/lloyd-s-of-london-picks-brussels-for-post-brexit-eu-headquarters>, (Accessed 30-March-2017).

اقترحت الحكومة البريطانية والمؤيدين للمغادرة من أن تعوض المملكة المتحدة عن الخسارة من طريق تعزيز التجارة[٤٧] التي ليست للاتحاد الأوروبي (من المرجح رابطة الأمم المتحدة)، ومع ذلك، فإن التفاوض ووضع اللمسات الأخيرة لهذه المفاوضات سيستغرق من المحتمل وقتاً طويلاً.

سيكون التأثير الآخر هو انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني فقد أضر إعلان نتيجة الاستفتاء في قيمة الاسترليني البريطاني بنحوٍ كبير، وعلى الرغم من أنه انتعش منذ ذلك الحين، فقد أدى الإستعانة بالمادة (٥٠) إلى تدهور ثانوي في قيمته، وربما تبقى الثقة بالجنيه الاسترليني قليلة في المستقبل القريب [٤٨]ولاسيما مع حدوث مجموعة من القضايا الأخرى كمباحثات استقلال أسكتلندا التي جعلت الوضع ساخناً أكثر، ومن الجانب الآخر فقد استفادت مهن التصنيع البريطانية التي تتمركز في أمور التصدير من ضعف الجنيه الاسترليني؛ وهذا من شأنه أن يجعل الواردات أقل عمليةً والصادرات باهضة بشكل أقل[٤٩]؛ وبالتالي فإن هذا الضعف يُعَدُّ نعمة تعزز من التصنيع المحلي، وتشير إلى عودة الصناعات المرتبطة بالتصنيع مرة أخرى إلى المملكة المتحدة. وبما أن فقدان المهن للطبقة العاملة التقليدية للعمل في التصنيع كانت واحدة من المظالم التي أدت إلى تشكيك الاتحاد الأوروبي ومعارضته فإن الحكومة البريطانية ستسعى على الأرجح إلى الاستفادة من هذا التيار.

لم تسفر المباحثات إلى الآن على أية تغييرات قطعية ونتائج في السياسة البريطانية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والأحداث والاتجاهات مع قدوم الاستفتاء وعواقبه التي قدمت صورة نحو الكيفية التي ستكون عليها علاقات المملكة المتحدة مع العالم، وبناءً على المعلومات المتواجدة بين أيدينا فمن المرجح أن تكون السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كالآتي:

- في نظرة عميقة أكثر: لدى أغلب الخطابات التي تدور حول حملة المغادرة والتخلي عن السيادة ومساحة من الانفصال عن الالتزامات الاقتصادية والسياسية التي لا تعود بفائدة

47. "Brexit: Single Market benefit ‹largely imaginary›", BBC, 23-March-2017, <www.bbc.co.uk/news/business-39356664>, (Accessed 30-March-2017).
48. Adinolfi, Joseph; Reklatis, Victor. "British Pound edges lower as UK Formally begins EU exit", MarketWatch, 29-March-2017, <www.marketwatch.com/story/british-pound-under-pressure-ahead-of-brexit-trigger-2017-03-29>, (Accessed 30-March-2017).
49. Elliott, Larry; Kollewe, Julia. "UK Manufacturers upbeat as weak pound boosts exports", The Guardian, 26-January-2017, <https://www.theguardian.com/business/2017/jan/25/uk-manufacturers-weak-pound-exports-cbi-sterling-brexit>, (Accessed 30-March-2017).

على المملكة المتحدة حاشية من الحمائيين، إذْ هنالك رغبة واضحة لدى الذين صوتوا بمغادرة الاتحاد الأوروبي للتركيز حول تحديد القضايا الداخلية كالبطالة وعلى الرغم أن الحكومة البريطانية كررت مرة أخرى الرغبة ببقاء المشاركة في العالم إلا أن عدداً من الأولويات ستحول دون مشاركة عالمية عميقة، وسوف تشغُل مفاوضات المادة (٥٠) مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المباحثات الجارية حول استقلال أسكتنلدا –وكذلك الحركات الانفصالية الناشئة كتلك في آيرلندا الشمالية وويلز– الكثير من الاهتمام والمصادر لدى الحكومة البريطانية؛ وكنتيجة لذلك ستخطو على الأرجح صناعة السياسة البريطانية خطوة إلى الوراء من عدد من التدخلات الخارجية، ومحاولة إعطاء الأولوية أو إعادة إحياء البقية، وسيتركز حساب التفاضل والتكامل فيما يتعلق بالعلاقات ذات الأولوية على تحليل ثمن المنافع المرتكزة على الممكلة المتحدة على المدى القصير والمتوسط بدلاً من المدى الطويل أو الأهداف السياسية ذات الدوافع الأيدلوجية.

● تمييز النفعية السياسية والاقتصادية: سيكون للحكومة البريطانية قدرة محدودة في التعامل مع القضايا الأخرى، بناءً على النظرة العميقة ووجود العديد من أجهزة السياسة الخارجية المعنية بالمسائل المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وستستند العلاقات التي يتم بناؤها على ما إذا كانت هذه العلاقات يمكن أن توفر بديلاً للاتحاد وأن تحقق النجاح بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأن تحقق أقصى قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية بأقل قدر ممكن من التداعيات. ولتحقيق هذه الغاية، ستكون الألفة والصداقة السابقة عنصراً رئيساً كما هو واضح في تصريحات وزير الخارجية بوريس جونسون الذي قال إنه حينما انضمت المملكة المتحدة للسوق الأحادية "خانت علاقاتنا مع الدول ضمن رابطة الأمم المتحدة"[٥٠]، في سياق لا يختلف عن الرؤية الوطنية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحلم الشخصيات كجونسون منذ مدة طويلة لإحياء رابطة الأمم المتحدة أو تمركز المملكة المتحدة في مركز التحالف العالمي للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا)[٥١]، وبالمثل، فإن المدن والمناطق التي تتمتع معها المملكة المتحدة بعلاقات متينة كمنطقة الخليج ستشهد أيضاً علاقات اقتصادية وسياسية قوية.

50. Campanella, Edoardo; Dassu, Marta. "A Future of the English-Speaking Peoples", Foreign Affairs Magazine, 21-February-2017, <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2017-02-21/future-english-speaking-peoples>, (Accessed 30-March-2017).
51. Ibid

علاقات المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة

تعود العلاقة الخاصة للمملكة المتحدة بالولايات المتحدة إلى عقود عديدة وقد تم توثيقها منذ مدة طويلة من قبل المحللين السياسيين. أبقت هذه العلاقة دائماً المملكة المتحدة متوازنة بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، وكما كان الحال في الحرب العراقية عام ٢٠٠٣، فإن انحياز المملكة الوثيق للولايات المتحدة على الأتحاد الأوروبي كان مصدر الخلاف. قام الرئيس باراك أوباما خلال فترة ولايته باتخاذ نهج مختلف نوعاً ما لصالح بناء علاقات قوية للملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، فقد كان أوباما قاسياً بنحوٍ خاص حول ما يتعلق باستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد، مؤكداً أن المملكة ستتجه "إلى خلف الرتل" في المفاوضات التجارية في حالة اختيارها مغادرة الاتحاد الأوروبي[٥٢]، وهذا يتناقض مع الرئيس الحالي دونالد ترامب إذ إنه لم يرحب فقط بقرار المملكة المتحدة بمغادرتها للاتحاد الأوروبي، بل وعد بتحقيق النجاح بخروجها من الاتحاد[٥٣]؛ وبالنظر إلى شريان الحياة الذي منحه فوز ترامب غير المتوقع في الانتخابات، وحرص بعض الشخصيات كبوريس جونسون ببناء علاقات مع دول العالم الناطقة باللغة الإنجليزية وضمن رابطة الأمم المتحدة، فإن التوافق الوثيق بين المملكة والولايات المتحدة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبح واضحاً.إن ما يشبه ذلك وفي ذاكرتنا عندما كانت رئيسة الوزراء ماي أول رئيس يقوم بالترحيب بترامب حينما فاز بالرئاسة، إذ قامت بزيارته في البيت الأبيض في آواخر شهر كانون الثاني من هذا العام على الرغم من بقاء لهجة الاتحاد الأوروبي تجاه ترامب باردة وعدائية.

ومع ذلك، فإن لدى الزعيمين الأمريكي وجهات نظر متباينة إلى حد بعيد فيما يخص خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والعالم والاهتمامات والأولويات السياسية الخارجية الملحة، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة ستسعى إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الولايات المتحدة وإعادة تنشيط العلاقة الخاصة فإن هذه الاختلافات ستختبر علاقتهما.

على الرغم من أن المصوتين بمغادرة المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تم حثهم من قبل الحمائية، لكن هذا لم يكن الموقف الرسمي لماي التي تناقض ترامب الذي جعل الحمائية ضرورة جماعية ويحتفظ بخطاباته أشهراً بعد دخوله للبيت الأبيض[٥٤]، ومع وجود الحمائية في إدارة واشنطن، فإنها لن تكون مستعدة

52. "Seeking Reassurance Across the Pond", <https://www.stratfor.com/analysis/seeking-reassurance-across-pond>, (Accessed 30-March-2017).
53. Ibid
54. De Luce, Dan. "Trump Sticks to a Protectionist, Isolationist Script in Frist Big Speech", Foreign Policy Magazine, 01-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/01/trump-sticks-to-a-protectionist-isolationist-script-in-first-big-speech/>, (Accessed 30 March-2017).

لاستيراد المنتجات من بلد ما ما لم تدفع حصصاً في الأرباح بطرق أخرى؛ وسيكون خيار فتح طريق لزيادة المنتجات الأميريكة في المملكة المتحدة قابلاً للتطبيق، لكن سيكون له عواقب على نفسها، وربما لن يكون أصحاب المصانع والمزارعين قادرين على منافسة الصناعات القائمة في الولايات المتحدة وأن إنخفاض المعايير التنظيمية في الولايات المتحدة مقارنة بالمملكة المتحدة أثارت المخاوف حول المنتجات التي يستوردها المواطنون البريطانيون[٥٥]. أدى انخفاض المعايير التنظيمية والخصخصة الجماعية وإقتناء المؤسسات البريطانية والبنية التحتية والشركات إلى نتيجة معاكسة تماماً لتلك التي رغب بها المصوتون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[٥٦]. كدولة لديها الدوافع للوصول إلى الأسواق في الخارج وبشكل متزايد لعرض بضائعها، فإن المملكة المتحدة ببساطة أقرب للاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة.

من الممكن أن تتسبب العلاقات التجارية الأميركية-البريطانية المتزايدة بتعرض العلاقات مع شريك تجاري رئيس آخر للملكة المتحدة للخطر وهو (الصين). تُعدُّ الصين شريكاً تجارياً مؤثراً بنحوٍ متزايد للملكة المتحدة وشاركت بعدد من مشاريع البناء والبنى التحتية منها محطة الطاقة النووية. شاركت المملكة المتحدة أيضاً في مشروع "حزام واحد، طريق واحد" الذي يسعى لإنشاء روابط نقل مباشرة بين المراكز التجارية الرئيسة في العالم، وقد لاحظ المسؤولون البريطانيون أن مغادرة المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى أن الشراكة مع الصين ستصبح "مهمة أكثر عن ذي قبل"[٥٧]، وقد تكرر هذا الرأي من قبل المسؤولين الصينيين الذين تحدثوا وبإيجابية حول آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ لأن المملكة المتحدة سوق منفتحةٌ أكثر ويسهل الوصول إليها من الاتحاد الأوروبي[٥٨].

والنقيض من ذلك، لدى الرئيس الأميركي علاقات معادية مع بكين منذ انطلاق حملته الانتخابيه، إذ انتقد ترامب الصين لممارساتها التجارية «غير العادلة» وفشلها في كبح جارتها كوريا الشمالية وسياستها في الصين الجنوبية وفي تايوان، فلم يحافظ ترامب فقط على موقفه المتشدد والمناهض للصين بعد تسلمه الرئاسة، ولكنه أبدى استعداده للدخول في حرب تجارية مع بكين وتجاهل «سياسة الصين الواحدة»

55. Blythman, Joanna. <https://www.theguardian.com/environment/2017/jan/29/britain-us-trade-deal-gm-food-eu-rules>, (Accessed 30-March-2017).
56. Macshane, Denis. "Brits, Beware of Trumps Bearing Trade Deals", Foreign Policy Magazine, 18-January-2017, <foreignpolicy.com/2017/01/18/brits-beware-of-trumps-bearing-trade-deals/>, (Accessed 30-March-2017).
57. "China trade ‹more important than ever to the UK"», BBC, 10-November-2016, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-37934784>, (Accessed 30-March-2017).
58. Tan, Huileng. "Brexit to open new opportunities in China-UK trade, top Chinese banker says", CNBC, 25-March-2017, <www.cnbc.com/2017/03/25/uk-china-trade-brexit-li-ruogo-boao-forum.html>, (Accessed 30-March-2017).

التي سمحت لواشنطن باستمرار علاقاتها مع بكين من دون التخلي عن تايوان، ويغامر بصراع عسكري فعلي ضد الصين[٥٩]، وفي حال استمرت العلاقات بالتدهور فهنالك احتمالية كبيرة في أن تطلب كل من واشنطن وبكين من ويستمنستر أن تختار جانباً معيناً، وبالمحصلة ستكون كلا النتائج على حساب المملكة المتحدة.

هنالك خلافات مماثلة ولكن عكسية للمصالح البريطانية الأميركية فيما يتعلق بروسيا، فعلى مدى حملته الانتخابية، عقد ترامب باستمرار نغمة تصالحية مع روسيا، وعلى الرغم من أن نغمة ترامب اللطيفة كانت موضع ترحيب في البداية من قبل المراقبين كونها خروجاً عن السياسة الحادة في حقبة أوباما، ومنذ ذلك الحين تم التشكيك بطبيعة العلاقات بين ترامب والحكومة الروسية[٦٠]، مع وجود المخاوف المتزايدة فإن الرئيس ترامب لم يستمر فقط تجنب الإشارة إلى قضايا السياسة الخارجية الملحة على سبيل المثال الصراع في أوكرانيا[٦١]، ولكن بدلًا من ذلك سعى لمهاجمة الناتو، مشيراً إلى أن تحالف الناتو «من الطراز القديم»، مبيناً أن الولايات المتحدة ربما لن تكون مستعدة للدفاع عن الحلفاء الأوروبيين في حالة النزاع[٦٢].

وعليه فإن إدراك التهديد في ويستمنستر تجاه موسكو عالية جداً، فقد فرضت المملكة المتحدة وسَنَّت عدداً من العقوبات على روسيا بسبب أنشطتها في سوريا وأوكرانيا، وتدهورت العلاقات بين البلدين بنحوٍ كبير خلال فترة حكم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، وعلى الرغم من أن بوريس جونسون قد أعرب عن رغبته في استعادة العلاقات مع موسكو[٦٣]، فقد استمرت المملكة المتحدة بالحث على فرض

59. Auslin, Michael. "China Won't Run From a Fight With Trump", <foreignpolicy.com/2017/01/24/china-wont-run-from-a-fight-with-trump/>.
60. Tamkin, Emily; Groll, Elias. "Comey: Yes, We're Investigating Possible Ties Between Trump and Russia", <foreignpolicy.com/2017/03/20/comey-yes-were-investigating-possible-ties-between-trump-and-russia/>,
61. De Luce, Dan. "Trump Sticks to a Protectionist, Isolationist Script in Frist Big Speech", Foreign Policy Magazine, 01-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/01/trump-sticks-to-a-protectionist-isolationist-script-in-first-big-speech/>, (Accessed 30 March-2017).
62. Hudson, John. "Republicans Join Democrats in Defending NATO", Foreign Policy Magazine, 16-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/16/republicans-join-democrats-in-defending-nato/>, (Accessed 30-March-2017).
63. Hughes, Laura. "Boris Johnson says Britain must ‹normalise› its relationship with Russia", The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/08/11/boris-johnson-says-britain-must-normalise-its-relationship-with/>, (Accessed 30-March-2017).

العقوبات ضد شركات موسكو وروسيا[٦٤]، ووفضلًا عن ذلك، فإن تدخل المجال الجوي للملكة المتحدة من قبل طائرات المقاتلة الروسية وقاذفات القنابل -الذي أصبح حدثاً منتظماً خلال فترة كاميرون- استمر دون انقطاع[٦٥]. وبالنظر إلى موقف ترامب الغامض تجاه موسكو وموقفه المعادي للناتو، فإن المخاوف الأمنية التي ربما تعرب عنها روسيا هي واحدة من تلك المخاوف المشتركة بين كل من بريطانيا وحكومات الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي لن يحدث الالتزام الكامل بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن السياسات الخارجية الرسمية ربما تسعى للقيام بذلك، ومن المرجح أن ينحاز البلدان لعدد من القضايا السياسية والاقتصادية لكن سيكون هنالك حدود في تلك العلاقة، وبدلاً من ذلك، ستتبع المملكة المتحدة سياسة خارجية التي لطالما كانت تتبعها وتعمل على موازنة مصالحها مع واشنطن ضد عدداً من المصالح الإقليمية والعالمية التي غالباً ما ستكون غريبة مع بعضها بعضاً، وكما يضرب مثلاً في إدانة المملكة المتحدة المتأخرة والصامته فيما يسمى «بحظر المسلمين»[٦٦] في يناير من هذا العام الذي منع من دخول ستة دول ذات الأغلبية المسلمة، ستسعى ويستمنستر من تهدئة بعض التوجهات العنيفة لواشنطن وتحاول إيجاد أرضية متبادلة للتعاون، وبالتزامن مع ذلك، ستبحث ويستمنستر على شركاء بدلاء حول العالم في محاولة لزيادة نفوذها ضد واشنطن حينما يتطلب الأمر.

64. Stefanini, Sara. "Russian oil company loses challenge to UK sanctions measures", Politico, 28-March-2017, <www.politico.eu/article/rosneft-loses-challenge-to-uk-sanctions-measures/>, (Accessed 30-March-2017).
65. Dearden, Lizzie. "RAF Typhoon jets scrambled to intercept Russian bombers circling UK", The Independent, 09-February-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/home-news/raf-typoon-jets-scrambled-russian-blackjack-bombers-intercept-north-scotland-lossimouth-coningsby-a7571691.html>, (Accessed 30-March-2017).
66. "UK finally makes moves against Trump›s Muslim immigration order", The New Arab, 29-January-2017, <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/1/29/uk-finally-makes-moves-against-trumps-muslim-immigration-order>, (Accessed 30-March-2017).

علاقات المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي مع منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية الخليج:

ستتركز أغلب الاتفاقات الاقتصادية والسياسية للملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج، ولا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً؛ وذلك لأن دول الخليج تشكل غالبية العلاقات البريطانية في المنطقة كاملة. تُعدُّ المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأساس لبريطانيا في الشرق الأوسط، وبلغت صادرات المملكة المتحدة للبضائع المرئية للملكة العربية السعودية ٧ مليارات جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤ أما صادرات السلع فبلغت ٤،١٧ مليار جنيه إسترليني، وتبلغ قيمة المشاريع المشتركة بين الشركات السعودية والبريطانية ١١،٥ مليار جنيه إسترليني ويعمل في المملكة العربية السعودية ما يقارب ٣٠ ألف مواطن بريطاني يقيمون هناك[٦٧]. أما قطر فهي ثاني أكبر مستثمر للنفط للملكة المتحدة من خلال الشركة البريطانية الهولندية (Royal Dutch Shell) وفضلاً عن ذلك فقد شاركت قطر واستثمرت في عدد من المشاريع للبنية التحتية والتنمية في المملكة المتحدة بما فيه الشركات البريطانية الكبيرة كـ (Barclays)، و(Sainsbury) وكذلك الحال لمحطة (Hinkley Point C) للطاقة الذرية، ومطار (Heathrow)[٦٨]. وتوجد مثل هذه العلاقات مع البحرين- حيث يوجد فيها قاعدة بحرية تابعة للملكة المتحدة- والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

بقيت العلاقات بين المملكة المتحدة والخليج مستمرة ومستقرة ولا تخضع لتحولات خطيرة في السياسة، في حين كانت العلاقات متوترة في بعض الأحيان؛ ويعود سبب ذلك إلى عدد من الأمور المتعلقة بسجلات حقوق الإنسان والتطرف ومؤخراً الحرب في اليمن وما نتج عنها من خسائر في صفوف المدنيين بالإضافة إلى الأوضاع الإنسانية؛ إن هذه الاستمرارية والاستقرار ستجعلان من الخليج شريكاً مرغوباً به لدى بريطانيا في حقبة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي بسبب تفضيلها (حسب ما ذكرنا آنفاً) للسياسة والنفعية، وبالواقع فإن المملكة المتحدة أُتهمت بالدفاع عن الانتهاكات التي تقوم بها دول الخليج أو أنها تقوم بغض البصر عنهم ولاسيما في البحرين[٦٩]، وحتى قبل التصويت على مغادرة بريطانيا كانت

67. «Saudi Arabia», Middle East Association, <the-mea.co.uk/countries/saudi-arabia>, (Accessed: 30-March-2017).
68. Packard, Jim; Parker, George. "Qatar lined up for £10bn UK projects fund", Financial Times, 13-March-2013, <https://www.ft.com/content/0f6c15ca-8c07-11e2-8fcf-00144feabdc0>, (Accessed 30-March-2017).
69. "Britain won't back UN statement condemning Bahrain's human rights abuses", Russia Today, 02-March-2017, <https://www.rt.com/uk/379187-un-bahrain-human-rights/>, (Accessed 30-March-2017).

العلاقات بين المملكة المتحدة ودول الخليج من المخطط لها أن تنهض، وأن خروج بريطانيا سيتطلب منها أن تبني علاقات اقتصادية وسياسية خارج أوروبا للتعويض عن الخسارة المحتملة للسوق المشتركة فمن المرجح وبنحوٍ كبير أن تسعى المملكة المتحدة إلى تعزيز هذه العلاقات في الخليج، إذْ تمتلك هناك أساساً متيناً. ومن المحتمل أن يحدث هذا على الرغم من الخوف من الإسلام (المبطن) في التصويت على مغادرة بريطانيا[٧٠] كما حدث سابقاً من هجمات أدت إلى الخوف من الإسلام -على سبيل المثال أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو في السابع من تموز- إذ لم يكن لهذه الهجمات تأثير يُذكر على العلاقات الخليجية البريطانية.

أفريقيا الشمالية:

تدخل المملكة المتحدة في علاقات مع منطقة أفريقيا الشمالية متضمنة المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر لكن هذه العلاقات محدودة جداً إذا ما قورنت بدول الخليج، وعُدت العوامل التأريخية والجغرافية والسياسية في هذه المنطقة مفضلة كثيراً للقوى الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا[٧١]، فحيثما شاركت بريطانيا فإنها غالباً ما تكون جزءاً من المشاريع المشتركة أو التحالفات الدولية وتسعى للحد من أثرها.

انتهى تدخل بريطانيا في الصراع الليبي بعد سقوط معمر القذافي في عام ٢٠١١، وقد امتنعت من مساعدة الاتحاد الأوروبي خلال أزمة اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط التي وصلت إلى مرحلة الأزمة الحرجة عام ٢٠١٤، وفضلاً عن ذلك، تشير بعض التوقعات لسياسات الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا إلا أن الاتحاد سيقوم بتقوية علاقاته الاقتصادية والسياسية مع دول أفريقيا الشمالية للتعويض عن خسارته للملكة المتحدة[٧٢]؛ وبالتالي، فإن عدم الاستقرار النسبي في المنطقة (مقارنة بالخليج) والمنافسة المتزايدة من الدول الأوروبية الأخرى وفقدان القاعدة التأريخية للمنطقة جيمعها يعني أن المملكة المتحدة من المرجح أن تقلل إعطاء الأولولية لمنطقة أفريقيا الشمالية بعد حقبة خروجها من الاتحاد الأوروبي.

70. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>, (Accessed 30-March-2017).
71. Geri, Maurizio. «From Brexit Towards a New EU-MENA Relationship», The Washington Institute for Near East Policy, <www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/from-brexit-towards-a-new-eu-mena-relationship>, (Accessed 30-March-2017).
72. Ibid

تركيا:

كان موقف تركيا من النقاش حول خروج بريطانيا متناقضاً بعض الشيء، إذْ لدى المملكة المتحدة علاقات تأريخية قوية مع تركيا. لأن تركيا تُعدُّ ثاني أكبر مصدر للسلع وتشكل نحو ٨٪ من إجمالي صادراتها[٧٣]، وإن المملكة المتحدة واحدة من أقوى المؤيدين لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إذ أعرب رئيس الوزراء بوريس جونسون متحمساً عن تأييده لانضمام تركيا[٧٤].

بصرف النظر عن العلاقات الوثيقة، فإن انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، سواء أكان احتمالاً واقعياً في ذلك الوقت أم لا، أصبح هتافاً جماعياً لحملة التشكيك بالاتحاد، وكانت الحجة المقدمة هي أن تركيا البالغ عدد سكانها ٧٦ مليون نسمة تشكل خطراً على أمن السكان في الاتحاد الأوروبي وأن على المملكة المتحدة المغادرة لتجنب دخول أعداد كبيرة من اللاجئين الأتراك إلى المملكة المتحدة[٧٥]، وقد تغذت هذه الحجة إزاء الرأي السائد حول الخوف من الإسلام في حملة المغادرة وإظهار تركيا كتهديد لبريطانيا «الدولة البريطانية»[٧٦]، وقد أصدر بوريس جونسون بنفسه (ومن ثم عضو من البرلمان) انتقاداً قويًا يحد من إهانة الرئيس التركي أردوغان خلال هذه الفترة[٧٧]، وبالنظر إلى المشاعر المناهضة للمهاجرين (كما ذكرنا آنفاً) التي تظهر بين المصوتين بالمغادرة من أن هنالك حجة قوية وهي أن تهديد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي قد يكون أثّر على التصويت.

73. "The World Factbook: Turkey", Central Intelligence Agency, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html#Econ>, (Accessed 30-March-2017).
74. Johnson, Boris, "Let Turkey In", The Spectator, 16-November-2002 <archive.spectator.co.uk/article/16th-november-2002/7/let-turkey-in>, (Accessed 30-March-2017).
75. Boffey, Daniel; Helm, Toby. "Vote Leave embroiled in race row over Turkey security threat claims", The Guardian, 22-May-2016, <https://www.theguardian.com/politics/2016/may/21/vote-leave-prejudice-turkey-eu-security-threat>, (Accessed 24-March-2017).
76. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>, (Accessed 30-March-2017).
77. Weise, Zia. "Boris Johnson praises his ‹Turkish washing machine› as he attempts to woo Erdogan in Ankara", The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/09/27/boris-johnson-praises-his-beautiful-turkish-washing-machine-as-h/>, (Accessed 30-March-2017).

وبصرف النظر عن إظهارها كتهديد لقيم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فقد حرصت الحكومة البريطانية بعد خروجها من الاتحاد على استعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تركيا التي شهدت ظروفاً سيئةً على شكل محاولة انقلابية في تموز عام ٢٠١٦، وتجاهل جونسون الاتهامات المتزايدة تجاه أردوغان قائلاً إن الأخير كان يستخدم الانقلاب كذريعة لاحتجار المعارضين السياسيين وإسكاتهم[٧٨]. وخلال زيارته إلى تركيا في أيلول من عام ٢٠١٦، أيد دخول المملكة المتحدة مع تركيا في اتفاقية التجارة الحرة[٧٩].

جعل الموقف المتناقض والنقدي للسياسيين البريطانيين تجاه المملكة المتحدة من الصعب التنبؤ بكيفية تطور العلاقات بين البلدين في حقبة بعد خروج بريطانيا، فمنذ عام ٢٠١٦ لم تبقَ الحكومة البريطانية هادئة نسبياً فقط فيما يتعلق بالاتهامات حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالانقلاب في تركيا، لكنها بقيت هادئة أيضاً بعد أن تدهورت العلاقات بسرعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي عقب قمع المظاهرات المؤيدة لأردوغان في هولندا[٨٠].

و على الرغم من الخطابات العدائية خلال حملة المغادرة فإن مبادرات جونسون الدبلوماسية تجاه تركيا من المحتمل أن تؤتي ثمارها، وأن العلاقات بين البلدين بدأت تستقر نسبياً، وفي الوقت الذي تواجه فيه الدولتان علاقات حادة مع الاتحاد الأوروبي، فإن تأسيس شراكة سيعود بالفائدة على كلا الدولتين من النواحي الاقتصادية والسياسية؛ مما يسمح لهما ببذل ضغوط مشتركة على الاتحاد الأوروبي حول قضايا متنوعة. ومع ذلك، لازالت هنالك شكوك كبيرة تجاه أنقرة في صفوف الشعب وعددٍ كبيرٍ من السياسيين البريطانيين؛ وبالتالي ستحتاج ويستمنستر لإدارة شراكتها مع تركيا بحذر شديد لتجنب أي ردود فعلٍ عنيفة.

العراق:

78. Wintour, Patrick. «British MPs say Turkish president using attempted coup to suppress human rights», The Guardian, 25-March-2017, <https://www.theguardian.com/world/2017/mar/25/british-mps-say-turkish-president-using-attempted-coup-to-suppress-human-rights>, (Accessed 30-March-2017).
79. Weise, Zia. "Boris Johnson praises his ‹Turkish washing machine› as he attempts to woo Erdogan in Ankara", The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/09/27/boris-johnson-praises-his-beautiful-turkish-washing-machine-as-h/>, (Accessed 30-March-2017).
80. Yazsıl, Cemal, "Why is Turkey in a row with the Netherlands?", The New Statesman, 14-March-2017, <www.newstatesman.com/world/europe/2017/03/why-turkey-row-netherlands>, (Accessed 30-March-2017).

وكونه أحد المشاركين الرئيسين في الغزو عام ٢٠٠٣ الذي أطاح بصدام حسين، فقد كان للملكة المتحدة حضوراً سياسياً وعسكرياً مهماً في العراق ولاسيما حول مدينة البصرة، ويتشكل معظم نهج المملكة المتحدة بعد حرب عام ٢٠٠٣ تجاه العراق من قبل الظروف التي قادت إلى الحرب وتداعياتها[٨١]. كانت الحركة ضد المشاركة البريطانية في حرب عام ٢٠٠٣ أكثر صخباً وأقوى في المملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة، وشعر الكثيرون في الحركة بأن مقاومتهم قد برزت بعد فشل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العثور على أية أسلحة دمار شامل؛ وكنتيجة لذلك، حرصت المملكة المتحدة على تقليص حضورها في العراق بأسرع وقت ممكن وباتت وتركز على جهود إعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية، وعلى الرغم من أن القوات البريطانية كانت مقرها في البصرة إلا أن أغلب جهود إعادة الأعمار تمركزت حول إقليم كردستان[٨٢].

غادرت القوات البريطانية العراق في عام ٢٠١١ لكنها عادت بعد أن احتل تنظيم داعش الإرهابي مناطق واسعة في شمال البلاد عام ٢٠١٤، ومع ذلك، اقتصر التدخل البريطاني على المستشارين والضربات العسكرية وشكلت ما بنسبته أكثر من ١٠٪ من التحالف المناهض لداعش الإرهابي. اتبعت ويستمنستر سياسة واشنطن واتجاهاتها العسكرية خلال الحرب ضد داعش الإرهابي[٨٣]، وتركزت أغلب الأعمال التي قامت بها الحكومة البريطانية في العراق على المسائل الإنسانية، ومنذ عام ٢٠١٤ قدمت المملكة المتحدة مساعدات انسانية للعراق تصل قيمتها إلى أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترليني، إذ تم إنفاق جزء من هذه الأموال لتزويد الضحايا بالمساعدات الأساسية، وتقديم الدعم لإنقاذ حياة العديد في حالات الطوارئ بمساعدة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية وأيضاً مساعدة الناس في فصل الشتاء لعام ٢٠١٤ من خلال تزويدهم بالمؤونة الضرورية في فصل الشتاء فضلاً عن المساعدات النقدية[٨٤].

وبصرف النظر عن الصراع، فقد زادت الحكومة البريطانية من مستوى التعاون الاقتصادي مع العراق بعد عام ٢٠١٤، وقد أعرب وزير الطاقة البريطاني أندريا ليدسوم في عام ٢٠١٥ عن رغبته في أن يصبح العراق "شريكاً اختيارياً" للملكة المتحدة وأشار أن شركة Shell وقعت مؤخراً وثيقة رؤساء الاتفاق (Heads of Agreement) لإنشاء مصنع للبتروكيمياويات بقيمة ١١ مليار دولار في البصرة

81. "The United Kingdom›s Policy Towards Iraq", Al-Bayan Center for Planning and Studies, December 2015, <www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2015/12/The-UK.pdf>, (Accessed 30-March-2017).
82. Ibid
83. Ibid
84. "Iraq Crisis: UK Humanitarian Response Factsheet", British Government, 8-September-2015, <https://www.gov.uk/government/publications/iraq-crisis-uk-humanitarian-responsefactsheet>, (Accessed 24-March-2017).

الذي سيكون واحداً من أكبر المصانع للبتروكيمياويات في العالم وينتج عنه ٤٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف فرصة عمل[٨٥].

شهد التصويت بالمغادرة وما أعقبه من تغيير في القيادة إعادة تعيين ليدزوم بمنصب وزير الدولة لشؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية، ومنذ أن تم إدخال وزارته في إدارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية بقيادة جريك كلارك، لم يقم الأخير بأي شيء يتعلق بالتزامات المملكة المتحدة في العراق ولم يشرْ إلى أي من تعهدات ليدزوم.

وكنتيجة لهذه التغييرات، فمن الصعب تصور السياسة البريطانية تجاه العراق في حقبة ما بعد المغادرة، فمن الناحية التأريخية حافظت بريطانيا على بصمتها في العراق مقتصرة على النهج الأمني واتباع القيادة الأميركية فيما يتعلق بالقرارات السياسية، ومع مفاوضات خروج بريطانيا التي أخذت كثيراً من ثروات ويستمنستر، فإنها ستقلص من بصمتها وأثرها بنحوٍ أكبر وتفوض الكثير من مسؤولياتها إلى الولايات المتحدة بمجرد انتهاء الحرب ضد داعش الإرهابي، ومع ذلك، تقترح المملكة المتحدة فيما يخص باستثماراتها في البصرة خلال الفترة من عام ٢٠١٤-٢٠١٥ أنها ستكون جاهزة لتعميق مشاركتها الاقتصادية في العراق، والاستثمار في البنية التحتية والصناعات العراقية حينما تزود هذه الاستثمارات بالحوافز المناسبة.

العوامل غير المعروفة التي من الممكن أن تؤثر على سياسة بريطانيا الخارجية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي:

نظراً لعدم الوضوح والاستعداد المحيطين بصناعة السياسة البريطانية بعد المغادرة فضلاً عن عملية المفاوضات، فإن العديد من السياسات البريطانية بعد المغادرة غارقة في المجهول. على الرغم من عدم وضوح الاتجاهات السابقة والحاضرة والعلاقات القائمة فبإمكانها مساعدة المشروع والتنبؤ بسياسة بريطانيا الخارجية المستقبلية، ومع ذلك، فإنه لا يزال هنالك حديثان أساسان من الصعب التنبؤ بنتائجهما، هما: نقاش استقلال أسكتلندا والانتخابات الأوروبية القادمة. إن نتائج كل من هذين الحدثين متقلبة بنحوٍ كبير وسيكون لهما عواقب كبيرة على مستقبل مفاوضات خروج بريطانيا وسياستها الخارجية.

نقاش الاستقلال الأسكتلندي واحتمالية استقلال ويلز وآيرلندا الشمالية:

يشير الاستقلال الأسكتلندي إلى تحقيق هدف إنشاء مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية

85. «Iraqi Petroleum Conference», The British Government, 09-June-2015, <https://www.gov.uk/ government/speeches/iraqi-petroleum-conference-2015>, (Accessed 24-March-2017).

والمجموعات المناصرة ومقرها في أسكتلندا لتشكيل دولة مستقلة ذات سيادة. شهدت حركة الاستقلال مراحل من الشعبية عبر التأريج لكنها لاقت رواجاً منذ منتصف القرن العشرين؛ بسبب جهود الحزب الوطني الأسكتلندي (SNP)؛ ومنذ ذلك الحين دفع الحزب الوطني الأسكتلندي أسكتلندا إلى المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي لإدارة شؤونها الخاصة وبلغت هذه المطالبات ذروتها في استفتاء عام ٢٠١٤. سعى الاستفتاء الذي كان وعداً انتخابياً للحزب الوطني الأسكتلندي إلى تحديد ما إذا كان الشعب الأسكتلندي قد سعى لأن يصبح دولة مستقلة أو أن يبقى جزءاً من المملكة المتحدة، وقد حصلت الحملة من أجل البقاء جزءاً من المملكة المتحدة على ٥٥٪ من الأصوات.

جدد استفتاء خروج بريطانيا لعام ٢٠١٦ ونتائج هذا الخروج من الاتحاد الأوروبي نداءات لاستقلال أسكتلندا، وجاءت هذه النداءات على أساس أنه حينما صوتت أسكتلندا للبقاء جزءاً من المملكة المتحدة في عام ٢٠١٤ فعلت ذلك تحت فكرة أن أسكتلندا المستقلة لن تكون قادرة على الانضمام في الاتحاد الأوروبي[٨٦]، ومع ذلك، وجد المصوتون الأسكتلنديون الذين صوتوا وبأغلبية كبيرة على بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد أنفسهم الآن يغادرون الاتحاد الأوروبي، ورأى الحزب الوطني الأسكتلندي أن الظروف والملابسات التي كانت سائدة في عام ٢٠١٤ وقادت إلى تصويت الناخبين الأسكتلنديين بالبقاء ضمن المملكة المتحدة لم تعد موجودة[٨٧]، ومنذ أن ظهرت النداءات التي تطالب باستفتاء ثانٍ، سعت رئيس الوزراء تيريزا ماي إلى تهدئة حالة الغضب هذه ووعدت بالتقليل من قيمة السلطات بشكل أكبر إلى أسكتلندا وآيرلندا الشمالية وويلز، في حين وعد زعيم الحزب الوطني الأسكتلندي بمواصلة الاستفتاء[٨٨].

86. Clegg, David. "Independence referendum: Euro bigwig Jose Manuel Barroso delivers fresh blow to Yes campaign", The Daily Record, 11-August-2014, <www.dailyrecord.co.uk/news/politics/independence-referendum-ec-president-jose-3154114>, (Accessed 30-March-2017).
87. "SNP Manifesto", the Scottish National Party, 2016, <https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/thesnp/pages/5540/attachments/original/1461935515/SNP_Manifesto2016_-_ER.pdf?1461935515>, (Accessed 30-March-2017).
88. Carrell, Severin, "Scottish independence: Sturgeon to press on with referendum", The Guardian, 29- March-2017, <https://www.theguardian.com/politics/2017/mar/29/scottish-independence-sturgeon-to-press-on-with-referendum>, (Accessed 30-March-2017).

أثار نداء ستورجون نداءات مشابهة من السياسيين في آيرلندا الشمالية وويلز[٨٩]. فكانت النداءات لإجراء استفتاء للاستقلال في آيرلندا الشمالية التي صوت الأغلبية فيها على البقاء في الاتحاد الأوروبي بدافع المخاوف من أن الحدود الضيقة مع المملكة المتحدة قد تنتهي بإنشاء سيطرات حدودية بين آيرلندا وآيرلندا الشمالية. لم تكن مثل هذه السيطرات موجودة منذ انتهاء الصراعات البروتستانية-الكاثوليكية، ونتج عن استئصالها ميزات تعود على عملية السلام[٩٠]، وحصلت حركة استقلال آيرلندا الشمالية على دعم آخر حينما أكد وزير الشؤون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ديفيد ديفيس عدم حاجة آيرلندا الشمالية لإعادة التقديم للانضمام للاتحاد إذا انضمت إلى آيرلندا وذلك يعني أنها في الواقع عضواً في الاتحاد[٩١].

في ويلز، جاءت الدعوات لاستقلالها ويلش على الرغم من أن الأغلبية في البلاد صوتت على مغادرة الاتحاد الأوروبي بجانب إنجلترا، ادعت قائدة الحزب السياسي الوطني الويلزي- لين وود أن التصويت باستقلال أسكتلندا سيقود إلى نهاية المملكة المتحدة كدولة، قائلةً إنه هذه الحالة ستحتاج ويلز إلى أن تقرر مستقبلها[٩٢]، وعلى عكس سياسيي أسكتلندا وآيرلندا الشمالية، فإن سياسيي ويلز لم يتخذوا إلى الآن أية خطوات مهمة من شأنها أن ترسم الأسس القانونية لاستفتاء الاستقلال.

وبالتالي، فإن ما بدأ كنداءات للاستقلال الأسكتلندي كان لديه القدرة كلياً على تفكك المملكة المتحدة كدولة، وترك إنجلترا وحدها فقط ككيان مستقل، ويعمل مثل هذا التفكك على تقليص قدرة

89. Batchelor, Tom. "Nicola Sturgeon›s referendum call prompts demands for Welsh and Northern Irish independence votes", The Independent, 13-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/wales-northern-ireland-independence-campaign-nicola-sturgeon-scottish-independence-demand-speech-a7627861.html>, (Accessed 30-March-2017).
90. Ibid
91. "Northern Ireland 'can rejoin EU after Brexit if it votes for reunification'", The Independent, 27-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/brexit-northern-ireland-can-rejoin-eu-reunification-david-davis-stormont-a7653346.html>, (Accessed 30-March-2017).
92. Batchelor, Tom. "Nicola Sturgeon›s referendum call prompts demands for Welsh and Northern Irish independence votes", The Independent, 13-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/wales-northern-ireland-independence-campaign-nicola-sturgeon-scottish-independence-demand-speech-a7627861.html>, (Accessed 30-March-2017).

ويستمنستر بنحوٍ كبير على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، والتقليل من قدرتها في إبراز السلطة السياسية والاقتصادية حول العالم؛ مما يحول دون قيامها ببناء أي علاقات تجارية متينة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا، وفضلاً عن ذلك، تطالب أسكتلندا بالأراضي التي تغطي حقول النفط للبحر الشمالي في المملكة المتحدة[٩٣]، على الرغم من أن أسعار النفط تنخفض بنحوٍ تزامني على مدى السنتين الماضيتين بسبب وفرة النفط العالمي وما يترتب عليه انخفاض في أسعار النفط، غير أن خسارتها لتلك الأراضي ستكون كارثة لإنجلترا؛ مما يحرمها من مصدرها الرئيس وهو النفط المحلي ويجبرها ذلك على استيراد مزيدٍ من النفط، وإن الآثار الاقتصادية لمثل هذا التطور الحاصل من الممكن أن تكون كارثية.

وعليه، يمثل استقلال أسكتلندا واحداً من أعظم الفترات المجهولة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا.، وفي حالة إجراء الاستفتاء، فإن احتمالية أن تكون النتيجة لصالح مغادرة أسكتلندا من المملكة المتحدة تكاد تكون محتومة، وإذا حدث ذلك، ستحاول كل من آيرلندا الشمالية وويلز تكرار النجاح الذي حققته أسكتلندا. والأهم من ذلك ليس السؤال في النتيجة التي سيعبر عنها الاستفتاء بل إذ ما كانت رئيسة الوزراء ماي قادرة على منع حدوث ذلك في المقام الأول.

الانتخابات الأوروبية في فرنسا وإيطاليا:

أصبح من الشائع القول إن التصويت على المغادرة في المملكة المتحدة وانتخابات دونالد ترامب في الولايات المتحدة أظهروا حركات شعبية وطنية مزدهرة تجتاح الغرب، وقد قيل أن هذه الحركات تتحقق انطلاقاً من الرغبة بزعزعة الأحزاب المؤسسة التي ظهرت على أنها فاسدة ولطيفة في الوقت نفسه. إن بروز بعض الشخصيات كنايجل فاراج في المملكة المتحدة ونوربرت هوفر في أستراليا ومارين لوبان في فرنسا وخيرت فيلدرز في هولندا وحزب البدلاء الألماني في ألمانيا وحركة الخمس نجوم في إيطاليا جميعها وصفت كجزء من التيار نفسه المضاد للمؤسسة مع مناشدات شعبية[٩٤].

93. Chapman, Ben. "Scotland North Sea oil revenues collapse by nearly 100% to re-ignite independence debate", The Independent, 24-August-2016, <www.independent.co.uk/news/business/news/scotland-north-sea-oil-97-per-cent-148bn-budget-deficit-scottish-independence-nicola-sturgeon-a7207756.html>, (Accessed 30-March-2017).
94. Kellner, Peter. "Peak Populism, Perhaps", Carnegie Endowment for International Peace, 06-March-2017, <carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=68183>, (Accessed 30-March-2017).

وفي آذار من هذا العام انتهت الانتخابات في أستراليا وهولندا بخسارة كل من هوفر[٩٥] وفيلدرز[٩٦]، وفي المملكة المتحدة فشل حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) من الاستفادة بنجاح مغادرة بريطانيا وأصبح مكسوراً بسبب الانقسامات الداخلية[٩٧]، تؤدي استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات إلى انخفاض مستمر في أعداد حزب البدلاء الألماني في ألمانيا[٩٨]، وفي الولايات المتحدة وصلت مستويات الشعبية لدونالد ترامب إلى انخفاض جديد[٩٩]، يجادل المرء وسط هذه التطورات من أن موجة الحركات الشعبية القومية تسير إلى الوراء؛ ومع ذلك، فإن الانتخابات التي من المقرر أن تجري في فرنسا وإيطاليا لديها الإمكانية على تنشيط حركات التشكيك في الاتحاد الأوروبي عبر أوروبا.

وفي إيطاليا ظهرت حركة الخمس نجوم كحزب معارض أساسي ضد الحزب الديمقراطي وسط اليسار الحاكم، وكسبت السلطة على روما خلال الانتخابات البلدية، وأظهرت أحدث استطلاعات الرأي أنها تدفقت إلى ما وراء أحزاب التيارات السائدة في إيطاليا، تعد حركة الخمس نجوم مثالاً غريباً في أنها على خلاف الأحزاب الأخرى التي تؤخذ في عين الحسبان إذ تفتقر إلى الأيديولوجية الواضحة، وتعرف نفسها فقط في الأوراق الاعتمادية المناهضة للمؤسسة، وفي وسط ركود الاقتصاد وزيادة البطالة، وتنامي خيبة الأمل للتيارات السياسية السائدة فإن هذه الاستراتيجية تعدُّ فعالة إلى حدٍ ما[١٠٠]، على الرغم من أن الحزب عانى من الانقسامات الداخلية بسبب بقاء تركيبه الانتقائي وموقفه المناهض والمتلون للمؤسسة تجاه التشكيك بالاتحاد الأوروبي شائعاً، وفي الوقت نفسه، يكافح المرشحون المؤيدون للاتحاد الأوروبي كوزير

95. "Stimmenstärkste Kandidaten pro Bundesland", Bundesministerium Für Inneres, 2016, <wahl16.bmi.gv.at>, (Accessed 30-March-2017).
96. Matthews, Alex; Robinson, Martin. "Dutch PM says people rejected ‹wrong sort of populism after Brexit and Trump› as he beats far right MP Geert Wilders by 13 seats in election", Daily Mail, 15-March-2017, <www.dailymail.co.uk/news/article-4315374/Europe-braced-NEXIT.html>, (Accessed 30-May-2017).
97. Kellner, Peter. "Peak Populism, Perhaps", Carnegie Endowment for International Peace, 06-March-2017, <carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=68183>, (Accessed 30-March-2017).
98. Ibid
99. Bryan, Bob, "Trump›s approval ratings crater even further after ‹Trumpcare› debacle", UK Business Insider, 29-March-2017, <uk.businessinsider.com/poll-trump-approval-rating-ahca-2017-3?r=US&IR=T>, (Accessed 30-March-2017).
100. "A Warning Sent to Italy›s Ruling Party", Stratfor, 06-June-2017, <https://www.stratfor.com/analysis/warning-sent-italys-ruling-party>, (Accessed 30-March-2017).

الخارجية أنجيلينو ألفانو من أجل الحفاظ على الأصوات[١٠١].

وفي فرنسا، ترشحت مارين لوبان رئيس الجبهة الوطنية للانتخابات الفرنسية القادمة وتعد الأمور غير ثابتة، وعلى خلاف حركة الخمس نجوم وضعت مارين لوبان نفسها في موقع الكره للغرباء والقومية العرقية والخوف من الإسلام فضلاً عن تأييد فكرة مناهضة الاتحاد الأوروبي، فهي لم ترحب فقط بخروج بريطانيا من الاتحاد بل أعربت عن نيتها بتكرار ما حصل لفرنسا كذلك[١٠٢]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن فرصة فوز لوبان أبقت عليها إما في المقدمة وإما قريبة من منافسها الأقرب وهو إيمانويل ماكرون [١٠٣].

سيكون لنتائج الانتخابات سواء لصالح حركة الخمس نجوم أم الجبهة الوطنية أثار كبيرة للاتحاد الأوروبي، وبما أن إيطاليا تعاني من البطالة الحادة والأزمة المصرفية التي تلوح في الأفق فستعمل حركة الخمس نجوم على الضغط على الاتحاد الأوروبي لتزويد خطة انقاذ أو إجراء استفتاء من أجل خروج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تفوز الجبهة الوطنية بالانتخابات لتخريب مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة وللإضرار بمصالح الاتحاد قدر الإمكان قبل سحب فرنسا خارجه[١٠٤]. على الرغم من أن نتيجة فوز لوبان سيكون لها مضرة أكثر على الاتحاد الأوروبي لكن كلا النتيجتين سيكون لها آثار مهمة على الوحدة الأوروبية، وللمملكة المتحدة ستقدم أوروبا المكسورة مقاومة محدودة للامتيازات التي تطالب بها؛ مما يوفر لها طريقاً أكثر سلاسة من المفاوضات، ومع ذلك، وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن أوروبا المتزعزعة ستكون على حساب المملكة المتحدة أيضاً، ومع أن المرشحين الوطنيين الشعبيين قد تمت هزيمتهم أو بصورة أخرى فقدوا شعبيتهم في معظم أنحاء الغرب، إلا أن الإنتخابات الفرنسية والإيطالية ما زالت لديها القدرة على إحداث تحديات مهمة.

101. Surana, Kavitha. "Europe Has a New Defender in Italy", Foreign Policy Magazine, 20-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/20/europe-has-a-new-defender-in-italy-populism-trump-berlusconi-pro-european-union-eu-brexit/>, (Accessed 30-March-2017).
102. Traub, James. "Marine Le Pen Is Donald Trump Without the Crazy", Foreign Policy Magazine, 16-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/16/marine-le-pen-is-donald-trump-without-the-crazy-front-national/>, (Accessed 30-March-2017).
103. "Macron holds edge in French election race ahead of first debate", Reuters, 19-March-2017, <www.reuters.com/article/us-france-election-idUSKBN16Q0J8>, (Accessed 30-March-2017).
104. Traub, James. "Marine Le Pen Is Donald Trump Without the Crazy", Foreign Policy Magazine, 16-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/16/marine-le-pen-is-donald-trump-without-the-crazy-front-national/>, (Accessed 30-March-2017).

الخلاصة:

فيما يتعلق بقرار المملكة المتحدة بالمغادرة، يرى المراقبون والمحللون وأفراد من الشعب والسياسيين أنهم غير مستعدين للتغلب على التصعيد السريع للخطاب العدائي بين مختلف جوانب المباحثات؛ ونتيجة لعدم استعداد الحكومة البريطانية نفسها للمفاوضات وبقائها متشددة بشأن عملية التفاوض والسياسات المستقبلية للحكومة البريطانية فقد أجبر المراقبون الخارجيون على رسم التنبؤات والمسارات القائمة على العلاقات الخارجية والاتجاهات القائمة والسابقة فضلاً عن المؤشرات المستقبلية.

وفي تحليل هذه الاتجاهات والمؤشرات، استنتجت ورقة البحث هذه أن السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروج بريطانيا سيكون لها نظرة أعمق بكثير إذ تقوم الحكومة البريطانية بالاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وستشهد السنتان القادمتان سعي الحكومة البريطانية إلى وضع كامل طاقاتها من أجل الحصول على نتيجة إيجابية من مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحقوق فيما يتعلق بالتجارة والهجرة والسيطرة الحدودية.

على الحكومة البريطانية أن تضع في اعتبارها في أثناء القيام بذلك مشاعر الشعب التي أدت إلى التصويت بخروج بريطانيا، كالهجرة والركود الاقتصادي، وعدم الرضا على المؤسسة (الاتحاد الأوروبي) التي يُنظر إليها على أنها متكبرة، والخوف من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي التي لا تملك الشغف والوجدان تجاه عامة الناس.

وبالتزامن مع ذلك، ستضطر الحكومة البريطانية إلى التعامل مع دعوات الاستقلال داخل هيكلها فيما يتعلق بأسكتلندا وآيرلند الشمالية وويلز، وضمان بقائهم جزءاً من المملكة المتحدة كاملة، وفي حالة استقلال هذه الأجزاء، ستجد ويستمنستر نفسها التي تحكم الآن إنجلترا مقيدة وبشدة من النواحي الاقتصادية والسياسية.

ونتيجة لذلك، ستحول الحكومة البريطانية أولوياتها في السياسة الخارجية نحو اتجاه أكثر واقعية يفضي إلى النفعية الاقتصادية والسياسية، وستبني علاقات معترف بها مع دول الخليج وتحاول بناء علاقات مع القوى العالمية كالصين، مع الحفاظ وتحسين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وتُعدُّ علاقاتها مع بعض الدول كتركيا والعراق غارقة في التحولات والتناقضات السريعة، وسيكون من الصعب تحديد كيفية تقدمها، وإدراكاً منهم لمصالح المملكة المتحدة ونتائجها المفضلة فإن تلك الدول بإمكانها أن تصمم سياسة خارجية تكون أكثر ملائمة لها.

وفي غضون ذلك، ستستمر الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي والمناهضة للمؤسسة فضلاً عن

الحركات عبر الاتحاد الأوروبي في صناعة التقلبات، وعلى الرغم من أن مرشحيهم قد هزموا في هولندا وأستراليا ومن المرجح أنهم هُزموا أيضاً في ألمانيا، فلا ينبغي التقليل من الشعبية التي حصلوا عليها، إذ ما زالواومهع أقوياء في فرنسا وإيطاليا التي ستخوضان انتخابات قريبة وستكون لنتائج هذه الإنتخابات آثار مهمة على سلوك الاتحاد الأوروبي، في حين أن الاتحاد الأوروبي الضعيف سيسعى إلى تزويد المملكة المتحدة بمنافع قصيرة الأمد إلا أن عدم الاستقرار المستمر وتداعياته سيسبب ضرراً للملكة المتحدة على المدى المتوسط والبعيد.

وبغض النظر عن النتيجة، فإن السنتين القادمتين اللتين ستشهدان مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة بشأن خروج بريطانيا ستأخذ العالم إلى أراضٍ غير مألوفة في صناعة السياسة الخارجية.

الانتخابات العامة البريطانية لعام ٢٠١٧ : التأثيرات على الشرق الأوسط

قسم الأبحاث

٢٠١٧-٥-٣١

في ١٨ من نيسان أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أن الانتخابات المفاجئة ستجري في ٨ حزيران ٢٠١٧، وجاء هذا الإعلان في ظل مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي -تصويت المملكة المتحدة لترك الاتحاد الأوروبي-، ومنذ ذلك الحين أصدر كلٌّ من حزب المحافظين بقيادة تيريزا ماي وحزب العمال بقيادة جيريمي كوربين، بياناً يتضمن تعهداتهما وقاما بحملات انتخابية تضمنت وعوداً بشأن ما ستبدو عليه بريطانيا تحت قيادة كل منهما، وتبحث هذه الورقة بيانات سياساتهما الخارجية وتوجهاتهما حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وستنظر الورقة في الانتخابات نفسها لتقدم الأجوبة على كيفية تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما إذا كان لحزب العمال فرصة للفوز، واحتمال قيام التحالفات التكتيكية بين الأحزاب وهل ما زال للأحزاب الوطنية الأصغر حجماً من قبيل الحزب الديمقراطي الليبرالي، وحزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) أي تأثير حقيقي.

مواقف السياسة الخارجية للأحزاب السياسية البريطانية:

حزب المحافظين:

من بين الأحزاب الرئيسة الثلاثة في الانتخابات العامة، كان البيان الانتخابي لحزب المحافظين موجهاً للداخل بشكل كبير، مع تركيز واضح على الاقتصاد والحراك الاجتماعي والأمن الداخلي، وقد حدد المحافظون خمسة تحديات رئيسة تواجه المملكة المتحدة، هي: الاقتصاد وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والأحداث العالمية الأوسع في عالم متغير، والانقسامات الاجتماعية والحراك في المملكة المتحدة، والتحديات الديموغرافية الناجمة عن شيخوخة الشعب البريطاني، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة التي تتحدى المعايير القائمة[١].

وعلى الرغم من أن البيان الانتخابي أكد «وجود تمييز طفيف بين الشؤون المحلية والدولية في القضايا المتعلقة بالهجرة والأمن الوطني والاقتصاد»[٢]، إلا أن العديد من قضايا السياسة الخارجية تم مناقشتها من منظور اهتمامات السياسية المحلية مع إشارة خاصة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبدا ذلك واضحاً بنحوٍ خاص في الفصل الذي ركز على شؤون السياسة الخارجية والدبلوماسية تحت

1.“Forward, Together: , goo.gl/FYJPh6
2. Ibid, p. 6.

عنوان «أمة قوية وموحدة في عالم متغيّر»، ويركز النصف الأول من ذلك الفصل بنحوٍ كامل على تماسك المملكة المتحدة، وكذلك خروجها من الاتحاد الأوروبي، مشدداً على الحاجة للإبقاء على وحدة إنجلترا، وأسكتلندا، وويلز، وآيرلندا الشمالية وكيف استفادت الحكومات المحلية في ظل الحكومة المحافظة. ويتعهد هذا كذلك القسم بتعزيز مصالح أسكتلندا وصادراتها في جميع أنحاء العالم[٣]، وقدمت تعهدات مماثلة فيما يتعلق بويلز وآيرلندا الشمالية، اللذين أعربتا عن اهتمامهما بإجراء الاستفتاء على الاستقلال[٤]، وبعد ذلك ناقش أهمية وحدة المملكة المتحدة؛ لضمان نجاح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ فمثل هذه الصلة تتسق مع المحاولات المقصودة لحملة المحافظين لإنشاء علاقة معيارية بين الانتخابات العامة، وإقامة استفتاء أسكتلندي ثانٍ على الاستقلال، وبيان النتائج الإيجابية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ولاسيما مع تأكيد رئيسة الوزراء ماي نفسها التي أعلنت أن كل صوت انتخابي للمحافظين إنما هو صوت لاتفاق جيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[٥]. ووصف البيان الاستفتاء على الاستقلال الأسكتلندي «بالتقسيمي»، وسلّط الضوء على المخاطر التي يرتبها هذا الاستقلال على مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[٦]. وبنحو عام فإن تعهدات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المضمنة في البيان الانتخابي تركز على الاستقرار والاستمرارية، مع تحديد الأهداف بإبقاء الاضطرابات في الحد الأدنى، وضمان أن المملكة المتحدة يمكن أن تبرم اتفاقيات تجارة حرة وجمارك شاملة مع البلدان المستقلة ضمن الاتحاد الأوروبي أو من دونه[٧].

تم كذلك مناقشة الموضوعات المتصلة بقضايا الدفاع، والأمن، والدبلوماسية، والسياسة الخارجية على نطاق واسع في النصف الثاني من هذا الفصل، إذ تعهد البيان بالحفاظ والمشاركة في المنظمات الدولية

3. "Forward, Together: , goo.gl/FYJPh6
4. Batchelor, Tom. "Nicola Sturgeon›s referendum call prompts demands for Welsh and Northern Irish independence votes", The Independent, 13-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/wales-northern-ireland-independence-campaign-nicola-sturgeon-scottish-independence-demand-speech-a7627861.html>, [Accessed 22-May-2017].
5.Gilchrist, Karen. «UK›s Theresa May pledges to fight for every vote to secure best Brexit deal», CNBC, 19-April-2017, <http://www.cnbc.com/2017/04/19/theresa-may-pledges-to-fight-for-every-vote-to-secure-best-brexit-deal.html>, [Accessed 22-May-2017]
6. "Forward, Together: Our Plan for a Stronger Britain and a Prosperous Future", The Conservative and Unionist Party", May 2017, <https://s3.eu-west-2.amazonaws.com/manifesto2017/Manifesto2017.pdf>, p. 30 [Accessed 22-May-2017]
7. Ibid, pp. 35-36.

[٨]، وإعادة تأسيس العلاقة مع «الأصدقاء والحلفاء القدامى» في جميع أنحاء العالم مثل الكومنولث مع البناء على « العلاقة الخاصة « مع الولايات المتحدة [٩]، وكانت تتضمن سلطة دفاعية قوية وتعهدت بمواصلة الإنفاق على الناتو بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وإستثمار ١٧٨ مليار جنيه إسترليني لبناء معدات جديدة وتطويرها بما في ذلك التوسع في البحرية الملكية [١٠]، وفي الوقت الذي نأى البيان عن الالتزامات أو التعليقات بشأن أزمات محددة مثل سوريا والعراق، إلا أنه علّق على الأزمات التي لم تتسبب بها بريطانيا، مثل: أزمة اللاجئين الجارية، والتطرف الإسلامي التي لا تزال حلولها متمركزة في المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فإن المملكة ستواصل دعم الروابط الاقتصادية والسياسية مع الشركاء في الخليج كالسعودية وقطر والبحرين، إذ إن العديد من دول الخليج والشركات لها حصص في الشركات والبنية التحتية الأمريكية؛ وهذه الاستمرارية ستجعل من الخليج شريكاً مرغوباً به لبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وعلى خلاف حزب العمال لم يقدم المحافظون أي انتقادات أو تحفظات ضد دول الخليج.

ومع ذلك فإن في المناطق الأقل قابلية على التنبؤ مثل العراق وسوريا ستعمل المملكة المتحدة على تقليل تأثيرها فيها، وفي أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن عدداً من الشخصيات التي فضلت علاقات اقتصادية أعمق مع العراق –مثل أندريا ليدسوم– قد خسروا مواقعهم، ولم يتم تكرار سياساتهم. أما في سوريا وعلى الرغم من أن حزب العمال اتهم المحافظين بأنهم سيلجئون إلى التدخل[١١] إلا أن ماي امتنعت حتى الآن عن إعلان الدعم للتدخل هذا؛ مع أن الشخصيات البارزة المحافظة الأخرى بما في ذلك وزير الخارجية بوريس جونسون ضغطوا بهذا الاتجاه[١٢]؛ وبنحوٍ عام فمن غير المحتمل أن تقوم المملكة

8.“Forward, Together: Our Plan for a Stronger Britain and a Prosperous Future”, The Conservative and Unionist Party”, May 2017, <https://s3.eu-west-2.amazonaws.com/manifesto2017/Manifesto2017.pdf>, p. 30 [Accessed 22-May-2017]
9.Ibid, p. 38.
10. Ibid, pp. 41-42.
11. Mason, Rowena; MacAskill, Ewen. «Vote for Tories is vote to escalate Syria war, Labour says», The Guardian, 04-May-2017, <https://www.theguardian.com/politics/2017/may/04/theresa-may-urged-not-rush-attack-syria-election>, [Accessed 23-May-2017].
12.Staunton, Denis. «May Refuses to Endorse Johnson›s stance on British Intervention in Syria», The Irish Times, 27-April-2017, <http://www.irishtimes.com/news/world/uk/may-refuses-to-endorse-johnson-s-stance-on-british-intervention-in-syria-1.3063799>, [Accessed 23-May-2017].

المتحدة في ظل حكومة المحافظين بأي دور نشط في الأزمات المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تفضيلها لتركيز جهود السياسة الخارجية على الشركاء العتيدين، وفي الوقت الذي لا تقحم فيه المملكة المتحدة نفسها في الأزمات، إلا أنها من المرجح أن تفعل ذلك بالشراكة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مع تحاشي أن يكون لها تأثير كبيرة.

حزب العمال

على غرار حزب المحافظين، ركز بيان حزب العمال على السياسات المحلية، بما في ذلك الأجور المنخفضة، وعدم المساواة، وفشل الخدمات على الرغم ارتفاع تكاليفها على عامة الناس، واعترف حزب العمال بأهمية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الانتخابات العامة، وأوضح أن هدفهم التوصل إلى نتيجة تصالحية مع أكبر شريك تجاري –الاتحاد الأوروبي– يحمي الاقتصاد ومستويات المعيشة، مع توفير الاطمئنان لمواطني الاتحاد الأوروبي والشركات الدولية[١٣]، ويمكن أن يؤدي الموقف التصالحي إلى تقليل مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ويفضي إلى إيجاد بيئة تفاوضية إيجابية بين المملكة المتحدة والاتحاد؛ وإذا ما نجحت مثل هذه السياسات فإن ذلك من شأنه أن يخفف بعض من الضغوط عن المملكة المتحدة في سياق تأسيس روابط اقتصادية جديدة تعوض عن فقدان التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن حقيقة وجود إعادة تنظيم لسياسات حزب العمال سيعني أن جزءاً كبيراً من الموارد السياسية في المملكة المتحدة ستكرس لذلك؛ فوضع سياسة ثابتة هو أمر ضروري بالنظر إلى أن المملكة المتحدة استندت إلى المادة (٥٠[١٤]) وهي الآن ضمن مدة السنتين التي من المقرر أن تجري فيها المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي؛ والجدير بالذكر هو أن انتصار حزب العمال سيضع حدوداً على قدرة المملكة المتحدة على الانخراط في الأزمات في جميع أنحاء العالم، على غرار نصر المحافظين.

يعد الالتزام بعدم التدخل الركن الرئيس لبيان حزب العمال بصدد السياسة الخارجية، إذ ينص البيان على أن قيم حزب العمال للسياسة الخارجية سوف تهتدي بقيم السلام والحقوق العالمية والقانون

13."For the Many, not the Few: The Labour Party Manifesto 2017", The Labour Party, May 2017, p. 24 <http://www.labour.org.uk/page/-/Images/manifesto-2017/labour-manifesto-2017.pdf>, [Accessed 22-May-2017]

١٤.تنص هذه المادة على أن أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي راغبة في الخروج من الاتحاد إحاطة المجلس الأوروبي علماً بذلك، وأن تتفاوض على ذلك بشرط أن لا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين، إلا في حالة موافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى على تمديد هذه المدة. وتنص المادة أيضاً على أن الدولة التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد حول هذا الموضوع، (المترجم).

الدولي[١٥]، ويشير إلى أن المملكة المتحدة تواجه تحديات أكثر تعقيداً وترابطاً في الأمن والتنمية بما في ذلك الصراعات في الشرق الأوسط، وأزمة اللاجئين، والإرهابن والتغير المناخي، والمجاعات في أفريقيا وروسيا الأكثر «شراسة»، و»تخبط» الإدارة الأمريكية.

ويشير البيان بالتحديد إلى تحقيق لجنة تشيلكوت[١٦]*، فاستجابة بريطانيا لهذا التحديات تحتاج إلى تغيير وإلى حلول دبلوماسية، وضرورة أن تنفذ جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في إطار القانون الدولي[١٧]، والتعهد بتعزيز الدفاع، والحفاظ على الإنفاق على الدفاع بمستوى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التفاصيل الشاملة عن الدفاع هي أقل تفصيلاً إذا ما قورنت مع المحافظين. وقد اقترحت مسودة النسخة السياسية سياسة أقوى لعدم التدخل؛ وعلى الرغم من هذا فقد تم حذفه في النسخة الأخيرة[١٨]، إلا أن المشاعر التي تعكس هذه السياسة لا تزال جلية في الحملة الانتخابية، وفي أعقاب تفجيرات ٢٢ أيار في مانشستر، أشار كوربين إلى أن السياسة الخارجية البريطانية المتصلة بالإرهاب قد فشلت، وهناك حاجة إلى حلول جديدة[١٩].

وفي الوقت الذي لم يشر فيه البيان المحافظ إلى وصف الحلول لأزمات متعددة، فقد عالج حزب العمال عدداً من الأزمات البارزة بنحوٍ مباشر، ولا غرابة في هذا الأمر؛ نظراً لمشاركة كوربين في عددٍ من جماعات المدافعة السياسية الشرق الأوسطية وموقفه الثابت والمؤيد لفلسطين[٢٠]، أما ما يخصُّ سوريا فقد تعهد البيان بإعادة العملية الدبلوماسية إلى مسارها ودعم الجهود الدولية الرامية إلى «التحقيق مع

15.Ibid, p. 116.

١٦.هي لجنة تحقيق بريطانية مستقلة مختصة بالتحقيق حول مشاركة بريطانيا في حرب العراق، أسست في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ من قبل رئيس وزراء بريطانيا جوردون براون وباشرت عملها رسمياً في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩. يغطي التحقيق -كما أعلن السير جون تشيلكوت رئيس اللجنة- المدة الواقعة بين صيف عام ٢٠٠١ وحتى نهاية تموز /يوليو من عام ٢٠٠٩. (المترجم).

17.Ibid, p. 116.

18. «Labour manifesto 2017: What has changed from the draft document?», BBC, 16-May-2017,<www.bbc.co.uk/news/election-2017-39937090>,[Accessed 22-May-2017]

19.Mason, Rowena; Stewart, Heather. "Jeremy Corbyn: the war on terror is simply not working", The Guardian, 26-May-2017, <https://www.theguardian.com/politics/2017/may/26/jeremy-corbyn-the-war-on-terror-is-simply-not-working>, [Accessed 26-May-2017].

20.«MPs, actors, authors and musicians among 21,000 demanding arms embargo on Israel», Palestine Solidarity Campaign, 25-July-2014, <https://www.palestinecampaign.org/mps-actors-authors-musicians-among-21000-demanding-arms-embargo-israel/>, [Accessed 25-May-2017].

مرتكبي جرائم الحرب ومحاكمتهم وإدانتهم» مع ضمان الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب، وتوخى البيان أيضاً وضع خطط تفصيلية للعمل على وأد الصراعات وحلها، وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب[٢١]، وهذا يشمل اتخاذ جميع الوسائل القانونية لوقف «الوحشية التي لا تميز أحداً» المتمثلة بداعش، و»الدفاع عن الاستراتيجيات السياسية الطويلة الأمد المتعددة الجنسيات بقيادة الجهات الفاعلة الإقليمية للتصدي لانتشار التطرف»[٢٢].

وقد حث البيان مصر ودول الخليج وتركيا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعهّد «بمراجعة جميع عقود التدريب والتجهيز مع الأنظمة القمعية؛ لضمان عدم تورط بريطانيا في سوء معاملة المدنيين» [٢٣].

وتتضمن السياسة الخارجية الموضحة في البيان عدداً من المواقف التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السياسة الخارجية المتميزة في المملكة المتحدة. ان الموقف السياسي الرئيس هو الإلتزام بعدم التدخل والحلول السلمية للأزمات في الشرق الأوسط. وذلك في حد ذاته قد لايكون تعهداً كبيراً نظراً لتعهدات مماثلة في الماضي. ومع ذلك فان البيان يترك فسحة كافية للمرونة، من خلال إقتراح ان المملكة المتحدة ستظل ملتزمة بدعم الحكومات الوطنية ضد الإرهاب (تحديداً العراق وأفغانستان)؛ ومع ذلك فإن التعهد الصريح بالتساوق مع قناعات كوربين الشخصية يفصح عن موقف أكثر تشدداً للملكة المتحدة حيال إيران وسوريا –سيخفف بعض الشيء– من ذلك، وعلى العكس فإن الحكومة العمالية ستحاول زيادة الضغط على دول الخليج؛ مما يحد من العلاقات إلى حد ما، وقد تعهد كوربين بتأميم عدد من الشركات وهو الأمر الذي من شأنه أن يعمل على توتر العلاقات مع دول الخليج التي تمتلك حصصاً في الشركات البريطانية ولاسيما قطر[٢٤]، ولمواجهة ذلك فإن دول الخليج من المرجّح أن تضغط على الحكومة البريطانية وتحفزها على الاحتفاظ بالنفوذ؛ ونظراً للوبيات والشبكات العتيدة التي يمتلكونها فهم سينجحون، وفي عضون ذلك فإن هذا الوضع سيزيد من حدة المنافسة بين إيران ودول الخليج.

21.«MPs, actors, authors and musicians among 21,000 demanding arms embargo on Israel», Palestine Solidarity Campaign, 25-July-2014, <https://www.palestine-campaign.org/mps-actors-authors-musicians-among-21000-demanding-arms-embargo-israel/>, [Accessed 25-May-2017].
22. Ibid, p. 118.
23. Ibid, p. 118.
24.Packard, Jim; Parker, George. "Qatar lined up for £10bn UK projects fund", Financial Times, 13-March-2013,<https://www.ft.com/content/0f6c15ca-8c07-11e2-8fcf-00144feabdc0>, [Accessed 21-May-2017].

الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (النتيجة):

يعد العامل المشترك فيما يتعلق بجميع البيانات التي تم ذكرها هو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهذا أمر لا يثير الدهشة؛ نظراً للتأثير المستمر والمثير للاختلاف على السياسات البريطانية، وأياً كان الحزب المنتخب في الانتخابات العامة، سيتعيّن عليه أن يتعامل مع نتائج الاستفتاء وتداعياته وعملية مغادرة الاتحاد الأوروبي. وكما هو موضح في أقسام البيان، فإن ذلك سيجعل سياسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي موجهة أكثر نحو الداخل، إذ إن كثيراً من الخطابات التي تحيط بحملة «اترك الاتحاد الأوروبي» كانت ذات صبغة حمائية، وقد عدت السيادة ومستوى فك الارتباط من الالتزامات السياسية والاقتصادية بأنها ليست ذات فائدة للمملكة المتحدة.

هناك رغبة واضحة بين أوساط أولئك الذين صوتوا لترك الاتحاد الأوروبي للتركيز على تحديد القضايا الداخلية مثل البطالة والبنية التحتية والخدمات الصحية الوطنية (NHS)، فضلاً عن ذلك فإن على الحكومة البريطانية إعادة تأكيد الرغبة في بقاء الانغماس بالشؤون العالمية، لكنْ هناك عددٌ من الأولويات التي تحول دون ذلك بالشؤون العالمية وهي: المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، والمناقشات الجارية المحيطة بالاستقلال الأسكتلندي سوف تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام والموارد التي تمتلكها الحكومة البريطانية، ولاسيما إذا ما حقق الحزب الوطني الأسكتلندي فوزاً كبيراً.

وكنتيجة لذلك فمن المرجح أن ترجع عملية صنع السياسة البريطانية خطوة إلى الوراء حيال عدد من التدخلات الخارجية، وأن تحاول تحديد الأولويات، أو تعمل على تنشيط ما تبقى منها، وسيستند الحساب الذي يأخذ بعين الحسبان أي العلاقات التي يتم تحديد أولوياتها على حساب الكلفة–العائد فيما يخصُّ المملكة المتحدة في المدى القصير والمتوسط، بدلاً من الأهداف السياسية الطويلة الأجل أو ذات الدوافع الأيديولوجية.

ونظراً للتركيز على الداخل فإن الحكومة البريطانية ستكون لديها قدرة محدودة للتعامل القضايا الأخرى، وسيتم بناء العلاقات على أساس ما إذا كانت ستوفر بديلاً عن الاتحاد الأوروبي، وأن تحقق خروجاً ناجحاً لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأن تحقق أقصى قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية بأقل قدر ممكن من التداعيات؛ ولتحقيق هذه الغاية ستكون للعلاقات القائمة والمعروفة سابقاً عاملاً رئيساً في هذا المجال، وقد شدد وزير الخارجية بوريس جونسون على ضرورة تحويل التركيز إلى العلاقات القائمة للمملكة

المتحدة مثل الكومنولث[٢٥]، وستجري عملية مشابهة فيما يخصُّ الشرق الأوسط حيث ستأخذ العلاقات القائمة مع دول الخليج وإسرائيل الأسبقية حتى في حالة انتقاد الحزب لهذه الدول في سبيل انتخابه.

ومع ذلك فإنه من الصعوبة التنبؤ بنتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى الانتهاء من الانتخابات، وإن فوز المحافظين بهامش كبير من شأنه أن يسمح لرئيسة الوزراء ماي بالترويج لرؤيتها القاضية بـ»عدم وجود اتفاق أفضل من اتفاق سيّئ»، واتخاذ مواقف متشددة ضد الاتحاد الأوروبي، وتصاعد التوترات، وزيادة احتمالية «خروج بريطاني صعب من الاتحاد الأوروبي[٢٦]»؛ ومن شأن ذلك أيضاً أن يحفّز الاندفاع صوب الاستقلال الأسكتلندي الذي يمكن أن يحفز بدوره تحركات مماثلة في آيرلندا الشمالية، فعلى الرغم من أن الاستقلال الويلزي قد نشأ إلا أنه أقل إحتمالاً بكثير وحركته أضعف بكثير، وعلى الرغم من عدم ترجيح ذلك إلا أن عدداً من علماء السياسة قد افترضوا أن سلسلة الأحداث هذه يمكن أن تنطوي على إمكانية تقسيم المملكة المتحدة[٢٧].

من المرجح أن تقل احتمالية «الخروج الصعب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي» في حالة فوز حزب العمل أو فوز حزب المحافظين بهامش ضئيل، وسيكون هذا هو الحال ولاسيما إذا حقق الليبراليون الديمقراطيون –الذين وعدوا بإجراء استفتاء ثان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي–[٢٨] مكاسب كبيرة في الانتخابات، ومن شأن هذه النتائج أن توفر مقاومة متزايدة ضد احتمال الخروج، وسيفضي إلى إعادة توجيه بوصلة السياسة صوب «الخروج الناعم لبريطانيا من الاتحاد الأوربي»[٢٩]، لا بل حتى عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مطلقاً.

وفي ظل هذه الظروف يمكن تفادي الاستقلال الأسكتلندي والشمال الآيرلندي، لكن إعادة

25. Campanella, Edoardo; Dassu, Marta. "A Future of the English-Speaking Peoples", Foreign Affairs Magazine, 21-February-2017, <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2017-02-21/future-english-speaking-peoples>, [Accessed 30-March-2017].
26. Described as total withdrawal from the EU including the Single Market and the cessation of Free Movement.
27. «Brexit›s Potential to Fracture the UK», Stratfor, 02-April-2017, <https://www.stratfor.com/article/brexits-potential-fracture-uk>, [Accessed 25-May-2017]
28."Change Britain's Future: Liberal Democrat Manifesto 2017", The Liberal Democrats, May 2017,p.9. <http://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/themes/5909d4366ad575794c000000/attachments/original/1495020157/Manifesto-Final.pdf?1495020157>, [Accessed 22-May-2017].
29. Denoting a partial withdrawal from the EU while still participating in its institutions

تنظيم المواقف السياسية سيفضي إلى تأخيرات في صياغة الموقف التفاوضي؛ ولأن الاتحاد الأوروبي قد وضع الأطر التفاوضية لخروج بريطانيا منه[٣٠]، فإن أي تغيير وإعادة تنظيم من قبل المملكة المتحدة سيعطي الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة.

وبصرف النظر عن الحزب الذي سينتخب، فمن الواضح أن المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على مدى العامين المقبلين ستكون معقدة وتحيط بها الشكوك، وقد تكثف الخطاب العدائي بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فقط منذ إعلان الانتخابات، وبلغت ذروتها حينما اتهمت تيريزا ماي الاتحاد بمحاولة التلاعب بالانتخابات[٣١]، وتهديد السياسيين القوميين بعمل عسكري ضد أسبانيا بشأن النزاع على جبل طارق[٣٢]، وافتراض السياسيين المؤديين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن الأخير سيحاول معاقبة بريطانيا بسبب تصويتها على الخروج منه[٣٣].

إن المخاوف بشأن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي تزداد تعقيداً من قبل حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP)، ويدرك مؤيدو حزب استقلال المملكة أنهم لن يحققوا مكاسب كبيرة في الانتخابات[٣٤]، فقد فقدوا مقاعدهم جميعها في الانتخابات المحلية، وجنح العديد من ناخبيهم صوب حزب المحافظين الذي انبثقوا منه[٣٥]. وفي محاولة للحفاظ على أهميته كونه قاعدة الدعم، فقد وضع الحزب

30.Wishart, Ian; Bodoni, Stephanie, Simenas, Dalius; «European Leaders Back Brexit Negotiating Plan Before Talks», Bloomberg, 28-April-2017, <https://www.bloomberg.com/politics/articles/2017-04-28/eu-says-it-s-already-europe-1-britain-0-as-brexit-reality-dawns>, [Accessed 25-May-2017].

31.Kellner, Peter, «Much Ado About Brexit», Carnegie Endowment for International Peace, 09-May-2017, <carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=69908>,

32. Parker, George. «Gibraltar Tensions Bubble Over Into British War Talk», The Financial Times, 02-April-2017, <https://www.ft.com/content/391f0114-17a1-11e7-a53d-df09f373be87>, [Accessed 23-may-2017].

33. Swinford, Steven. «Revealed: How Jean-Claude Juncker›s ‹monster› is plotting to punish Britain for Brexit», The Telegraph, 02-May-2017, <www.telegraph.co.uk/news/2017/05/02/revealed-jean-claude-junckers-monster-plotting-punish-britain/>, [Accessed 24-May-2017].

34.Cooper, Charlie. «No point campaigning for UKIP, says party's ex-MP», Politico EU, 05-May-2017, <www.politico.eu/article/no-point-campaigning-for-ukip-says-partys-ex-mp/>, [Accessed 23-May-2017].

35.Goodwin, Matthew; Cutts, David. «Why UKIP's collapse matters», Politico EU, 28-April-2017, <www.politico.eu/article/uk-general-election-ukip-why-collapse-matters-conservative-majority-theresa-may/>, [Accessed 25-May-2017].

نفسه في «طليعة الداعين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[٣٦]، والفكرة هي أن رئيسة الوزراء ماي والمحافظين سيتكئون كثيراً على «الخروج الناعم من الاتحاد الأوربي»، إلا أنهم بذلك يعملون على جعل ذلك النقطة التي تجمع البريطانيين المشككين بالخروج من الاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تقليل الناخبين المحافظين، لكن في حقيقة الأمر أن حزب استقلال المملكة المتحدة قد وجه انتقادات قوية ضد المحافظين في أعقاب الهجوم المسلح في ٢٢ أيار بمانشستر[٣٧].

نتيجة الانتخابات:

كان إعلان رئيسة الوزراء ماي عن الانتخابات المفاجئة أمراً غير متوقع لكثير من جمهور الناخبين، ومنذ ذلك الحين دأب العديد من المحللين إلى كشف النقاب عن دوافعها الكامنة وراء دعوتها إلى إجراء انتخابات مبكرة في هذا الوقت الحساس؛ وسبب ماي هو أن القيام بذلك من شأنه أن يضمن لها نفوذاً واضحاً في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن ترك الدورة الانتخابية تسير بموعدها المقرر من شأنه أن يؤدي إلى أن تجري الانتخابات في العام ٢٠١٩ وهو الموعد نفسه المقرر لانتهاء المفاوضات[٣٨]، وأن التوقيت مهم أيضاً، إذ إن الإعلان عن الانتخابات جرى في وقت كان فيه المحافظون يحرزون نقاطاً عالية في استطلاعات الرأي، فيما ظل حزب العمال يترنح بين مؤيدي جيرمي كوربين ومعارضيه[٣٩].

وبصدارة المحافظين بأكثر من ٢١ نقطة في استطلاعات الرأي، فمن المتوقع أن يفوزوا بنحوٍ مريح في الانتخابات[٤٠]، وقد دعمت هذه التوقعات نتائج الانتخابات المحلية في أيار ٢٠١٧ حينما مني حزب

36.«General election 2017: UKIP needed to stop Brexit ‹backsliding›», BBC, 28-April-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39742407>, [Accessed 25-May-2017].
37. Walker, Peter. «Ukip launches manifesto with pledge to act against Islamic terrorism», The Guardian, 25-May-2017, <https://www.theguardian.com/politics/2017/may/25/ukip-launches-manifesto-with-pledge-to-act-against-islamic-terrorism-manchester-paul-nuttall>, [Accessed 26-May-2017].
38. Kellner, Peter. «May›s Election Gamble», Carnegie Endowment for International Peace, 19-April-2017, <carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=68712>, [Accessed 24-May-2017].
39.«UK: Theresa May›s Election Gambit», Stratfor, 18-April-2017, <https://www.stratfor.com/article/uk-theresa-may-s-election-gambit>, [Accessed 25-May-2017]
40.Smith, Matthew. «Voting Intention: Conservatives 44%, Labout 23%», YouGov, 17-April-2017, <https://yougov.co.uk/news/2017/04/17/voting-intention-conservatives-44-labour-23-12-13-/>, [Accessed 25-April-2017].

العمال وحزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) بخسائر فادحة، في عضون ذلك أخفق فيه الديمقراطيون الليبراليون من إحراز أي تقدم[٤١].

مع ذلك ومنذ ذلك الحين، ظهرت عدد من الأمور هزت موقف المحافظين القوي، إذ إن تلقي الأحكام المتعلقة برعاية المسنين والمرضى الضعفاء كانت ضارة بنحوٍ خاص بالحملة، وعلى الرغم من أن رئيسة الوزراء قد نأت بنفسها عن الضريبة التي وصفتها وسائل الإعلام بـ»ضريبة الخرف» فإن اقتراح مثل هذه السياسة كان له تأثير واضح على الانتخابات؛ الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع دعم حزب العمال[٤٢]، وتم انتقادها أيضاً؛ مما أدّى إلى تعليقات ساخرة على أن برنامجها «القوي والمستقر» كان في الواقع ضعيفاً ومتذبذباً[٤٣].

وفضلاً عن ذلك دعا عدد من الأحزاب والمناضلين السياسيين إلى إنشاء «تحالف تقدمي» بين حزب العمل والديمقراطيين الليبراليين وحزب الخضر، فيما اقترحت الأحزاب المحلية في آيرلندا الشمالية وأسكتلندا تحالفات مماثلة[٤٤]؛ ومن شأن هذه التحالفات أن تشجع التصويت التكتيكي بين مؤيدي الأحزاب ذات السياسات المماثلة لإسقاط حزب المحافظين[٤٥].

وإن هكذا محاولات في إنجلترا وأسكتلندا وويلز محفوفة بالصعوبات، وعلى الرغم من أن حزب العمال والحزب القومي الأسكتلندي لهما أرضية مشتركة، إلا أنهما فشلا في تسوية خلافاتهما بشأن

41.«Local and mayoral results: Tories advance amid Labour losses», BBC, 05-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39810488>, [Accessed 24-May-2017].

42. Maidment, Jack. «Conservative poll lead cut in half after ‹dementia tax› U-turn», The Telegraph, 26-May-2017, <www.telegraph.co.uk/news/2017/05/26/conservative-poll-lead-cut-half-dementia-tax-u-turn/>, [Accessed 26-May-2017]

43. Harford, Tim. «Donald Trump and Theresa May give U-turns a bad name», The Financial Times, 26-May-2017, <https://www.ft.com/content/d65daebe-4076-11e7-82b6-896b95f30f58>, [Accessed 26-May-2017].

44. Bulman, May. «Progressive alliance: Greens, Labour and Liberal Democrats unite to take down Jeremy Hunt», The Independent, 08-May-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/labour-stands-down-to-help-nhs-doctor-win-against-jeremy-hunt-a7723491.html>, [Accessed 23-May-2017].

45. Barnes, Peter. «Tactical voting: The early signs it could really take off in 2017», BBC, 25-April-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39693277>, [Accessed 23-May-2017]

استفتاء ثانٍ على استقلال أسكتلندا[٤٦]، وبالمثل أيضاً فقد وجد حزب العمال والديمقراطيين الليبراليين صعوبة في تسوية خلافاتهما بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وهو عامل مهم؛ لأن حزب الديمقراطيين الليبراليين هو الذي ينفق على أولئك الذين صوتوا ضد ترك الاتحاد الأوروبي[٤٧]، ولم يساعد ذلك زعيم الديمقراطيين الليبراليين تيم فارون الذي رفض فكرة أي تحالف مع الأحزاب الأخرى[٤٨]؛ لذا -وعلى الرغم من ظهور عدد من التحالفات المحلية المناهضة للمحافظين- أن ذلك لم يترجم بعد إلى تحالف مستدام على مستوى الأمة.

بدأ حزب المحافظين الدورة الانتخابية بفوز واضح متوقع، بيد أن الهوامش بين حزب العمال وحزب المحافظين قد تقلصت، وابتداءً من أواخر أيار أظهرت المكاسب التي حصل عليها حزب العمال أن الحزب سيكون قادراً على كسب ثمانية مقاعد من المحافظين؛ الأمر الذي سيترك الفارق مقعدين فقط بين الحزبين[٤٩]، وفي الوقت الحاضر فإن استطلاعات الرأي ما زالت تتوقع النصر للمحافظين، وإن كان ذلك بهوامش أصغر بكثير مما كان متوقعاً في الأصل، وبالنظر للاتجاهات الحالية فلا يزال لحزب العمال فرصة للفوز؛ مع ذلك -وبالنظر للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحولات السريعة التي شهدتها الديموغرافية حتى الآن- فمن المنطقي أن يكون من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات.

46.McMillan, Joyce. «Joyce McMillan: Much unites Labour and SNP, indyref2 remains barrier», The Scotsman, 26-May-2017, <www.scotsman.com/news/opinion/joyce-mcmillan-much-unites-labour-and-snp-indyref2-remains-barrier-1-4457441>, [Accessed 26-May-2017].

47. Whiting, Chris. «Why The Progressive Alliance Is A Non-Starter For Liberal Democrats», Huffington Post, 03-May-2017, <www.huffingtonpost.co.uk/chris-whiting/progressive-alliance_b_16399782.html>, [Accessed 24-May-2017].

48. «No coalitions› Farron insists after Cable hints at Lib Dem alliances with Labour», ITV News, 08-May-2017, <www.itv.com/news/2017-05-08/no-coalitions-farron-insists-after-cable-hints-at-lib-dem-alliances-with-labour/>, [Accessed 24-May-2017].

49.Adam Bienkov, «Theresa May faces disaster after new poll finds Corbyn slashing her majority to just 2 seats», Business Insider UK, 26-May-2017, <uk.businessinsider.com/yougov-poll-general-election-theresa-may-jeremy-corbyn-labour-conservatives-majority-two-seats-2017-5>, [Accessed 26-May-2017].

واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

محمد حمزة عمران* - ضرغام مسلمان برباز**

٢٠-٦-٢٠١٧

المقدمة:

شهدت فكرة التقييم تطوراً كبيراً عبر تأريخ هذا النشاط، إذ إن المنظمات والجهات التي كانت تُوكَل إليها مسؤولية إنجاز بعض المشاريع المخصصة لمساعدة الشرائح الاجتماعية بدأت وهي محدودة الدخل، وكان غالباً ما يُطلب من قبل الممولين لتلك المشاريع تقارير تبرر الكيفية التي صرفت بها الأموال التي رصدت لإنجاز تلك المشاريع، وكانت هذه المنظمات المذكورة كثيراً ما تقتصر على رفع تقارير تصف النشاط المنجز وبعض التفاصيل حول الخدمات المقدمة من خلال المشروع.

ومع تقدم المعرفة الإنسانية وتطور العلوم وظهور الحاجة إلى معلومات أدق وأشمل لتنفيذ المشاريع بسرعة وفاعلية، بدأ المهتمون بالتنمية يعمدون إلى تحليل سجلات الأنشطة التي يقومون بها من طريق جمع المعلومات من الاستمارات للحصول على معلومات أكثر تمكن من تخطيط أكثر دقة وإدارة أكثر فاعلية (السعيدي ،١٩٨٩).

وكان معظم الناس يعتقدون أن التقييم نشاط لا فائدة منه، حيث يولِّد كمية كبيرة من البيانات المملة مع استنتاجات غير ذات فائدة، وهذه كانت المشكلة مع التقييم في الماضي إذ كانت نظريات تقييم المشاريع تعتمد أساليب على أساس الإنجاز العلمي والدقة فقط، وكثيراً ما ولّد هذا النهج تعميمات واستنتاجات وتوصيات تجنبها الناس؛ وكنتيجة لذلك تميل تقارير التقييم إلى برنامج واضح بعيد عن خيبات أمل مديري المشاريع وتشكيكهم حول أهمية التقييم، فقد ركزت على التقييم بنحوٍ عام، وكان من المعتقد أن التقييم عبارة عن إثبات يبين مدى نجاح المشروع أو فشله، وهذا يفترض أسطورة النجاح والكمال في تنفيذ المشاريع، وذلك غير وارد؛ إذ إن التقييم المستمر الذي يوفر التغذية الراجعة التي تساعد على تعديل

*مهندس زراعي في مكتب رئيس الوزراء. ** تدريسي في جامعة بغداد/ كلية الزراعة.

الأهداف والإجراءات وتصويبها باستمرار هو مفتاح النجاح (العبيدي ، ٢٠٠٩).

مما لا شك فيه هو أن متابعة الأداء تعد من الانشطة الرئيسة التي تعمل على التأكد من أن ما تحقّق فعلاً مطابقٌ لما هو موجود بالخطة المقترحة ومنسجمٌ مع الأهداف المخطط؛ وعلى هذا الأساس لا يكون متابعة الأداء فقط بعد انتهاء التنفيذ، بل يجب أن يكون عند نقاط معينة في أثناء التنفيذ، فلو تركت متابعة الأداء فقط في النهاية، فقد نكتشف أخطاءً بعد أن يصبح من الصحب حينها اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

إن القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني والقطاع الإروائي في العراق كانا قد عانا الإهمال في السنوات السابقة، ولكن استطاعت قروض المبادرة الزراعية أن تحرك كثيراً من مفاصل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المحافظات العراقية كافة، وبدأت المشاريع بمختلف أنواعها تفرض حضور منتجاتها في مختلف الأسواق العراقية، ومنها: محاصيل الحبوب، والخضروات، والأسماك، والدواجن، واللحوم الحمراء.

عملت تطوير المبادرة الزراعية للحكومة العراقية، وتطوير صناديق الإقراض التخصصية على ضمان استمرار عمليات الإقراض لمختلف فروع القطاع الزراعي، واستمرار النهوض بالعملية الزراعية في البلاد ولاسيما بعد تضافر جهود المبادرة الزراعية مع وزارتي الزراعة والموارد المائية وتحقيق نتائج متميزة في الإنتاج الزراعي على الصعيدين الكمي والنوعي؛ إذ تمكن العراق بعد مرور ست سنوات على انطلاق المبادرة الزراعية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك وبعض أنواع الخضر، وتحقيق ما نسبته ٥٠٪ من حاجة العراق من منتجات الدواجن، فضلاً عن مضاعفة كميات الفواكه والتمور المنتجة محلياً بعد تطوير الكثير من البساتين، وكذا الأمر في منتجات اللحوم الحمراء.

مشكلة البحث:

تهدف الدولة إلى توفير رأس المال اللازم لتحفيز الاستثمار والنهوض بالقطاع الزراعي من خلال التمويل الزراعي, إلا أن ذلك الهدف قد لا يتحقق بسبب عدم فاعلية السياسة الاقراضية التي تتبناها الدولة لافتقارها إلى الأسس والقواعد الصحيحة للتمويل، وعدم وجود التوافق وبين السياسات الزراعية والاقتصادية المرافقة لها.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية متابعة أداء القرارات الاستثمارية للتأكد من أن ما تحقق فعلياً مطابق لما هو موجود بالخطة المقترحة ومنسجم مع الأهداف المخطط لها؛ وعلى هذا الأساس لا يكون متابعة الأداء فقط بعد انتهاء التنفيذ، بل يجب أن يكون عند نقاط معينة في أثناء التنفيذ، فلو تركت متابعة الأداء فقط في النهاية، فقد نكتشف أخطاءً بعد أن يصبح من الصعب حينها اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والناجحة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية وفعاليتها، وذلك من خلال متابعة إنجاز المشاريع الممولة والمشمولة بالمبادرة الزراعية في عام ٢٠١٤، بإجراء مسح ميداني لتلك المشاريع، والوصول إلى نتائج مقنعة عن فعالية تمويلها على أرض الواقع، وذلك بقيام الباحث بدراسة ميدانية لقياس نسب الإنجاز لتلك المشاريع.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإخفاق في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية المرافقة لها أثر واضح على أداء سياسة التمويل، وأن هناك ضعفاً في متابعة القروض ومراقبتها، وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الأمني في العراق.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الأولية، إذ تم زيارة مجموعة من المشاريع المقترضة تم تحديدها مسبقاً اعتماداً على مبالغ القروض وموقع المشروع، شملت ١٠ محافظات هي: بغداد، وكربلاء، وواسط، وبابل، والنجف، وذي قار، وميسان، والبصرة، والديوانية، والمثنى، وتم من خلال هذه الزيارات الاطلاع على ٢٣٥ مشروعاً لعام ٢٠١٤ بمجموع مبالغ ٦٤,٩ مليار دينار.

الإطار النظري

تعريف تقييم المشروع:

يعرف تقييم المشروع في المنظمات غير الحكومية على أنه عملية تشاركيه، منهجيه، تستند إلى تعلم جماعي ومعرفة منظمة، تسهم في بناء القدرات، وتستهدف التحقق من أن مشروعات المنظمات غير الحكومية تحقق الأهداف التي تبنتها؛ لتحسين نوعية حياة المستهدفين بأقصى كفاءة وفاعلية (قنديل ،٢٠٠٧).

ويُعرّف تقييم المشروع على أنه اختبار منظم يقيس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق مخرجات المشروع، ولا يكون التقييم لمرة واحدة فقط، بل يشمل عملية قياس الإنجازات المختلفة للأهداف عبر مراحل زمنية متعدد حتى الوصول إلى تحقيق مخرجات المشروع (UNEP, 2005).

ويعرف تقييم المشاريع –حسب دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع– على أنه قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل: الكفاءة، والفاعلية، والأثر، والارتباط، والاستدامة في أهداف المشروع وأنشطته (PCM, 2004).

وكذلك يمكن تعريف التقييم على أنه عملية قياس مدى منهجية ملاءمة المشاريع الجارية والمنجزة وموضوعيتها وأدائها ومدى نجاحها، حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان التخطيط والتنفيذ للمشروع تم على وفق ما هو مخطط له، وعادةً ما تكون محددة بزمن معين بحسب توقيت التقييم، ويجري التقييم عادةً لتحقيق هدف معين وللإجابة عن أسئلة محددة تزود صانعي القرار ومديري المشاريع بالمعلومات حول النظريات والفرضيات المستعملة في التنفيذ فيما إذا كانت فعالة أم لا، ولماذا؟ لتمكن من اتخاذ القرار الصحيح بشأن تعديل السياسات والإجراءات الجارية بالتنفيذ، والاستفادة منها مستقبلاً في تنفيذ مشاريع أخرى، (UNFPA Evaluation toolkit, 2007).

ويعرف (السعيدي، ١٩٨٩) التقييم على أنه مجموعة العمليات التي نقوم بها لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه؛ وذلك كطريقة للمساعدة على أخذ قرارات مقبلة من شأنها تحسين التخطيط في المستقبل.

ومما سبق نستخلص أن تقييم المشاريع عبارة عن عملية قياس لمدى الإنجاز في تحقيق معايير التقييم ''الارتباط والكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة'' على مستوى الفئات المستهدفة والإدارة والعاملين والشركاء والمجتمع.

لماذا نقوم بعملية التقييم؟

قد يأتي إلى الذهن أكثر من جواب على هذا السؤال، وتتلخص هذه الأجوبة –على سبيل المثال لا الحصر– في الرسم التوضيحي الآتي، ومن خلال هذه الأجوبة المختلفة نستخلص الأسباب الأساسية التي تبرر–بل تجعل– القيام بعملية التقييم ضرورة حتمية، وموجز هذه الأسباب كما يأتي:

لماذا التقييم؟

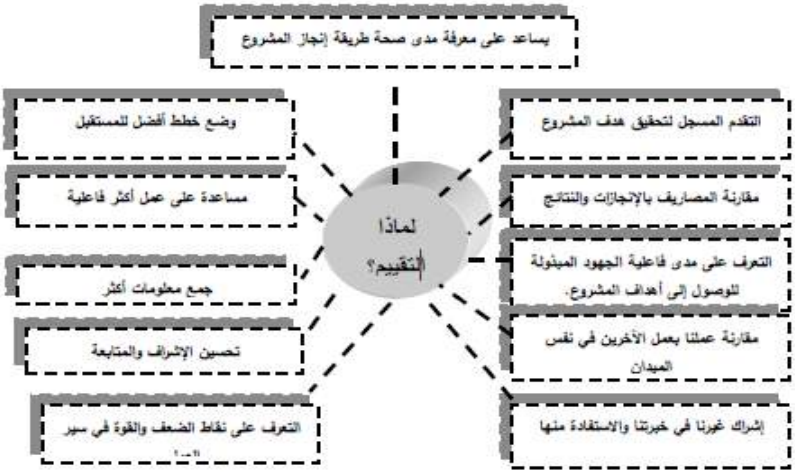

الشكل (4): يوضح لماذا التقييم!! المصدر :(www.ngoce.org).

ويفيدنا التقييم في معرفة الآتي:

- مدى صحة طريقة الإنجاز

- قياس التقدم المسجل لتحقيق هذا المشروع.
- التعرف على مدى فاعلية الجهود المبذولة.
- مقارنة المصاريف بالإنجازات.
- جمع معلومات جديدة لاستعمالها في التخطيط للمستقبل.
- التعرف على نقاط الضعف والقوة في العمل والتخطيط.
- جعل الآخرين يستفيدون من خبرتنا.

وخلاصة الأمر أننا نقوم بتقييم المشاريع من أجل دراسة وتحليل الآتي:

- النشاطات التي تقام ضمن مشروع معين.
- الموارد البشرية والمادية التي تستعمل كمدخلات للمشروع.
- المعلومات والحقائق والأرقام التي تهم النشاط المراد تقييمه.

وفضلاً عن المبررات المذكورة آنفاً قد تكون هناك ضرورة للقيام بهذه العملية في حالات أخرى، كأن يكون التقييم بناءً على طلب من الجهة الممولة للمشروع، أو إحدى الوزارات المتخصصة أو التي لها سلطة الإشراف أو تمكيناً لباحث يرغب في تجربة وسائل أو طرق جديدة ميدانياً، أو قياس أثر إدخال بعض العناصر الجديدة على المشروع محل التنفيذ (Lewis, 2002).

المبادرة الزراعية:

أصبحت المبادرة الزراعية العنصر الأهم في المعادلة الزراعية العراقية، فقد ساهمت في تطور القطاع الزراعي، فعلى الرغم من المحاولات العديدة لإنعاش القطاع الزراعي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ –التي سبقت المبادرة الزراعية– إلا أن ما أنفق من أموال المساعدات وغيرها قد عبثت به رياح الفساد الإداري والمالي في تلك المدة ولم تثمر شيئا، وقد بقي القطاع الزراعي يعاني من تخلف واضح في شقيه

النباتي والحيواني.

قامت المبادرة الزراعية منذ إطلاقها في ٢٠٠٨ بدعم مشاريع وزارتي الزراعة والموارد المائية، فضلاً عن دعم المشاريع الزراعية الأخرى من خلال تقديم القروض الميسرة، وقد تمثلت بقيام الدولة بإقراض الفلاحين والمزارعين والمتقدمين للحصول على قروض استراتيجية دون فوائد أو أجور إدارية مع وجود فترة سماح لتسدد أموال القروض بعد إنشاء المشاريع الزراعية وبناها.

تم تشكيل سبعة صناديق للإقراض الزراعي وتم تقسيم تلك الصناديق بحسب الأغراض الزراعية كما يأتي:

صناديق الإقراض حسب الأغراض الزراعية:

١.صندوق صغار الفلاحين والمزارعين.

٢.صندوق مشاريع الثروة الحيوانية.

٣.صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة.

٤.صندوق بساتين النخيل.

٥.صندوق المشاريع الكبرى والصناعات التحويلية.

٦.صندوق أبناء العراق.

٧.صندوق المرأة الريفية.

صندوق صغار الفلاحين والمزارعين:

- البيوت البلاستيكية غير المكيفة.
- مناحل عسل.
- محاصيل حقلية.

- ❖ محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.
- ❖ الطماطة المحمية (أنفاق).
- ❖ خدمة بساتين الزيتون.
- ❖ زراعة العلف الأخضر باستخدام منظومة الري بالرش الثابتة.
- ❖ فتح مكتب استشاري للمهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل.

صندوق مشاريع الثروة الحيوانية:

- ❖ إنشاء حقول الدواجن بأنواعها والمجازر ومعامل العلف أو تأهيلها.
- ❖ إنشاء المخازن المبردة والمجمدة والمجازر.
- ❖ تشغيل حقول الدواجن بأنواعها (تسمين فروج لحم، وتربية بيض المائدة، وتربية أمهات بيض التفقيس، وتربية الأجداد).
- ❖ تشغيل مجازر.
- ❖ تشغيل المفاقس.
- ❖ تشغيل معامل العلف بطريقة البلت وحسب النوع (علف الدواجن، والمجترات، وعلف الأسماك).
- ❖ تشغيل بحيرات الأسماك.
- ❖ شراء قوارب الصيد مع مستلزمات الصيد.
- ❖ إعادة تاهيل السفن والزوارق البحرية.
- ❖ إنشاء وتربية الأسماك بالاقفاص العائمة.

- ❖ فتح عيادة بيطرية للأطباء البيطريين غير المعينيين أو تطويرها.
- ❖ تربية أبقار حليب مستوردة لا تزيد عن سنتين (هولشتاين أو فريزيان).
- ❖ تسمين العجول أو الحملان بعمر (٤-٦) أشهر.

صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة:

- ❖ شراء الساحبات والحاصدات الزراعية (منقية، وباذرة، وكابسة تبن).
- ❖ شراء المرشات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط.
- ❖ شراء طاقم ضخ.

صندوق بساتين النخيل:

- ❖ إنشاء البساتين الجديده بطريقة الري الحديث (الري بالتنقيط).
- ❖ خدمة بساتين النخيل وتطويرها، وتشمل: (إضافة مغروسات، وتنظيف السواقي، وتهيئة التربة، وتكريب النخيل، وشق السواقي).
- ❖ إنشاء مخازن لحفظ التمور أو تأهيلها وتطويرها وتوسيعها وترميمها.
- ❖ إنشاء مخزن للتمور مع مكبس أو تأهيله (يهدف هذا الغرض إلى الجمع بين خزن التمور وتنظيفها وكبسها تمهيداً لعرضها في الأسواق المحلية والعالمية).
- ❖ حفر الآبار السطحية والارتوازية.

صندوق المشاريع الكبرى:

- ❖ مشاريع المجترات، وتشمل: (قروض الأبقار، وقروض العجول ، وقروض الأغنام، وقروض الجاموس).
- ❖ مشاريع الدواجن، وتشمل: (فروج لحم، وبيض مائدة، والديك الرومي، وأمهات بيض التفقيس،

والأجداد، والمفاقس، والمجازر).

❖ مشاريع الثروة السمكية، وتشمل: (تربية الأسماك بالأقفاص العائمة، وتربية الأسماك بالأحواض الترابية).

❖ مشاريع المخازن (المخازن المبردة والمجمدة، مخازن التمور).

❖ مشاريع المزارعين والفلاحين، وتشمل: (المحاصيل الموسمية، وإنشاء بيوت بلاستيكية غير مكيفة، وإنشاء منحل مع مظلة نظامية ومستلزمات التربية، وخدمة بساتين الزيتون عالية الجودة وتطويرها، وإنشاء بستان زيتون عالي الزيت بطريقة الري بالتنقيط).

❖ مشاريع البستنة، وتشمل: (خدمة البساتين وتطويرها، وبساتين النخيل، وبساتين الفاكهة «حمضيات، ونفضيات»).

❖ مشاريع المكننة الزراعية ووسائل الري الحديث، وتشمل: (حفر الآبار السطحية والارتوازية مع طواقم الضخ، وشراء المرشات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط).

❖ مشاريع الصناعات التحويلية التي لها مساس بالإنتاج الزراعي، وتشمل: (مصانع اللحوم، والمخللات، والبسكويت، ومعجون الطماطم، والراشي، والدبس، ومعامل الزيتون، ومعامل تعليب التمور وكبسها، والمربيات، وغرف التبريد لخزن المنتجات الزراعية).

صندوق أبناء العراق:

يشمل الأغراض كافة الموجودة في جميع صناديق الإقراض التخصصية.

صندوق المرأة الريفية:

يشمل مناطق الأهوار والريف ويركز على الأرامل والعازبات، ويشمل الاغراض الآتية: (صناعة الألبان، وصناعة المربيات، والدبس، والخل، وصناعة الحصران والبسط، وصناعة الأواني الفخارية، وتربية

الحيوانات المزرعية، وأعمال تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، وزراعة الخضر المحمية، فضلاً عن أغراض زراعية أخرى هدفها تنمية المرأة الريفية، وجميع ما يخصُّ الإنتاج الزراعي).

في عام ٢٠٠٨ انطلقت المبادرة الزراعية بتخصيص ٢٨٨ مليار دينار، وقد قام المصرف الزراعي باستلامها وإدخالها في دورة رأس مال الصناديق التخصصية، وفي عام ٢٠٠٩ تم تخصيص ٢٤٤,٨ مليار دينار تلتها تخصيص ٢٨٨ مليار دينار في عام ٢٠١٠، بينما تم استلام ٢٨٠ مليار دينار فقط في عام ٢٠١١ ، وانخفض التخصيص في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١,٦ مليار دينار وتم استلام ١٥٠ مليار دينار فقط، وفي عام ٢٠١٣ تم تخصيص واستلام ٢٥٤,٢ مليار دينار، لتصبح مجموع المبالغ المخصصة والمستلمة نحو ١,٥ بليون دينار وذلك لغاية ٢٠١٣ .

يظهر الجدول الآتي أن إجمالي القيمة المستقبلة للمبالغ المخصصة في عام ٢٠١٦ قد بلغت ٢,٣ بليون دينار، وقد تم حسابها على أساس معدل سعر فائدة ٨٪، وهو أقل معدل سعر للفائدة في الدول النامية، إذ تشير الدراسات إلى أن معدلات الفائدة في الدول النامية تتراوح ما بين ٨٪ إلى ١٥٪، بينما بلغ إجمالي المبالغ المفقودة ٨١٧ مليار دينار خلال المدة المدروسة، التي تعدُّ تكاليف السياسة الإقراضية التي تم اتباعها، فضلاً عن أنه يمثل التكاليف الاجتماعية التي يدفعها المجتمع من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، الذي شكّل ٥٤٪ من قيمة المبالغ المخصصة خلال فترة الدراسة، و٣٥٪ من القيمة الاقتصادية للمبالغ المخصصة لمختلف الصناديق الإقراضية، أي أن يضحي بنحو ٣٥٪ من رأس ماله المستثمر من أجل تحقيق بعض الأهداف العامة في القطاع الزراعي، كإصلاح الواقع الزراعي، والقضاء على البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وتقليل نسبة البطالة في المجتمع، فضلاً عن تطوير القطاع الزراعي في العراق وتنشيطه.

السنة	المبالغ المخصصة مليار دينار	القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة مليار دينار	مقدار الفقد أو الانخفاض في قيمة المبالغ المخصصة مليار دينار	نسبة الفقد إلى المبالغ المخصصة ٪	نسبة الفقد إلى القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة ٪
٢٠٠٨	٢٨٨,٠	٥٣٣	٢٤٥	٨٥	٤٦
٢٠٠٩	٢٤٤,٨	٤٢٠	١٧٥	٧١	٤٢
٢٠١٠	٢٨٨,٠	٤٥٧	١٦٩	٥٩	٣٧
٢٠١١	٢٨٠,٠	٤١١	١٣١	٤٧	٣٢
٢٠١٢	١٥٠,٠	٢٠٤	٥٤	٣٦	٢٦
٢٠١٣	٢٥٤,٢	٢٩٦	٤٢	١٧	١٤
المجموع	١٥٠٥,٠	٢٣٢٢	٨١٧	٥٤	٣٥

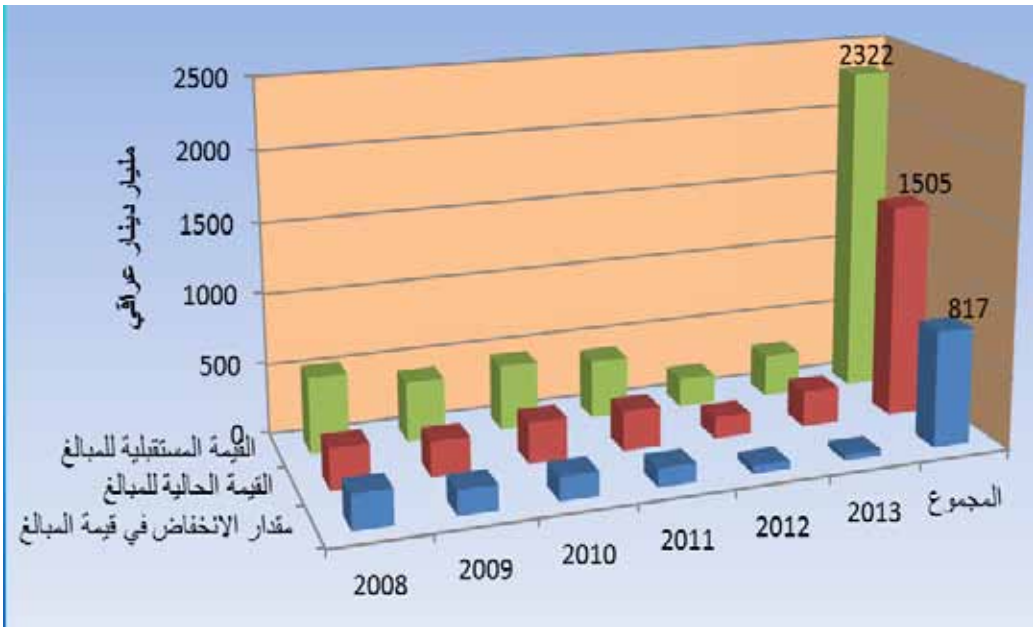

مشاريع عينة البحث:

توزعت مشاريع العينة في عشر محافظات شملت المحافظات الوسطى والجنوبية، وقد بلغت قيمة القروض في العينة المدروسة نحو ٦٤,٩ مليار دينار عراقي، توزعت على نحو ٢٣٥ مشروعاً زراعياً، منها ١٥٤ مشروعاً ضمن صندوق المشاريع الكبيرة، بينما بقي ٨١ مشروعاً ضمن صندوق المكننة الزراعية، وقد بلغت نسبة الإنجاز في مشاريع عينة البحث نحو ٨٩٪، وقد أظهرت العينة أن نسبة إنجاز المشاريع في محافظة البصرة بلغت ١٠٠٪، ولا توجد مشاريع متلكئة، وقد شكلت قيمة القروض الممنوعة في المحافظة نحو ١٠٪ من إجمالي القروض في العينة، تلتها محافظة المثنى والقادسية وميسان بالنسب الآتية على التوالي (٩٨٪،٩٤٪،٩٤٪)، بينما كانت نسبة إنجاز المشاريع ٧٢٪ في محافظة بابل وهي أقل نسبة إنجاز مسجلة في محافظات العينة على الرغم من أن نسبة القروض الممنوحة في المحافظة شكلت ١١٪ من إجمالي قروض العينة.

	عدد المشاريع		المبالغ الممنوحة للمشاريع المنفذة		المبالغ الممنوحة للمشاريع المتلكئة		المبالغ الممنوحة لمشاريع العينة	
المحافظات	منفذة	متلكئة	مجموع	نسبة المبالغ	مجموع المبالغ	نسبة	مجموع المبالغ	نسبة
بغداد	١٤	٣	١٥٨٧٦	٪٩١,٠	١٥٦٣	٪٩,٠	١٧,٤٣٩	٪٢٧
بابل	٢٤	٥	٥٢٠٥,٥	٪٧٢,٨	١٩٤٩	٪٢٧,٢	٧١٥٤,٥	٪١١
كربلاء المقدسة	١٥	٢	٦٧٦٦	٪٨٥,٠	١١٩٢	٪١٥,٠	٧٩٥٨	٪١٢
واسط	١٣	٤	٣٠٨٢	٪٧٨,٨	٨٢٧	٪٢١,٢	٣٩٠٩	٪٦
الديوانية	٣٩	٣	٨٨٧٧,٤	٪٩٤,٩	٤٧٩	٪٥,١	٩٣٥٦,٤	٪١٤
المثنى	٣٤	٢	٥١٨١,٢	٪٩٨,٥	٧٩,٨	٪١,٥	٥٢٦١	٪٨
ميسان	٣٠	١	٣٤٣١,٩	٪٩٤,٦	١٩٧	٪٥,٤	٣٦٢٨,٩	٪٦
ذي قار	١٦	٢	٢٧٤٤,٢	٪٨٧,٩	٣٧٦	٪١٢,١	٣١٢٠,٢	٪٥
النجف الأشرف	١٢	٣	٧٠٢,٦	٪٧٧,٨	٢٠١	٪٢٢,٢	٩٠٣,٦	٪١
البصرة	١٣	٠	٦٢٦٤	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠	٦٢٦٤	٪١٠
المجموع	٢١٠	٢٥	٥٨١٣٠,٨	٪٨٩,٤	٦٨٦٣,٨	٪١٠,٦	٦٤,٩٩٥	٪١٠٠

مشاريع عينة البحث:

اشتملت عينة البحث على مختلف الأغراض الزراعية من المشاريع بشقيها (حيوانية ونباتية)، فضلاً عن المشاريع الساندة في القطاع الزراعي، وقد أظهرت النتائج اهتماماً كبيراً في مشاريع قطاع الدواجن، إذ بلغت ٩٩ مشروعاً شكلت ٤٢٪ من مشاريع العينة، فيما بلغت الأهمية لقروض هذا القطاع نحو ٥٠٪ من إجمالي قيمة القروض في العينة، وبمتوسط بلغ نحو ٣٢٧ مليون دينار للمشروع الواحد؛ وهذا يعكس الدعم الكبير الذي تتلقاه صناعة الدواجن في العراق.

وقد تلتها القروض الممنوحة لشراء المكائن والآلات والحاصدات الزراعية التي تشكل ١٦٪ من إجمالي عدد قروض العينة، مبينةً النشاط الكبير لصندوق المكننة في توفير المكائن والمعدات الزراعية التي يحتاجها المزارعون، وقد بلغ متوسط القرض الممنوح ٨٥ مليون دينار، الذي شكل ٥٪ من إجمالي مبالغ القروض في عينة البحث، بينما شكلت مشاريع المخازن المبردة ومشاريع تربية الأبقار ١٠-١١٪ من قيمة القروض الكلية في العينة على التتابع.

أما المشاريع الأكثر كلفة في عينة البحث فهي مشاريع الزراعة النسيجة، إذ بلغ معدل تكاليف المشروع نحو ١,٩ مليار دينار، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الأجهزة والمواد المختبرية ذات التقنية الحديثة والمتطورة.

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع	الأهمية النسبية لقيمة القرض	المتوسط
مشاريع تربية نحل العسل	٢	٤٥	٪١	٪٠	٢٢,٥
مكاتب زراعية وبيطرية	٦	١٧٣,٦	٪٣	٪٠	٢٨,٩
مشاريع تربية الأسماك	١٦	٢١٥٤,٤	٪٧	٪٣	١٣٤,٧
شراء المكائن والمعدات	٣٧	٣١٧١,٦	٪١٦	٪٥	٨٥,٧
مشاريع الزراعة المحمية	٢٤	٢٠٨٧,٩	٪١٠	٪٣	٨٧,٠
مشاريع تربية الأبقار	١٧	٦٧٩٧,٥	٪٧	٪١٠	٣٩٩,٩

مشاريع إنشاء البساتين	٩	٢٩٠,٥	٪٤	٪٠	٣٢,٣
مختبرات الزراعة النسيجية والفطر	٣	٥٩٩٠	٪١	٪٩	١٩٩٦,٧
مشاريع الدواجن	٩٩	٣٢٤١٧,١	٪٤٢	٪٥٠	٣٢٧,٤
مشاريع معامل اللبان والتمور والأعلاف	٨	٤٤٧٠	٪٣	٪٧	٥٥٨,٨
مشاريع المخازن المبردة والعادية	١٤	٧٣٩٧	٪٦	٪١١	٥٢٨,٤
المجموع	٢٣٥	٦٤٩٩٤,٦	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٧٦,٦

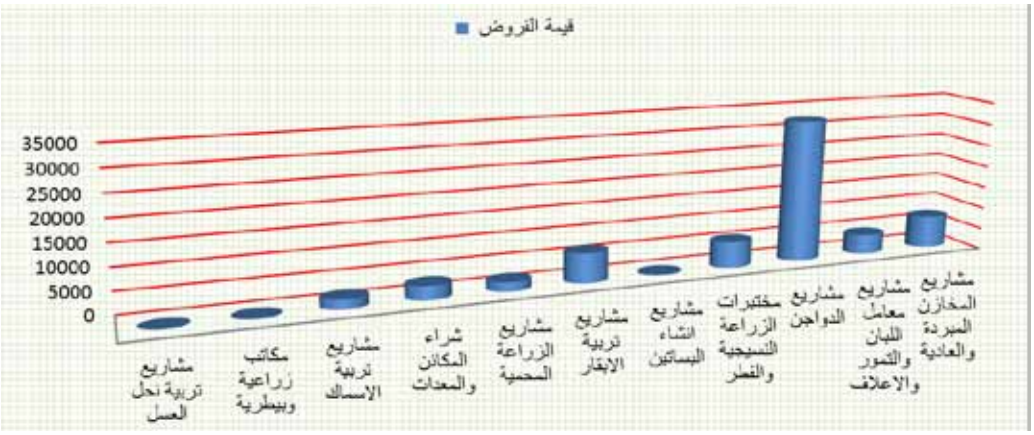

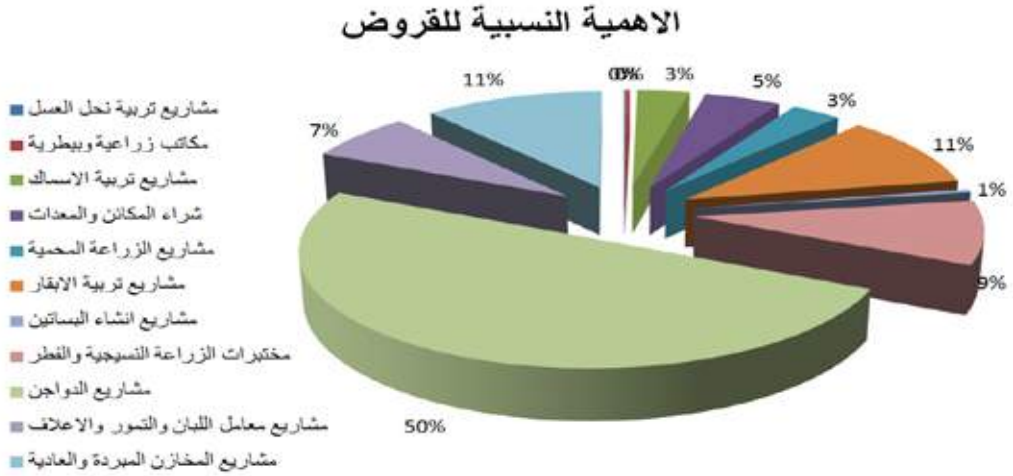

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى المشاريع المنجزة	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى العينة	الأهمية النسبية لقيمة القروض على مستوى العينة
مشاريع تربية نحل العسل	٢	٤٥	٪١,٠	٪٠,٩	٪٠,١
مكاتب زراعية وبيطرية	٦	١٧٣,٦	٪٢,٩	٪٢,٦	٪٠,٣
مشاريع تربية الأسماك	١٣	١٨٣٧,٤	٪٦,٢	٪٥,٥	٪٢,٨
شراء المكائن والمعدات	٣٥	٢٨٨٦,٨	٪١٦,٧	٪١٤,٩	٪٤,٤
مشاريع الزراعة المحمية	٢١	١٢٦٠,٩	٪١٠,٠	٪٨,٩	٪١,٩
مشاريع تربية الأبقار	١٠	٣٨٠٠,٥	٪٤,٨	٪٤,٣	٪٥,٨
مشاريع إنشاء البساتين	٩	٢٩٠,٥	٪٤,٣	٪٣,٨	٪٠,٤
مختبرات الزراعة النسيجية والفطر	٣	٥٩٩٠	٪١,٤	٪١,٣	٪٩,٢
مشاريع الدواجن	٩٣	٣٠٥١١,١	٪٤٤,٣	٪٣٩,٦	٪٤٦,٩
مشاريع معامل اللبان والتمور والأعلاف	٦	٣٧١٩	٪٢,٩	٪٢,٦	٪٥,٧
مشاريع المخازن المبردة والعادية	١٢	٧٢٦٦	٪٥,٧	٪٥,١	٪١١,٢
المجموع	٢١٠	٥٧٧٨٠,٨	٪١٠٠,٠	٪٨٩,٤	٪٨٨,٩

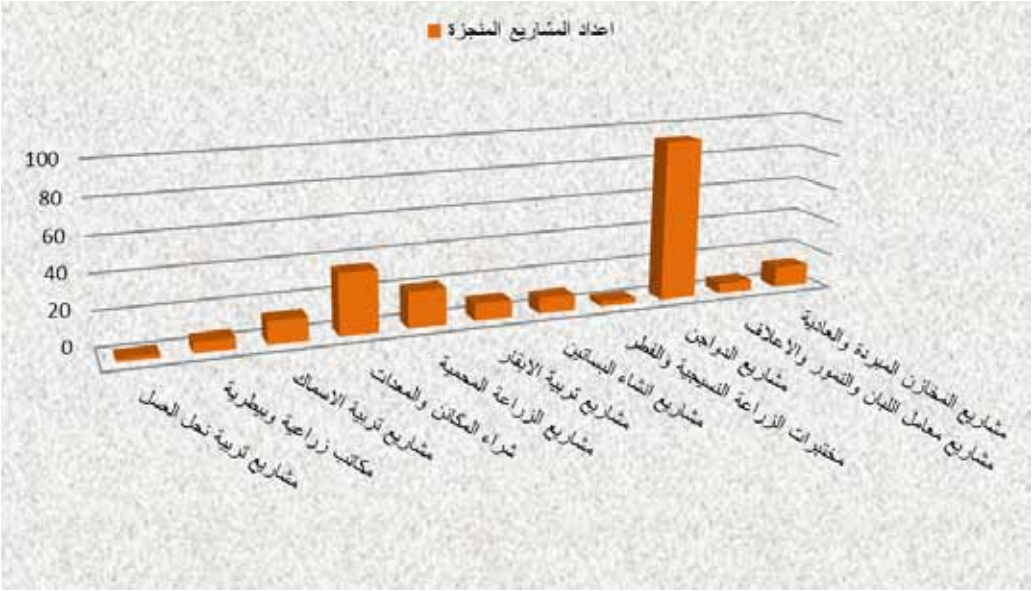

الاهمية النسبية لاعداد المشاريع المنجزة

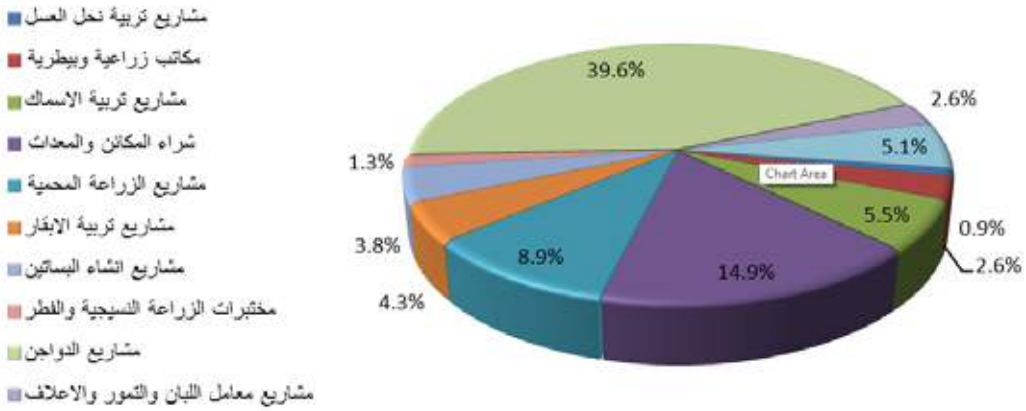

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى المشاريع المتلكئة	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى العينة	الأهمية النسبية لقيمة القروض على مستوى العينة
مشاريع تربية نحل العسل	٠	٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٪٠,٠
مكاتب زراعية وبيطرية	٠	٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٪٠,٠
مشاريع تربية الأسماك	٣	٣١٧	٪١٢,٠	٪١,٣	٪٠,٥
شراء المكائن والمعدات	٢	٢٨٤,٨	٪٨,٠	٪٠,٩	٪٠,٤
مشاريع الزراعة المحمية	٣	٨٢٧	٪١٢,٠	٪١,٣	٪١,٣
مشاريع تربية الأبقار	٧	٢٩٩٧	٪٢٨,٠	٪٣,٠	٪٤,٦
مشاريع إنشاء البساتين	٠	٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٪٠,٠
مختبرات الزراعة النسيجية والفطر	٠	٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٪٠,٠
مشاريع الدواجن	٦	١٩٠٦	٪٢٤,٠	٪٢,٦	٪٢,٩
معامل الأعلاف ومكابس التمور ومعامل الألبان	٢	٧٥١	٪٨,٠	٪٠,٩	٪١,٢
مشاريع المخازن المبردة والعادية	٢	١٣١	٪٨,٠	٪٠,٩	٪٠,٢
المجموع	٢٥	٧٢١٣,٨	٪١٠٠,٠	٪١٠,٦	٪١١,١

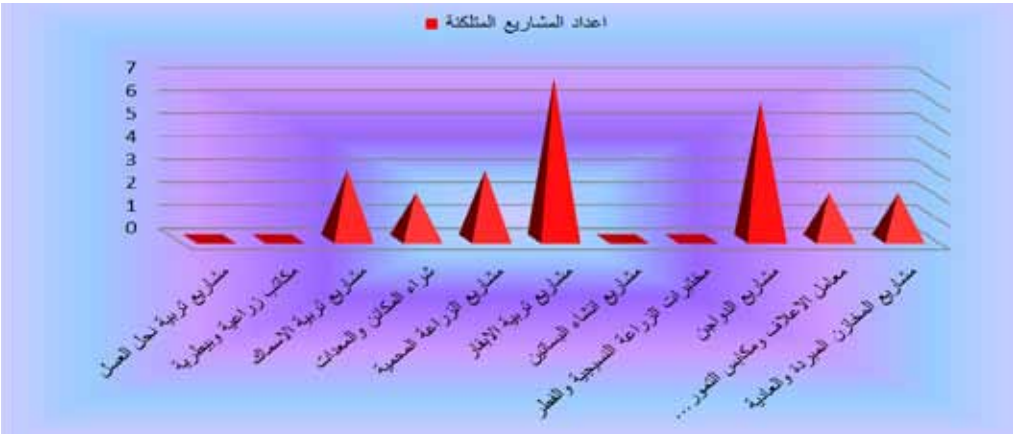

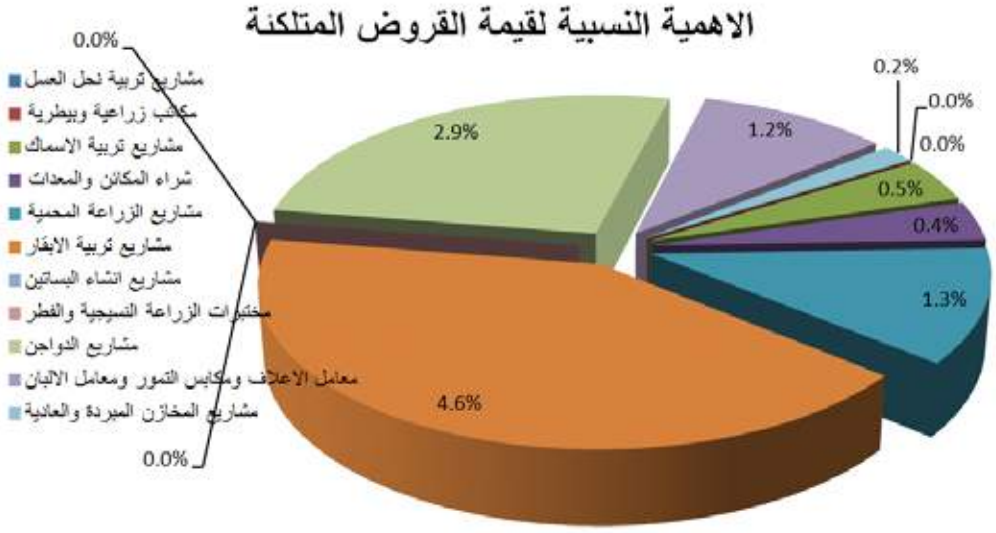

النتائج والتوصيات:

في ضوء بيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتلخص بالآتي:

١. إن مجموع المبالغ المخصصة والمستلمة خلال المدة المدروسة بلغ نحو ١,٥ بليون دينار.

٢. إن إجمالي القيمة المستقبلة للمبالغ المخصصة قد بلغت ٢,٣ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦.

٣. بلغ إجمالي الانخفاض في قيمة المبالغ المخصصة خلال المدة المدروسة نحو ٨١٧ مليار دينار التي تعد تكاليف السياسة الإقراضية التي تم اتباعها.

٤. إن التكاليف الاجتماعية التي يدفعها المجتمع من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، شكلت ٣٥٪ من القيمة الاقتصادية للمبالغ المخصصة لمختلف الصناديق الإقراضية، وهو مقدار تضحية المجتمع؛ من أجل تحقيق بعض الأهداف العامة في القطاع الزراعي، كإصلاح الواقع الزراعي، والقضاء على البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وتقليل نسبة البطالة في المجتمع، فضلاً عن تطوير القطاع الزراعي في العراق وتنشيطه.

٥.توزعت مشاريع العينة في عشر محافظات شملت المحافظات الوسطى والجنوبية، وقد بلغت قيمة القروض في العينة المدروسة نحو ٦٤,٩ مليار دينار عراقي، توزعت على (٢٣٥) مشروعاً زراعياً وبأغراض زراعية متنوعة.

٦. بلغت نسبة تمويل صندوق المشاريع الكبيرة نحو ٦٥٪ من إجمالي مشاريع العينة، بواقع ١٥٤ مشروعاً، بينما تم تمويل ٨١ مشروعاً ضمن صندوق المكننة الزراعية.

٧. بلغت نسب التنفيذ للمشاريع ومبالغ القروض ٨٩٪ وهي نسبة جيدة جداً.

٨. بلغت نسبة إنجاز المشاريع في محافظة البصرة ١٠٠٪، ولا توجد مشاريع متلكئة، وقد شكلت قيمة القروض الممنوعة في المحافظة نحو ١٠٪ من إجمالي القروض في العينة.

٩. إن نسبة إنجاز المشاريع في محافظة بابل هي الأقل بين محافظات العينة، فقد بلغت ٧٢٪ على الرغم من أن نسبة القروض الممنوحة في المحافظة شكلت ١١٪ من إجمالي قروض العينة.

١٠. هنالك توجه حاد في المحافظات كافة إلى مشاريع تربية فروج الدجاج؛ لسهولة إنشائها وقصر فترة التربية؛ وعليه يجب التوجه إلى دعم مشاريع الحلقات الأخرى من صناعة الدواجن (كمعامل إنتاج العلف، والمفاقس، ومشاريع الأمهات، والمجازر)، فضلاً عن حلقة التسويق؛ لتلافي المشكلات التي قد تحدث نتيجة تضخم الإنتاج في إحدى الحلقات دون مع الحلقات الأخرى.

١١. لا تعتمد المشاريع المقترضة على النمط الزراعي السائد في المحافظات.

التوصيات:

١. ضرورة الأخذ بالحسبان التكاليف الاجتماعية التي يضحي بها المجتمع؛ من أجل تحقيق الأهداف العامة في القطاع الزراعي، والوصول إلى اتباع سياسات تمويلية ناجحة في ضوء محدودية رأس المال المتاح للاستثمار.

٢. ضرورة فرض سعر فائدة على جميع القروض الزراعية؛ تلافياً لتآكل رأس المال المتاح للاستثمار من جهة، ورفع كفاءة استخدام القروض الممنوحة من جهة أخرى.

٣. ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في تقييم القروض الزراعية، التي تراعي القيمة الزمنية للمبالغ المقترضة عوضاً عن الطرق التقليدية.

٤. التوجه لإتمام الحلقات المفقودة من إنتاج لحوم الدواجن من خلال توجيه المحافظات؛ لإنشاء مشاريع داعمة لإنتاج هذا النوع من اللحوم كمعامل العلف، ومشاريع إنتاج بيض التفقيس، والمجازر، فضلاً عن التسويق.

٥. ضرورة معرفة النمط الزراعي السائد في المحافظات كافة في تطبيق السياسات التمويلية؛ ليكون هناك أثر واضح ومباشر للمبادرة الزراعية، والاستفادة من مزايا الميزة النسبة على مستوى المحافظات، فضلاً عن تحقيق المكاسب الاقتصادية أكبر نتيجة للتخصص في الإنتاج.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فضلاً عن قضايا أخرى، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.